



الافتتاح

في
علم القراءات

تأليف

الحافظ جلال الدين الشموطي

أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الحضيري المصري الشافعي

المولود بأسيوط سنة ٨٤٩ هـ وتوفي بها سنة ٩١١ هـ

رحمته الله تعالى

المجلد الثالث

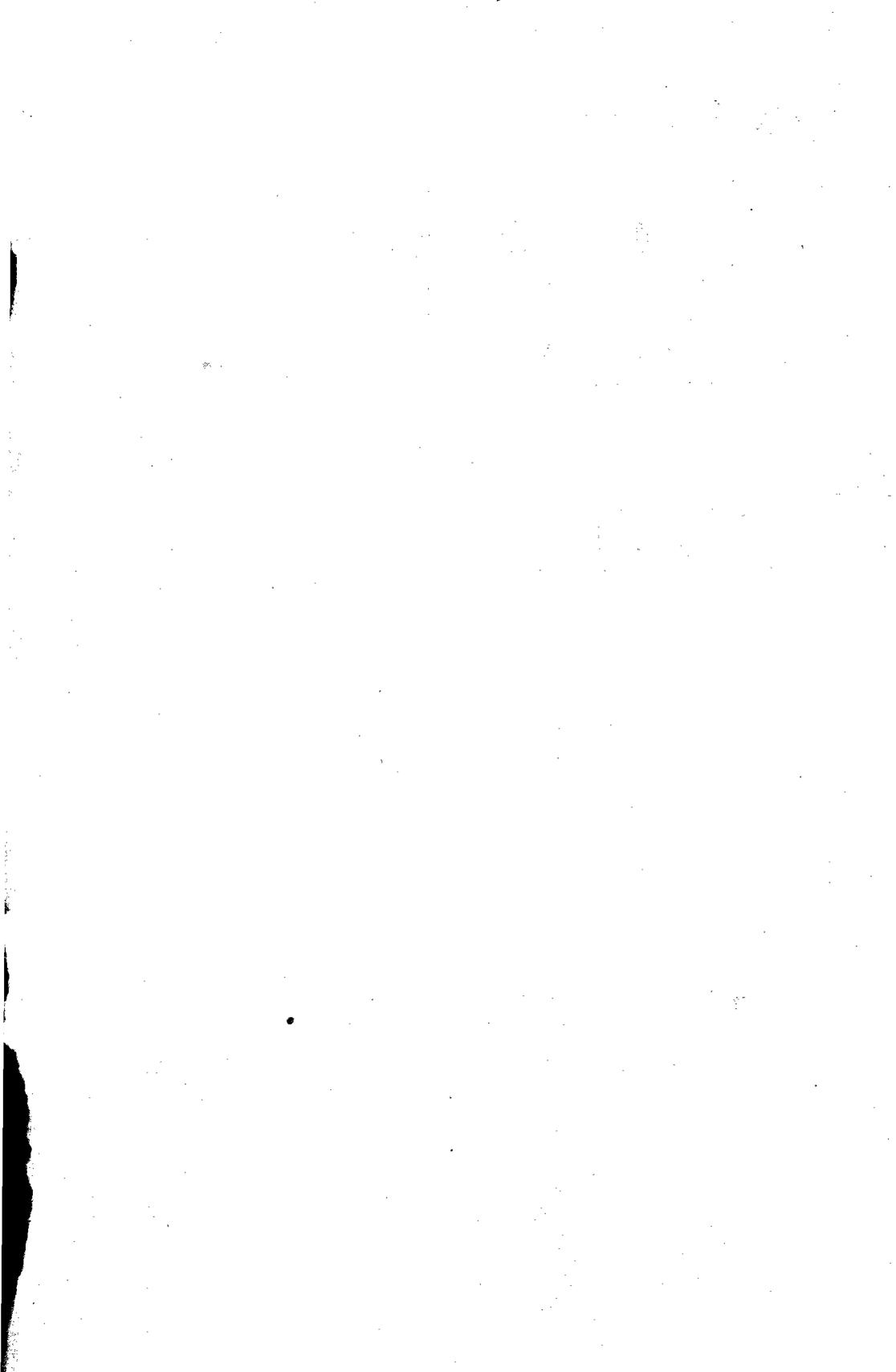
تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم

من إصدارات

دار الكتب والعلوم والتراث

أمانة العامة للدراسات والبحوث



وَقِفْ لِلَّهِ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النوع الثالث والأربعون
في المحكم والمشابه

قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (١) ، وقد حكى ابن حبيب النيسابوري في المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أن القرآن كله محكم ، لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ﴾ (٢) .
الثاني : كله متشابه ، لقوله تعالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي ﴾ (٣) .

الثالث — وهو الصحيح : أقسمه إلى محكم ومشابه ، للآية المصدر بها .
والجواب عن الآيتين أن المراد بإحكامه إتقانه وعدم تطرق النقص والاختلاف إليه ، وبمشابهه كونه يشبه بعض بعضاً في الحق والصدق والإعجاز (٤) .

وقال بعضهم : الآية لا تدل على الحصر في الشئين ، إذ ليس فيها شئ من طرفه ، وقد قال تعالى : ﴿ لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٥) ، والمحكم لا يتوقف معرفته على البيان ، والمشابه لا يرجح بيانه .

وقد اختلف في تعيين المحكم والمشابه على أقوال :

ف قيل : المحكم ما عرف المراد منه ، إما بالظهور وإما بالتأويل ، والمشابه ما استأثر الله بعلمه ، كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور .

وقيل : المحكم ما وضح معناه ، والمشابه نقيضه .

(٣) ظاهري البرهان ٢ : ٦٨

(٢) هودا

(١) آل عمران ٧

(٤) النحل ٤٤

وقيل : المحكم ما لا يمتثل من التأويل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه ما احتل أوجهاً .
وقيل : المحكم ما كان معقول المعنى والمتشابه بخلافه ، كأعداد الصلوات واختصاص
الصيام برمضان دون شعبان . قاله الماوردي .

وقيل : المحكم ما استقل بنفسه ، والمتشابه ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره .
وقيل : المحكم ما تأويله تنزيله ، والمتشابه ما لا يُدرى ^(١) إلا بالتأويل .
وقيل : المحكم ما لم تتكرر ألفاظه ومقابلته المتشابه .

وقيل : المحكم الفرائض والوعد والوعيد ، والمتشابه للقصاص والأمثال .
أخرج ابن أبي حاتم ، من طريق علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، قال :
المحكمات ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به ،
والمتشابهات منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به .
وأخرج الفريابي عن مجاهد ، قال : المحكمات ما فيه الحلال والحرام ، وما سوى
ذلك منه متشابه يصدق بعضه بعضاً .

وأخرج ابن أبي حاتم عن الربيع ، قال : المحكمات هي الأمرة ^(٢) الزاجرة .
وأخرج عن إسحاق بن سويد ، أن يحيى بن يعمر وأبا فاختة تراخفا في هذه الآية ،
فقال أبو فاختة : فوائح السور ، وقال يحيى : الفرائض والأمر والنهي والحلال .
وأخرج الحاكم وغيره ، عن ابن عباس ، قال : الثلاث آيات من آخر سورة الأنعام
محكمات : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ... ﴾ ^(٣) والآيات بعدها .

وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر ، عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ
مُحْكَمَاتٌ ﴾ قال : من هاهنا ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾ إلى ثلاث آيات ، ومن هاهنا ﴿ وَقَضَى
رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ، ^(٤) إلى ثلاث آيات بعدها .

(٣) الأمام ١٥١ - ١٥٣

(٢) ط : « أوامره »

(١) ط : « يدرك »

(٤) الإسراء ٢٣ - ٢٦

وأخرج عبد بن حميد عن الضحّاك، قال : المحكّمات ما لم يُنسخ منه ، والمتشابهات ما قد نُسخ .

وأخرج ابن أبي حاتم ، عن مقاتل بن حيان ، قال : المتشابهات فيما باقنا : الم ، والمصر ، والمسر ، والرّ .

قال ابن أبي حاتم : وقد روى عن بكرمة وقتادة وغيرها ؛ أن المحكم الذي يعمل به ، والمتشابه الذي يؤمن به ولا يعمل به .

فصل

اختلف : هل المتشابه كما يمكن الاطلاع على علمه ، أو لا يعلمه إلا الله على قولين ، مشوّهما الاختلاف في قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ^(١) هل هو معطوف و ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حال ، أو مبتدأ خبره ﴿ يَقُولُونَ ﴾ والواو للاستئناف ؟ وعلى الأول طائفة بسيرة ، منهم مجاهد ؛ وهو رواية عن ابن عباس ، فأخرج ابن النذر من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ، قال : أنا تمنني يعلم تأويله .

وأخرج عبد بن حميد ، عن مجاهد في قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ، قال : يعلمون تأويله ويقولون آمنا به .

وأخرج ابن أبي حاتم ، عن الضحّاك قال : الراسخون في العلم يعلمون تأويله ، ولو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه ، ولا حلاله من حرامه ، ولا محكمه من متشابهه . واختار هذا القول النووي ، فقال في شرح اسم : إنه الأصح ؛ لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته .

وقال ابن الحاجب : إنه الظاهر ؛ وأما الأكترون من الصحابة والتابعين وأتباعهم

ومن بعدهم خصوصاً أهل السنة ، فذهبوا إلى الثاني ، وهو أصح الروايات عن ابن عباس .
قال ابن السَّمَعَانِي : لم يذهب إلى القول الأول إلا شِرْذِمَةٌ قليلة ، واختاره القُتَيْبِيُّ
قال : وقد كان يمتدح مذهب أهل السنة ، لكنه سها في هذه المسألة . قال : ولا غرو ،
فإن لكل جواد كبوة ، ولكل عالم هفوة .

قلت : ويدل لصحة مذهب الأكثرين ، ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والحاكم في
مستدرَكه ، عن ابن عباس أنه كان يقرأ : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ
فِي الدِّمِ آمَنَّا بِهِ » ^(١) فهذا يدل على أن الواو للاستئناف ، لأن هذه الرواية وإن لم تثبت
بها القراءة ، فأقل درجاتها أن يكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن ، فيقدم
كلامه في ذلك على مَنْ دونه . ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم متبعي التشابه ووصفهم
بالزَّيغِ وابتغاء الفتنة ، وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله ، وسلموا إليه كما مدح الله
المؤمنين بالغيب . وحكى القراء أن في قراءة أبي بن كعب أيضاً ﴿ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ ﴾ .
وأخرج ابنُ أبي داود في المصاحف من طريق الأعمش ، قال في قراءة ابن مسعود
﴿ وَإِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ .

وأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة ، قالت . تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه
الآية : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ أُولَئِكَ الْأَلْبَابِ ﴾ ^(٢) قالت :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين
سمى الله فاحذرهم » .

وأخرج الطبراني في الكبير عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال : أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا
فهمقتلوا ، وأن يفتح لهم الكتاب ، فيأخذ المؤمن يبتغي تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله . » الحديث .

وأخرج ابن مَرْدَوَيْهِ ؛ من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ لِيَكْذَبْ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَمَا عَمِرْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ ، وَمَا تَشَابَهَ فَأَمْنُوا بِهِ » .

وأخرج الحاكم ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزَلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَيْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ : زَاجِرٌ ، وَأَمْرٌ ، وَحَلَالٌ ، حَرَامٌ ، وَمُتَشَابِهٌ ، وَأَمْثَالٌ ؛ فَأَحْلُوا حَلَالَهُ ، وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ ، وَافْعَلُوا نَأْمِيرَتَهُ بِهِ ، وَانْتَهَوْا عَمَّا نَهَيْتُمْ عَنْهُ ، وَاعْتَبَرُوا بِأَمْثَالِهِ ، وَاعْمَلُوا بِمَحْكَمِهِ ، وَأَمْنُوا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلِّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا » .

وأخرج البيهقي في الشعب نحوه ، من حديث أبي هريرة .

وأخرج ابن جرير ، عن ابن عباس مرفوعاً : « أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ : حَلَالٌ ، وَحَرَامٌ ، لَا يُعَدَّرُ أَحَدٌ بِحَمَالَتِهِ ، وَتَفْسِيرُ تَفْسِيرِهِ الْعَرَبُ ، وَتَفْسِيرُ تَفْسِيرِهِ الْعُلَمَاءُ ، وَمُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ سِوَى اللَّهِ فَهُوَ كَاذِبٌ » . ثم أخرجه عن وجه آخر عن ابن عباس موقوفاً بنحوه .

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق العوفي ، عن ابن عباس ، قال : « نُوْمِنُ بِالْحَكَمِ ، وَنُؤَدِّينُ بِهِ ، وَنُوْمِنُ بِالْمُتَشَابِهِ وَلَا نُؤَدِّينُ بِهِ ، وَهُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كُلِّهِ » .

وأخرج أيضاً عن عائشة ، قالت : « كَانَ رَسُولُهُمْ فِي الْعِلْمِ أَنْ آمَنُوا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَلَا يَعْلَمُونَهُ » .

وأخرج أيضاً عن أبي الشعثاء وأبي نعيم ، قال : إِنْ كُنْتُمْ تَصِلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَهِيَ مُقَطَّوعَةٌ .

وأخرج الدرامي في مستدركه ، عن سليمان بن يسار ، أن رجلاً يقال له صبيغ ، قديم المدينة ، فجعل يسأل عن مشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر ، وقد أعد له عراجين النخل ، فقال : مَنْ أَنْتَ ؟ قال : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ صَبِيغٍ ، فَأَخَذَ عُمَرُ عَرَجُونَا مِنْ تِلْكَ الْعَرَاجِينِ ،

فضربه حتى دعى رأسه ، وفي رواية عنده : فضربه بالجريد حتى ترك ظهره دبرة ، ثم تركه حتى برأ ، ثم عادله ، ثم تركه حتى برأ ، فدعا به ليعود ، فقال : إن كنت تريد قتلى فاقطنى قتلاً جميلاً . فأذن له إلى أرضه ، وكتب إلى أبي موسى الأشعري ألا يجالسه أحد من المسلمين .

وأخرج الدارمي عن عمر بن الخطاب ، قال : إنه سيأتيكم ناس يجادلونكم بمشبهات القرآن ، فخذوهم بالسنن ، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله .
فهذه الأحاديث والآثار تدل على أن التشابه مما لا يعلمه الله ، وأن الخوص فيه مدموم ، وسيأتي قريباً زيادة على ذلك .

قال الطيبي : المراد بالحكم ما أتضح معناه ، والتشابه بخلافه ، لأن اللفظ الذي يقبل معنى ، إما أن يحتمل غيره أولاً ، والثاني النص ، والأول إما أن تكون دلالاته على ذلك الغير أرجح أولاً ، والأول هو الظاهر ، والثاني إما أن يكون مساوية أولاً ، والأول هو الحمل والثاني المؤول فللشرك بين النص والظاهر هو الحكم ، والشرك بين الحمل والمؤول هو التشابه . ويؤيد هذا التقسيم أنه تعالى أوقع الحكم موافقاً^(١) للتشابه ، قالوا : فالواجب أن يفسر الحكم بما يقابله . ويعضد ذلك أسلوب الآية ، وهو الجمع مع التقسيم ، لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب ، بأن قال : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ، وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء ، فقال أولاً : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ ﴾ إلى أن قال : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وكان يمكن أن يقال : « وأما الذين في قلوبهم استقامة ، فيتعمون الحكم » لكنه وضع موضع ذلك ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ لإتيان لفظ الرسخ ؛ لأنه لا يحصل إلا بعد التبع^(٢) العام والاجتهاد البليغ ، فإذا استقام القلب على طرق الإرشاد ، ورسخ القدم في العلم أفصح صاحبه النطق بالقول الحق ، وكفى بدعاء الراسخين في العلم ﴿ رَبَّنَا

لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا... ﴿١﴾ إلى آخره شاهداً على أن ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مقابل لقوله : ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ . وفيه إشارة إلى أن الوقف على قوله : ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ تام ، وإلى أن علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى ، وأن من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث ، بقوله : « فاحذروهم » .

وقال بعضهم : العقل مبتلى باعتقاد حقيقة التشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة كالحكيم إذا صتف كتاباً أجل فيه أحياناً ، ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه ، وكالملك يتخذ علامة يجتازها من يطلعه على سره . وقيل : لو لم يتل العقل الذي هو أشرف البدن ، لاستمر العالم في أبهة العلم على التمرّد ، فبذلك يستأنس إلى التذلل بمن العبودية ، والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها استسلاماً واعترافاً بقصورها . وفي ختم الآية بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ تعريضاً بالرائفين ، ومدحاً للراسخين ، يعنى من لم يتذكّر ويتعظ ويخالف هواه ، فليس من أولي العقول ، ومن ثم قال الراسخون : ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا... ﴾ إلى آخر الآية ، فخصوا البارئهم لاستنزال العلم اللدني ، بعد أن استعادوا به من الزيف النفساني .

وقال الخطابي : المتشابه على ضربين : أحدهما إذا رُد إلى المحكم واعتبر به عرف معناه ، والآخر ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته ؛ وهو الذي يتبمه أهل الزيف فيطلبون تأويله ، ولا يبلفون كنهه ، فيرتابون فيه فيفتنون .

وقال ابن الحصار : قسم الله آيات القرآن إلى محكم ومتشابه ، وأخبر عن المحكمات أنها أم الكتاب ؛ لأن إليها ترد المتشابهات ، وهي التي تعتمد في فهم مراد الله من كل ما تعبدتم به من معرفته وتصديق رسله وامثال أوامره ، واجتناب نواهيه ؛ وبهذا الاعتبار كانت أمهات . ثم أخبر عن الذين في قلوبهم زيف أنهم هم الذين يتبعون متشابه منه ؛ ومعنى ذلك أن من لم يكن على يقين من المحكمات ، وفي قلبه شك واسترابة

كانت راحته في تتبّع المشكلات المتشابهات ؛ ومراد الشارع منها التقدم إلى فهم المحكمات ، وتقديم الأمهات ؛ حتى إذا حصل اليقين ورسخ العلم لم تبيل بما أشكل عليك . ومراد هذا الذي في قلبه زيق التقدم إلى المشكلات ؛ وفهم التشابه قبل فهم الأمهات ، وهو عكس المعقول والمعتمد والمشروع ؛ ومثل هؤلاء مثل المشركين الذين يترحون على رسلهم آيات غير الآيات التي جاؤوا بها ، ويظنون أنهم لوجاءتهم آيات آخر لآمنوا عندها جهلا منهم ، وما علموا أن الإيمان بإذن الله تعالى انتهى .

وقال الراغب في مفردات القرآن : الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب : محكم على الإطلاق ، ومتشابه على الإطلاق ، ومحكم من وجه متشابه من وجه .

فالتشابه بالجملة ثلاثة أضرب :

متشابه من جهة اللفظ فقط ، ومن جهة المعنى فقط ومن جهتهما .

فالأول ضربان : أحدهما يرجع إلى الألفاظ المفردة ؛ إما من جهة الغرابة نحو « الأب » و « يزفون » ، أو الاشتراك كاليد واليمين ^(١) .

وثانيهما يرجع إلى جملة الكلام المركب ؛ وذلك ثلاثة أضرب :

ضرب لاختصار الكلام ^(٢) ، نحو ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ ^(٣) ،

وضرب لبطء ، نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) ، لأنه لو قيل « ليس مثله شيء »

كان أظهر للسامع .

وضرب لنظم الكلام ، نحو ﴿ أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ

عَوَجًا ﴾ ^(٥) ، تقديره « أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً » .

والتشابه من جهة المعنى أو صاف الله تعالى وأوصاف القيامة ؛ فإن تلك الأوصاف لا تتصور

لنا ؛ إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسّه ، أو ليس من جنسه .

والتشابه من جهتها خمسة أضرب :

الأول من جهة السكينة كالمعوم والخصوص ، نحو ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٦) ،

(١) الفردات : « ولما من جهة مشاركة في اللفظ » (٢) الفردات : لبطء الكلام .

(٥) الكهف ، ١ ، ٢ .

(٤) الشورى ١١

(٣) النساء ٢

(٦) التوبة ٥

والثاني من جهة الكيفية كالوجوب والندب ، نحو ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (١) .

والثالث من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ ، نحو ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ (٢) والرابع من جهة المكان والأمر التي نزلت فيها ، نحو ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ (٣) ، ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِبَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ (٤) ، فإن من لا يعرف عاداتهم في الجاهلية يتمدّر عليه تفسير هذه الآية :

الخامس من جهة الشروط ، التي بها يصحّحها الفعل أو يفسد شروط الصلاة والنكاح . قال : وهذه الجملة إذا تصوّرت ، علم أن كلّ ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم .

ثم جميع المتشابه على ثلاثة أضرب :

ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه ، كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو ذلك .

وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام العاقبة .

وضرب متردد بين الأمرين ، يختص بمعرفة بعض الراسخين في العلم ، ويخفى على من دونهم وهو المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل .

وإذا عرفت هذه الجهة عرفت أن الوقف على قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، ووصله بقوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ جائزه وأن لكل واحد منهما وجهاً حسباً دل عليه التفصيل المتقدم . انتهى (٥)

وقال الإمام نجر الدين : صرف اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لا بد فيه من دليل منفصل ، وهو إما لفظي أو عقلي :

والأول لا يمكن اعتباره في المسائل الأصولية ، لأنه لا يكون قاطعاً ، لأنه موقوف على انتفاء الاحتمالات العشرة المعروفة ، وانتفاؤها مضمون والموقوف على المظنون مضمون ، واللفظي لا يكتفي به في الأصول .

وأما العقلي ؛ فإنما يفيد صرف اللفظ من ظاهره لكونه الظاهر محالاً ، وأما إثبات المعنى المراد فلا يمكن بالعقل ؛ لأن طريق ذلك ترجيح مجاز على مجاز ، وتأويل على تأويل ، وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدليل اللفظي والدليل اللفظي في الترجيح ضعيف ، لا يفيد إلا الظن ، والظن لا يعمل عليه في المسائل الأصولية القطعية ؛ ولهذا اختار الأئمة المحققون من السلف والخلف بمد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال ، ترك الخوض في تعيين التأويل . انتهى .

وحسبك بهذا الكلام من الإمام !

فصل

من المشابه آيات الصفات ، ولابن اللبان فيها تصنيف مفرد ، نحو ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(١) ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَيَبْقَى وَجْهَهُ رَبِّكَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ ^(٤) ، ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ^(٦) .

وجهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها ، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ، ولا تفسرها مع تنزيلها له عن حقيقةها .

(١) طه ٥ (٢) القصص ٨٨ (٣) الرحمن ٢٧

(٤) طه ٣٩ (٥) الفتح ١٠٠ (٦) الزمر ٦٧

أخرج أبو القاسم اللالكائي^(١) في السنة عن طريق قرّة بن خالد ، عن الحسن ، عن أمه ، عن أم سلمة في قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، قالت : الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإقرار به من الإيمان ، والجحود به كفر . وأخرج أيضاً عن ربيعة بن عبد الرحمن ، أنه سئل عن قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، فقال : الإيمان غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ المبين ، وعلينا التصديق .

وأخرج أيضاً عن مالك ، أنه سئل عن الآية ، فقال : الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . وأخرج البيهقي عنه ، أنه قال : « هو كما وصف نفسه ، ولا يقال : كيف وكيف . مرفوع .

وأخرج اللالكائي عن محمد بن الحسن ، قال : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه .

وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية : المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة ، مثل سفيان الثوري ومالك وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم ، أنهم قالوا : « نروي هذه الأحاديث كما جاءت ، ونؤمن بها ، ولا يقال : كيف ، ولا نقدر ولا نتوهم » .

وذهبت طائفة من أهل السنة على أننا نؤمن لها على ما يليق بجلاله تعالى ؛ وهذا مذهب الخلف . وكان إمام الحرمين يذهب إليه ، ثم رجع عنه ، فقال في الرسالة النظامية : الذي ترتضيه ديناً ، وندين الله به عقداً ، أتباع سلف الأمة ، فإنهم درجوا على ترك التمرض لمعانها .

وقال ابن الصلاح : على هذه الطريقة مضي صدر الأمة وسادتها ، وإياها اختار

(١) هو هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي ، منسوب إلى اللواتك التي تلبس في الأرجل ، على خلاف القياس . كان من من فقهاء الشافعية ، وصاحب كتاب السنن ، توفي سنة ٤١٨ هـ . تاريخ بغداد ١٤ : ٢٠ .

أئمة الفقهاء وقاداتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف منها ويأبأها .

واختار ابن برهان مذهب التأويل ، قال : ومنشأ الخلاف بين الفريقين : هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لم نعلم معناه ، أولا ، بل يعلمه الراسخون في العلم ؟

وتوسط ابن دقيق العبد فقال : إذا كان التأويل قريبا من لسان العرب لم ينكر ، أو بعيداً توقفتنا عنه ، وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه ، قال : وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب ، قلنا به من غير توقيف كما في قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فنحمله على حق الله وما يجب له .

ذكر ما وقفت عليه من تأويل الآية المذكورة

على طريقة أهل السنة

من ذلك صفة الاستواء ، وحاصل ما رأيت فيها سبعة أجوبة :

أحدها : حكى مقاتل والكلبي عن ابن عباس ، أن « استوى » بمعنى استقر ، وهذا إن صح يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يشعر بالتجسيم .

ثانيها : أن « استوى » بمعنى « استولى » وردت بوجهين :

أحدهما : أن الله تعالى مستول على الكونين والجنة والنار وأهلها ، فأى فائدة في تخصيص العرش !

والآخر أن الاستيلاء ، إنما يكون بعد قهر وغلبة ، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك .

أخرج اللالكائي في السنة عن ابن الأعرابي ، أنه سئل عن معنى « استوى » فقال : هو على عرشه كما أخبر ، فقيل : يا أبا عبد الله معناه « استوى » ؟ قال : اسكت ،

لا يقال : استوى على الشيء ؛ إلا إذا كان له مضاد ، فإذا غلب أحدهما قيل : اختولى .
ثالثها : إنه بمعنى صمد ، قاله أبو عبيد ؛ وردّ بأنه تعالى منزّه عن الصعود أيضاً .
رابعها : أن التقدير : « الرحمن علا » ، أى : ارتفع من العلو ، والعرش له استوى . حكاه
إسماعيل الضير في تفسيره .

وردّ بوجهين : أحدهما أنه جعل على فعلا ، وهى حرف هنا باتفاق ، فلو كانت فعلاً
لكتبت بالألف ، كقوله : ﴿ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(١) . والآخر أنه رفع « العرش » ، ولم يرفعه أحد
من القراء .

خامسها : أن الكلام تم عند قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، ثم ابتداء بقوله :
﴿ اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ .
وردّ بأنه يزيل الآية عن نظمها ومرادها .

قلت : ولا يتأني له في قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ .

سادسها : أن معنى « استوى » أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه ، كقوله : ﴿ ثُمَّ
اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ ^(٢) ، أي قصد وعمد إلى خلقها . قاله القراء والأشعري
وجماعة أهل المعاني . وقال إسماعيل الضير : إنه الصواب .

قلت : يبعده تعديته بعلى ، ولو كان كما ذكره لتمدى بالى كما في قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى
إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ^(٢) .

سابعها : قال ابن اللبان : الاستواء المنسوب إليه تعالى بمعنى اعتدل ، أى قام بالعدل ،
كقوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ ^(٣) ، والعدل هو استواؤه ، ويرجع معناه إلى أنه أعطى
بجزته كل شئ خلقه موزوناً بحكته البالغة .

ومن ذلك النفس في قوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ ^(٤) ،

وَوُجِّهَ أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى سَبِيلِ الْمَشَاكِلِ مَرَادًا بِهِ الْغَيْبُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْرَبٌ كَالنَّفْسِ .

وقوله : ﴿ وَيَحذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ ^(١) أى عقوبته . وقيل : إِيَّاهُ .

وقال الشَّهَلِيُّ : النَّفْسُ عِبْرَةٌ عَنِ حَقِيقَةِ الْوُجُودِ دُونَ مَعْنَى زَائِدٍ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ مِنْ لَفْظَةِ النَّفْسَةِ وَالشَّيْءِ النَّفِيسَ ، فَصَلَّحَتْ لِتَعْبِيرٍ عَنْهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وقال ابن اللبان : أَوْلَاهُ الْعُلَمَاءُ بِنُأْوِيَلَاتٍ ؛ مِنْهَا أَنَّ النَّفْسَ عُبْرٌ بِهَا عَنِ الْذَاتِ ، قَالَ : وَهَذَا وَإِنْ كَانَ سَائِغًا فِي اللَّفَّةِ ، وَلَكِنْ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِبَنِي الْمَيْدَةِ لِلظَّرْفِيَّةِ مَحَالٍ عَلَيْهِ تَعَالَى .
وقد أَوْلَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْغَيْبِ ، أَيْ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي غَيْبِكَ وَسِرِّكَ ، قَالَ : وَهَذَا حَسَنٌ لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْآيَةِ : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ ^(١) .

* * *

ومن ذلك الوجه وهو مؤول بالذات . وقال ابن اللبان فى قوله : ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَاجِهِهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ ^(٤) ، المراد إخلاص النية .

وقال غيره فى قوله : ﴿ قَوْمٌ وَجَّهُهُ اللَّهُ ﴾ ^(٥) ، أى الجهة التى أمر بالتوجه إليها .

* * *

ومن ذلك : العَيْنُ ، وهى مؤولة بالبصر أو الإدراك . بل قال بعضهم : إنها حقيقة فى ذلك خلافاً لتوهم بعض الناس أنها مجاز ، وإنما المجاز فى تسمية العضو بها .

وقال ابن اللبان : نسبة العين إليه تعالى اسم لآياته المصيرة ، التى بها سبحانه ينظر للمؤمنين ، وبها ينظرون إليه ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً ﴾ ^(٦) : نسب البصر للآيات على سبيل المجاز تحقيقاً ، لأنها المرادة بالعين المنسوبة إليه ، وقال : ﴿ قَدْ

(١) آل عمران ٢٩

(٢) الأنعام ٥٢

(٣) الإنسان ٩

(٤) الليل ٢٠

(٥) البقرة ١١٥

(٦) النمل ١٣

جَاءَكُمْ بِصَآئِرٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَمَن أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَن عَمِيَ فَمَلَيْنَاهَا ﴿١﴾ ، قال : قوله : ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ (٢) ، أى بآياتنا ننظرها إليك ، وننظر بها إليك ، قال : ويؤيد أن المراد بالأعين هنا الآيات كونه عالماً بها الصبر لحكم ربّه ، صريحاً في قوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا * فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ (٣) ، قال : وقوله في سفينة نوح : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (٤) ، أى بآياتنا ، بدليل : ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ نَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾ (٥) ، وقال : ﴿وَلِتَصْنَعَ عَلَىٰ عَنِّي﴾ (٦) ، أى على حكم أبى التى أوحيتها إلى أمك ، ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ...﴾ (٧) ، الآية انتهى .

وقال غيره : المراد في الآيات كلامه تعالى حفظه .

* * *

ومن ذلك : اليد في قوله : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ (٨) ، ﴿بِذَلِكَ فَوقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (٩) ، ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ (١٠) ، ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ﴾ (١١) ، وهى مؤولة بالقدرة . وقال السهيلي : اليد فى الأصل كالبصر عبارة عن صفة لموصوف ، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدى مقرونة مع الأبصار فى قوله : ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ (١٢) ، ولم يمدحهم بالجوارح ، لأن المدح إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر ، قال : ولهذا قال الأشعري : إن اليد صفة ورد بها الشرع . والذي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة ، إلا أنها أخص والقدرة أعم ، كالحببة مع الإرادة والمشيئة ، فإن فى اليد تشريفاً لازماً .

وقال البهوي فى قوله : ﴿بِيَدِي﴾ : فى تحقيق الله التثنية فى اليد دليل على أنها ليست

بمعنى القدرة والقوة والنعمة ، وإنما هما صفتان من صفات ذاته .

(٣) الإنسان ٢٣

(٦) طه ٢٩

(٩) الفتح ١٠

(١٢) من ٤٥

(٢) الطور ٤٨

(٥) هود ٤١

(٨) من ٧٥

(١١) الحديد ٢٩

(١) الأنعام ١٠٤

(٤) القمر ١٤

(٧) القصص ٧

(١٠) يس ٧١

وقال مجاهد: اليد هاهنا صلة وتأكيد ، كقوله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ^(١) ، قال
البيهقي : وهذا تأويل غير قوى ، لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول : إن
كنت خلقتك فقد خلقتني ، وكذلك في القدرة والمنة لا يكون لآدم في الخلق مرتبة
على إبليس .

وقال ابن اللبان ^(٢) : فإن قلت : فما حقيقة اليمين في خلق آدم ؟ قلت : الله أعلم بما أراد ؛
ولكن الذي استثمرته من تدبر كتابه ، أن «اليد» استعارة لنور قدرته القائم بصفة
فضله ، ولنورها القائم بصفة عدله . وتبني على تخصيص آدم وتكريمه بأن جمع له في خلقه
بين فضله وعدله . قال : وصاحبة الفضل هي اليمين ، التي ذكرها في قوله : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ
مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ^(٣) سبحانه وتعالى .

ومن ذلك : الساق في قوله : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ ^(٤) ، ومعناه عن
شدة وأمر عظيم ، كما يقال : قامت الحرب على ساق .
أخرج الحاكم في المستدرک من طريق عكرمة ، عن ابن عباس ، أنه سئل عن قوله :
﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ ، قال : إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر ،
إِنَّ دِيوان العرب ، أما سمعت قول الشاعر :

اصبر عناقٍ إِنَّه شرٌّ باقٍ قد سنَّ لي قومك ضرب الأعناقِ
وقامت الحربُ بنا على ساقِ

قال ابن عباس : هذا يوم كرب وشدة .

ومن ذلك : الجنب في قوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ مَا قَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، أي

(١) الرحمن ٢٧ (٢) هو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشقي ، مفسر من علماء العربية ، وله
كتاب «رد ما في الآيات المشابهة إلى ما في الآيات المحكمات» . توفي سنة ٧٤١ هـ - الدور للكلام ٣ : ٣٣٠

(٥) الزمر ٥٦

(٤) الفلم ٤٢

(٣) الزمر ٦٨

في طاعته وحقه ، لأن التفريط إنما يقع في ذلك ، ولا يقع في الجنب الممهور .

ومن ذلك : صفة القرب في قوله : ﴿ فَأَيُّ قَرِيبٍ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ^(٢) ، أى بالعلم .

ومن ذلك : صفة الفوقية في قوله : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ^(٤) ، والمراد بها العاوى من غير جهة ، وقد قال فرعون : ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ ^(٥) ، ولا شك أنه لم يرد العلو المكناني .

ومن ذلك : صفة المجئ في قوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾ ^(٧) ، أى أمره ، لأن الملك إنما يأتى بأمره أو بتسليطه ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْمُ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٨) ، فصار كما لو صرح به .

وكذا قوله : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ ^(٩) ، أى اذهب بربك ، أى بتوفيقه وقوته .

ومن ذلك : صفة الحب في قوله : ﴿ يَخِيبُهُمْ وَيُخَيِّبُونَهُ ﴾ ^(١٠) ، ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْيِيكُمْ اللَّهُ ﴾ ^(١١) .

وصفة الغضب في قوله : ﴿ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١٢) .

وصفة الرضا في قوله : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ ^(١٣) .

وصفة المعجب في قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ ^(١٤) ، بضم القاء ، وقوله : ﴿ وَإِن

تعجب فعجب قولهم ﴾ ^(١٥) .

(٣) الأمام ١٨

(٦) الفجر ٢٢

(٩) المائدة ٢٤

(١٢) النحل ٦

(١٥) الزعد ٥

(٢) ق ١٦

(٥) الأعراف ١٢٧

(٨) الأنبياء ٢٧

(١١) آل عمران ٣١

(١٤) الصافات ١٢

(١) البقرة ١٨٦

(٤) النحل ٥٠

(٧) الأمام ١٥٨

(١٠) المائدة ٥

(١٣) المائدة ١١٩

وصفة الرحمة في آيات كثيرة .

وقد قال العلماء : كل صفة يستحيل حقيقتها على الله تعالى تفسر بلازمها ، قال الإمام فخر الدين : جميع الأعراض النفسانية—أعنى الرحمة والفرح ، والأشروع والغضب ، والحياء والمكر والاستهزاء— لها أوائل ولها غايات ، مثاله الغضب فإن أوله غليان دم القلب ، وغايته إرادة إيصال الضرر إلى الغضوب عليه ، فلفظ الغضب في حق الله لا يحمل على أوله الذي هو غليان دم القلب ، بل على غرضه الذي هو إرادة الإضرار ؛ وكذلك الحياء له أول وهو انكسار يحصل في النفس ، وله غرض وهو ترك الفعل ، فلفظ الحياء في حق الله يحمل على ترك الفعل لا على انكسار النفس . انتهى .

وقال الحسين بن الفضل : العجب من الله إنكار الشيء وتعظيمه . وسئل الجنيد عن قوله : ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ ، فقال : إن الله لا يعجب من شيء ، ولكن الله وافق رسوله ، فقال : ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ ، أى هو كما تقول .

* * *

ومن ذلك : لفظه « عند » في قوله تعالى : ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ ^(١) ، و﴿ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ ^(٢) ، ومعناها الإشارة إلى التمكين والزلفى والرقعة .

* * *

ومن ذلك قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٣) أى بعلمه ، وقوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ ﴾ ^(٤) .

قال البيهقي : الأصح أن معناه أنه المعبود في السموات وفي الأرض ، مثل قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ ^(٥) .

(٣) الحديد :

(٢) المائة ٥٤ .

(١) الأعراف ٢٠٦ .

(٥) الزحرف ٨ .

(:) الأنعام ٣ .

وقال الأشعري: الظرف متعلق بـ «يدلم» أي عالم بما في السموات والأرض.

* * *

ومن ذلك قوله: ﴿سَبِّحْهُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾^(١)، أي سنفصد لجزائكم

تنبيهه

قال ابن اللبان: ليس من التشابه قوله تعالى: ﴿إِنْ بَطَشَ رَبُّكَ لِشَدِيدٍ﴾^(٢)، لأنه قسمه بعده بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبَدِّي وَيُخْفِي﴾، تنبيهها على أن بطشه عبارة عن تصرفه في بدنه وإعادته وجميع تصرفاته في مخلوقاته.

فصل

ومن التشابه أوائل السور، والمختار فيها أيضا أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله تعالى، أخرج ابن المنذر وغيره، عن الشعبي، أنه سئل عن فوائح السور، فقال: إن لكل كتاب سرًّا، وإن سرّ هذا القرآن فوائح السور.

وخاض في معناها آخرون، فأخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق أبي الضحى، عن ابن عباس في قوله: ﴿الْم﴾ قال: أنا الله أعلم، وفي قوله: ﴿الْحَم﴾، قال: أنا الله أفصل، وفي قوله: ﴿الرَّ﴾: أنا الله أرى.

وأخرج من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿الْم﴾ و﴿حَم﴾ و﴿ن﴾ قال: اسم مقطوع.

وأخرج من طريق عكرمة، عن ابن عباس، قال: ﴿الرَّ وَحَمَّ وَن﴾ حروف الرحمن مفرقة.

وأخرج أبو الشيخ عن محمد بن كعب القرظي، قال: ﴿الرَّ﴾ من الرحمن.

وأخرج عنه أيضاً قال: ﴿المص﴾ الألف من الله، والميم من الرحمن، والصاد من الصمد.

وأخرج أيضاً عن الضحاك، في قوله: ﴿المص﴾ قال: أنا الله الصادق، وقيل: ﴿المص﴾ معناه المصور، وقيل: ﴿الر﴾ معناه أنا الله أعلم وأرفع، حكاهما الكرماني في غرائبه.

وأخرج الحاكم وغيره من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في ﴿كهيصص﴾، قال: الكاف من كريم، والماء من هاد، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق.

وأخرج الحاكم أيضاً من وجه آخر عن سعيد بن عباس في قوله: ﴿كهيصص﴾، قال: كاف هاد أمين عزيز صادق.

وأخرج ابن أبي حاتم، من طريق الشدّي، عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود وناس من الصحابة في قوله: ﴿كهيصص﴾، قال: هو هاء مقطوع: الكاف من الملك، والماء من الله، والياء والعين من العزيز، والصاد من المصور.

وأخرج عن محمد بن كعب مثله إلا أنه قال: والصاد من الصمد.

وأخرج سعيد بن منصور وابن مردويه من وجه آخر عن سعيد بن عباس في قوله: ﴿كهيصص﴾ قال: كبير، هاد، أمين، عزيز، صادق.

وأخرج ابن مردويه من طريق الكلبي، عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله: ﴿كهيصص﴾ قال: الكاف الكافي، والماء الهادي، والعين العالم، والصاد الصادق.

وأخرج من طريق يوسف بن عطية قال: سئل الكلبي عن ﴿كهيصص﴾، فحدث عن أبي صالح، عن أم هانئ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كاف، هاد، أمين، عالم، صادق».

وأخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة في قوله: ﴿ كَهَيْمِص ﴾ قال: يقول: أنا الكبير، الهادي، علي، أمين، صادق.

وأخرج عن محمد بن كعب في قوله: ﴿ طَه ﴾، قال: الطاء من ذى الطول، والتين من القدوس، والميم من الرحمن.

وأخرج عن سعيد بن جبير، في قوله: ﴿ حَم ﴾، قال: جاء اشتقت من الرحمن، وميم اشتقت من الرحيم.

وأخرج عن محمد بن كعب في قوله: ﴿ جَمَعَق ﴾، قال: جاء والميم من الرحمن، والعين من العليم، والتين من القدوس، والقاف من القاهر.

وأخرج عن مجاهد، قال: فواتح السور كلها حياء مقطعة.

وأخرج عن سالم بن عبد الله، قال: ﴿ أَلَمْ وَحَمَّ وَنَّ ﴾ ونحوها اسم الله مقطعة.

وأخرج عن السدي، قال: فواتح السور أسماء من أسماء الرب جل جلاله فرقت في القرآن.

وحكى الكرماني في قوله: ﴿ ق ﴾ إنه حرف من اسمه، قادر وقاهر.

وحكى غيره في قوله: ﴿ ن ﴾ إنه مفتاح اسمه تعالى: نور وناصر.

وهذه الأقوال كلها راجعة إلى قول واحد، وهو إنها حروف مقطعة، كل حرفٍ منها مأخوذ من اسم من أسمائه تعالى، والاكتفاء بيمض الكلمة مهبود في العربية قال الشاعر:

* قلت لها فني فقالت قاف * (١)

(١) الرجز للوليد بن عفة، الأغاني ٥: ١٣١ وتفسير الطبري ١: ٢١٢، ويده

* لا تحسبي أننا نسينا الإزجاف *

أى وقتت . وقال :

بالخير خبرت وإن شراًفا * ولا أريد الشر إلا أن تا (١)

أراد : وإن شراً فشر وإلا أن تشاء .

وقال :

نادام ألا الجوا ألاتا * قالوا جميعاً كُثم ألاف

أراد ألا تركبون ، ألا فاركبوا .

وهذا القول اختاره الزجاج ، وقال : العرب تنطق بالحرف الواحد تدلّ عليه به على

الكلمة التي هو منها . وقيل إنها الاسم الأعظم ، إلا أننا لا نعرف تأليفه منها . كذا نقله ابن عطية .

وأخرج ابن جرير بسند صحيح عن ابن مسعود ، قال : هو اسم الله الأعظم .

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي أنه بلغه عن ابن عباس قال : ﴿ الم ﴾ .

اسم من أسماء الله الأعظم .

وأخرج ابن جرير وغيره من طريق علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس قال :

﴿ الم ﴾ ، و ﴿ طسم ﴾ ، و ﴿ ص ﴾ وأشباها قسم أقسم الله به ، وهو من أسماء الله ،

وهذا يصلح أن يكون قولاً ثالثاً ، أى أنها برمتها أسماء الله ويصلح أن يكون من القول

الأول ومن الثاني . وعلى الأول مشى ابن عطية وغيره . ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه

في تفسيره من طريق نافع بن أبي نعيم القاري ، عن فاطمة بنت علي بن أبي طالب أنها

سمت علي بن أبي طالب بقول : يا ﴿ كهيمص ﴾ اغفر لي ، وما أخرجه ابن أبي حاتم

عن الربيع بن أنس في قوله : ﴿ كهيمص ﴾ قال : يامن يحجر ولا يحجار عليه .

وأخرج عن أنسب ، قال : سألت مالك بن أنس : أيفني لأحد أن يدعى ﴿يَس﴾ ؟ فقال : ما أراه يفني ، لقول الله : ﴿يَس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ ، يقول : هنا سمي تسميت به . وقيل هي أسماء للقرآن كالفرقان والذكر ، أخرجه عبد الرزاق عن قتادة ، وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ « كل جاء في القرآن فهو اسم من أسماء القرآن » . وقيل : هي أسماء للسور ، نقله الماوردي وغيره عن زيد بن أسلم ، ونسبه صاحب الكشاف إلى الأثر .

وقيل : هي فوائح للطور كما يقولون في أول القصائد « بل » و « لا بل » . أخرج ابن جرير ، من طريق الثوري ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد قال : ﴿الم﴾ و ﴿حم﴾ و ﴿المص﴾ و ﴿ص﴾ ، ونحوها فوائح افتتح الله بها القرآن . وأخرج أبو الشيخ ، من طريق ابن جريج ، قال : قال مجاهد ﴿الم﴾ و ﴿المر﴾ فوائح افتتح الله بها القرآن . قلت : ألم يكن يقول هي أسماء ! قال : لا .

وقيل هذا حساب : « أبي جاد » لتدل على مدة هذه الأمة . وأخرج ابن إسحاق ، عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، عن جابر بن عبد الله بن رباب ، قال : مر أبو ياسر بن أخطب في رجال من يهود برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يتلو فاتحة سورة البقرة ﴿الم﴾ * ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴿﴾ ، فأتى أخاه حبي بن أخطب في رجال من اليهود ، فقال : تعلمون والله لقد سمعت محمداً يتلو فيما أنزل عليه ﴿الم﴾ * ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴿﴾ ، قال : أنت سمعته ؟ قال : نعم قمشي حبي في أولئك النفر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ألم تذكر أنك تتلو فيما أنزل عليك ﴿الم﴾ * ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴿﴾ ؟ فقال : بلى ، فقالوا : لقد بعث الله قبلك أنبياء مانعاه بين لبي مامدة ملكه ، وما أجل أمته غيرك ؛ الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والهم أربعون ؛ فهذه إحدى وسبعون سنة ، أفندخل في دين نبي إنما مداه ملكه وأجل أمته إحدى وسبعون سنة ! ثم قال : يا محمد ، هل مع هذا غيره ؟ قال : نعم ، ﴿المص﴾ قال : هنما نقتل وأطول ،

الألف واحدة ، واللام ثلاثون ؛ والميم أربعون ، والصاد ستون ، فهذه إحدى وثلاثون ومائة سنة ، هل مع هذا غيره ؟ قال : نعم ﴿ الرَّاء ﴾ ، قال : هذه أقل وأطول ؛ الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والراء مائتان ، هذه إحدى وثلاثون ومائتا سنة . هل مع هذا غيره ؟ قال : نعم ﴿ الميم ﴾ ، قال : هذه أقل وأطول ، هذه إحدى وسبعون ومائتان ، ثم قال : لقد لبس علينا أمرك حتى ماندرى أ قليلا أعطيت أم كثيرا ! ثم قال : قوموا عنه . ثم قال أبو ياسر لأخيه ومن معه : ما يدريك لعله قد جمع هذا كله لمحمد ؛ إحدى وسبعون ، وإحدى ثلاثون ومائة ، وإحدى وثلاثون ومائتان ، وإحدى وسبعون ومائتان ، فذلك سبعائة وأربع سنين . قالوا : لقد تشابه علينا أمره ؛ فيزعمون أن هؤلاء الآيات نزلت فيهم : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(١) ، أخرجه ابن جرير من هذا الطريق وابن المنذر ، ومن وجه آخر عن ابن جرير مفضلاً .

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي العالية في قوله ﴿ الم ﴾ : قال : هذه الأحرف الثلاثة من الأحرف التسعة والعشرين ، دارت بها الألسن ، ليس منها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسماء تعالي ، وليس منها حرف إلا وهو من آياته وبلائه ، وليس منها حرف إلا وهو في مدة أقوام وأجالهم ، فالألف مفتاح اسمه الله ، واللام مفتاح اسمه لطيف ، والميم مفتاح اسمه مجيد ، فالألف آلاء الله واللام لطف الله ، والميم مجد الله ، فالألف سنة واللام ثلاثون ، والميم أربعون قال الخليلي : وقد استخراج بعض الأئمة من قوله تعالي : ﴿ الم ﴾ غلبت الرؤم ﴿ أن البيت المقدس فتحة المسلمون في سنة ثلاثة وثمانين وخمسةائة ؛ ووقع كما قاله . وقال السهلي : لعل عدد الحروف التي في أوائل التور مع حذف المكرر للإشارة إلى مدة بقاء هذه الأمة .

قال ابن حجر : وهذا باطل لا يمتد عليه ، فقد ثبت عن ابن عباس رضى الله عنه الزجر عن عد « أبي جاد » ، والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر ؛ وليس ذلك ببيد ،

(١) سورة آل عمران ٧

فإنه لا أصل له في الشريعة، وقد قال القاضي أبو بكر بن العربي في فوائد رحلته : ومن الباطل علم الحروف المقطعة في أوائل التور .

وقد تحصل لي فيها عشرون قولاً وأزيد ، ولا أعرف أحداً يحكم عليها بعلم ، ولا يصل منها إلى فهم .

والذي أقوله : إنه لولا أن العرب كانوا يعرفون أن لها مدلولاً متداولاً بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ، بل تلى عليهم ﴿ حم ﴾ فصّت و ﴿ ص ﴾ وغيرهما ، فلم ينكروا ذلك ، بل صرّحوا بالتسليم له في البلاغة والفصاحة مع تشوفهم إلى عثرة وغيرها وحرصهم على زلة ، فدل على أنه كان أمراً معروفاً بينهم ، لا إنكار فيه . انتهى .

وقيل : هي تنبيهات كافي النداء عدّه ابن عطية مغايراً للقول بأنها فوائح ، والظاهر أنه بمعناه .

قال أبو عبيدة : ﴿ ألم ﴾ افتتاح كلام . وقال الخواري : القول بأنها تنبيهات جيدة ، لأن القرآن كلام عزيز وفوائده عزيزة ، فينبغي أن يراد على سماع متنبّه ، فكان من الجائز أن يكون الله قد علم في بعض الأوقات كون النبي صلى الله عليه وسلم في عالم البشر مشغولاً ، فأمر جبريل بأن يقول عند نزوله : ﴿ ألم ﴾ و ﴿ الر ﴾ و ﴿ حم ﴾ ، ليعلم النبي صوت جبريل فيقبل عليه ، ويصفي إليه . قال : وإنما لم تستعمل الكلمات المشهورة في التنبيه كالأوامر ، لأنها من الألفاظ التي يتعارفها الناس في كلامهم ، والقرآن كلام لا يشبه الكلام ، فناسب أن يؤتى فيه بألفاظ تنبيه لم تُعهد ، لتكون أبلغ في قرع سمعه . انتهى .

وقيل : إن العرب كانوا إذا سمعوا القرآن لقوا فيه ، فأنزل الله هذا النظم البديع ليجبوا منه ، ويكون تمجيدهم منه سبباً لاستماعهم ، واستماعهم له سبباً لاستماع ما بعده ، فترق القلوب ، وتلين الأنفذة . وعدّ هذا جماعة قولاً مستقلاً ، والظاهر خلافه ، وإنما يصلح هذا مناسبة لبعض الأقوال ، لا قولاً في معناه ، إذ ليس فيه بيان معنى .

وقيل: إن هذه الحروف ذُكرت لتدلّ على أن القرآن مؤلف من الحروف التي هي: ا، ب، ت، ث ... فجاء بعضها مقطّعاً، وجاء تمامها مؤلفاً، ليدلّ القوم الذين نزل القرآن بلهتهم أنه بالحروف التي يعرفونها، فيكون ذلك تعريفاً لهم، ودلالة على عجزهم أن يأتوا بمثله، بعد أن علموا أنه منزل بالحروف التي يعرفونها، وبينون كلامهم منها.

وقيل: انقصود بها الإعلام بالحروف التي يتركّب منها الكلام، فذكر منها أربعة عشر حرفاً، وهي نصف جميع الحروف، وذكر من كل جنس نصفه.

فمن حروف الحاق: الحاء، والعين والهاء. ومن التي فوقها القاف، والكاف. ومن الحرفين الشفهيّين الميم. ومن المهموسة السين والحاء والكاف والصاد والهاء.

ومن الشديدة الهزّة الطاء والقاف والكاف. ومن المطبقة الطاء والصاد. ومن المحبورة المهمزة والميم واللام والعين والراء والطاء والقاف والكاف. ومن المنفتحة المهمزة والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والياء والنون. ومن المنفتحة المهمزة القاف والصاد والطاء. ومن المنخفضة المهمزة واللام والميم والراء والكاف والياء والعين والسين والحاء والنون. ومن القليلة القاف والطاء.

ثم إنه تعالى ذكر حروفاً مفردة وحرفين وحرفين وثلاثة وثلاثة وأربعة وخمسة؛ لأن تراكيب الكلام على هذا النمط ولا زيادة على الخمسة.

وقيل: هي أمانة جعلها الله لأهل الكتاب أنه سينزل على محمد كتاباً في أول سورٍ منه حروف مقطّعة.

هذا ما وقت عليه من الأقوال في أوائل السور من حيث الجملة، وفي بعضها أقوال آخر؛ فقيل: إن طه ويس بمعنى يارجل، أو يا محمد أو يا إنسان، وقد تقدّم في المغرب.

وقيل: هما اسمان من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم. قال الكرمانى في غرائب: ويقويه في بسّ قراءة «يسن» بفتح النون، وقوله: «آل ياسين». وقيل: طه هي طأ للأرض أو المثلن، فيكون فعل أمر والهاء مفعول، أو للكت أو مبدلة من المهمزة.

أخرج ابن أبي حاتم: من طريق سميد بن جبيرة، عن ابن عباس في قوله: ﴿طه﴾

هو كقولك: افعل. وقيل: طه أى يابدر؛ لأن الطاء بتسعة، والهاء بخمسة، فذلك أربعة عشر إشارة إلى البدر، لأنه يتم فيها. ذكره الكرماني في غرائبه.

وقيل في قوله: ﴿يس﴾: أى ياسيد المرسلين، وفي قوله: ﴿ص﴾: معناه صدق الله. وقيل: أقسم بالصمد الصانع الصادق: وقيل: معناه صاد يامحمد عمك بالقرآن، أى عارضه به، فهو أمر من المصاداة.

١١) وأخرج عن الحسين، قال: صاد حدث القرآن، يعنى انظار فيه.

وأخرج عن سفيان بن حسين، قال: كان الحسن يقرأها «صاد والقرآن»، يقول: عارض القرآن. وقيل: ص اسم تجز عليه عرش الرحمن، وقيل: اسم بحر ينجي به الموتى. وقيل: معناه صاد محمد قلوب العباد، حكاه الكرماني كلها.

وحكى في قوله: ﴿الص﴾ أى معناه «ألم نشرح لك صدرك»، وفي ﴿حم﴾ أنه صلى الله عليه وسلم، وقيل: معناه «حم» ما هو كائن، وفي «حمسق» أنه جبل قاف، وقيل: «ق» جبل محيط بالأرض. أخرجه عبدالرزاق عن مجاهد.

وقيل: أقسم بقوة قلب محمد صلى الله عليه وسلم، وقيل: همى الكاف من قوله: ﴿قضى الأمر﴾ دلت على بنية الكلمة. وقيل: معناها قف يامحمد على أداء الرسالة، والعمل بما أمرت، حكاه الكرماني.

وقيل: «ن» هو الحوت. أخرج الطبراني عن ابن عباس، مرفوعاً: «أول ما خلق الله القلم والحوت». قال: اكتب، قال: ما أكتب؛ قال: كل شئ كائن إلى يوم القيامة، ثم قرأ: ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾، فالنون الحوت، والقاف القلم. وقيل: هو اللوح المحفوظ. أخرجه ابن جرير من مرسل ابن قرة مرفوعاً.

وقيل: هو الدواء، أخرجه عن الحسن وقتادة.

وقيل: هو المداد، حكاه ابن قرة في غريبة.

وقيل: هو القلم، حكاه الكرماني عن الجاهظ.

وقيل: هم اسم من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، حكاه ابن عسكر في مبهماته
وفي المحتسب لابن حنّى أن ابن عباس ، قرأ ﴿ حَسَق ﴾ بلا عين ، ويقول : السين
كل فرقة تكون ، والقاف كل جماعة تكون .

قال ابن جنّي ، وفي هذه القراءة دليل على أن الفواحي فواصل بين السور ، ولو كانت
أسماء الله لم يجر تحريف شيء منها ، لأنها لا تكون حينئذٍ ، والأعلام تؤدي بأعيانها ،
ولا يحرف شيء منها .

وقال الكرماني في غرائب في قوله تعالى : ﴿ الْم أَحْسِبَ النَّاسَ ﴾ : الاستفهام
هنا يدل على انقطاع الحروف عما بعدها في هذه السورة وغيرها .

خاتمة

أورد بعضهم سؤالاً وهو أنه : هل للمحكم مزية على المتشابه أولاً ؟ فإن قلتم بالثاني
فهو خلاف الإجماع ، أو بالأول فقد نقضتم أصلكم في أن جميع كلام سبحانه وتعالى سواء ،
وأنه منزل بالحكمة !

وأجاب أبو عبد الله البكري اباذي ، بأن المحكم كالمتشابه من وجه ، ويخالفه من
وجه ، فيفتقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار
القبیح ، ويختلفان في أن المحكم بوضع اللغة لا يمتثل إلا الوجه ؛ فمن سمعه أمكنه أن
يستدل به في الحال ، والمتشابه يحتاج إلى فكرة ونظر ؛ ليحمله على الوجه المطابق ؛ ولأن
المحكم أصل ، والعلم بالأصل أسبق ، ولأن المحكم يُعلم مفضلاً ، والمتشابه لا يُعلم
إلا مجملًا .

وقال بعضهم : إن قيل : ما الحكمة في إزال المتشابه ممن أراد لعباده به البيان والهدى ؟
قلت : إن كان مما يمكن علمه ، فله فوائد :

منها الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بفوائده ، والبحث عن دقائقه ؛ فإن استدعاء
المهم لمعرفة ذلك من أعظم القرب .

ومنها ظهور التفاضل ، وتفاوت الدرجات إذ لو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل ونظر ؛ لاستوت منازل الخلق ، ولم يظهر فضل العالم على غيره .. وإن كان مما لا يمكن علمه فله فوائد :

منها ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه ، والتفويض والتسليم والتعبد بالاستئصال به من جهة التلاوة كالنسخ ؛ وإن لم يجز العمل بما فيه وإقامة الحجّة عليهم لأنه لما نزل بلسانهم ولعبيهم وعجزوا عن الوقوف على معناه مع بلاغتهم وأفهامهم دلّ على أنه نزل من عند الله ؛ وأنه الذي أمجزم عن الوقوف على معناه .

وقال الإمام غفر الدين : من للمحدثة من طعن في القرآن ؛ لأجل اشتغاله على التشابهات ، وقال : إنكم تقولون : إن تكاليف الخلق مرتبطة بهذا القرآن إلى قيام الساعة ؛ ثم إننا نراه بحيث يتمسك به صاحب كل مذهب على مذهبه ، فالجبري متمسك بآيات الخير كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ ^(١) ، والقدرى يقول : هذا مذهب الكفار ، بدليل أنه تعالى حكى ذلك عنهم لله في معرض الذم في قوله : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ فِي آذَانِنَا وَقُرْ ﴾ ^(٢) ، وفي موضع آخر : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ ^(٣) . ومنكر الرؤية متمسك بقوله تعالى : ﴿ لَا تَذَرِكُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٤) .

ومثبت الجهة متمسك بقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قَوْعِهِمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(٦) ، والنافي متمسك بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٧) .

ثم يستى كل واحد الآيات الموافقة لمذهبه محكمة ، والآيات الخالفة له متشابهة ؛ وإنما آل في ترجيح بعضها على البعض إلى ترجيحات خفية ووجوه ضعيفة ؛ فكيف يليق

(٣) البقرة ٨٨

(٦) طه ٥

(٢) فصلت ٥

(٥) النحل ٥٠

(١) الأنعام ٢٥

(٤) الأنعام ١٠٣

(٧) الشورى ١١

بالحكيم أن يجعل الكتاب الذي هو المرجوع إليه في كل الدين إلى يوم القيامة هكذا !
قال : والجواب أن العلماء ذكروا الوقوع المتشابه فيه فوائد :

مها أنه يُوجب المشقة في الوصول إلى المراد ، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب .
ومنها أنه لو كان القرآن كله محكماً لما كان مطابقاً إلا للذهب واحد ؛ وكان
بصريه مبطلاً لكل ما سوى ذلك المذهب ؛ وذلك مما ينفر أرباب سائر المذاهب عن
قبوله وعن النظر فيه والانتفاع به ؛ فإذا كان مشملاً على المحكم والمتشابه ، طمع صاحب
كل مذهب أن يجد فيه ما يؤيد مذهبه ، وينصر مقالته ، فينظر فيه جميع أرباب المذاهب ،
ويجتهد في التأمل فيه صاحب كل مذهب ، وإذا بالفوائف ذلك صارت المحكمات مفسرة
للمتشابهات ، وبهذا الطريق يتخلص البطل من باطله ، ويتصل إلى الحق .

ومنها أن القرآن إذا كان مشتملاً على المتشابه ، افتقر إلى العلم بطريق التأويلات ،
وترجيح بعضها على بعض ، وافتقر في تعلم ذلك إلى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة
والنحو والمعاني والبيان وأصول الفقه ؛ ولو لم يكن الأمر كذلك لم يحتاج إلى تحصيل
هذه العلوم الكثيرة ؛ وكان في إيراد المتشابهة هذه الفوائد الكثيرة .

ومنها أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام ، وطبائع العوام تنفر في أكثر
الأمر عن درك الحقائق ، فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم
ولا متعيز ولا مشار إليه ، ظن أن هذا عدم ونفي ، فوقع التعطيل ؛ فكان الأصحح أن
يخاطبوا بالفاظ دالة على بمص ما يناسب ما توهوه وتخيّلوه ؛ ويكون ذلك مخلوطاً بما
يدل على الحق الصريح ، فالقسم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر يكون من
المتشابهات ، والقسم الثاني وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر من المحكمات .

التَوْعِ الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ
فِي مُقَدِّمِهِ وَمُؤَخَّرِهِ

وهو قسمان :

(الأول) : ما أشكل معناه ، بحسب الظاهر ، فمما عرف أنه من باب التقديم والتأخير ، أتضح . وهو جدير أن يفرد بالتصنيف ، وقد تعرّض السلف لذلك في آيات :
فأخرج ابن أبي حاتم ، عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْجَبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا ﴾ ^(١) ، قال : هذا من تقاديم الكلام ، يقول : « لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة » .

وأخرج عنه أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ ^(٢) ، قال : هذا من مقاديم الكلام ، يقول : لولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاماً » .

وأخرج عن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ ^(٣) ، قال : هذا من التقديم والتأخير ، « أنزل على عبده الكتاب قِيَامًا ولم يجعل له عوجاً » .

وأخرج عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ ^(٤) ، قال : هذا من المقدم والمؤخر ، أي رافعك إلى ومتوفيك .

وأخرج عن عكرمة في قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ لِّمَآَنَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ ^(٥) ،

(٣) الكهف ١ ، ٢

(٢) طه ١٢٩

(١) التوبة ٨٥

(٥) من ٢٦

(٤) آل عمران ٥٥

قال : هذا من التقديم والتأخير ، يقول : « لهم يوم الحساب عذاب شديد بما نسوا » .
وأخرج ابن جرير عن ابن زيد في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ
لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(١) ، قال : هذه الآية مقدمة ومؤخرة ، إنما هي « أذاعوا
به إلا قليلا منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم ينج قليل ولا كثير » .

وأخرج عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا أُرِنَا اللَّهَ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٢) ، قال : إنهم
إذا رأوا الله ، فقد رأوه ، إنما قالوا : « جهنم أرننا الله » ، قال : هو مقدم ومؤخر . قال ابن جرير :
يعنى أن سؤالهم كان جهنم .

ومن ذلك قوله : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(٣) ، قال البيهقي : هذه
أول القصة ، وإن كان مؤخرًا في التلاوة . وقال الواحدى : كان الاختلاف في القتال قبل
ذبح البقرة ؛ وإنما أُخِّر في الكلام لأنه تعالى لما قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ... ﴾ ^(٤) ،
الآية ، علم المخاطبون أن البقرة لا تذبح إلا للدلالة على قاتل خفيت عينه عليهم ، فلما
استقرَّ علم هذا في نفوسهم أتبع بقوله : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(٣) فسألتهم
موسى ، فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾ ^(٤) .

ومنه : ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ ^(٥) . والأصل « هواه إلهه » ، لأن من
اتخذ إلهه هواه غير مذموم ، فقدم المفعول الثانى للعناية به .

وقوله : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ فجعله غشاءً أحوى ^(٦) ، على تفسير « أحوى »
بالأخضر . وجعله نعتاً للمرعى ، أى أخرجه أحوى ، وأخر رعاية للفاصلة .

وقوله : ﴿ وَغَرَّابَيْبُ سُوْدٍ ﴾ ^(٧) ، والأصل « سود غراب » ، لأن الغريب الشديد
السواد .

(٣) البقرة ٧٢

(٢) النساء ١٥٣

(١) النساء ٨٣

(٦) الأعلى ٥٤

(٥) الفرقان ٤٣

(٤) البقرة ٦٧

(٧) فاطر ٢٧

وقوله: ﴿ فَضَحِكْتَ فَبَشَّرْنَاهَا... ﴾^(١)، أى فبشرناها فضحكت .

وقوله: ﴿ وَوَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَوَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾^(٢)، أى لهم بها، وعلى

هذا فالهم منقّى عنه .

(الثانى): ما ليس كذلك ، وقد ألفت فى العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه

« المقدمة فى سر الألفاظ المقدمة » ، قال فيه : الحكمة الشائمة الذائعة فى ذلك الاهتمام

كما قال سيبويه فى كتابه: كأنهم يقدمون الذى بيانه أعم ، وهم يبيانه أعنى .

قال : هذه الحكمة إجمالية ، وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسرارها ، فقد ظهر لى منها

فى الكتاب العزيز عشرة أنواع :

الأول : التبرك كتقديم اسم الله تعالى فى الأمور ذات الشأن ، ومنه قوله تعالى :

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ... ﴾^(٤)، الآية .

الثانى : التعظيم ، كقوله : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾^(٥) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ

يُصَلُّونَ ﴾^(٦) ، ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾^(٧) .

الثالث : التشريف ، كتقديم الذكر على الأنثى ، نحو ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ... ﴾^(٨)

الآية ، والحرّ فى قوله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى ﴾^(٩) ، والحنى فى

قوله : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ... ﴾^(١٠) ، الآية ، ﴿ وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلَا

الْأَمْوَاتُ ﴾^(١١) ، والخليل فى قوله : ﴿ وَالْخَلِيلَ وَالْبِعَالَ وَالْحَمِيرَ لَتَرَى كِبُوهَا ﴾^(١٢) ،

والسمع فى قوله : ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾^(١٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ

(٣) آل عمران ١٨

(٢) يوسف ٢٤

(١) هود ٧١

(٦) الأحزاب ٥٦

(٥) النساء ٦٩

(٤) الأنفال ٤١

(٩) البقرة ١٧٨

(٨) الأحزاب ٣٥

(٧) التوبة ٦٢

(١٢) النحل ٨

(١١) طاهر ٢٢

(١٠) الأنعام ٩٥

(١٣) البقرة ٧

وَالْفُؤَادَ ﴿١﴾ ، وقوله : ﴿إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾ ﴿٢﴾ حكى ابن عطية عن النقاش أنه استدلل بها على تفضيل السمع والبصر، ولذا وقع في وصفه تعالى : ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ ﴿٣﴾ ، بتقديم « السميع » .

ومن ذلك تقديمه صلى الله عليه وسلم على نوح ومن معه في قوله : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ...﴾ ﴿٤﴾ ، الآية ، وتقديم الرسول في قوله : ﴿مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ ﴿٥﴾ ، وتقديم المهاجرين في قوله : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ ﴿٦﴾ ، وتقديم الإنس على الجن حيث ذكر في القرآن ، وتقديم النبيين ، ثم الصديقين ، ثم الشهداء ، ثم الصالحين في آية النساء ، وتقديم إسماعيل على إسحاق لأنه أشرف بكون النبي صلى الله عليه وسلم من ولده وأسن ، وتقديم جبريل على ميكائيل في آية البقرة ؛ لأنه أفضل ، وتقديم العاقل على غيره في قوله : ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾ ﴿٧﴾ ﴿يَسْمِخُ لَهُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَافَاتٍ﴾ ﴿٨﴾ .

وأما تقديم الأنعام في قوله : ﴿تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ﴾ ﴿٩﴾ ؛ فإذ تقدم ذكر الزرع ، فناسب تقديم الأنعام ، بخلاف آية «عيس» ؛ فإنه تقدم فيها ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ ﴿١٠﴾ ، فناسب تقديم «لكم» وتقديم «الؤمنين» على «الكفار» في كل موضع ، وأصحاب اليمين على أصحاب الشمال ، والسماء على الأرض ، والشمس على القمر حيث وقع إلا في قوله : ﴿خَلَقَ اللَّهُ سَمِيعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا * وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ ﴿١١﴾ ؛ فقيل : لمرعاة الفاصلة ، وقيل : لأن انتفاع أهل السموات العائد عليهنّ الضمير به أكثر .

وقال ابن الأنباري : يقال إن القمر وجهه يضي لأهل السموات وظهره لأهل الأرض ؛

(١) الإسراء ٣٦	(٢) الأعمام ٤٦	(٣) الحج ٦١
(٤) الأحزاب ٧	(٥) الحج ٥٢	(٦) التوبة ١٠٠
(٧) النازعات ٣٣	(٨) التور ٤١	(٩) السجدة ٢٧
(١٠) عيس ٢٤	(١١) نوح ١٥ ، ١٦	

ولهذا قال تعالى: ﴿ فِيهِمْ ﴾ ، لما كان أكثر نوره يضيء إلى أهل السماء .
ومنه تقديم الغيب على الشهادة في قوله : ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ ^(١) ؛ لأن علة
أشرف ، وأما ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ ^(٢) فأخر فيه رعاية للفاصلة .

الرابع : المناسبة ، وهي إما مناسبة التقدم لسياق الكلام ، كقوله : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا
جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ ^(٣) ؛ فإن الجمال بالجمال ؛ وإن كان ثابتاً حالتى السراح
والإراحة ، إلا أنها حالة إراحتها وهو نجيتها من المرعى آخر النهار يكون الجمال بها أنحر ،
إذ هي فيه بظان ، وحالها سراحها للمرعى أول النهار يكون الجمال بها دون الأول ، إذ هي
فيه خماس ^(٤) . ونظيره قوله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ ^(٥) ، قدم
نفي الإسراف لأن الشرف في الإنفاق .

وقوله : ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ^(٦) ، لأن الصواعق تقع مع أول برقة ،
ولا يحصل المطر إلا بعد توالي البرقات .
وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَاهَا وَاوْبِنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ ^(٧) ، قدمها على الابن لتمام كان
السياق في ذكرها في قوله : ﴿ وَالَّتِي أُحْصِنَتْ فَرْجَهَا ﴾ ^(٨) ، ولذلك ^(٩) فد ذلك ^(١٠) للابن في
قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ^(١١) ، وحسنه تقديم موسى في الآية قبله .

ومنه قوله : ﴿ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ ^(١٢) ، قدم الحكم وإن كان العلم سابقاً
عليه ؛ لأن السياق فيه لقوله في أول الآية : ﴿ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْخُرُوبِ ﴾ ^(١٣) .

وإما مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخر ، كقوله : ﴿ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ ^(١٤) .
﴿ وَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ ﴾ ^(١٥) ، ﴿ لَمِنْ شَاءَ مِنْكُمْ ﴾

(٣) النحل ٦

(٦) الروم ٢٤

(٩) المؤمنون ١٠

(١٢) الحديد ٣

(٢) طه ٧

(٥) الفرقان ٦٧

(٨) التحريم ١٢

(١١) الأنبياء ٧٨

(١) الزمر ٤٦

(٤) البقرة : امتلاء البطن ، والحسن : الجوع (٥)

(٧) الأنبياء ٩١

(١٠) الأنبياء ٧٩

(١٣) الحجر ٢٤

أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿١﴾ ، ﴿بِمَا قَدَّمْ وَأَخَّرَ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ * وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ ﴿٥﴾ ، وأما قوله : ﴿فَلَا الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ ﴿٦﴾ ، فلمراعاة الفاصلة ، وكذا قوله : ﴿بِمَنْنَا كُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ ﴿٧﴾ .

الخامس : الحث عليه والخص على القيام به ؛ حذراً من التهاون به . كتقديم الوصية على الدين في قوله : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ ﴿٨﴾ مع أن الدين مقدم عليها شرعاً .

السادس : السبق ، وهو إما في الزمان باعتبار الإيجاد بتقديم الليل على النهار ، والظلمات على النور ، وآدم على نوح ، ونوح على إبراهيم ، وإبراهيم على موسى ، وهو على عيسى ، وداود على سليمان ، والملائكة على البشر في قوله : ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ ﴿٩﴾ وعاد على نوح ، والأزواج على الذرية في قوله : ﴿قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ﴾ ﴿١٠﴾ .

والسنة على النوم في قوله : ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ﴿١١﴾ .
أو باعتبار الإنزال ، كقوله : ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ ﴿١٢﴾ ، ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ﴾
وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلِ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْقُرْآنَ ﴿١٣﴾

أو باعتبار الوجوب والتكليف ، نحو ﴿ازْكُمُوا وَاسْجُدُوا﴾ ﴿١٤﴾ ، ﴿فَاغْسِلُوا﴾

(١) اللدثر ٣٧	(٢) القيامة ١٣	(٣) الواقعة ٣٩ ، ٤٠
(٤) الروم ٤	(٥) القصص ٧٠	(٦) النجم ٣٥
(٧) الرسائل ٣٨	(٨) النساء ١١	(٩) الحج ٧٥
(١٠) الأحزاب ٢٨	(١١) البقرة ٢٥٥	(١٢) الأعلى ١٩
(١٣) آل عمران ٣	(١٤) الحج ٧٧	

وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ... ﴿الآية (١)﴾ ، ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (٢) ،
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « نبدأ بما بدأ الله به »

أو بالذات، نحو ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٣) ، ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا
هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا أَرْبَعَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (٤) وكذا جميع الأعداد كل مرتبة هي متقدمة
على مافوقها بالذات. وأما قوله : ﴿أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْنَى وَفَرَادَى﴾ (٥) ، فلبحث على
الجماعة والاجتماع على الخير .

السابع: السببية، كتقديم العزيز على الحكيم ، لأنه عزّخكم ، والعليم عليه لأن
الإحكام والإتقان ناشيء عن العلم . وأما تقديم الحكيم عليه في سورة الانعام ، فلأنه
مقام تشريع الأحكام .

ومنه تقديم العبادة على الاستعانة في سورة الفاتحة ، لأنها سبب حصول الإعانة ،
وكذا قوله: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (٦) ، لأن التوبة سبب الطهارة ، ﴿لِكُلِّ
أَفَّاكٍ أُنِيمٌ﴾ (٧) ، لأن الإفك سبب الإيم ، ﴿يَمْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا
فُرُوجَهُمْ﴾ (٨) ، لأن البصر داعية إلى الفرج .

الثامن : الكثرة ، كقوله : ﴿فَنَفْسُكُمْ كَافِرَةٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ (٩) ، لأن
الكفار أكثر ، ﴿فَنَهْمُ ظَالِمٍ لِنَفْسِهِ...﴾ (١٠) الآية ، قدم الظالم لكثرتة ، ثم
المقتصد ، ثم السابق ، ولهذا قدم السارق على السارقة ؛ لأن السارقة في الذكور أكثر ،
والزانية على الزانا لأن الزنى فيهن أكثر .

(٣) النساء ٣

(٦) البقرة ٢٢٢

(٩) التباين ٢

(٢) البقرة ١٥٨

(٥) سبأ ٤٦

(٨) النور ٣٠

(١) المائدة ٦

(٤) المحاجلة ٧

(٧) الحائية ٧

(١٠) طاهر ٣٢

ومنه تقديم الرحمة على العذاب حيث وقع في القرآن غالباً ، ولهذا وَرَدَ: « إن رحمتي غلبت غضبي » .

وقوله: ﴿ إِنَّ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَأَحْذَرُوهُمْ ﴾ ^(١) ، قال ابن الحاجب في أماليه : إنما قدم الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء ، ووقوع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد ، وكان أقعد في المعنى المراد تقدم ، ولذلك قدّمت الأموال في قوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ ^(٢) لأن الأموال لا تتكاد تفارقها الفتنة ، ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِفٌ ﴾ ^(٣) ، وليست الأولاد في استلزام الفتنة مثلها ، فكان تقديمها أولى .

التاسع : الترقى من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله : ﴿ أَلَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا... ﴾ ^(٤) الآية ، بدأ بالأدنى لغرض الترقى ، لأن اليد أشرف من الرجل ، والعين أشرف من اليد ، والسمع أشرف من البصر . ومن هذا النوع تأخير الأبلغ ، وقد خرج عليه تقديم الرحمن على الرحيم ، والرهوف على الرحيم ، والرسول على النبي ، في قوله ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ ^(٥) ، وذَكَرَ لَكَ نَكَتَ أَشْهَرِهَا مراعاة الفاصلة .

العاشر : التدرج من الأعلى إلى الأدنى ، وخرج عليه : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٦) ، ﴿ لَا يَفَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ ^(٧) ، ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ ^(٨) .

هذا ما ذكره ابن الصائغ ^(٩) ، وذكر غيره أسباباً أخرى ، منها كونه أدل على القدرة وأعجب

(١) التباين ١٤
(٢) التباين ١٥
(٣) الطلق ٦ ، ٧
(٤) الأعراف ١٩٥
(٥) مريم ٥١
(٦) البقرة ٢٥٥
(٧) الكهف ٤١
(٨) النساء ١٧٢
(٩) هو محمد بن عبدالرحمن ابن علي بن محمد بن الحسين ، من علماء مصر في القرن الثامن ، اشتغل بالتأليف والتصنيف ، وكتابه المقدمة ذكره صاحب كشف الظنون . توفي سنة ٨٧٦ . وانظر الدرر الكامنة ٣ : ٩٩ .

كقوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ...﴾^(١). الآية، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾^(٢)، قال الزمخشري: قدم الجبال على الطير، لأن تسخيرها له وتسبيحها أعجب وأدل على القدرة، وأدخل في الإعجاز، لأنها جماد والطير حيوان فإطلق.

ومنها رعاية الفواصل، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة.

ومنها إفادة الحصر للاختصاص، وسيأتي في النوع الخامس والحسين.

تنبه

قد يقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر، ونكتة ذلك إما لكون السياق في كل موضع يقتضى ما وقع فيه كما تقدمت الإشارة إليه، وإما لقصد البداءة والختم به للاعتناء بشأنه، كما في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ...﴾^(٣) الآيات، وإما لقصد التفنن في الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب، كما في قوله: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٥).

وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾^(٦).

وقال في الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾^(٧).

(٣) آل عمران ١٠٦

(٦) المائدة ٤٦

(٢) الأنبياء ٧٩

(٥) الأعراف ١٦١

(١) النور ٤٥

(٤) البقرة ٥٨

(٧) الأنعام ٩١

النوع الخامس والأربعون
في عامته وخاصته

العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ، وصيغته « كل » مبتدأة ، نحو ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهِمَا فَاِنَّ ﴾ (١) ، أو تابعة ، نحو ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتْمَعُونَ ﴾ (٢) .

والذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ، نحو ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفِ لَكُمَا ﴾ (٣) ، فإن المراد به كل من صدر منه هذا القول ، بدليل قوله بعد : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ (٤) ، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ (٥) ، ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (٦) ، ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾ (٧) ، ﴿ وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْحَمِيضِ ... ﴾ (٨) ، الآية ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَنَسْتَهْدُوهُنَّ ... ﴾ (٩) ، الآية ، ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَدُوهُمَا ﴾ (١٠) .

وأى وما ومن ، شرطاً واستفهاماً موصولاً ، نحو : ﴿ أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ (١١) ، ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ ﴾ (١٢) ، ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ (١٣) .

والجمع المضاف ، نحو ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (١٤) . والمعرف بال نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١٥) ، ﴿ وَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١٦) .

واسم الجنس المضاف ، نحو ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ (١٧) ، أى كل أمر الله .

(٣) الأحقاف ١٧

(٦) يونس ٢٦

(٩) النساء ١٥

(١٢) الأنبياء ٩٨

(١٥) المؤمنون ١

(٢) الحجر ٣٠

(٥) البقرة ٨٢

(٨) الطلاق ٤

(١١) الإسراء ١١٠

(١٤) النساء ١١

(١٧) النور ٦٣

(١) الرحمن ٢٦

(٤) الأحقاف ١٨

(٧) آل عمران ١٥

(١٠) النساء ١٦

(١٢) النساء ١٢٣

(١٦) التوبة ٥

والمعرف بال ، نحو ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(١) ، أى كل بيع ، ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ، أى كل إنسان ، بدليل ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٢) .

والنكرة فى سياق النفي والنهى ، نحو ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَلَا رَقَّتْ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَيْجِ ﴾ ^(٦) . وفى سياق الشرط ، نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ^(٧) . وفى سياق الامتناع ، نحو ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ ^(٨) .

* * *

فصل

العام على ثلاثة أقسام :

الأول : الباقى على عمومه ، قال القاضى جلال الدين البلقينى : ومثاله عزيز ، إذ ما من عامٍ إلا ويتخيل فيه التخصيص ، فقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ كُمْ ﴾ ^(٩) ، قد يخص منه غير المتكلف ، و﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(١٠) خص منها حالة الاضطرار ، وميتة السمك والجراد ، وحرّم الربا خص منه العرايا .

وذكر الزركشى فى البرهان أنه كثير فى القرآن ، وأورد منه : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(١١) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ ^(١٢) ، ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ ^(١٣) ، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ ^(١٤) ، ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ ^(١٥) .

قلت : هذه الآيات كلها فى غير الاحكام الفرعية ، فالظاهر أن مراد البلقينى أنه عزيز

(٣) الإسراء ٢٣

(٦) البقرة ١٩٧

(٩) الحج ١

(١٢) يونس ٤

(١٥) غافر ٦٤

(٢) العصر ٢ ، ٣

(٥) البقرة ٢

(٨) الفرقان ٤٨

(١١) ٩٧

(١٤) فاطر ١١

(١) البقرة ٢٧٥

(٤) الحجر ٢١

(٧) التوبة ٦

(١٠) المائدة ٣

(١٣) الكهف ٤٩

في الاحكام الفرعية ، وقد استخرجت من القرآن بعد الفكر آية فيها، وهي قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ... ﴾^(١)، الآية ، فإنه لا خصوص فيها .

الثاني : العام المراد به الخصوص .

الثالث : العام المخصوص ، وللناس بينهما فروق .

أن الأول لم يرد شموله لجميع الأفراد، لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة الحكم؛ بل هو ذو أفراد استعمل في فرد منها .

والثاني أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها ، لا من جهة الحكم . ومنها أن الأول مجاز قطعاً لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي بخلاف الثاني فإن فيه مذاهب أصحابها أنه حقيقة، وعليه أكثر الشافعية وكثير من الحنفية وجميع الحنابلة ، وقوله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء. وقال الشيخ أبو حامد إنه مذهب الشافعي وأصحابه ، وصححه السبكي ، لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بمد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص ، وذلك تناول حقيقي اتفاقاً ؛ فليكن هذا تناول حقيقةً أيضاً .

ومنها أن قرنية الأول عقلية والثاني لفظية .

ومنها أن الأول قرينة لا تنفك عنه، وقرنية الثاني قد تنفك عنه .

ومنها أن الأول يصح أن يراد به واحد اتفاقاً ، وفي الثاني خلاف .

ومن أمثلة المراد به الخصوص قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ﴾^(٢)، والقائل واحد نعم بن مسعود الأشجعي أو أعرابي من خزاعة ، كما أخرجه ابن مردويه من حديث أبي رافع لقيامه مقام كثير في تثبيط المؤمنين عن ملاقاته أبي سفيان .

قال الفارسي: وما يقوى أن المراد به واحد قوله: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾^(٣) ، فوقعت الإشارة بقوله « ذلكم » إلى واحدٍ بعينه ، ولو كان المعنى جمعاً لقال: « إِنَّمَا أُولَئِكَ الشَّيْطَانُ » ، فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ .

ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾^(١)، أي رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه ما في الناس من الخصال الحميدة .

ومنها قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾^(٢) أخرج ابن جرير من طريق الضَّحَّاك عن ابن عباس في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ قال: إبراهيم .

ومن القريب قراءة سعيد بن جبیر ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ قال في الحنوب: يعني آدم، لقوله: ﴿فَنَسِيَّ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾^(٣) .

ومنها قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُعَلِّمُ فِي الْمِحْرَابِ﴾^(٤) أي جبريل، كما في قراءة ابن مسعود .

* * *

وأما المخصوص فأمثلته في القرآن كثيرة جداً، وهو أكثر من انسخ، إذ ما من عامٍ إلا وقد خصَّ .

ثم المخصَّص له إما متصل وإما منفصل . فالتصل خمسة وقعت في القرآن: أحدها الاستثناء نحو، ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ

فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾^(٥)، ﴿وَالشُّعْرَاءَ يَتَّبِعُهُمُ الْفَاوُونَ...﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ...﴾^(٦) الآية. ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ ذَلِكَِ يَلْقَ أَثَامًا...﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾^(٧)، ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٨)، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ

إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٩) .

الثاني: الوصف، نحو ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بَيْنَهُنَّ﴾^(١٠) .

(١) النساء ٥٤	(٢) البقرة ١٩٩	(٣) طه ١١٥
(٤) آل عمران ٢٩	(٥) النور ٥	(٦) الشعراء ٢٣٤، ٢٣٧
(٧) الفرقان ٦٨، ٧٠	(٨) النساء ٢٤	(٩) القصص ٨٨
(١٠) النساء ٢٣		

الثالث : الشرط ، نحو ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهَا خَيْرًا ﴾ ^(١) ، ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ ﴾ ^(٢) .

الرابع : الغاية ، نحو ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَعْطُمَ رِجْلُكُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَلَا تَمْخِطُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ... ﴾ ^(٦) ، الآية .

والخامس : بدل البعض من الكل ، نحو ﴿ وَنَهَى عَلَى النَّاسِ حَيْجُ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٧) .
والفصل آية أخرى في محل آخر أو حديث أو إجماع أو قياس .

ومن أمثلة ما خص بالقرآن قوله تعالى ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَاغِبْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٨) ، خص بقوله : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ ﴾ ^(٩) ، وقوله : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(١٠) .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ ^(١١) ، خص من الميتة السمك بقوله : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ لِلسَّيَارَةِ ﴾ ^(١٢) ، ومن الدم الجامد بقوله : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ ^(١٣) .

وقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ... ﴾ ^(١٤) ، الآية
خص بقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَفْتَدَتْ بِرِءٍ ﴾ ^(١٥) .

(٣) التوبة ٢٩

(٦) البقرة ١٨٧

(٩) الأحزاب ٤٩

(١٢) المائدة ٩٦

(١٥) البقرة ٢٢٩

(٢) البقرة ١٨٠

(٥) البقرة ١٩٦

(٨) البقرة ٢٢٨

(١١) المائدة ٣

(١٤) النساء ٢٠

(١) النور ٣٣

(٤) البقرة ٢٢٢

(٧) آل عمران ٩٧

(١٠) الطلاق ٤

(١٣) الأمام ١٤٥

وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (١)، خص بقوله: ﴿فَعَلِيمٌ بِمَثَلِ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٢).
 وقوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٣)، خص بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ (٤) الآية.

ومن أمثلة ما خص بالحديث قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (٥)، خص منه البيوع الفاسدة، وهي كثيرة بالسنة، ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٥) خص منه العرايا بالسنة (٦).
 وآيات الموارث خص منها القاتل والمخالف في الدين بالسنة.
 وآية تحريم الميتة خص منها الجراد بالسنة، وآية ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ (٧) خص منها الأمة بالسنة.
 وقوله: ﴿مَاءٌ طَهُورًا﴾ (٨) خص منه التقييد بالسنة.
 وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ (٩)، خص منه من سرق دون ربع دينار بالسنة.

ومن أمثلة ما خص بالإجماع آية الموارث، خص منها الرقيق فلا يرث بالإجماع، ذكره مكي.

ومن أمثلة ما خص بالقياس آية الزنا: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (١٠) خص منها العبد بالقياس على الأمة المنصوصة في قوله: ﴿فَعَلِيمٌ بِنِصْفِ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (١١) المخصص لعموم الآية، ذكره مكي أيضاً.

فصل

من خاص القرآن ما كان مخصصاً لعموم السنة، وهو عزيز ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ (١٢)، خص عموم قوله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله».

(١) النور ٢	(٢) النساء ٢٥	(٣) النساء ٣
(٤) النساء ٢٣	(٥) البقرة ٢٧٥	(٦) النساء ٣
(٦) قال في اللسان: «في حديثه: رخص في العربية والعرايا قال أبو عبيد: العرايا واحدها عربية، وهي النخلة يعربها صاحبها رجلاً محتاجاً، والإعراء أن يجعل له ثمرة عامها»	(٧) البقرة ٢٢٨	(٨) الفرقان ٨
(٧) البقرة ٢٢٨	(٩) الفرقان ٨	(٩) المائدة ٢٨
(١٠) النور ٢	(١١) النساء ٢٥	(١٢) التوبة ٣٩

وقوله : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ (١) ، خصَّ عموم نهيهِ صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الأوقات المكروهة بإخراج الفرائض .
 وقوله : ﴿ وَمِنْ أَضْوَافِهَا وَأَوْبَارَهَا .. ﴾ (٢) الآية ، خصَّ عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أبين من حى فهو ميت » .
 وقوله : ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ ﴾ (٣) ، خصَّ عموم قوله صلى الله عليه وسلم والسلام : « لا تحلُّ الصدقة لفقير ولا لذي مرة سوى » .
 وقوله : ﴿ فَقَاتِلُوا آلِي تَبْيَنِي ﴾ (٤) ، خصَّ عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى المسلمان بالسيف ، فاقاتل والمقتول في النار » .

فروع

منشورة تتعلق بالعموم والخصوص

الأول : إذا سبق العام للدخ أو الذم ؛ فهل هو باقٍ على عمومهِ ؟ فيه مذاهب :
 أحدها : نعم ؛ إذ لا صارف عنه ، ولا تنافي بين العموم وبين المدح أو الذم .
 والثاني : لا ، لأنه لم يسبق للتعميم بل للدخ أو للذم .
 والثالث - وهو الأصح : التفصيل ، فيعمم إن لم يعارضه عامٌ آخر لم يسبق لذلك ، ولا يعمم إن عارضه ذلك ؛ جمعاً بينهما .
 مثاله ولا معارض قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ (٥) .
 ومع المعارض قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوبِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ (٦) ، فإنه سبق للدخ ، وظاهره يعم الأخنين بملك اليمين جمعاً ؛ وعارضه في ذلك ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ (٧) ، فإنه شامل لجمعهما بملك اليمين ، ولم يسبق للدخ ، فحيل الأول على غير ذلك بأن لم يرَدْ تناوله له .

(١) البقرة ٢٣٨	(٢) النحل ٨٠	(٣) التوبة ٦٠
(٤) الحجرات ٩	(٥) الإفطار ١٣ ، ١٤	(٦) المؤمنون ٣ ، ٤
(٧) النساء ٢٣		(٤) - اتفاق ج ٣

ومثاله في الذم: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ...﴾ (١) الآية، فإنه سبق للذم، وظاهره بعمّ الحلي المباح؛ وعارضه في ذلك حديث جابر: «ليس في الحلي زكاة» فحيل الأول على غير ذلك.

الثاني اختلف في الخطاب الخاص به صلى الله عليه وسلم، نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾، هل يشمل الأمة؟ فقيل: نعم؛ لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عرفاً، والأصح في الأصول المنع لاختصاص الصيغة به.

الثالث: اختلف في الخطاب بـ «يَا أَيُّهَا النَّاسُ»، هل يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم على مذاهب:

أصحها - وعليه الأكثرون: نعم لعموم الصيغة له؛ أخرج ابن أبي حاتم عن الزهري قال: إذا قال الله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَفْعَلُوا»، فالنبي صلى الله عليه وسلم منهم.

والثاني: لا، لأنه ورد على لسانه لتبليغ غيره، ولما له من الخصائص.

والثالث: إن اقترن «قل» لم يشمله لظهوره في التبليغ؛ وذلك قرينة عدم شموله؛ وإلا فيشمه.

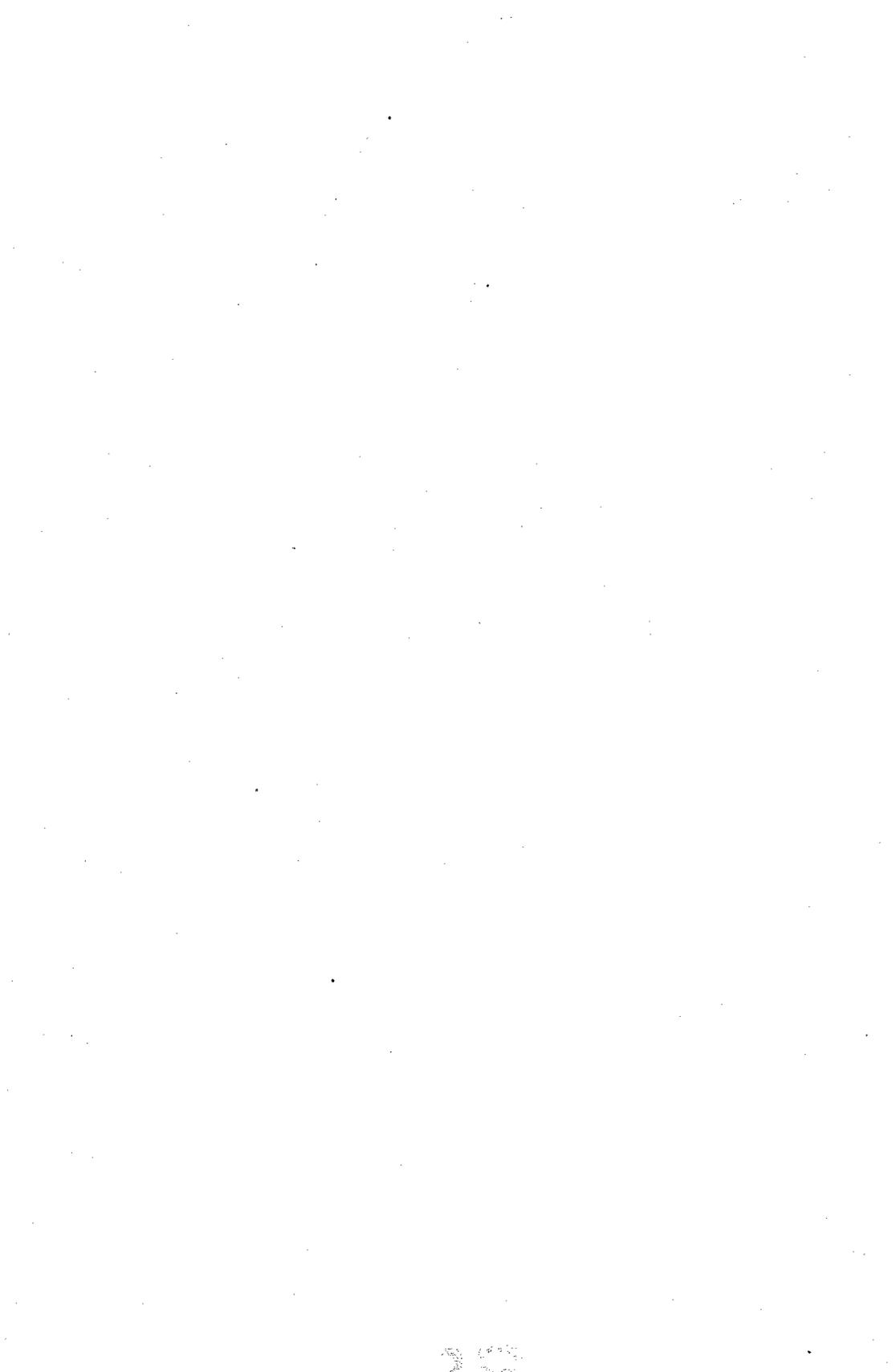
الرابع: الأصح في الأصول أن الخطاب بـ «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» يشمل الكافر والعبد، لعموم اللفظ. وقيل: لا بعمّ الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع، ولا العبد، لصرف منافعه إلى سيده شرعاً.

الخامس: اختلف في «من» هل تناول الأنتى؟ فالأصح نعم، خلافاً للحنفية، لنا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ (٢)، فالتفسير بهما دالٌّ على

تناول «مَنْ» لها وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ﴾^(١).

واختلف في جمع المؤنث السالم هل يتناولها؟ فالأصح لا، وإنما يدخلن فيه بقرنية،
أما المكسر فلا خلاف في دخولهن فيه.

السادس: اختلف في الخطاب بـ «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ»، هل يشمل المؤمنين؟ فالأصح لا، لأن اللفظ قاصرٌ على مَنْ ذُكِرَ. وقيل: إن شركوهم في المعنى شملهم؛ وإلا فلا. واختلف في الخطاب بـ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»، هل يشمل أهل الكتاب؟ فقيل: لا، بناء على أنهم غير مخاطبين بالفروع. وقيل: نعم؛ واختاره ابن السمعاني، قال: وقوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»، خطاب تشریف لا تخصيص.



النوع السادس والأربعون
في مجلد ومبته

المحمل مالم تتضح دلالاته ؛ وهو واقع في القرآن خلافاً لداود الظاهري ؛ وفي جواز بقائه مجلاً أقوال ، أحسنها : لا يبقى المكاتب بالعمل به بخلاف غيره .

وللإجمال أسباب :

منها الاشتراك ، نحو ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَمَسَ ﴾ ^(١) ، فإنه موضوع لأقبل وأدبر ، ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٢) ، فإن القرء موضوع للحيض والطمهر ، ﴿ أَوْ يَتَمَوَّذَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ ^(٣) ، يحتمل الزوج والولى ، فإن كلا منهما بيده عقده النكاح .

ومنها الحذف ، نحو ﴿ وَتَرْتَضُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ^(٤) ، يحتمل « في » و « عن » .

ومنها اختلاف مرجع الضمير ، نحو ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمَ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٥) ؛ يحتمل عود ضمير الفاعل في « يرفعه » إلى ما عاد عليه ضمير « إليه » ؛ وهو الله . ويحتمل عوده إلى العمل ؛ والمعنى أن العمل الصالح هو الذى يرفع الكلم الطيب . ويحتمل عوده إلى الكلم الطيب ؛ أى أن الكلم الطيب وهو التوحيد يرفع العمل الصالح ، لأنه لا يصح العمل إلا مع الإيمان .

ومنها احتمال العطف والاستئناف ، نحو ﴿ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ ^(٦) .

ومنها غرابة اللفظ ، نحو ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(٧) .

(٣) البقرة ٢٢٨
٧ آل عمران

(٢) البقرة ٢٣٧
(٥) فاطر ١٠

(١) التكوثر ١٧
(٤) النساء ١٢٧
(٧) البقرة ٢٣٢

ومنها عدم كثرة الاستعمال الآن، نحو ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ﴾ ^(١) أى يسمعون ، ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ ^(٢) أى متكبرا ، ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفْتِيهِ﴾ ^(٣) ، أى نادماً .

ومنها التقديم والتأخير، نحو ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ ^(٤) ، أى ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاماً ، ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ ^(٥) ، أى يسألونك عنها كأنك حفي .

ومنها قلب المنقول ، نحو ﴿وَطُورٍ سَيْنِينَ﴾ ^(٦) ، أى سيناء ، ﴿عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ ^(٧) ، أى على الياس .

ومنها التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر ، نحو ﴿لِلَّذِينَ اهْتَضَمُوا مِنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ ^(٨) .

فصل

قد يقع التبيين متصلاً ، نحو ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ بعد قوله : ﴿الْحَيْطِ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ ^(٩) .

ومنفصلاً في آية أخرى ، نحو ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ^(١٠) بعد قوله ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ^(١١) ، فإنها بينت أن المراد به الطلاق الذى يملك الرجعة بعده ، ولولاها لكان الكل منحصرأ في الطلقتين .

وقد أخرج أحمد وأبو داود في ناسخه وسعيد بن منصور وغيرهم ، عن أبي رزين الأسدي ، قال : قال رجل : يا رسول الله ، أرأيت قول الله : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ^(١٢) ، فأين الثامنة ؟ قال : التسريح بإحسان .

(٣) الكهف ٤٢

(٦) التين ٢

(٩) البقرة ١٨٧

(٢) الحج ٩

(٥) الأعراف ١٨٧

(٨) الأعراف ٧٥

(١١) البقرة ٢٢٩

(١) الشعراء ٢٢٣

٤ طه ١٢٩

(٧) الصافات ١٣٠

(١٠) البقرة ٢٣٠

وأخرج ابن مردويه ، عن أنس ، قال : قال رجل : يا رسول الله ، ذكر الله الطلاق مرتين ، فأين الثالثة ؟ قال : ﴿ إِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ^(٢) ، دال على جواز الرؤية ، ومفسر أن المراد بقوله : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٣) لا تحيط به ، دون « لا تراه » .
 وقد أخرج ابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ، لا تحيط به .

وأخرج عن عكرمة أنه قيل له عند ذكر الرؤية : أليس قد قال : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ؟ فقال : ألسنت ترى السماء ؟ أفكلها ترى !

وقوله : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية .
 فسرته قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٥)

وقوله : ﴿ مَا لِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(٦) ، فسرته قوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ * مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ * يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ... ﴾ ^(٧) ، الآية .

وقوله : ﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ ^(٨) ، فسرته قوله : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا ... ﴾ ^(٩) الآية .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ﴾ ^(١٠) ، فسرته قوله في آية النحل : ﴿ بِالْأُنثَىٰ ﴾ ^(١١) .

وقوله : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ ^(١٢) ، قال العلماء : بيان هذا العهد قوله : ﴿ لَنْ أَقْمَمَ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي .. ﴾ ^(١٣) إلى آخره .

فهذا عهده وعهدهم ﴿ لَا كُفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ... ﴾ ^(١٤) إلى آخره .

(٣) الأنعام ١٠٣	(٢) القباية ٢٢، ٢٣	(١) البقرة ٢٢٩
(٦) فاتحة الكتاب ٤	(٥) المائدة ٣	(٤) المائدة ١
(٩) الأعراف ٢٣	(٨) البقرة ٣٧	(٧) الأضطرار ١٨، ١٩
(١٢) البقرة ٤٠	(١١) النحل ٥٨	(١٠) الزخرف ١٤
		(١٣) المائدة ١٢

وقوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) بينه قوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقد يقع التبيين بالسنة ، مثل ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ ﴾ ^(٤) ؛ وقد بينت السنة أفعال الصلاة والحج ومقادير نُصَب الزكوات في أنواعها .

* * *

تنبيه

اختلف في آيات ، هل هي من قبيل المجمل أو لا ؟

منها آية السرقة ؛ قيل : إنها مجملة في اليد ؛ لأنها تطلق على المصروف إلى الكوع ، وإلى المرفق ، وإلى المنكب ؛ وفي القطع لأنه يطلق على الإبانة ، وعلى الجرح ولا ظهور لواحد من ذلك وإبانة الشارع من الكوع تبين أن المراد ذلك . وقيل : لا إجمال فيها ؛ لأن القطع ظاهر في الإبانة .

ومنها ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٥) ؛ قيل : إنها مجملة لترددها بين مسح الكل والبعض ؛ ومسح الشارع الناصية مبين لذلك . وقيل : لا ، وإنما هي لطلق المسح الصادق بأقل ما يطلق عليه الاسم وبفيده .

ومنها : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ^(٦) ، قيل : مجملة لأن إسناد التحريم إلى العين لا يصح ؛ لأن إنما يتعلق بالفعل ، فلا بد من تقديره ، وهو محتمل لأمر لا حاجة إلى جميعها ، ولا مرجح لبعضها . وقيل : لا ، لوجود المرجح ؛ وهو العرف ؛ فإنه يقضى بأن

(٣) البقرة ٤٣

(٦) النساء ٤٣

(٢) مريم ٥٨

(٥) المائدة ٦

(١) الفاتحة ٣

(٤) آل عمران ٩٧

المراد تحريم الاستمتاع بوطء أو نحوه ؛ ويجرى ذلك في كل ما علق فيه التعريم والتعليل بالأعيان .

ومنها ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ؛ قيل : إنها مجملة لأن الربا الزيادة ؛ وما من بيع إلا وفيه زيادة ، فافتقر إلى بيان ما يحل وما يحرم . وقيل : لا ؛ لأن البيع منقول شرعاً ، فحُمل على عمومه ؛ ما لم يعم دليل التخصيص .

وقال المسوردي : للشافعي في هذه الآية أربعة أقوال :

أحدهما : أنها عامة ؛ فإن لفظها لفظ عموم يتناول كل بيع ، ويقضى بإباحة جميعها ؛ إلا ما خصه الدليل ؛ وهذا القول أصحها عند الشافعي وأصحابه ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعوع كانوا يعتادونها ، ولم يبين الجائز ، فدل على أن الآية تناولت إباحة جميع البيوع ؛ إلا ما خص منها ، فبين صلى الله عليه وسلم المخصوص . قال : فملى هذا في العموم قولان : أحدهما : أنه عموم أريد به العموم ، وإن دخله التخصيص .

والثاني : أنه عموم أريد به المخصوص قال : والفرق بينهما أن البيان في الثاني متقدم على اللفظ ، وفي الأول متأخر عنه مقترن به . قال : وعلى القولين يجوز الاستدلال بالآية في المسائل في المختلف فيها ما لم يعم دليل تخصيص .

والقول الثاني : أنها مجملة لا يُعقل منها صحته بيع من فساده إلا ببيان النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ثم هل هي مجملة بنفسها أم بعارض منهي عنه من البيوع ؟ وجهان . وهل الإجمال في المعنى المراد دون لفظها ؛ لأن لفظ البيع اسم لغويّ معناه معقول لكن لما قام بإزائه من السنة ما يعارضه ، تدافع العمومان ، ولم يتعين المراد إلا ببيان السنة ، فصار محلاً لتلك دون اللفظ ، أو في اللفظ أيضاً لأنه لم يكن المراد منه ما وقع عليه الاسم ، وكانت له شرائط غير معقولة في اللغة ، كان مشكلاً أيضاً ؟ وجهان . قال : وعلى الوجهين لا يجوز الاستدلال بها على صحة بيع ولا فساده ؛ وإن دلت على صحة البيع من أصله . قال : وهذا هو الفرق بين العموم والمجمل ؛ حيث جاز الاستدلال بظاهر العموم ، ولم يجز الاستدلال بظاهر المجمل .

واقول الثالث : أنها عامة مجملة معاً ، قال : واختلف في وجه ذلك على أوجه :
أحدها : أن العموم في اللفظ والإجمال في المعنى ، فيكون اللفظ عاماً مخصوصاً
والمعنى مجملاً لحقه التفسير .

والثاني : أن العموم في ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ النَّبِيْعَ ﴾ والإجمال في ﴿ وَحَرَّمَ الرَّبَّاءَ ﴾ (١) .
والثالث : أنه كان مجملاً ، فلما بينه صلى الله عليه وسلم صار عامّاً ، فيكون
داخلاً في الجمل قبل البيان ، وفي العموم بعد البيان ، فعلى هذا يجوز الاستدلال بظاهاها
في البيوع المختلف فيها .

واقول الرابع : أنها تناولت بيعاً ممهوداً ، ونزلت بعد أن أحل النبي صلى الله عليه
وسلم بيوعاً وحرّم بيوعاً ، فاللام للمهد ؛ فعلى هذا لا يجوز الاستدلال بظاهاها . انتهى .
ومنها الآيات التي فيها الأسماء الشرعية . نحو ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (٢)
﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٣) . ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (٤) ،
قيل إنها مجملة لاحتمال الصلاة لكل دعاء ، والصوم لكل إمساك ، والحج لكل قصد ، والمراد
بها لا تتدلّ عليه اللغة ، فافتقر إلى البيان . وقيل : لا ، بل يحمل على كل ما ذكر إلا
ما خصّ بدليل .

تفسيه

قال ابن الحصار (٥) : من الناس من جعل الجمل والمحمّل بإزاء شيء واحد . قال : والصواب أن
المحمّل اللفظ المهم الذي لا يفهم المراد منه ، والمحمّل اللفظ الواقع بالوضع الأول على معنيين
مفهومين فصاعداً ، سواء كان حقيقة في كليهما أو بعضها . قال : والفرق بينهما أن المحمل يدلّ
على أمور معروفة ، واللفظ مشترك متردّد بينهما ، والمبهم لا يدلّ على أمر معروف مع القطع
بأن الشارع لم يفوض لأحد بيان المحمل ، بخلاف المحتمل .

(٣) البقرة ١٨٥

(٢) البقرة ٤٣

(١) البقرة ٢٧٥

(٥) هو علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي الإشبيلي ،

(٤) آل عمران ٩٧

له مؤلفات ، منها أصول الفقه ، والناسخ والنسوخ ، والبيان في تنقيح البرهان . توفي سنة ٦١١ . التكملة لابن أبار ٦٨٦

النوعُ السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ

فِي نَاسِخٍ وَمَنْسُوخَةٍ

أفرده بالتصنيف خلائق لا يُحصون ، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو داود السجستاني وأبو جعفر النحاس ، وابن الأنباري ، ومكي ، وابن العربي ، وآخرون .
قال الأئمة : لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ .

وقد قال علي لقاضي : أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا ، قال : هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ .

وفي هذا النوع مسائل :

الأولى : رد النسخ بمعنى الإزالة ، ومنه قوله : ﴿ فَيَدْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾ ^(١) .

وبمعنى التبديل ، ومنه : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ ^(٢) .

وبمعنى التحويل ، كتناسخ الموارث ، بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد .
وبمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : نسخت الكتاب ، إذا نقلت ما فيه حاكياً للفظه وخطه .

قال مكي : وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن ، وأنكر على النحاس إجازته ذلك ، محتجاً بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ ؛ وأنه إنما يأتي بلفظ آخر .

وقال السعديّ : يشهد لما قاله النحاس قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنَخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .
ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جميعه في أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ ، كما قال تعالى : ﴿ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (٣) .

* * *

الثانية : النسخ مما خصّ الله به هذه الأمة لحكم ، منها التيسير . وقد أجمع المسلمون على جوازها ، وأنكره اليهود ظناً منهم أنه بداء ، كالذي يرى الرأي ثم يبدوله ، وهو باطل لأنه بيان مدة الحكم كالإحياء بعد الإماتة وعكسه ، والمرض بعد الصحة وعكسه ، والفقر بعد الغنى وعكسه ، وذلك لا يكون بداء ، فكذا الأمر والنهي .

واختلف العلماء فقيل : لا يُنسخ القرآن إلا بقرآن ، لقوله تعالى : ﴿ مَا نُنسخ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ (٤) ، قالوا : ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن .

وقيل : بل يُنسخ القرآن بالسنة ، لأنها أيضاً من عند الله ، قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ (٥) ، وجعل منه آية الوصية الآتية .

والثالث : إذا كانت السنة بأمر الله من طريق الوحي نسخت ، وإن كانت باجتهاد فلا . حكاه ابن حبيب النيسابوري في تفسيره .

وقال الشافعيّ : حيث وقع نسخ القرآن بالسنة ، فمهما قرآن عاضد لها ، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن فمعه سنة عاضدة له ، ليتبين توافق القرآن والسنة ، وقد بسطت فروع هذه المسألة في شرح منظومة جمع الجوامع في الأصول .

الثالثة : لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي ، ولو بلفظ الخبر ، أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ ، ومنه الوعد والوعيد . وإذا عرفت ذلك عرفت فساد صنع من أدخل في كتب النسخ كثيراً من آيات الإخبار والوعد والوعيد .

الرابعة : النسخ أقسام :

أحدها : نسخ المأمور به قبل امتثاله ، وهو النسخ على الحقيقة كآية النجوى .

الثاني : ما نسخ مما كان شرعاً لمن قبلنا ، كآية شرع القصاص والدية ، أو كان أمراً به أمراً جليلاً كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالكعبة ، وصوم عاشوراء برمضان ، وإنما يسمى هذا نسخاً تجوزاً .

الثالث : ما أمر به لسبب ، ثم يزول السبب ، كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح ، ثم نسخ بإيجاب القتال ، وهذا في الحقيقة ليس نسخاً بل هو من قسم المنسأ ، كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نَسَأَهَا ﴾ ، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى السلون ، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى ، وبهذا يصف ما لهج به كثيرون من أن الآية في ذلك منسوخة بآية السيف ، وليس كذلك ، بل هي من المنسأ بمعنى أن كل أمرٍ ورد يجب امتثاله في وقت ما ، لعله يقتضى ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ، وليس بنسخ ؛ إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله .

وقال مكي : ذكر جماعة أن ما ورد في الخطاب مُشعراً بالتوقيت والغاية مثل قوله في البقرة : ﴿ فَاعْبُدُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ ^(١) ، محكم غير منسوخ ، لأنه مؤجل بأجل ، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه .

الخامسة : قال بعضهم : سور القرآن باعتبار التناسخ والنسوخ أقسام :

قسم ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهو ثلاثة وأربعون : سورة الفاتحة ، ويوسف ،
يس ، والحجرات ، والرحمن ، والحديد ، والصف ، والجمعة ، والتحریم ، والملک ،
والحاقة ، ونوح ، والجن ؛ والمرسلات ، وعم ، والنازعات ، والانفطار وثلاث بعدها ،
والفجر وما بعدها إلى آخر القرآن ؛ إلا التين والمصر ، والكافرين .

وقسم فيه الناسخ والمنسوخ ، وهي خمسة وعشرون : البقرة وثلاث بعدها ، والحج ،
والنور وتاليها ، والأحزاب ، وسبأ ، والمؤمن ، وشورى ، والذاريات ، والطور ،
والواقعة ، والمجادلة ، والمزمل ، والمدثر ، وكورث ، والعصر .
وقسم فيه التاسخ فقط ، وهو ستة : الفتح ، والحشر ، والمنافقون ، والتغابن ،
والطلاق ، والأعلى .

وقسم فيه المنسوخ فقط ، وهو الأربعون الباقية . كذا قال ، وفيه نظر يعرف بماسياتي .

* * *

السادسة : قال مكي : الناسخ أقسام :

فرض نسخ فرضاً ، ولا يجوز العمل بالأول ، كنسخ الحبس للزواني بالحد .
وفرض نسخ فرضاً ويجوز العمل بالأول . كآية للمصايرة .
وفرض نسخ ندباً كالقتال ؛ كان ندباً ثم صار فرضاً .

وندب نسخ فرضاً ، كقيام الليل ، نسخ بالقراءة في قوله : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ
القرآن ﴾ (١) .

* * *

السابعة : النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب :

أحدها : مانسخ تلاوته وحكمه معاً ، قالت عائشة : كان فيما أنزل : « عشر رضعات
معلومات فنسخن بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن

بما يقرأ من القرآن» ، رواه الشيخان . وقد تكلموا في قولها : « وهنّ كما يقرأ » : فإنّ ظاهره بقاء التلاوة ، وليس كذلك .

وأجيب بأن المراد بقارب الوفاة ، أو أنّ التلاوة نُسِخت أيضاً ، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوتّ في وبمض الناس بقروها . وقال أبو موسى الأشعريّ : نزلت ثم رفعت .

وقال مكّي : هذا المثال فيه المنسوخ غير متلوّ ، والناسخ أيضاً غير متلوّ ، ولا أعلم له نظيراً . انتهى .

الضرب الثاني : ما نُسِخ حكمه دون تلاوته ؛ وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة ، وهو على الحقيقة قليل جدّاً ؛ وإن أكثر الناس من تعداد الآيات فيه ؛ فإنّ المحقّقين منهم كالقاضي أبي بكر بن العربيّ بين ذلك وأتقنه .

والذي أقوله : إن الذي أورده الملتزون أقسام : قسم ليس من النسخ في شيء . ولا من التخصيص ، ولا له بها علاقة بوجه من الوجوه ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ ^(١) ، و ﴿ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، ونحو ذلك . قالوا : إنه منسوخ بآية الزكاة ، وليس كذلك بل هو باقٍ ، أمّا الأولى فإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالإتفاق ، وذلك يصلح أن يفترم بالزكاة وبالإتفاق على الأهل وبالإتفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة ، وليس في الآية ما يدلّ على أنها نفقة واجبة غير الزكاة ، والآية الثانية يصلح حملها على الزكاة ، وقد فسرت بذلك .

وكذا قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ ^(٣) ، قيل : إنها مما نسخ بآية السيف ، وليس كذلك ، لأنه تعالى أحكم الحاكمين أبداً ، لا يقبل هذا الكلام النسخ ، وإن كان معناه الأمر بالتفويض وترك العقاب .

وقوله في البقرة: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسْبًا ﴾ ^(١)، عدّه بعضهم من المنسوخ بآية
السيف . وقد غلطه ابن الحصار بأن الآية حكاية عما أخذه على بنى إسرائيل من الميثاق،
فهو خبر لا نسخ فيه ، وقس على ذلك .

وقسم هو من قسم المخصوص ، لا من قسم المنسوخ وقد اعتنى ابن العربي
بتحريره فأجاد ، كقوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ ^(٣) ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا... ﴾ ^(٤) ، ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا
حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ ^(٥) ، وغير ذلك من الآيات التي خصّت باستثناء أو غاية .
وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ .

ومنه قوله : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ﴾ ^(٦) ، قيل أنه نسخ بقوله :
﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ ^(٧) ، وإنما هو مخصوص به .

وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبانا أو في أول
الإسلام ولم ينزل في القرآن ، كإبطال نكاح نساء الآباء ومشروعية القصاص والدية
وحصر الطلاق في الثلاث ، وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب ، ولكن عدم إدخاله
أقرب ، وهو الذي رجّحه مكى وغيره ، ووجهه بأن ذلك لو عدّ في الناسخ لعدّ جميع
القرآن منه ، إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب . قالوا :
وإنما حقّ الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية . انتهى .

نعم النوع الأخير منه ، وهو رافع ما كان في أول الإسلام ، إدخاله أوجّه من
القسمين قبله .

إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التي أوردها المكثرون الجم الغفير مع آيات

(٣) الشعراء ٢٢٤

(٢) العصر ٣،٢

(١) البقرة ٨٣

(٦) البقرة ٢٢١

(٥) البقرة ١٠٩

(٤) الشعراء ٢٢٧

(٧) المائدة ٥

الصفح والنفوس ، إن قلنا إن آية السيف لم تنسخها ، وبقى مما يصلح لذلك عدد يسير ، وقد أوردته بأدلتها في تأليف لطيف ، وما أنا أوردته هنا محرراً :

فمن البقرة :

قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ... ﴾ ^(١) ، الآية منسوخة ، قيل بآية الموارث ، وقيل بحديث « ألا وصية لوارث » ، وقيل بالإجماع ، حكاه ابن العربي .

قوله تعالى : ﴿ وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهِ فِدْيَةٌ ﴾ ^(٢) ، قيل منسوخة بقوله : ﴿ وَ مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(٣) ، وقيل بحكمة ولا مقدرة .

وقوله : ﴿ أٰحِلٌّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ ﴾ ^(٤) ، ناسخة لقوله : ﴿ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ^(٥) ، لأن مقتضاها الموافقة فيما كانوا عليهم من تحريم الأكل والوطء بمد النوم ، ذكره ابن العربي . وحكى قولاً آخر أنه نسخ لما كان بالسنة .

قوله تعالى : ﴿ بِسْأَلِنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٦) الآية منسوخة بقوله : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ... ﴾ ^(٧) ، الآية ، أخرجه ابن جرير عن عطاه بن ميسرة .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ ... ﴾ ^(٨) ، إلى قوله : ﴿ مَتَاعًا إِلَى الْاٰحْوَالِ ﴾ ^(٩) ، منسوخة بآية أربعة أشهر وعشراً ، والوصية منسوخة بالميراث والكنى ثابتة عند قوم منسوخة عند آخرين بحديث « ولا سكنى » .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْشَوْنَ بِحَاثِبِكُمْ مِنْ اللَّهِ ﴾ ^(١٠) ، منسوخة بقوله بعده : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ^(١١) .

(١) آية ١٨٥

(٦) آية ٢١٧

(٩) آية ٢٤٠

(٥) الاثنان ج ٣)

(٢) آية ١٨٤

(٥) آية ١٨٣

(٨) آية ٢٣٤

(١١) آية ٢٨٦

(١) آية ١٨٠

(٤) آية ١٨٧

(٧) التوبة ٣٦

(١٠) آية ٢٨٤

ومن آل عمران :

قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ^(١) ، قيل إنه منسوخ بقوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَقْتُمْ ﴾ ^(٢) ، وقيل : لا ، بل هو محكم . وليس فيها آية يصح فيها دعوى النسخ غير هذه الآية .

* * *

ومن النساء :

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ ﴾ ^(٣) ، منسوخة بقوله : ﴿ وَأَوْتُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) .
قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ... ﴾ ^(٥) ، الآية ، قيل منسوخة ، وقيل : لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ... ﴾ ^(٦) ، الآية منسوخة بآية النور .

* * *

ومن المائدة :

قوله تعالى : ﴿ وَلَا الشَّهْرُ الْحَرَامُ ﴾ ^(٧) ، منسوخة بإباحة القتال فيه .
قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ^(٨) ، منسوخة بقوله : ﴿ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ ^(٩) .
وقوله تعالى : ﴿ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(١٠) ، منسوخ بقوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(١١) .

* * *

(٣) النساء ٣٣

(٢) التباين ٦

(١) آية ١٠٢

(٦) النساء ١٥

(٥) النساء ٨

(٤) الأفعال ٧٥

(٩) آية ٤٩

(٨) المائدة ٤٢

(٧) المائدة ٢

(١١)الطلاق ٢

(١٠) آية ٦١

ومن الأنفال :

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ... ﴾ ^(١) ، الآية ، منسوخة
بالآية بعدها .

ومن براءة :

قوله تعالى : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ ^(٢) ، منسوخة بآيات البدر ، وهو قوله :
﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ... ﴾ ^(٣) الآية ، وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ ... ﴾ ^(٤)
الآيتين ، وبقوله : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ ^(٥)

ومن النور :

قوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً ... ﴾ ^(٦) ، الآية ، منسوخة بقوله :
﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾ ^(٧) .
قوله تعالى : ﴿ لَيْسَتَأْذِنُكُمْ الدِّينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ... ﴾ ^(٨) ، الآية ، قيل منسوخة ،
وقيل : لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها .

ومن الأحزاب :

قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ... ﴾ ^(٩) ، الآية ، منسوخة بقوله : ﴿ إِنَّا
أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ... ﴾ ^(١٠) الآية .

ومن المجادلة :

قوله تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدْتُمُوهُ... ﴾ ^(١١) ، الآية ، منسوخة بالآية بعدها .

(٣) النور ٦١
(٦) النور ٣
(٩) الأحزاب ٥٢

(٢) التوبة ٤١
(٥) التوبة ١٢٢
(٨) النور ٥٨
(١١) آية ١٢

(١) آية ٦٥
(٤) التوبة ٩١
(٧) النور ٣٢
(١٠) الأحزاب ٣٣

ومن المتحنة :

قوله تعالى : ﴿ فَاتَّوَا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْقَتُوا ﴾ (١) ، قيل منسوخ بآية السيف، وقيل : بآية المنية ، وقيل : بحكم .
* * *

ومن الزمّل :

قوله : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٢) ، قيل : منسوخ بآخر السورة ، ثم نسخ الآخر بالصلوات الخمس .

فهذه إحدى وعشرون آية منسوخة ، على خلاف في بعضها ، لا يصح دعوى النسخ في غيرها . والأصح في آية الاستئذان والقسمه الإحكام ، فصارت تسعة عشر ، ويضم إليها قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (٣) ، على رأى ابن عباس أنها منسوخة بقوله : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ... ﴾ (٤) الآية ، فتمت عشرون . وقد نظمتها في أبيات قلت :

وأدخلوا فيه آيا ليس تنحصر	قدأكثر الناس في المنسوخ من عدد
عشرين حررها الخذاق والكبير	وهاك تحرير آي لا مزيد لها
يوصي لأهليه عند الموت محتضر	آي التوجه حيث المرء كان وأن
وفدية لمطبق الصوم مشتهر	وحرمت الاكل بعد النوم من رفث
وفي الحرام قتال للألى كفروا	وحق تقواه فيما صح من أثر
وأن يدان حديث النفس والفكر	والاعتداد بحول مع وصيتها
كفروا شهادتهم والصبر والنفر	والخلف والحبس للزاني وترك أولى
وما على المصطفى في المقد محتظر	ومنع عقد لزان أو لزانية
واه كذلك قيام الليل مستطر	ودفع مهر لمن جاءت وآية نج
وآية القسمه الفضلى لمن حضروا	وزيد آية الاستئذان من ملكت

(١) آية ١١ (٢) الزمّل ١ (٣) البقرة ١١٥ (٤) البقرة ١٠٩

فإن قلت : ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به ، فيتلى لكونه كلام الله فيشابه عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .

والثاني : أن النسخ غالباً يكون للتخفيف ، فأبقيت التلاوة تذكيراً للنعمة ، ورفع المشقة ، وأما ما ورد في القرآن ناسخاً لما كان عليه الجاهلية أو كان في شرع من قبلنا ، أوفى أول الإسلام ، فهو أيضاً قليل العدد ، كنسخ استقبال بيت المقدس بآية القبلة ، وصوم عاشوراء بصوم رمضان ؛ في أشياء أخر حرّزتها في كتابي المشار إليه .

* * *

فوائد منثورة

قال بعضهم : ليس في القرآن ناسخ إلا والمنسوخ قبله في الترتيب ، إلا في آيتين : آية العدة في البقرة ، وقوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ ﴾^(١) ، تقدم .

وزاد بعضهم ثالثة ، وهي آية الحشر في الفئ على رأي من قال إنها منسوخة بآية الأنفال : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢) .

وزاد قوم رابعة وهي قوله : ﴿ خُذِ الْعَقْوَ ﴾^(٣) يعني الفضل من أموالهم ، على رأي من قال إنها منسوخة بآية الزكاة .

وقال ابن العربي : كل ما في القرآن من الصفح عن الكفار والتولي والإعراض والكف عنهم فهو منسوخ بآية السيف ، وهي : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ... ﴾^(٤) الآية ، نسخت مائة وأربعاً وعشرين آية ، ثم نسخ آخرها أولها . انتهى

وقد تقدم ما فيه . وقال أيضاً . من عجيب المنسوخ قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَقْوَ... ﴾^(٥) الآية ، فإن أولها وآخرها ، وهو ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾^(٦) منسوخ ، ووسطها محكم : وهو ﴿ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾^(٧) .

وقال: من مجيبه أيضاً آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ، ولا نظير لها، وهي قوله ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ لَا يَصِّرُهُكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا افْتَدَيْتُمْ﴾^(١)؛ يعني بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فهذا ناسخ لقوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾.

وقال السعدي: لم يمكث منسوخ مدة أكثر من قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرُّسُلِ...﴾^(٢) الآية، مكثت ست عشرة سنة حتى نسخها أول الفتح عام الحديبية.

وذكر هبة الله بن سلامة الضرير أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ...﴾^(٣) الآية: إن المنسوخ من هذه الجملة ﴿وَأَسِيرًا﴾ والمراد بذلك أسير المشركين، فقرأ عليه الكتاب وابته تسمع. فلما انتهى إلى هذا الموضع، قالت له: أخطأت بآبئ، قال: وكيف! قالت: أجمع المسلمون على أن الأسير يطعم ولا يقتل جوعاً، قال: صدقت.

وقال شيدلة في البرهان: يجوز نسخ الناسخ فيصير منسوخاً، كقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾^(٤)، نسخها قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٥)، ثم نسخ هذه بقوله: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾^(٦)، كذا قال، وفيه نظر من وجهين: أحدهما: ما تقدمت الإشارة إليه.

والآخر: أن قوله: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾^(٦)، مخصص للآية لئلا ينسخ. نعم يمثل له بآخر سورة المزمل، فإنه ناسخ لأولها منسوخ بفرض الصلوات. وقوله: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾^(٧) ناسخ لآيات الكف، منسوخ بآيات العذر. وأخرج أبو عبيد بن الحسن وأبي ميسرة، قالوا: ليس في المائدة منسوخ. وبشكل

(٣) الإنسان ٨

(٢) الأحقاف ٩

(١) المائدة ١٠٥

(٦) التوبة ٢٩

(٥) التوبة ٥

(٤) الكافرون ٦

(٧) التوبة ٤١

بما في المستدرک عن ابن عباس أن قوله : ﴿ فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ ﴾ ^(١) منسوخ بقوله : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ ^(٢) .

وأخرج أبو عبيد وغيره عن ابن عباس ، قال : أول ما نسخ من القرآن نسخ القبلة .

وأخرج أبو داود في ناسخه من وجه آخر عنه ، قال : أول آية نسخت من القرآن

القبلة ثم الصيام الأول .

قال مكّي : وعلى هذا فلم يقع في المكي ناسخ . قال : وقد ذكر أنه وقع في آيات :

منها قوله تعالى في سورة غافر : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) فإنه ناسخ لقوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٤) .

قلت : أحسن من هذه نسخ قيام الليل في أول سورة المزمل بآخرها ، أو بإيجاب

الصلوات الخمس ، وذلك بمكة اتفاقاً .

* * *

تنبيه

قال ابن الحصار : إنما يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، أو عن صحابي يقول : آية كذا نسخت كذا .

قال : وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به من علم التاريخ ، ليعرف

المتقدم والتأخر .

قال : ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين ، بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير

نقل صحيح ، ولا معارضة بينة ، لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده

صلى الله عليه وسلم . والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد .

قال : والناس في هذا بين طرفي تقيض ، فمن قائل : لا يُقبل في النسخ أخبار الآحاد العُدول ؛ ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد . والصواب خلاف قولهما : انتهى .

الضرب الثالث : ما نسخ تلاوته دون حكمه ، وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً وهو : ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلاً بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها !

وأجاب صاحب الفنون : بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن ، من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام ، والنام أدنى طريق الوحي ؛ وأمثلة هذا الضرب كثيرة . قال أبو عبيد : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب ، عن نافع عن ابن عمر ، قال : لا يقولن أحدكم : قد أخذت القرآن كله ، وما يدريه ما كله ! قد ذهب منه قرآن كثير ، ولكن ليقبل . قد أخذت منه ما ظهر .

وقال : حدثنا ابن أبي مريم ، عن أبي لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ، قالت : كانت سورة الأحزاب تُقرأ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مائتي آية ، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن .

وقال : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن المبارك بن فضالة ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن زر بن حبيش ، قال : قال لى أبي بن كعب : كأيّن تعدّ سورة الأحزاب ؟ قلت : اثنتين وسبعين آية ، أو ثلاثة وسبعين آية ، قال : إن كانت لتعدّل سورة البقرة ، وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم . قلت : وما آية الرجم ؟ قال : « إذا زنا الشيخ والشيخة فارجوهما البتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم » .

وقال : حدثنا عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن مروان بن عثمان ، عن أبي أمامة بن سهل ، أن خالته قالت : لقد أقرأنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم : « الشيخ والشيخة فارجوها البتة بما قصيا من اللذة » .

وقال : حدثنا حجاج ، عن ابن جريج ، أخبرني ابن أبي حميد ، عن حميدة بنت أبي بونس ، قالت : قرأ عليّ - أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا . وَعَلَى الَّذِينَ يَصِلُونَ الصَّفُوفِ الْأُولَى » ، قالت : قيل أن يعير عثمان المصاحف .

وقال : حدثنا عبد الله بن صالح عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوحى إليه أتينا ، فعلمنا مما أوحى إليه . قال : فحنت ذات يوم ، فقال : إن الله يقول : « إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولو أن لابن آدم وادياً لأحب أن يكون إليه الثاني : ولو كان له الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب » .

وأخرج الحاكم في المستدرک ، عن أبي بن كعب ، قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن ، فقرأ ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ ومن بقيتها : « لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه ، سأل ثانياً ، وإن سأل ثانياً فأعطيه سأل ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب . وإن ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية . ومن يعمل خيراً فلن يكفره » .

وقال أبو عبيد ، حدثنا حجاج ، عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن أبي حرب ابن أبي الأسود ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : نزلت سورة نحو براءة ، ثم رفعت وحفظ منها : « إن الله سيؤبد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم ، ولو أن لابن آدم واديين

من مال لتمني وادباً ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب .

وأخرج ابن أبي حاتم ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : كنا نقرأ سورة نشبهها
للسبجات فأنسيناها ، غير أني حفظت منها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا
مَا لَا تَعْمَلُونَ ، فَتَكْتَبَ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ ، فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وقال أبو عبيد : حدثنا حجاج ، عن سعيد ، عن الحكم بن عتيبة ، عن عدى بن عدى ،
قال : قال عمر كنا نقرأ : « لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كَفَرَ بِكُمْ » ، ثم قال لزيد بن ثابت :
أ كذلك ؟ قال : نعم .

وقال : حدثنا ابن أبي مريم ، عن نافع بن عمر الجمحي ، وحدثني ابن أبي مليكة ،
عن المسور بن مخرمة ، قال : قال عمر لعبد الرحمن بن عوف : ألم تجد فيما أنزل علينا « أَنْ
جَاهِدُوا كَمَا جَاهَدْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ » ؟ فَإِنَا لَا نَجِدُهَا ! قال : : أَسَقَطْتَ فِيهَا مِنْ الْقُرْآنِ .

وقال : حدثنا ابن أبي مريم ، عن أبي لهيعة ، عن يزيد بن عمرو المعافري ، عن أبي
سفيان الكلابي ، أن مسلمة بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم : أخبروني بآيتين
في القرآن لم يكتبتا في المصحف ، فلم يجبروه - وعندهم أبو الكنود سعد بن مالك - فقال
مسلمة : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ
أَلَّا أَبْشِرُوا أَنْتُمْ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ آوَوْهُمْ وَنَصَرُوهُمْ وَجَادَلُوا عَنْهُمْ الْقَوْمَ الَّذِينَ
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أُولَئِكَ لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا خَفِيَ لَهُمْ مِنْ قُوَّةِ أَعْيُنِ جَزَاءِ عَمَّا
كَانُوا يَعْمَلُونَ » .

وأخرج الطبراني في الكبير ، عن ابن عمر ، قال : قرأ رجلان سورة أقرأها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانا يقرآن بها ، فقاما ذات ليلة يصليان ، فلم يقدرنا منها
على حرف ، فأصبحا غاديين على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرنا ذلك له ، فقال :
إنها تم نسخ ، فالهوا عنها .

وفي الصحيحين ، عن أنس في قصة أصحاب بدر معونة الذين قتلوا وقتت يدعو على قاتليهم ، قال أنس : ونزل فيهم قرآن قرأناه حتى رُفِعَ : « أن بلغوا عنا قومنا أنّا لقينار ربنا فرضى عنا وأرضانا » .

وفي المستدرک عن حذيفة ، قال : ماتقرون ؟ ربمها ! يعنى براءة .

قال : الحسين بن المنادى في كتابه «الناسخ والنسوخ» : وبما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه ، سورتا القنوت في الوتر ، وتسمى سورتي الخلع والحفد .

* * *

تنبيه

حكى القاضي أبو بكر في الانتصار عن قوم إنكار هذا الضرب ؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إزال قرآن ونسخه بأخبار آحادٍ لاحجة فيها .

وقال أبو بكر الرازي : نسخ الرسم والتلاوة ، إنما يكون بأن ينسيهم الله إياه ، ويرفعه من أذهانهم ، وبأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في الصحف ، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴿^(١) ، ولا يعرف اليوم منها شيء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى إذا تَوَوَّقَى لا يكون متلوًّا في القرآن ، أو يموت وهو متلوٌّ موجود بالرسم ، ثم ينسيه الله الناس ، ويرفعه من أذهانهم . وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى .

وقال في البرهان في قول عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله لكتبها — يعنى آية الرجم — ظاهره أن كتابتها جائزة ، وإنما منعه قول الناس ، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه ، فإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ،

لأن هذا شأن المكتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر ولم يعرج على مقالة الناس ، لأن مقالة الناس لا تصلح مانعاً . وبالجملة هذه الملازمة مشككة ، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكز ابن ظفر في «الينبوع»^(١) عدّ هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وهما مما يلتبس ، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه^(٢) . انتهى .

وقوله : «لعله كان يعتقد أنه خبر واحد» مردود ، فقد صح أنه تلقاها من النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصامت ، قال : كان زيد بن ثابت وسعيد ابن العاص يكتبان المصحف ، فمرّ على هذه الآية ، فقال زيد : سمعت رسول الله صلى عليه وسلم يقول : «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارحوا البتة» ، فقال عمر : لما نزلت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم قلت : أكتبها ؟ فكانه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد ، وأن الشاب إذا زنى وقد أحسن رُجم .

قال ابن حجر في شرح المهاج : فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها ؛ تكون العمل على غير الظاهر من عمومها .

قلت : وخطر لي في ذلك نكتة حسنة ، وهو أن سببه التخصيف على الأمة بعدم اشهار تلاوتها وكتابتها في المصحف ، وإن كان حكماً إقياً ، لأنه أثقل الأحكام وأشدّها ، وأغلظ الحدود ، وفيه الإشارة إلى نذب الستر .

وأخرج النسائي : أن مروان بن الحكم ، قال لزيد بن ثابت : ألا تكتبها

(١) الينبوع في التفسير لأبي عبد الله بن ظفر الصقلي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ ومنه أجزاء متفرقة في دار الكتب

(٢) البرهان ٢ : ٣٦

النهضة برقم ٣١٠ تفسير

في المصحف؟ قال: ألا ترى أن الشابين الثيبين يرجحان! ولقد ذكرنا ذلك، فقال عمر: أنا أكتفيكم، فقال: يارسول الله، أكتفي آية الرجم، قال: لأستطيع. قوله: «أكتفي» أي ائذن لي في كتابتها، أو مكثي من ذلك.

وأخرج ابن الضريس في فضائل القرآن، عن يعلى بن حكيم، عن زيد بن أسلم، أن عمر خطب الناس، فقال: لا تشكروا في الرجم، فإنه حق، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف، فسألت أبي بن كعب، فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدفعت في صدري وقلت: تستقره آية الرجم، وهم ينساقون تساقد الحجر! قال ابن حجر: وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف.

* * *

تنبيه

قال ابن الحصار في هذا النوع: إن قيل كيف يقع النسخ إلى غير بدل، وقد قال تعالى: ﴿مَا نُنسخ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١)؛ وهذا إخبار لا يدخله خلف؟

فالجواب أن نقول: كل ما ثبت الآن في القرآن ولم يُنسخ فهو بدل مما قد نسخت تلاوته، وكل ما نسخ الله من القرآن مما لا نعلمه الآن، فقد أبدله بما علمناه، وتواتر إلينا لفظه ومعناه.

the same time, the β phase is also present in the matrix. The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures. The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

The β phase is a high-temperature phase and is stable at high temperatures.

النوع الثامن والأربعون
في شككهم ونومهم الاختلاف والنقض

أفرده بالتصنيف قطرب والمراد به ما يوم التعارض بين الآيات ، وكلامه تعالى منزّه عن ذلك كما قال : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) ، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوم اختلافًا وليس به في الحقيقة ؛ فاحتيج لإزالته ، كما صنّف في مختلف الحديث وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة ، وقد تكلم في ذلك ابن عباس ، وحكى عنه التوقف في بعضها .

قال عبد الرزاق في تفسيره : أنبأنا معمر ، عن رجل ، عن المنهال بن عمرو ، عن سعيد بن جبير ، قال : جاء رجل إلى ابن عباس ، فقال : رأيت أشياء تختلف على من القرآن ، فقال ابن عباس : ماهو؟ أشك! قال : ليس بشك ، ولكنه اختلاف ، قال : هات ماختلف عليك من ذلك ، قال : أسمع الله يقول : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَحَوْنَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَلَا يَسْكُتُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ ^(٣) فقد كتموا ، وأسمعه يقول : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(٥) . وقال : ﴿ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ .. ﴾ ^(٦) حتى بلغ ﴿ طائعين ﴾ ^(٦) ، ثم قال في الآية الأخرى : ﴿ أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا ﴾ ^(٧) ثم قال : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ ^(٨) . وأسمعه يقول : ﴿ كَانَ اللَّهُ ﴾ ماشأه يقول ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ !

فقال ابن عباس : أما قوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَحَوْنَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا

(٣) النساء ٤٢
(٦) فصلت ٩ - ١١

(٢) الأنعام ٢٣
(٥) الطور ٢٥
(٨) النازعات ٣٠

(١) النساء ٨٢
(٤) المؤمنون ١٠١
(٧) النازعات ٢٧

كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿ فَإِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ وَلَا يَغْفِرُ شِرْكَاً ، وَلَا يَتَعَاطَى ذَنْبَ أَنْ يَغْفِرَهُ ، جَعَدَ الْمُشْرِكُونَ رَجَاءً أَنْ يَغْفِرَ لَهُمْ قَالُوا : وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ فَخَمَّ اللَّهُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ ، فَتَكَلَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فَمَنْدُ ذَلِكَ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا .

وأما قوله : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ، فإنه إذا نَفِخَ فِي الصُّورِ فَصَمِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ، ثُمَّ نَفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ ، وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ .

وأما قوله : ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ، فإن الأرض خلقت قبل السماء ، وكانت السماء دحاناً فسواهن سبع سموات في يومين بعد خلق الأرض .

وأما قوله : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ ، يقول : جعل فيها جبلاً ، وجعل بها سهراً ، وجعل فيها شجراً ، وجعل فيها بحوراً .

وأما قوله : ﴿ كَانَ اللَّهُ ﴾ ، فإن الله كان ولم يزل كذلك ، وهو كذلك عزيز حكيم عليم قدير ، لم يزل كذلك .

فما اختلف عليك من القرآن فهو يشبه ما ذكرت لك ، وإن الله لم يزل شيئاً إلا وقد أصاب الذي أراده ، ولكن أكثر الناس لا يطغون .

أخرجه بطوله الحاكم في المستدرک وصححه ، وأصله في الصحيح . قال ابن حجر في شرحه : حاصل ما فيه السؤال عن أربعة مواضع :

الأول : نفي المسألة يوم القيامة وإثباتها .

الثاني : كتمان المشركين حانقهم وإشاوره .

الثالث : خَلَقَ الارضَ أو السماء ؛ أيهما تقدم .

الرابع : الإتيان بحرف « كان » ، الدّالة على النضى مع أن الصفة لازمة .

وحاصل جواب ابن عباس عن الأول ، أن نفي المسألة فيما قبل النفخة الثانية ، وإثباتها فيما بعد ذلك .

وعن الثانى ، أنهم يكتُمون بالسنتهم ، فتنطق أيديهم وجوارحهم .

وعن الثالث ، أنه بدأ خالق الأرض في يومين غير مدحوة ، ثم خلق السموات فسوّاهن في يومين ، ثم دحا الأرض بعد ذلك ؛ وجعل فيها الرّواسى وغيرها في يومين ؛ فذلك أربعة أيام للأرض .

وعن الرابع ، بأن « كان » ، وإن كانت للماضى ، لكنها لا تستلزم الانقطاع ، بل المراد أنه لم يزل كذلك .

فأما الأول فقد جاء فيه تفسير آخر ، أن نفي المسألة عند تشاغلهم بالصّنع والحاسبة والجواز على الصراط ، وإثباتها فيما عدا ذلك ؛ وهذا منقول عن السّدّى ؛ وأخرجه ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة ، عن ابن عباس أن نفي المسألة عند النفخة الأولى وإثباتها بعد النفخة الثانية .

وقد تأوّل ابن مسعود نفي المسألة على معنى آخر ، وهو طلب بعضهم من بعض العفو ، فأخرج ابن جرير من طريق زاذان ، قال : أتيت ابن مسعود ، فقال : يؤخذ بيد العبد يوم القيامة ، فينادى : ألا إن هذا فلان ، فمن كان له حقّ قبله فليأت ، قال : فتودّ المرأة يومئذ أن يثبت لها حقّ على أيها أو ابنها أو أخيها أو زوجها ، فلا أنساب بينهم يومئذ ولا ينساء لون .

ومن طريق أخرى قال : لا يسأل أحد يومئذ بسب شيئاً ولا ينساء لون به ولا يمتّ برحم .

وأما الثانى ، فقد ورد بأبسط منه فيما أخرجه ابن جرير ، عن الضحّاك بن مزاحم ،

نافع بن الأزرق: أتى ابن عباس فقال: قول الله: ﴿وَلَا يَسْكُتُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾، وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، فقال: إني أحسبك قمت من عند أصحابك، فقلت لهم: أتى ابن عباس، ألقى عليه منشا به القرآن؛ فأخبرهم أن الله إذا جمع الناس يوم القيامة؛ قال المشركون: إن الله لا يقبل إلا تَمَنٍّ وحده، فبدأهم فيقولون: ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾، قال: فيختم على أفواههم، وتستنطق جوارحهم.

ويؤيده ما أخرجه مسلم، من حديث أبي هريرة في أثناء حديث، وفيه: «ثم يأتي الثالث فيقول: يارب آمنت بك وبكتابك وبرسولك، ويئني ما استطاع، فيقول: الآن نبعث شاهدًا عليك، فيذكر في نفسه: من الذي يشهد على! فيختم على فيه، وتنطق جوارحه».

أما الثالث؛ ففيه أجوبه أخرى، منها أن ﴿ثُمَّ﴾ بمعنى الواو، فلا إيراد.

وقيل: المراد ترتيب الخبر لا الخبر به، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١)

وقيل: على بابها وهي لتعارف ما بين الخلقين، لا للتراخي في الزمان.

وقيل: «خلق» بمعنى «قدر».

وأما الرابع وجواب ابن عباس عنه، فيحتمل كلامه أنه أراد أنه سمى نفسه «غفوراً رحيماً» وهذه التسمية مضت، لأن التعلق انقضى. وأما الصفتان فلا تزالان كذلك لا ينقطعان؛ لأنه تعالى إذا أراد انقفرة أو الرحمة في الحال أو الاستقبال، وقع مراده. قاله الشمس الكرماني^(٢).

قال: ويحتمل أن يكون ابن عباس أحب بجوابين، أحدهما أن التسمية هي التي كانت وانتهت، والصفة لانهاية لها، والآخر أن معنى «كان» الدوام؛ فإنه لا يزال كذلك. ويحتمل أن يحمل السؤال على مسلكين. والجواب على دفعها، كأن يقال: هذا اللفظ مشعر بأنه في الزمان الماضي كان غفوراً رحيماً، مع أنه لم يكن هناك

(١) البلد ١٧

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، أحد علماء الحديث، وشارح البخاري، وصاحب كتاب ضمائر القرآن، توفي سنة ٧٨٦. الدرر الكامنة: ٣١٠.

مَنْ يُفَقِّرْ لَهُ أَوْ يَرْحَمْ، وبأنه ليس في الحال كذلك لِمَا يَشِيرُ بِهِ لَفْظُ «كَانَ».

والجواب عن الأول بأن كان في الماضي تسمى به . وعن الثاني ، : بأن « كان »
تُعطى معنى الدوام ، وقد قال النحاة : كان لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً .

وقد أخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس ، أن يهودياً قال له : إنكم
تزعمون أن الله كان عزيزاً حكماً ، فكيف هو اليوم ؟ فقال : إنه كان في نفسه
عزيزاً حكماً .

موضع آخر ، توقف فيه ابن عباس . قال أبو عبيدة : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ،
عن أيوب ، عن ابن أبي مليكة ، قال : سأل رجل ابن عباس عن ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ
مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(٢) ،
فقال ابن عباس : هما يومان ذكرهما الله تعالى في كتابه ؛ الله أعلم بهما .

وأخرجه ابن أبي حاتم من هذا الوجه ، وزاد : « ما أدري ماها ، وأكره أن أقول
فيها ما لا أعلم » قال ابن أبي مليكة : ضرب الدهر حتى دخلت على سعيد بن المسيب ،
فسئل عن ذلك ؛ فلم يدبر مايقول ؛ فقلت له : ألا أخبرك بما حضرت من ابن عباس !
فأخبرته ، فقال ابن المسيب للسائل : هذا ابن عباس قد اتقى أن يقول فيهما ، وهو أعلم متى !
وروى عن ابن عباس أيضاً أن يوم الألف هو مقدار سير الأسموعروجه إليه ، ويوم
الألف في سورة الحج هو أحد الأيام الستة ؛ التي خلق الله فيها السموات ، ويوم
الخمسين ألفاً هو يوم القيامة .

فأخرج ابن أبي حاتم من طريق سيمك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن رجلاً
قال له : حدثني : ما هؤلاء الآيات : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾
و ﴿ يَدْبُرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَرْجُحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ
أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١) . ﴿ وَإِنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ ﴾ ^(٢) ، قال : يوم القيامة

حساب خمسين ألف سنة ، والسماوات في ستة أيام كل يوم يكون ألف سنة ، ﴿ وَيُدْبِرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرِجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ، قال : ذلك مقدار المسير .

وذهب بعضهم إلى أن المراد بهما يوم القيامة ، وأنه باعتبار حال المؤمن والكافر ، بدليل قوله : ﴿ يَوْمَ عَسِيرٌ * عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ (١) .

* * *

فصل

قال الزركشي في البرهان : للاختلاف أسباب :

أحدها : وقوع الخبر به على أنواع مختلفة وتطويرات شتى ، كقوله في خلق آدم : ﴿ مِنْ تَرَابٍ ﴾ (٢) ، ومرة : ﴿ مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ ﴾ (٣) ، ومرة : ﴿ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾ (٤) ، ومرة : ﴿ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾ (٥) ، فهذه ألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ، لأن الصلصال غير الحما ، والحما غير التراب ، إلا أن مرجعها كلها إلى جبرها ، وهو التراب ، ومن التراب تدرجت (٦) هذه الأحوال .

وكقوله : ﴿ فَأَيُّهَا تَعْيَانٌ ﴾ (٧) ، وفي موضع : ﴿ هَهُنَّا كَمَا هِيَ جَانٌّ ﴾ (٨) ، والجنان الصغير من الحيات ، والثعبان الكبير منها ، وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم ، واهتزازها وحركتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته .

* * *

الثاني : لاختلاف الموضوع (٩) ، كقوله : ﴿ وَقَفُّوهُمْ إِيَّاهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ (١٠) ، وقوله :

(٣) الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٣

(٢) آل عمران ٥٩

(١) المدثر ٩ ، ١٠

(٦) ط : « درجت » .

(٥) الرحمن ١٤

(٤) الصافات ١١

(٩) ط : « الموضوع »

(٨) القصص ٣١

(٧) الشعراء ٣٢

(١٠) الصافات ٢ : والوجه ما أثبتته من الأصل والبرهان

﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(١) ، مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾^(٢) ، قال الحلبي :^(٣) : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه .

وحله غيره على اختلاف الأماكن ، لأن في القيامة مواقف كثيرة ، ففي موضع يُسألون ، وفي آخر لا يُسألون . وقيل : إن السؤال المثبت سؤال تبيكيت وتوبيخ ، والمنفي سؤال المذرة وبيان الحجة .

وكقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٤) ، مع قوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٥) ، حمل الشيخ أبو الحسن الشاذلي الآية الأولى على التوحيد بدليل قوله بعدها : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٥) ، والثانية على الأعمال . وقيل : بل الثانية ناسخة للأولى . وكقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾^(٦) ، مع قوله : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾^(٧) ، فالأولى تفهم إمكان العدل ، والثانية تنفيه .

والجواب : أن الأولى في توفية الحقوق ، والثانية في الليل القلبي وليس في قدرة الإنسان .

وكقوله : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾^(٨) ، مع قوله : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾^(٩) ، فالأولى في الأمر الشرعي ، والثانية في الأمر الكوني بمعنى القضاء والتقدير .

الثالث : لاختلافها في جهتي العمل ، كقوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ

(١) الأعراف ٦	(٢) الرحمن ٣٩	(٣) الحلبي بفتح الحاء ، هو
عبد الله حسن بن الحسن الحلبي الشافعي ، صاحب النهاج على شعب الإيمان . التوفى سنة ٤٠٣ . واطظر	(٤) آل عمران ١٠٢	(٥) التباين ١٦
كشف الظنون	(٦) النساء ٣	(٧) الأعراف ٢٨
(٨) النساء ٣	(٩) الإسراء ١٦	

قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴿١١﴾ ، أضيف القتل إليهم والرمي إليه صلى الله عليه وسلم على جهة الكسب والمباشرة ، وقناه عنهم وعنه باعتبار التأثير .

الرابع : لاختلافهما في الحقيقة والمجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ ﴾ (٢) ، أى سكارى من الأحوال مجازاً ، لامن الشراب حقيقة .

الخامس : بوجهين واعتبارين ، كقوله : ﴿ قَبِصْرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ (٣) ، مع قوله : ﴿ خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ (٤) قال قطرب : قبصرك ، أى علمك ومعرفتك بهاقوية ، من قولهم : بصر بكذا أى علم ، وليس المراد رؤية العين . قال الفارسي : وبدل على ذلك قوله : ﴿ فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾ .

وكقوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٥) مع قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ ﴾ (٦) ، فقد يظن أن الوجل خلاف الطمأنينة . وجوابه : أن الطمأنينة تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد ، وأوجل يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى ، فتوجه القلوب لذلك ، وقد جمع بينهما في قوله : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٧) .

وما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا مَا هُمْ بِالْإِيمَانِ قَبْلَ ﴾ (٨) ، فإنه يدل على حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الشينين .

وقال في آية أخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا

(٣) ق ٢٢

(٦) الأنفال ٢

(٨) الكهف ٥٥

(٢) الحج ٢

(٥) الرعد ٢٨

(٧) الزمر ٢٣ وانظر البرهان ٢ : ٥٤ - ٦٢

(١) الأنفال ١٧

(٤) السورى ٤٥

أَبَعَثَ اللَّهُ بُشْرًا رَسُولًا ﴿١﴾ ؛ فهذا حَصْرٌ آخِرٌ فِي غَيْرِهَا .

وَأَجَابَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : بِأَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ الْأُولَى : « وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا بِإِرَادَةِ أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْخُسْفِ غَيْرِهِ ، أَوْ بَيَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبَلًا فِي الْآخِرَةِ » ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُصِيبَهُمْ أَحَدُ الْأُمُورِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ مَانِعَةٌ مِنْ وَقُوعِ مَا يَتَنَافَى الْمُرَادِ . فَهَذَا حَصْرٌ فِي السَّبَبِ الْحَقِيقِيِّ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَانِعُ فِي الْحَقِيقَةِ .

وَمَعْنَى الْآيَةِ الثَّانِيَةِ : « وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا اسْتِغْفَابُ بَعْثِ بُشْرًا رَسُولًا » ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ لَيْسَ مَانِعًا مِنَ الْإِيمَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ ؛ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِغْفَابِ بِالْإِلْتِزَامِ ؛ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَانِعِيَّةِ وَاسْتِغْفَابِهِمْ لَيْسَ مَانِعًا حَقِيقِيًّا ، بَلْ عَادِيًّا لِحُجُوزِ وَجُودِ الْإِيمَانِ مَعَهُ ، بِخِلَافِ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَهَذَا حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْعَادِيِّ ، وَالْأَوَّلُ حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْحَقِيقِيِّ ، فَلَا تَنَافَى أَيْضًا .

وَمَا اسْتَشْكَلَ أَيْضًا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ (٢) ، ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾ (٣) ، مَعَ قَوْلِهِ : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ آيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ﴾ (٤) ، ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ (٥) ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ . وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْاسْتِغْفَامِ هُنَا النِّفْيَ ، وَالْمَعْنَى : « لَا أَحَدٌ أَظْلَمُ » ، فَيَكُونُ خَبْرًا ، وَإِذَا كَانَ خَبْرًا وَأُخْذَتِ الْآيَاتُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا أَدَّى إِلَى التَّنَاقُضِ . وَأَجِيبْ بِأَوْجِهِ :

مِنْهَا تَحْصِيسُ كُلِّ مَوْضِعٍ بِمَعْنَى صَلْتِهِ ، أَيْ لَا أَحَدٌ مِنَ الْمُعَانِدِينَ أَظْلَمُ تَمَنُّ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُفْتَرِينَ أَظْلَمُ تَمَنُّ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ، وَإِذَا تَخَصَّصَ بِالصَّلَاتِ زَالَ التَّنَاقُضُ .

وَمِنْهَا ، أَنَّ التَّخْصِيسَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّبْقِ ، لَعَالَمٌ يَسْبِقُ أَحَدٌ إِلَى مِثْلِهِ ، حَكْمٌ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ

(١) الإِسْرَاءُ ٩٤

(٢) الْأَنْعَامُ ٢١

(٤) الْكَهْفُ ٥٧

(٥) الْبَقَرَةُ ١١٤

(٣) الزُّمَرُ ٣٢

أظلم من جاء بعدهم سالكاً طريقهم ؛ وهذا ينول معناه إلى ما قبله ؛ لأن المراد السابق إلى
السامعية والافتراضية .

ومنها — وادعى أبو حيان أنه الصواب — أن نفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظلمية ؛ لأن
نفي المقيد لا يدل على نفي المطلق ، وإذا لم يدل على نفي الظلمية لم يلزم التناقض ؛ لأن فيها
إثبات النسوية في الأظلمية ، وإذا ثبتت النسوية فيها لم يكن أحد ممن وُصف بذلك يزيد
على الآخر ، لأنهم يتساوون في الأظلمية ، وصار المعنى : لا أحد أظلم ممن اقترى وممن منع
ونحوها ، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية ، ولا يدل على أن أحد هؤلاء أظلم من
الآخر ، كما إذا قلت : لا أحد أظلم منهم . انتهى .

وحاصل الجواب أن نفي التفضيل لا يلزم منه نفي المساواة .

وقال بعض المتأخرين : هذا استفهام مقصود به التهويل والتفطيع من غير قصد إثبات
الأظلمية للمذكور حقيقة ، ولا نفيها عن غيره .

وقال الخطابي ^(١) : سمعت ابن أبي هريرة يحكي عن أبي العباس بن سريج ، قال :
سأل رجل بعض العلماء عن قوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(٢) فأخبر أنه لا يقسم به . ثم
أقسم به في قوله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ ^(٣) فقال : أي ما أحب إليك ؟ أجيبك ثم أقطعك ،
أو أقطعك ثم أجيبك ؟ فقال : أقطعني ثم أجيبني ، فقال له : اعلم أن هذا القرآن نزل على
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال ، وبين ظهراني قوم كانوا أحرص الخلق على
أن يجدوا فيه مغزراً وعليه مطعماً ، ولو كان هذا عندهم مناقضة لتعلقوا به ، وأسرعوا
بالرد عليه ؛ ولكن القوم علموا وجهات ، ولم ينكروا منه ما أنكرت . ثم قال له :
إن العرب قد تدخل « لا » في أثناء كلامها وتلغى معناها ، وأنشد فيه أبياتاً .

(١) هو حمد بن محمد بن إبراهيم أبو سليمان ، شارح سنن أبي داود ، ومؤلف كتاب بيان إعجاز
القرآن وغيره توفي . سنة ٣٨٨ . ابن خلكان ١ : ١٦٦
(٢) البلد ١
(٣) التين ١

تنبيه

قال الاستاذ أبو إسحاق الإسفراييني^(١): إذا تعارضت الآي وتعدّر فيها الترتيب والجمع، تُطلب التاريخ وترك المتقدم بالتأخر، ويكون ذلك نسخاً، وإن لم يعلم، وكان الإجماع على العمل بإحدى الآيتين علم بإجماعهم أن الناسخ ما جمعوا على العمل بها. قال: ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوضعين.

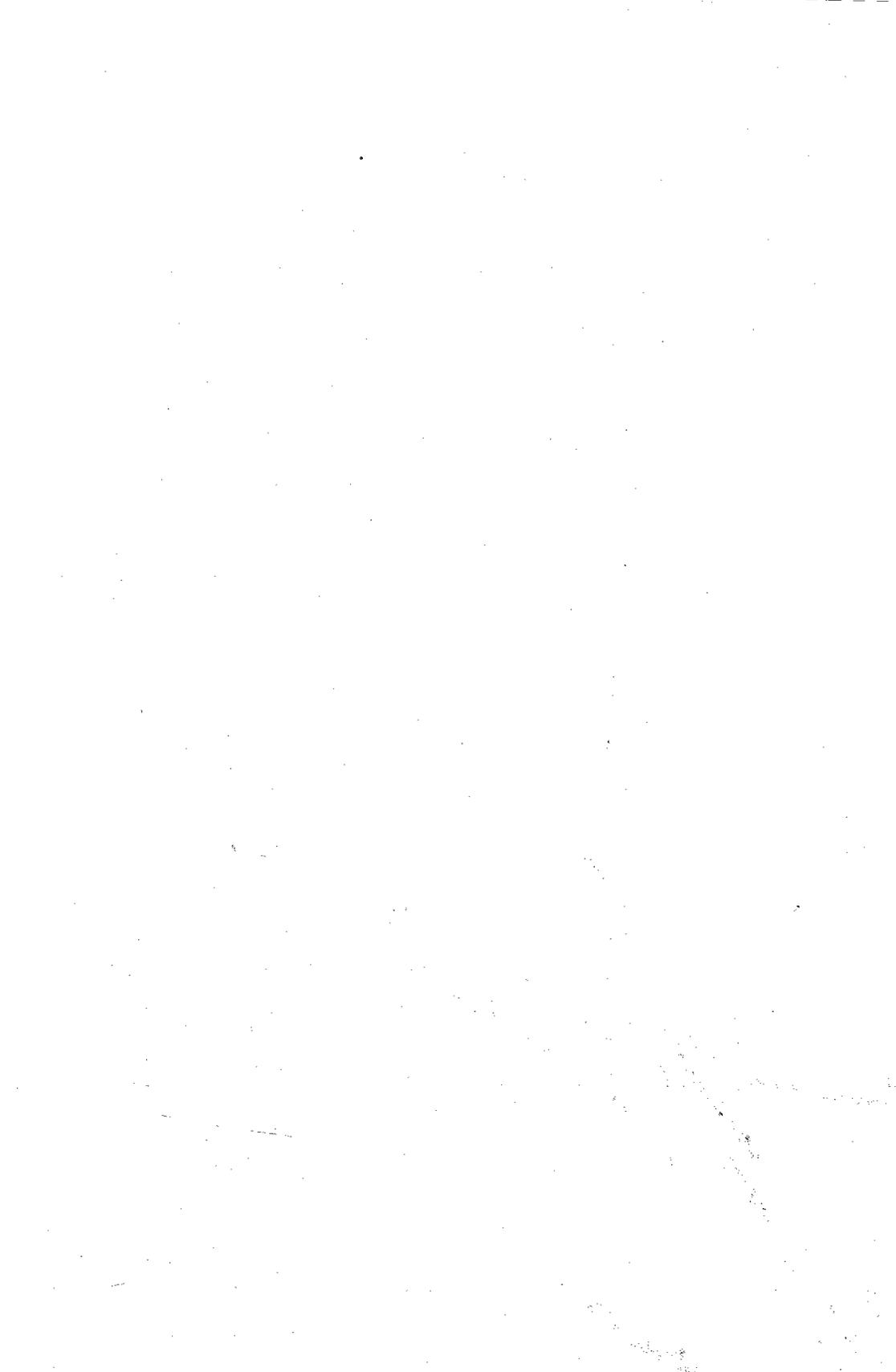
قال غيره: وتعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين نحو: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾^(٢) بالنصب والجر، ولهذا جمع بينهما بحمل النصب على القسَل والجر على مسح الخف.

وقال الصيرفي: جماع الاختلاف والتناقض أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجهه من الوجوه، فليس فيه تناقض، وإنما التناقض في اللفظ ماضية من كل جهة، ولا يوجد في الكتاب والسنة شيء من ذلك أبداً؛ وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين. وقال القاضي أبو بكر: لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار وما يوجه العقل، فذلك لم يجعل قوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣) معارضاً لقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾^(٤)، ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّيْنِ﴾^(٥) لقيام الدليل العقلي، أنه لا خالق غير الله، فتعين تأويل معارضه، فيؤول «وتخلقون» على «تكذبون» وتخلق على «تصور».

فائدة

قال الكرماني عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٦): الاختلاف على وجهين: اختلاف تناقض، وهو ما يدعو فيه أحد الشئيين إلى خلاف الآخر، وهذا هو الممتنع على القرآن، واختلاف تلازم وهو ما يوافق الجانبين، كاختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ، والأمر والسهي والوعد والوعيد.

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المعروف بالأستاذ، صاحب كتاب جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين. توفي سنة ٤١٨ هـ. ابن خلكان ١: ٤
(٢) المائدة ٦
(٣) الزمر ٦٢
(٤) المنكوت ٤٧
(٥) المائدة ١١٠
(٦) النساء ٨٢



النوع التاسع والأربعون

في مطلقته وتقييده

المطلق الدال على الماهية بلا قيد ، وهو مع القيد كالعلم مع الخاص ، قال العلماء : متى وجد دليل على تقييد المطلق صبر إليه ، وإلا فلا ؛ بل يبقى المطلق على إطلاقه ، والقيد على تقييده ، لأن الله تعالى خاطبنا بألفه العرب .

والضابط أن الله إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ، ثم ورد حكم آخر مطلقاً نُظِرَ ، فإن لم يكن له أصل يُرَدُّ إليه إلا ذلك الحكم القيد وجب تقييده به ، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر . فالأول مثل اشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والفراق والوصية في قوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (٢) ، وقد أطلق الشهادة في البيوع وغيرها في قوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ (٣) ، ﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (٤) .

والعدالة شرط في الجميع .

ومثل تقييده ميراث الزوجين ، بقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ (٥) ، وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه .

وكذلك ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والدين .

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة ، وإطلاقها في كفارة الظهار واليمين ، والمطلق كالتقيد في وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأبدى بقوله: ﴿إلى المَرَاتِقِ﴾ ^(١)، في الوضوء، وإطلاقه في التيمم.

وتقييد إحباط العمل بالردة بالموت على الكفر في قوله: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قِيمَتُهُ وَهُوَ كَافِرٌ...﴾ ^(٢)، الآية، وأطلق في قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ ^(٣).

وتقييد تحريم الدم بالمسفوح في الأنعام، وأطلق فيما عداها. فذهب الشافعي نحل المطلق على المقيّد في الجميع.

ومن العلماء من لا يجعله، ويجوز إعتاق الكافرة في كفارة الظهار والميّن، ويكتفي في التيمم بالمسح إلى الكوعين ويقول: إن الردّة تحبط العمل بمجردّها.

والثاني مثل تقييد الصوم بالتتابع في كفارة القتل والظهار، وتقييده بالتفريق في صوم التمتع. وأطلق كفارة الميّن وقضاء رمضان، فيبقى على إطلاقه من جوازه مفرقاً ومتتابعاً لا يمكن حمله عليها، لتناقى القيدين ^(٤)، ولا على أحدهما لعدم المرجح.

تنبيهات

الأول: إذا قلنا يحمل المطلق على المقيّد، فهل هو من وضع اللغة أو بالقياس؟ مذهبان: وجه الأول أن العرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاء بالمقيّد، وطلباً للايجاز والاختصار.

الثاني: ما تقدّم محله، إذا كان الحكان بمعنى واحد، وإنما اختلفا في الإطلاق

(٣) المائدة ٥

(٢) البقرة ٢١٧

(١) المائدة ٦

(٤) بعدما في ط: • وهما في التفريق والتتابع •

والتقييد ؛ فأما إذا حكم في شيء بأمر ، ثم في آخر ببعضها ، وسكت فيه عن بعضها ، فلا يقتضى الإلحاق ، كالأمر بفسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، وذكر في التيمم عضوين ، فلا يقال بالحمل ، ومسح الرأس والرجلين بالتراب فيه أيضاً ، وكذلك ذكر العتق والصوم والإطعام في كفارة الظهار ، واقتصر في كفارة القتل على الأولين ، ولم يذكر الإطعام ، فلا يقال بالحمل وإبدال الصيام بالطعام .



النوع الخمسون

في منظوقه ومفهومه

المنطوق مادلّ عليه اللفظ في محلّ النطق ، فإن أفاد معنى لا يمتثل غيره فالنصّ ، نحو : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْمَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (١) ، وقد نُقِلَ عن قوم من المتكلمين أنهم قالوا بندور النصّ جدّ في الكتاب والسنة . وقد بالغ إمام الحرمين (٢) وغيره في الردّ عليهم ، قال : لأنّ الفرض من النصّ الاستقلال بإفادة المعنى على قطع ، مع انحسار جهات التأويل والاحتمال ؛ وهذا وإن عزّ حصوله بوضع الصيغ ردّاً إلى اللغة ، فما أكثره مع القرأن الحالية والمقالية ! انتهى .

أومع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً ، فالظاهر نحو : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ (٣) ، فإن الباغيّ يُطابق على الجاهل وعلى الظالم ، وهو فيه أظهر وأغلب ، ونحو : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ (٤) ، فإنه يقال للاقتطاع طهر ، وللوضوء والغسل ، وهو في الثاني أظهر .

فإن حُمل على المرجوح للدليل فهو تأويل ، ويسمى الرجوح المحمول عليه مؤوّلاً ، كقوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ (٥) ؛ فإنه يستحيل حمل المعية على القرب بالذات ، فتعين صرفه عن ذلك ، وحمله على القدرة والعلم أو على الحفظ والرعاية .

وكقوله : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ (٦) ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لا استحالة أن يكون للإنسان أجنحة ، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق . وقد يكون مشتركاً بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز ، ويصحّ حمله عليهما جميعاً ، سواء .

(١) البقرة ١٩٦ (٢) هو أبو العالی عند الملك بن أبی عبد الله بن یوسف الجوبی ، شیخ الغزالی ، وأعلم المتأخرین من أصحاب الشافعی . توفی سنة ٤٧٨ : ابن خلكان ١ : ٢٨٧
(٣) البقرة ١٧٣ (٤) البقرة ٢٣٢ (٥) الحديد ٤
(٦) الإسراء ٢٤

قلنا يجوز استعمال اللفظ في معنياه أولاً ؛ ووجهه على هذا أن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين ، مرةً أريد هذا ، ومرةً أريد هذا .

ومن أمثلته : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾^(١) ؛ فإنه يحتمل لا يضارُّ الكاتبُ والشهيدُ صاحب الحقِّ بجوزٍ في الكتابة والشهادة و« لا يُضَارَّرُ » بالفتح ، أى لا يضرها صاحب الحق بإلزامها مالا يلزمها ، وإجبارها على الكتابة والشهادة .

ثم إن توقفت صحة دلالة اللفظ على إضمارٍ سُمِّيت دلالة اقتضاء ، نحو : ﴿ وَأَسْأَلِ ، الْقَرْيَةَ ﴾^(٢) ، أى أهلها ، وإن لم تتوقف ودل اللفظ على مالم يُقصد به سميت دلالة إشارة كدلالة قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٣) على صحة صوم من أصبح جنباً ، إذ إباحة الجماع إلى طلوع الفجر تستلزم كونه جنباً في جزء من النهار . وقد حُكي هذا الاستنباط عن محمد بن كعب القرظي .

* * *

فصل

والمفهوم مادان عليه اللفظ ، لاني محل النطق ، وهو قسمان : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة . فالأول : ما يوافق حكمه المنطوق ، فإن كان أولى سُمِّيَ نحوى الخطاب كدلالة : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْءٌ ﴾^(٤) على تحريم الضرب لأنه أشدّ ، وإن كان مساوياً سُمِّيَ لحن الخطاب ، أى معناه ، كدلالة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾^(٥) ، على تحريم الإحراق لأنه مساوٍ للأكل في الإنلاف . واختلف : هل دلالة ذلك قياسية أولفظية مجازية أو حقيقية ؟ على أقوال بينهاها في كتبنا الأصولية .

والثاني : ما يخالف حكمه المنطوق ، وهو أنواع :

مفهوم صفة ، نعمتا كان أوحالاً أو ظرفاً أو عدداً ، نحو : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِيٍّ

(٣) البقرة ١٨٧

(٢) يوسف ٨٢

(٥) النساء ١٠

(١) البقرة ٢٨٢

(٤) الإسراء ٢٣

فَتَبَيَّنُوا ﴿١﴾ ، مفهومه أن غير الفاسق لا يجب التبين في خبره ، فيجب قبول خير الواحد العدل .

﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ﴿٢﴾ . ﴿الْحَيْجُ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾ ﴿٣﴾ ، أى فلا يصح الإحرام به في غيرها . ﴿تَأَذَّكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمُسْعَرِ الْحَرَامِ﴾ ﴿٤﴾ ، أى فالذكر عند غيره ليس محصلاً للمطلوب ، ﴿فَأَجِدُوهُمْ تَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ﴿٥﴾ أى لا أقل ولا أكثر .

وشرط ، نحو ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ ﴿٦﴾ أى فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن .

وغاية ، نحو ، ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ﴿٧﴾ أى فإذا تحل للأول بشرطه .

وحصر نحو ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿٨﴾ ، ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ ﴿٩﴾ ، أى فغيره ليس بإله ، ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ ﴿١٠﴾ أى فغيره ليس بولي . ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾ ﴿١١﴾ ، أى لا إله غيره ، ﴿إِنَّا كَرِهْنَا لَكَ الْبَغْيَ﴾ ﴿١٢﴾ ، أى لا غيرك .

واختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة ، والأصح في الجملة أنها كلها حجة بشروط :

منها ألا يكون المذكور ، ومن ثم لم يعتبر الأكثرون مفهوم قوله : ﴿وَرَبَائِبِكُمْ﴾ اللاتي في حُجُورِكُمْ ﴿١٣﴾ ؛ فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج فلا مفهوم له ، لأنه إنما خص بالذكر لغلبة حضوره في الذهن .

وألا يكون موافقاً للواقع ، ومن ثم لا مفهوم لقوله : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ

(٣) البقرة ١٩٧

(٦) الطلاق ٦

(٩) طه ٩٨

(١٢) الفاتحة ٤

(٧ - اتقان ج ٣)

(٢) البقرة ١٨٧

(٥) النور ٤

(٨) الصافات ٥

(١١) آل عمران ١٥٨

(١) الحجرات ٦

(٤) البقرة ١٦٨

(٧) البقرة ٢٣٠

(١٠) الشورى ٩

(١٣) النساء ٢٣

اللَّهِ إِلا هَا بَآخِرَ لَابِرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴿١﴾، وقوله: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٢﴾ وقوله: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَنِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ ﴿٣﴾.

والاطلاع على ذلك من فوائد معرفة أسباب النزول.

* * *

فائدة

قال بعضهم: الألفاظ إما أن تدلّ بمنطوقها أو بفحواها، أو باقتضاها وضرورتها،
أو بمقوله المستنبط منها. حكاه ابن الحصّار. وقال: هذا كلام حسن.
قلت: فالأول دلالة المنطوق، والثاني دلالة المفهوم، والثالث دلالة الاقتضاء،
والرابع دلالة الإشارة.

النوع الحادي والخمسون
في وجوه مخاطبائه

- قال ابن الجوزي في كتابه « النفيس » : الخطاب في القرآن على خمسة عشر وجهاً .
وقال غيره : أعلى أكثر من ثلاثين وجهاً :
- أحدها : خطاب العام ، والمراد به العموم ، كقوله : ﴿ اللهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ (١) .
والثاني : خطاب الخاص والمراد به الخصوص ، كقوله : ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
إِيمَانِكُمْ ﴾ (٢) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ﴾ (٣) .
- الثالث : خطاب العام والمراد به الخصوص ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الْقَاسُ اتَّقُوا
رَبَّكُمْ ﴾ (٤) ، لم يدخل فيه الأطفال والمجانين .
- الرابع : خطاب الخاص ، والمراد العموم ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ
النِّسَاءَ ﴾ (٥) ، افتتح الخطاب بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد سائر من يملك الطلاق ،
وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ . . ﴾ (٦) الآية ، قال أبو بكر الصيرفي (٧) :
كان ابتداء الخطاب له ، فلما قال في النهوة : ﴿ خَالَصَةَ لَكَ ﴾ (٦) ، علم أن ما قبله له ولغيره .
- الخامس : خطاب الجنس ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ .
- السادس : خطاب النوع ، نحو : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ .
- السابع : خطاب العين ، نحو : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ ﴾ (٨) ، ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ ﴾ (٩) ،
﴿ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ ﴾ (١٠) ، ﴿ يَا هُمُوسَى لَا تَحْفَ ﴾ (١١) ، ﴿ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَدْ صَدَقْتُكَ ﴾ (١٢) .
- ولم يقع في القرآن الخطاب بـ « يا محمد » ، بل ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ، ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ ، تعظيماً

(١) الروم ٥٤	(٢) آل عمران ١٠٦	(٣) المائدة ٦٨
(٤) الحج ١	(٥) الطلاق ١	(٦) الأحزاب ٥٠
(٧) هو أبو بكر محمد بن عبدالله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي ، بغدادى له تصانيف في أمور الفقه . توفي سنة ١٣٣٠ ابن خلكان ١ : ٥٨ :		
(٨) البقرة ٣٥	(٩) هود ٤٨	(١٠) الصافات ١٠٥
(١١) النمل ١٠	(١٢) آل عمران ٥٥	

له ، وتشريفاً وتخصيماً بذلك عما سواه ، وتعلماً للمؤمنين ألا ينادوه باسمه .

الثامن : خطاب المدح ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(١) ، ولهذا وقع خطاباً لأهل المدينة ، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا ﴾ ^(٢) . أخرج ابن أبي حاتم عن خثيمة : ما تقرأون في القرآن ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، فإنه في التوراة « يا أيها المساكين » . وأخرج البيهقي وأبو عبيدٍ وغيرهما عن ابن مسعود ، قال : سمعت الله يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، فأوعىها سمك ، فإنه خيرٌ يأمرُ به ؛ أو شرٌّ ينهى عنه .

التاسع : خطاب الذم ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٤) ، واتضمنته الإهانة لم يقع في القرآن غير هذين الموضعين ، وأكثر الخطاب بـ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٥) ، على المواجهة وفي جانب الكفار بلفظ الغيبة ، إعراضاً عنهم كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٦) ، ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٧) .

العاشر : خطاب الكرامة ؛ كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ، ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ ، قال بعضهم : ونجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله في الأمر بالتشريع العام ، ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٨) ، وفي مقام الخاص ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ^(٩) ، قال : وقد يدبر بالنبي في مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة إرادة العموم ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمْ ﴾ ^(١٠) ، ولم يقل : « طلقت » .

الحادى عشر : خطاب الإهانة ، نحو ﴿ فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴾ ^(١١) ، ﴿ اخْسَبُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ ^(١٢) .

(٣) التحريم ٧

(٦) الأفال ٣٨

(٩) الطلاق ١

(٢) الأفال ٧٤

(٥) البقرة ٦

(٨) التحريم ١

(١١) المؤمنون ١٠٨

(١) النساء ١٢٦

(٤) الكافرون ١

(٧) المائدة ٦٧

(١٠) الحجر ٣٤

الثاني عشر : خطاب التهكم ، نحو ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (١) .
الثالث عشر : خطاب الجمع بلفظ الواحد ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ (٢) .

الرابع عشر : خطاب الواحد بلفظ الجمع ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّو مِنَ الطَّيِّبَاتِ .. ﴾ (٣) ، إلى قوله : ﴿ فَذَرُوهُمْ فِي غَمْرِهِمْ ﴾ (٤) ، فهو خطاب له صلى الله عليه وسلم وحده ، إذ لا نبي معه ولا بعده .

وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قُوبُوا .. ﴾ (٥) ، الآية ، خطاب له صلى الله عليه وسلم وحده ، بدليل قوله : ﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ... ﴾ (٦) الآية ، وكذا قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾ (٧) ، بدليل قوله : ﴿ قُلْ فَاتُوا ﴾ (٧) ، وجعل منه بعضهم : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ (٨) ، أى ارجعنى . وقيل : « رب » خطاب له تعالى ، و« ارجعون » للملائكة .

وقال السهيلي : هو قول من حضرته الشياطين وزبانية العذاب ، فاختلط فلا يدري ما يقول من الشطط . وقد اعتاد أمراً بقوله في الحياة من رد الأمر إلى المخلوقين .

الخامس عشر : خطاب الواحد بلفظ الاثنين ، نحو ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ (٩) والخطاب للملك خازن النار ، وقيل : لخزنة النار والزبانية ، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين وقيل : للملكين الموكفين في قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ (١٠) ، فيكون على الأصل ، وجعل المهدوي من هذا النوع ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا ﴾ (١١) . قال : الخطاب لموسى وحده ، لأنه الداعي . وقيل لهما ، لأن هارون آمن على دعائه والمؤمن أحد الداعيين .

(٣) المؤمنون ٥١

(٢) الافطار ٦

(١) الدخان ٤٩

(٦) النحل ١٢٧

(٥) النحل ١٢٦

(٤) المؤمنون ٥٤

(٩) ق ٢٤

(٨) المؤمنون ٩٩

(٧) هود ١٣ ، ١٤

(١١) يونس ٨٩

(١٠) ق ٢١

السادس عشر : خطاب الاثنين بلفظ الواحد ، كقوله : ﴿ فَمَنْ رَبَّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ (١) ،
أى : ويا هرون ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه أفردته بالنداء لإدلاله عليه بالترية .

والآخر : لأنه صاحب الرسالة والآيات ، وهارون تبع له ، ذكره ابن عطية .
وذكر في الكشاف آخر ، وهو أن هارون لما كان أفصح من موسى ، نكب .
ومثله ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ (٢) . قال ابن عطية : أفرده بالشقاء لأنه
المخاطب أولاً ، وانقصود في الكلام ، وقيل : لأنه الله جعل الشقاء في معيشة الدنيا في
جانب الرجال . وقيل : إغضاء عن ذكر المرأة كما قيل : من الكرم ستر الحرم .

السابع عشر : خطاب الاثنين بلفظ الجمع ، كقوله ﴿ أَنْ تَبَيَّأَ لِقَوْمِكَمَا بَمِضْرَ بِيُوتِنَا
وَاجْعَلُوا بِيُوتِكُمْ قِبْلَةً ﴾ (٣) .

التاسع عشر : خطاب الجمع بعد الواحد كقوله : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتَلَوُ
مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾ (٤) قال ابن الأنباري : جمع في الفعل الثالث
ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمْ
النِّسَاءَ ﴾ (٥) .

العشرون : عكسه ، نحو ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٦) ، ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٧) .

الحادى والعشرون : خطاب الاثنين بعد الواحد ، نحو ﴿ أَجِثْنَا لِنَأْمَقِنَا عَمَّا وَجَدْنَا
عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَنَّ لَكُمْ أَلْكِبْرِيَاءَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٨) .

الثانى والعشرون : عكسه ، نحو : ﴿ فَمَنْ رَبَّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ .

(٣) يونس ٨٧

(٦) البقرة ٤٣

(٢) طه ١١٧

(٥) الطلاق ١

(٨) يونس ٧٨

(١) طه ٤٩

(٤) يونس ٦١

(٧) يونس ٨٧

الثالث والعشرون : خطاب العين والمراد به الغير ، نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) ، الخطاب له ، والمراد أمته لأنه صلى الله عليه وسلم كان قهياً ، وحاشاه من طاعة الكفار ! ومنه ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ ... ﴾ ^(٢) الآية ، حاشاه صلى الله عليه وسلم من الشك ؛ وإنما المراد بالخطاب التعريض بالكفار .

أخرج ابن أبي حاتم ، عن ابن عباس في هذه الآية قال : لم يشك صلى الله عليه وسلم ، ولم يسأل . ومثله ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا ... ﴾ ^(٣) الآية ، ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٤) ، وأحساء ذلك .

الرابع والعشرون : خطاب الغير والمراد به العين ، نحو : ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾ ^(٥) .

الخامس والعشرون : الخطاب العام الذي لم يقصد به مخاطب معين ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكُسُو رُؤُوسِهِمْ ﴾ ^(٨) ، لم يقصد بذلك خطاب معين ، بل كل أحد ، وأخرج في صورة الخطاب لقصد العموم ، يريد أن حالهم تناهت في الظهور ، بحيث لا يختص بهاء دون راء ، بل كان من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب .

السادس والعشرون : خطاب الشخص ثم المدول إلى غيره ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ ^(٩) ، خو طب به النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال للكفار : ﴿ فاعلموا ﴾ ^(٩) ، ﴿ إِنَّمَا أَنْزَلِ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ ^(٩) ، بدليل ﴿ قَوْلِ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٩) ، ومنه ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاكَ شَاهِدًا ... ﴾ ^(١٠) إلى قوله : ﴿ اتَّوَمِنُوا ﴾ ^(١١) ، فيمن قرأ بالوقفية .

(٣) الزخرف ٤٥

(٦) الحج ١٨

(٩) هود ١٤

(٢) يونس ٩٤

(٥) الأنبياء ١٠

(٨) السجدة ١٢

(١) الأحزاب ١

(٤) الأنعام ٣٥

(٧) الأنعام ٢٧

(١٠) الأحزاب ٤٥ ، ٤٦

السابع والعشرون : ، خطاب التلوين وهو الانفات .

الثامن والعشرون : خطاب الجمادات خطاب مَنْ يَعْقِل ، نحو : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ
اِئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ (١) .

التاسع والعشرون : خطاب التهييج ، نحو : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) .

الثلاثون : خطاب التَّحْنُنِ والاستعطاف ، نحو ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ
أَسْرَفُوا ... ﴾ (٣) .

الحادى والثلاثون : خطاب التحبُّب ، نحو ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ﴾ (٤) ، ﴿ يَا بَنِيَّ
إِنِّي أَنزَلْتُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ (٥) ، ﴿ يَا بَنِيَّ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي ﴾ (٦) .

الثانى والثلاثون : خطاب التمجيز ، نحو ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ ﴾ (٧) .

الثالث والثلاثون : خطاب التشريف ، وهو كل ما فى القرآن مخاطبة «مقل» ، فإنه
تشريف منه تعالى لهذه الأمة ، بأن يخاطبها بغير واسطة ، لتفوز بشرف مخاطبة .

الرابع والثلاثون : خطاب المعدوم ، ويصح ذلك تبعاً لموجود ، نحو ﴿ يَا بَنِيَّ آدَمَ ﴾ ،
فإنه خطاب لأهل ذلك الزمان ولكل مَنْ بعدهم .

فائدة

قال بعضهم : خطاب القرآن ثلاثة أقسام :

قسم لا يصلح إلا للنبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) الزمر ٥٣

(٢) المائدة ٢٣

(١) فصلت ١١

(٦) طه ٩٤

(٥) لقمان ١٦

(٤) مريم ٤٤

(٧) البقرة ٢٣

وقسم لا يصلح إلا لغيره .

وقسم لهما .

قال ابن القيم : مل خطاب القرآن تجد ملكاً له الملك كله ، وله الحمد كله ،
أزقة الأمور كلها بيده ، ومصدرها منه ، ومردها إليه ، مستويّاً على العرش ، لا تخفى
عليه خافية من أقطار مملكته ، عالماً بما في نفوس عبده ، مطلعاً على أسرارهم وعلايتهم ،
منفرداً بتدبير المملكة ، يسمع ويرى ، يعطي ويمنع ، ويثيب ويعاقب ، ويكرم
ويُهين ، ويخلق ويرزق ، ويميت ويحيي ، ويقدر ويقضى ويدبر ، الأمور نازلة من عنده ،
دقيقها وجليلها ، وصاعده إليه لا تتحرك ذرة إلا بإذنه ، ولا تسقط ورقة إلا بعلمه .
فتأمل كيف تجده يُبنى على نفسه ، ويمجد نفسه ، ويمجد نفسه ، وينصح عباده ، ويدلّهم
على ما فيه سعادتهم وفلاحهم ، ويرغبهم فيه ، ويحذّرهم مما فيه هلاكهم ، ويتعرف إليهم
بأسمائه وصفاته ، ويتحبّب إليهم بنعمه وآلائه ، يذكّرهم بنعمه عليهم ، ويأمرهم بما
يستوجبون به تمامها ، ويحذّرهم من نقمه ، ويذكّرهم بما أعد لهم من الكرامة إن
أطاعوه ، وما أعد لهم من العقوبة إن عصوه ، ويخبرهم بصنمه في أوليائه وأعدائه ، وكيف كانت
عاقبة هؤلاء وهؤلاء ، ويثني على أوليائه بصالح أعمالهم وأحسن أوصافهم ، ويذم أعداءه
بسّي أعمالهم ، وقبيح صفاتهم ، ويضرب الأمثال ، وينوع الأدلة والبراهين ، ويجيب
عن شبه أعدائه أحسن الأجوبة ، ويصدّق الصادق ، ويكذب الكاذب ، ويقول الحق
ويهدى السبيل ويدعو إلى دار السلام ، ويذكر أوصافها وحسنها ونعيمها ، ويحذر من
دار البوار ، ويذكر عذابها وقبحها وآلامها ، ويذكر عباده قهرم إليه ، وشدة حاجتهم
إليه من كل وجه ، وأنهم لا غنى لهم عنه طرفة عين ، ويذكرهم غناه عنهم وعن جميع
الموجودات ، وأنه الغني بنفسه عن كل ماسواه ، وكل ماسواه فقير إليه ، وأنه لن ينال أحد
ذرة من الخير فما فوقها إلا بفضل ورحمته . ولا ذرة من الشرّ فما فوقها إلا ببدله وحكمته ،
وتشهد من خطابه عتابه لأحبابه أطف عتاب ، وأنه مع ذلك مقبل عثراتهم ، وغافر
زلاتهم ، ومقيم أعتارهم ومصالح فسادهم ، والدافع عنهم ، والحامى عنهم والناصر لهم ،

والكفيل بمصالحهم ، والمنجى لهم من كل كرب والموفى لهم بوعدده ، وأنه ولئيمهم الذى
الربى لهم سواه ، فهو مولاهم الحق ، ونصيرهم على عدوهم ، فنعم المولى ونعم النصير !
وإذا شهدت القلوب من القرآن ملكاً عظيماً ، جوّاداً رحيماً جميلاً ، هذا شأنه ، فكيف
لا تحبه وتنافس فى القرب منه ، وتنفق أنفاسها فى التودّد إليه ، ويكون أحبّ إليها من
كلّ ماسواه ، ورضاه أثر عندها من رضا كلّ من سواه ! وكيف لا تلهجُ بذكره
وتصير حبه والشوق إليه والأنس به هو غذاؤها ، وقوتها ودواؤها بحيث إن فقدت
وهالكت لم تنتفع بحياتها .

فائدة

قال بعض الأقدمين : أنزل القرآن على ثلاثين نحواً ، كل نحو منه غير صاحبه ؛
فمن عرف وجوهها ، ثم تكلم فى الدين أصاب ووفق ، ومن لم يعرفها متكلّم فى الدين
الخطأ إليه أقرب ، وهى : المسكى والمدنى ، والناسخ والمنسوخ ، والمحكم والمتشابه ،
والتقديم والتأخير ، والقطع والوصول ، والسبب والإضمار ، والخاص والعام ، والأمر
والنهي ، والوعد والوعيد ، والحدود والأحكام ، والخبر ، والاستفهام والأبهة ، والحروف
النصرفة ، والإعذار والإنذار ، والحجة والاحتجاج ، والمواعظ والأمثال ، والقسم .

قال فالمسكى : مثل ﴿ وَأَهْجُرُهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴾^(١) .

والمدنى : مثل ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢) .

والناسخ والمنسوخ ، واضح .

والمحكم ، مثل ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا... ﴾^(٣) الآية ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ
أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾^(٤) ؛ ونحوه مما أحكمه الله وبيّنه .

والمشابهة ؛ مثل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا ... ﴾ (١) الآية ، ولم يقل : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا وظَلَمًا فسوف نصليه ناراً ﴾ (٢) ، كما قال في المحكم ، وقد ناداهم في هذه الآية بالإيمان ، ونهاهم عن المعصية ، ولم يجعل فيها وعيداً ، فاشتبه على أهلها ما يفعل الله بهم .

والتقديم والتأخير : مثل ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ ﴾ (٣) ، التقدير : كتبت عليكم الوصية إذا حضر أحدكم الموت .
والمقطوع والموصول ؛ مثل ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٤) فلا مقطوع من أقسم ، وإنما هو في المعنى : « أقسم بيوم القيامة ولأ أقسم بالنفس اللوامة » ، ولم يقسم .
والسبب والإضمار : مثل ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٥) أي أهل القرية .

والخاص والعام : مثل ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ فهذا في السموع خاص : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ ﴾ (٦) ، فصار في المعنى عاماً .

والأمر : وما بعده إلى الاستفهام أمثلتها واضحة .

والأبوية : مثل ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا ﴾ (٧) ، ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا ﴾ (٨) عبر بالصفة الموضوعية للجماعة للواحد تعالى تفخيماً وتمظيلاً وأبوية .

والحروف المصرفة : كالفتنة تطلق على الشرك ، نحو : ﴿ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (٩) وعلى المعذرة نحو : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾ (١٠) أي معذرتهم .

وعلى الاختيار ، نحو : ﴿ قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ ﴾ (١١) .
والاعتذار ، نحو : ﴿ فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ (١٢) ، اعتذر أنه لم يفعل ذلك إلا بمعصيتهم .

والبواقي أمثلتها واضحة .

(١) النور ٢٧	(٢) النساء ٣٠	(٣) البقرة ١٨٠
(٤) القيامة ١	(٥) يوسف ٨٢	(٦) الطلاق ١
(٧) نوح ١	(٨) الزخرف ٣٢	(٩) البقرة ١٩٣
(١٠) الأمام ٢٢	(١١) طه ٨٥	(١٢) المائدة ١١٣

النوع الثاني والخسون

في حقيقته ومجازه

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن، وهي كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهذا أكثر الكلام.

وأما المجاز فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه، وأنكره جماعة منهم الظاهرية وابن القاص من الشافعية وابن خوير مندود من المالكية، وشبهتهم أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزّه عنه، وأن التكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، فيستعير، وذلك محال على الله تعالى. وهذه شبهة باطلة، ولوسقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن، فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلوة القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها.

وقد أفردته بالتصنيف: الإمام عز الدين بن عبد السلام؛ ولخصته مع زيادات كثيرة في كتاب سمّيته «مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن»، وهو قسمان:

الأول: المجاز في التركيب، ويسمى مجاز الإسناد، والمجاز العقلي وعلاقته الملابس، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى ما هو له أصالة للملازمة له، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(١)، نُسبت الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات، لسكونها سبباً لها. ﴿يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾^(٢)، ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي﴾^(٣)، نسب الذبح وهو فعل الأعوان إلى فرعون، والبناء وهو فعل العملة إلى هامان لسكونها أمرين به.

وكذا قوله: ﴿وَأَخْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾^(٤)، نسب الإحلال إليهم لتسببهم في كفرهم بأمرهم إياهم به.

(٣) غافر ٣٦

(٢) القصص ٤

(١) الأفعال ٢

(٤) إبراهيم ٢٨

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(١)، نسب الفعل إلى الظرف بلوقوعه فيه.
﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾^(٢)، أى مرضية .

﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾^(٣)، أى عزم عليه ، بدليل ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾^(٤).

* * *

وهذا القسم أربعة أنواع :

أحدها : ما طرفاه حقيقيان كالأية المصدرية ، وكقوله : ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾^(٥).

ثانيها : مجازيان ، نحو : ﴿فَمَارَيْتَ بِجَارِهِمْ﴾^(٦)، أى مار بحوافيها ، وإطلاق الريح والتجارة هنا مجاز .

ثالثها ورابعها : ما أحد طرفيه حقيقى دون الآخر .

أما الأول والثانى فكقوله : ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾^(٧) أى برهانا ، ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْيَىٰ﴾ نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى * تَدْعُو ﴿^(٨) فَإِنَّ الدَّعَاءَ مِنَ النَّارِ مجاز . وقوله : ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾^(٩) ، ﴿تَوْتِي أَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾^(١٠) ، ﴿فَأُمَّهَآؤِ بِيَةٍ﴾^(١١) ، واسم الأم الهاوية مجاز ، أى كأن الأم كافلة لولدها وماجأله ، كذلك النار للكافرين كافلة وماوى ومرجع .

القسم الثانى : المجاز فى المفرد ، ويسمى ألفوى ، وهو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له أولاً ، وأنواعه كثيرة :

(١) الزمّل ١٧	(٢) الحاقه ٢١	(٣) محمد ٢١
(٤) آل عمران ١٥٩	(٥) الزلزله ٢	(٦) البقرة ١٦
(٧) ابروم ٣٥	(٨) المعارج ١٥	(٩) محمد ٤
(١٠) المنافقون ٤	(١١) القارعة ٩	

أحدها : الحذف ، وسيأتي مبسوطاً في نوع المجاز ، فهو به أجدر ، خصوصاً إذا قلنا :
إنه ليس من أنواع المجاز .

الثاني : الزيادة ، وسبق تحرير القول فيها في نوع الإعراب .

الثالث : إطلاق اسم الكل على الجزء ، نحو ﴿يَجْمَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾^(١) ،
أى أناملهم ، ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد مبالغة
من ، الفرار فكأنهم جعلوا الأصابع ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾^(٢) ، أى
وجوههم ، لأنه لم ير جملتهم ، ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣) ، أطلق الشهر
وهو اسم لثلاثين ليلة ، وأراد جزء منه ؛ كذا أجاب به الإمام نحر الدين عن استشكل
أنّ الجزء إنما يكون بعد تمام الشرط ، والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسم لكلمة
حقيقة ؛ فكأنه أمر بالصوم بعد مضي الشهر ؛ وليس كذلك ، وقد قسره على وابن
عباس وابن عمر على أن المعنى : من شهد منكم الشهر فليصمه جميعه ؛ وإن سافر في
أثنائه . أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما ، وهو أيضاً من هذا النوع ، ويصلح أن
يكون من نوع الحذف .

الرابع : عكسه ، نحو ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾^(٤) أى ذاته ، ﴿قَوْلُوا وُجُوهَكُمْ
شَطْرَهُ﴾^(٥) ، أى ذواتكم إذا الاستقبال يجب بالصدر ، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾^(٦) ﴿وُجُوهٌ
يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾^(٧) عبر بالوجوه عن جميع الأجساد ، لأن التمتع والنصب
حاصل كلها ، ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت يَدَاكَ﴾^(٨) ، ﴿بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ﴾^(٩) ، أى قدمت
وكسبتم ، ونسب ذلك إلى الأيدي لأن أكثر الأعمال تراول بها ، ﴿قَمِ اللَّيْلَ﴾^(١٠)
﴿وَقُرْ أَنْ الْفَجْرِ﴾^(١١) ، ﴿وَارْ كُفُوا مَعَ الرَّا كِمِينَ﴾^(١٢) ، ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ﴾^(١٣) ،

(٣) البقرة ١٨٥

(٦) النافسية ٨

(٩) الأنفال ٥١

(١٢) البقرة ٤٣

(٢) إبراهيم ٢٥

(٥) البقرة ١٤٤

(٨) الحج ١٠

(١١) الإسراء ٧٨

(١) البقرة ١٩

(٤) الرحمن ٢٧

(٧) النافسية ٣ ، ٢

(١٠) الزمزل ١

(١٣) الإنسان ٢٦

أطلق كلاً من القيام والقراءة والركوع والسجود على الصلاة وهو بعضها، ﴿هَذَا بِالْعَمَلِ﴾^(١)، أى الحرم كله بدليل أنه لا يذبح فيها.

تنبيهه: أَلْحَقَ بِهِذِينَ النُّوعَيْنِ شَيْئَانِ :

أحدهما: وصف البعض بصفة الكل، كقوله: ﴿نَاصِيَةٌ * كَاذِبَةٌ خَاطِئَةٌ﴾^(٢)، فالخطأ صفة الكل، وصف به الناصبة عكسه كقوله: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾^(٣)، والوجل صفة القلب، ﴿وَلَمَلْتُمْ مِنْهُمْ رُغَبًا﴾^(٤)، والرغب إنما يكون في القلب.

والثاني: إطلاق لفظ بعض مراداً به الكل، ذكره أبو عبيدة، وخرج عليه قوله ﴿وَلَا بَيْنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾^(٥) أى كله، ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُضِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾^(٦)، وتُعقَّبُ بأنه لا يجب على النبي بيان كل ما اختلف، فيه بدليل الساعة والروح ونحوهما، وبأن موسى كان وعدمه بمذاب في الدنيا وفي الآخرة، فقال: ﴿يَصِبْكُمْ هَذَا الْعَذَابُ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ بَعْضُ الْوَعِيدِ مِنْ غَيْرِنِي عَذَابُ الْآخِرَةِ﴾، ذكره ثعلب

قال الزركشي: ويحتمل أيضاً أن يقال: إن الوعيد مما لا يستنكر ترك جميعه، فكيف بعضه! ويؤيد ما قاله ثعلب قوله: ﴿وَإِنَّمَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوْفِينَاكَ فَاَلَيْسَ مَرَجِعُهُمْ﴾^(٧).

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام، نحو ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٨)، أى رسوله.

السادس: عكسه، نحو ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٩)، أى المؤمنين بدليل قوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١٠).

(٣) الحجر ٥٢

(٦) غافر ٢٨

(٩) الشورى ٥

(٢) العلق ١٦، ١٧

(٥) الزخرف ٦٣

(٨) الشعراء ١٦٠

(١) المائدة ٩٥

(٤) الكهف ١٨

(٧) يونس ٤٦

(١٠) غافر ٧

السابع : إطلاق اسم الملزوم على اللازم ، نحو... (١)

الثامن : عكسه ، نحو ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ (٢) ، أى هل يفعل ؟ أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له .

التاسع : إطلاق السبب على السبب ، نحو ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ (٣) ، ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ (٤) ، أى مطراً يتسبب عنه الرزق واللباس ، ﴿ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ﴾ (٥) ، أى مؤنة من مهر ونفقة وما لا بد للمتزوج منه .

العاشر : عكسه ، نحو ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ (٦) ، أى القبول والعمل به لأنه مسبب عن السمع .

تفسيه : من ذلك نسبة الفعل إلى سبب السبب ، كقوله : ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا إِيمًا كَانَا فِيهِ ﴾ (٧) ، ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبُو يَكْمُومٍ مِنَ الْجَنَّةِ ﴾ (٨) ، فإن المخرج فى الحقيقة هو الله تعالى ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب الأكل وسوسة الشيطان .

الحادى عشر : تسمية الشئ باسم ما كان عليه ، نحو ﴿ وَأَتُوا الَّتِي نَامَى أُمُومًا ﴾ (٩) ، أى الذين كانوا ينامى ، إذ لا يتم بعد البلوغ ، ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ (١٠) ، أى الذين كانوا أزواجهن ، ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ (١١) ، سماً مجرمًا باعتبار ما كان فى الدنيا من الإجمام .

الثانى عشر : تسميته باسم ما يؤول إليه ، نحو ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (١٢) ، أى عنباً يؤول إلى الخمرية ، ﴿ وَلَا يَدُؤُا إِلَّا فَاَجِرًا كَفَّارًا ﴾ (١٣) ، أى صائراً إلى الكفر

(٢) غافر ١٣

(٦) هود ٢٠

(٩) النساء ٢

(١٢) يوسف ٣٦

(م ٨ - الإنطان - ج ٢)

(٢) المائدة ١١٢

(٥) النور ٣٣

(٨) الأعراف ٢٧

(١١) طه ٧٤

(١) بيان فى الأصل

(٤) الأعراف ٢٦

(٧) البقرة ٣٦

(١٠) البقرة ٢٤٢

(١٣) نوح ٢٧

والفجور، ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(١)، سماه زوجاً لأن المقديئول إلى زوجية؛ لأنها لا تنكح إلا في حال كونه زوجاً، ﴿فَبَشِّرْهُنَّ بِفُلَانٍ حَلِيمٍ﴾^(٢)، ﴿نُبَشِّرُكَ بِفُلَانٍ عَالِمٍ﴾، وصفه في حال البشارة بما يؤول إليه من العلم والحلم.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحل، نحو ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣)، أى في الجنة، لأنها محل الرحمة، ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾، أى في الليل^(٤)، ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾^(٥)، أى في عينك، على قول الحسن.

الرابع عشر: عكسه، نحو ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾^(٦)، أى أهل ناديه، أى مجلسه. ومنه التعبير باليد عن القدرة، نحو ﴿بِيَدِهِ الْمَلِكُ﴾^(٧).

وباللقاب عن العقل، نحو ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾^(٨)، أى عقول. وبالأنفواء عن الألسن، نحو ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾^(٩). وبالقرية عن ساكنيتها، نحو ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(١٠).

وقد اجتمع هذا النوع وما قبله في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١١)، فإن أخذ الزينة غير ممكن لأنها مصدر، فالمراد محلها، فأطلق عليه اسم الحال، وأخذها للمسجد نفسه لا يجب؛ فالمراد الصلاة، فأطلق اسم المحل على الحال.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آله، نحو ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(١٢)، أى ثناء حسناً لأن اللسان آله، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾^(١٣)، أى بلسان قومه.

(٣) آل عمران ١٠٧

(٦) الطلق ١٧

(٩) آل عمران ١٦٧

(١٢) الشعراء ٨٤

(٢) الصافات ١٠١

(٥) الأنفال ٤٢

(٨) الأعراف ١٧٩

(١١) الأعراف ٣١

(١) البقرة ٢٣٠

(٤) سبأ ٣٣

(٧) الملك ١

(١٠) يوسف ٨٢

(١٣) إبراهيم ٤

السادس عشر : تسمية الشيء باسم ضده ، نحو ﴿ قَبَشْرُهُمْ بِعَذَابِ اللَّهِ ﴾^(١) ،
والبشارة حقيقة في الخبر السار ، ومنه تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارِف عنه ،
ذكره السكاكي ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾^(٢) ، يعني مادعاك
إلى الأتسجد ؟ وسلم بذلك من دعوى زيادة « لا »

السابع عشر : إضافة الفعل إلى ما لا يصح منه تشبيهاً ، نحو ﴿ حِدَاراً يُرِيدُ أَنْ
يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ ﴾^(٣) ، وَصَفَهُ بِالْإِرَادَةِ ؛ وَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ ، تَشْبِيهاً لِمِثْلِهِ لِلْوُقُوعِ بِإِرَادَتِهِ .

الثامن عشر : إطلاق الفعل والمااد مشارفته ومقاربتة وإرادته ، نحو : ﴿ فَإِذَا بَأْنَغُنْ
أَجْلَهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾^(٤) أى قاربتن بلوغ الأجل ، أى انقضاء العدة ، لأن الإمساك لا يكون
بعدة ، وهو في قوله : ﴿ فَيَلْفَنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾^(٥) حقيقة ، ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ
لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾^(٦) ، أى فإذا قرب مجيئه . وبه يندفع السؤال
المشهور فيها ، أن عند مجيئ الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير ، ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا
مِنْ خَلْفِهِمْ ... ﴾^(٧) الآية ، أى لو قاربوا أن يتركوا خافوا لأن الخطاب الأوصياء ؛ وإنما
يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾^(٨) ، أى
أردتم القيام ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾^(٩) أى أردت القراءة ، لتكون الاستعاذة
قبلها ، ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسًا ﴾^(١٠) ، أى أردنا إهلاكها ، وإلا
لم يصح العطف بالقاء .

وجعل منه بعضهم قوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾^(١١) ، أى مَنْ يرد الله

(٣) الكهف ٧٧

(٦) الأعراف ٣٤

(٩) الجبل ٩٨

(٢) الأعراف ١٢

(٥) البقرة ٢٣٢

(٨) المائدة ٦

(١١) الكهف ١٧

(١) آل عمران ٢١

(٤) البقرة ١٣٤

(٧) النساء ٩

(١٠) الأعراف ٤

هدايته ، وهو حسن جدًا لئلا يتجدد الشرط والجزاء .

التاسع عشر : القاب ؛ إما قاب إسناد ، نحو : ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ اَتَمَّوْهُ بِالْمُصْبَةِ ﴾ ^(١) ،
 أى اتموه العصبية بها ، ﴿ اِكْلٌ اَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ ^(٢) ، أى لكل كتاب أجل ، ﴿ وَحَرَمْنَا
 عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ﴾ ^(٣) ، أى حرّمناه على المراضع ، ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى
 النَّارِ ﴾ ^(٤) ، أى تعرض النار عليهم ، لأن المروض عليه هو الذى له الاختيار . ﴿ وَإِنَّهُ
 لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ ^(٥) أى وإن حبه للخير ، ﴿ وَإِنْ يَرِدْكَ بَخِيرٌ ﴾ ^(٦) ، أى يرد بك الخير .
 ﴿ فَتَنَّا قِيَّ اَدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ ^(٧) ؛ لأن المتأقّى حقيقة هو آدم كما فرى بذلك أيضاً .
 أو قلب عطف ، نحو : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ ﴾ ^(٨) ، أى فانظر ثم تولى ، ﴿ ثُمَّ دَنَا
 فَتَدَلَّى ﴾ ^(٩) ، أى تدلّى فدنا ، لأنه بالتدلى مال إلى الدنوّ .

أو قلب تشبيهه ، وسيأتى فى نوعه .

العشرون : إقامة صيغة مقام أخرى ، وتحت أنواع كثيرة :

منها إطلاق المصدر على الفاعل ، نحو : ﴿ فَأَيُّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾ ^(١٠) ، ولهذا أفرده .

وعلى النفعول ، نحو ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ ^(١١) أى من معلومه ، ﴿ صَنَعَ اللهُ ﴾ ^(١٢)
 أى مصنوعه ، ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ^(١٣) ، أى مكذوب فيه ، لأن الكذب
 من صفات الأقوال لا الأجسام .

ومنها إطلاق البشرى على البشر به ، والهوى على المهوى ، والقول على النقول .

ومنها إطلاق الفاعل والنفعول على المصدر ، نحو ﴿ لَيْسَ لَوْ قَعَّتْهَا كَاذِبَةٌ ﴾ ^(١٤) ،

(٣) القصص ١٢

(٦) يونس ١٠٧

(٩) النجم ٨

(١٢) النمل ٨٨

(٢) الرعد ٣٨

(٥) العاديات ٨

(٨) النمل ٢٨

(١١) البقرة ٢٥٥

(١٤) الواقعة ٢

(١) القصص ٧٦

(٤) الأحقاف ٢٠

(٧) البقرة ٣٧

(١٠) الشعراء ٧٧

(١٣) يوسف ١٨

أى تكذيب ، ﴿ بِأَيْكُمْ الْمُفْتُونُونَ ﴾^(١) أى الفتنة ، على أن الباء غير زائدة .

ومنها إطلاق فاعل على مفعول ، نحو ﴿ مَاءٌ دَافِقٌ ﴾^(٢) أى مدفوق ، ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(٣) أى لا معصوم ، ﴿ جَمَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾^(٤) ، أى مأموناً فيه .

وعكسه نحو : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾^(٥) أى آتياً ؛ ﴿ حِجَابًا مُسْتَوْرًا ﴾^(٦) ، أى ساتراً . وقيل : هو على بابه ، أى مستوراً على العميون لا يحسن به أحد .

ومنها إطلاق « فمیل » بمعنى « مفعول » ، نحو ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا ﴾^(٧)

ومنها إطلاق واحدٍ من المفرد والمثنى والجمع على آخر منها .

مثال إطلاق المفرد على المثنى ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾^(٨) أى برضوهما ، فأفرد لتلازم الرضاءين .

وعلى الجمع ، نحو ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَاسِرٌ ﴾^(٩) ، أى الأناسى ، بدليل الاستثناء منه ، ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِيقٌ هَلُوعًا ﴾^(١٠) بدليل ﴿ إِلَّا الْمَصْلِينَ ﴾^(١١) .

ومثال إطلاق المثنى على المفرد ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾^(١٢) ، أى ألقى .

ومنه كل فعل نسب إلى شيئين وهو لأحدهما فقط ، نحو ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾^(١٣) ؛ وإنما يخرج من أحدهما وهو الملح دون العذب ، ونظيره ﴿ وَمِنْ كُلِّ ثَمَرٍ نَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَبْلَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾^(١٤) ؛ وإنما يخرج الحلية من الملح ، ﴿ وَجَمَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾^(١٥) أى فى إحداهن ، ﴿ نَسِيًا حُوتَهُمَا ﴾^(١٦) ،

(٣) هود ٤٣	(٢) الصارق ٦	(١) القلم ٦
(٦) الإسراء ٤٥	(٥) مريم ٦١	(٤) العنكبوت ٦٧
(٩) العنكبوت ٢	(٨) التوبة ٦٢	(٧) الفرقان ٥٥
(١٢) الرحمن ٢٢	(١١) قى ٢٠	(١٠) المعارج ١٩ ، ٢٢
(١٥) الكهف ٦١	(١٤) نوح ١٦	(١٣) فاطر ١٢

والناسي يوشع ، بدليل قوله لموسى : ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ ﴾ ^(١) ، وإنما أضيف النسيان إليهما معاً لسكوت موسى عنه ، ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ^(٢) ، والتعجيل في اليوم الثاني ، ﴿ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ^(٣) ، قال الفارسي : أى من إحدى القريبتين . وليس منه ﴿ وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٤) ، وأن المعنى جنة واحدة ، خلافاً للفراء . وفي كتاب « ذا القعدة » لابن جنى أن منه ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيِّ الْهَيْبِينَ ﴾ ^(٥) ، وإنما اتخذها عيسى دون صميم .

ومثال إطلاقه على الجمع ﴿ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٦) ، أى كراتٍ ؛ لأن البصر لا يحسر إلا بها . وجعل منه بمضهم قوله : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ^(٧) .

ومثال إطلاق الجمع على الفرد ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ ^(٨) ، أى أرجعنى . وجعل منه ابن فارس : ﴿ فَنَاطِرَةٌ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٩) ، والرسول واحد ، بدليل ﴿ ارْجِعِ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(١٠) . وفيه نظر لأنه يحتمل أنه خاطب رئيسهم ، لاسيما وعادة الملوك جارية ألا يرسلوا واحداً . وجعل منه : ﴿ فَدَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ^(١١) ، ﴿ يَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ ﴾ ^(١٢) ، أى جبريل ، ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(١٣) والقاتل واحد .

ومثال إطلاقه على المثني : ﴿ قَالَتَا أَيْنَ نَبِطَا يُعِينُ ﴾ ^(١٤) ، ﴿ قَالُوا الْآتِحْفَ خَصْمَانِ ﴾ ^(١٥) ، ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ الشُّدُسُ ﴾ ^(١٦) أى أخوان ، ﴿ فَهَذَّ صَفَّتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ^(١٧) أى قلبا كما . ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾ ^(١٨) إلى قوله : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(١٨) .

ومنها إطلاق الماضى على المستقبل لتحقق وقوعه ، نحو : ﴿ آتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ ^(١٩) أى

(١) الكهف ٦٣	(٢) البقرة ٢٠٣	(٣) الزخرف ٣١
(٤) الرحمن ٦	(٥) المائدة ١١٦	(٦) الملك ٤
(٧) البقرة ٢٢٩	(٨) المؤمنون ٩٩	(٩) النمل ٣٥
(١٠) النمل ٣٧	(١١) آل عمران ٣٩	(١٢) النحل ٢
(١٣) البقرة ٧٢	(١٤) فصلت ١١	(١٥) ص ٢٤
(١٦) النساء ١١٠	(١٧) التحريم ٤	(١٨) الأنبياء ٧٨
(١٩) النحل ١		

الساعة ، بدليل ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (١) . ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ (٢) ،
﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ بَنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ...﴾ (٣) الآية . ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ
جَمِيعًا﴾ (٤) . ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ﴾ (٥) .

وعكسه ، لإفادة الدوام والاستمرار ، فكأنه وقع واستمر ، نحو : ﴿أَتَأْمُرُونَ
النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْإِسْقَامِ﴾ (٦) ، ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ (٧) .
أى تلت ، ﴿وَاقْدَمْ نَعْلَمْ﴾ (٨) أى علمنا ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (٩) أى علم ،
﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ (١٠) أى قتلتهم ، ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (١١) ،
﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ (١٢) أى قالوا .

ومن لواحق ذلك ، التعبير عن المستقبل باسم الفاعل أو المفعول ، لأنه حقيقة في الحال
لا في الاستقبال ، نحو ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ (١٣) . ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾ (١٤) .
ومنها إطلاق الخبر على الطلب أمراً أو نهياً أو دعاء ، مبالغة في الحث عليه حتى

كأنه وقع وأخبر عنه . قال الزمخشري : ورود الخبر ، والمراد الأمر أو النهي أبلغ من
صريح الأمر أو النهي ؛ كأنه سورع فيه إلى الامتثال وأخبر عنه ، نحو : ﴿وَالْوَالِدَاتُ
يُرْضَعْنَ﴾ (١٥) ، ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبَضْنَ﴾ (١٦) ، ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ
فِي الْحَجِّ﴾ (١٧) على قراءة الرفع ، ﴿وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ (١٨) ، أى لانفقوا
إلا ابتغاء وجه الله ، ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (١٩) أى لا يمسسه ، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي
إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (٢٠) ، أى لا تعبدوا بدليل ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (٢١) .

(٣) المائة ١٦٦

(٦) البقرة ٤٤

(٩) النور ٦٤

(١٢) الرعد ٤٣

(١٥) البقرة ٢٣٣

(١٨) البقرة ٢٧٢

(٢١) البقرة ٨٣

(٢) الزمر ٦٨

(٥) الأعراف ٤٨

(٨) النحل ١٠٣

(١١) البقرة ٨٧

(١٤) هود ١٠٣

(١٧) البقرة ١٩٧

(٢٠) البقرة ٨٣

(١) النحل ١

(٤) إبراهيم ٢١

(٧) البقرة ١٠٣

(١٠) البقرة ٩١

(١٣) الناريات ٦

(١٦) البقرة ٢٢٨

(١٩) الواقعة ٧٩

﴿ لَا تَحْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ ﴾^(١) ، أى اللهم اغفر لهم
وعكسه ، نحو : ﴿ قَلِمٌ مَدْدُ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٢) ، أى بمد ، ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا
وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾^(٣) ، أى ونحن حاملون ، بدليل ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٤) ،
والكذب إنما يرد على الخبر ، ﴿ فَأَيُّضَحِكُوا قَلِيلًا وَلَيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾^(٥) .

قال الكواشى : فى الآية الأولى الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر ، لتضمنه اللزوم
نحو : « إن زرتنا فلنكرمك » ، يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم . وقال ابن عبد
السلام : لأنّ الأمر للإيجاب ، فشبّه الخبر به فى إيجابه .

منها : وضع النداء موضع التعجب ، نحو : ﴿ يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ ﴾^(٦) . قال
الفراء : معناه ، فيا لها حسرة ! وقال ابن خالويه : هذه من أصعب مسألة فى القرآن ،
لأنّ الحسرة لانتادى ، وإنما ينادى الأشخاص لأن فائدته التنبيه ، ولكن المعنى على
التعجب .

ومنها وضع جمع القلة موضع الكثرة ، نحو ﴿ وَهُمْ فِي الْفُرُقَاتِ آمِنُونَ ﴾^(٧) ،
وغرف الجنة لا تحصى ، ﴿ لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾^(٨) ، ورُتّب الناس فى علم الله
أكثر من المشرة لا محالة ، ﴿ اللهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ ﴾^(٩) ، ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾^(١٠) ،
ونكتة التقليل فى هذه الآية التسهيل على المكلفين .

وعكسه ، نحو ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(١١) .
ومنها تذكير المؤنث على تأويله بمدّكر ، نحو : ﴿ قَمَنَ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ
رَبِّهِ ﴾^(١٢) ، أى وعظ ، ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا ﴾^(١٣) ، على تأويل البلدة بالمكان .

(٣) العنكبوت ١٢

(٦) سبأ ٣٧

(٩) البقرة ١٨٤

(١٢) ق ١١

(٢) مريم ٧٥

(٥) يس ٣٠

(٨) الزمر ٤٢

(١١) البقرة ٢٧٥

(١) يوسف ٩٢

(٤) التوبة ٨٢

(٧) الأفعال ٤

(١٠) البقرة ٢٢٨

﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمْسَ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ (١) ، أى الشمس أو الطالع . ﴿ إِنْ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٢) . قال الجوهري : ذكَّرت على معنى الإحسان .

وقال الشريف المرتضى فى قوله : ﴿ ولا يزالون مختلفين * إلاَّ من رحم ربك ولذلك خلقهم ﴾ (٣) : إنَّ الإشارة للرحمة ؛ وإِنَّمَا لم يقل : « ولتلك » لأنَّ تأنيها غير حقيقى ؛ ولأنه يجوز أن يكون فى تأويل « أن يرحم » .

ومنها تأنيث المذكر ؛ نحو ﴿ الَّذِينَ يَرْتُؤْنَ الْفِرْدَوْسَ مِنْهُمْ فِيهَا ﴾ (٤) ، أنت الفردوس وهو مذكَّر حملا على معنى الجنة ، ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا ﴾ (٥) ، أنت « عشراً » حيث حذف الهاء مع إضافتها إلى « الأمثال » وواحدها مذكر ، فقيل الإضافة الأمثال إلى مؤنث ، وهو ضمير الحسنات ، فاكتسب منه التأنيث وقيل : هو من باب مراعاة المعنى ؛ لأنَّ « الأمثال » فى المعنى مؤنثة ، لأنَّ مثل الحسنة حسنة ، والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها . وقد قدَّمتنا فى القواعد المهمَّة قاعدة فى التذكير والتأنيث .

ومنها التعليل ، وهو إعطاء الشئ حكم غيره . وقيل : ترجيح أحد الغلوبين على الآخر ، وإطلاق لفظه عليهما إجراء للمختلفين مجرى التفتين ، نحو ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَائِتِينَ ﴾ (٦) ، ﴿ إلاَّ امرأته كانت من الغابرين ﴾ (٧) ، والأصل : « من القاتات » و « الغابرات » ، فعدت الأنثى من المذكر بحكم التعليل ، ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ يَتَجَاهَلُونَ ﴾ (٨) ، أى بناء الخطاب تعليلاً لجانب « أنتم » على جانب « قوم » ، والقياس أن يؤتى بياء الفية لأنَّه صفة « قوم » ، وحسن المدول عنه وقوع الموصوف خبراً عن ضمير المخاطبين ، ﴿ قَالَ أَذْهَبَ قَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ ﴾ (٩) ،

(١) الأنعام ٧٨	(٢) الأعراف ٥٦	(٣) هود ١١٨، ١١٩ ، وانظر أمالى المرتضى ١ : ٧٠
(٤) المؤمنون ١١	(٥) الأنعام ١٦٠	(٦) التحريم ١٣
(٧) الأعراف ٨٢	(٨) النمل ٥٥	(٩) الإسراء ٦٣

غلب في الضمير المخاطب وإن كان « مَنْ تَبِعَكَ » ، يقتضى الغيبة ، وحسنه أنه لما كان الغائب تبعاً للمخاطب في المعصية والعقوبة ، جعل تبعاً له في اللفظ أيضاً ، وهو من محاسن ارتباط اللفظ بالمعنى ، ﴿ وَلِلَّهِ سَجْدٌ مِّمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (١) ، غاب غير العاقل ، حيث أتى بـ « ما » لكثرة وفي آية أخرى بـ « من » ، فغلب العاقل لشرفه ، ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شَعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ (٢) ، أدخل شعيب في « لَتَعُودُنَّ » بحكم التغليب ؛ إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود فيها ، وكذا قوله : ﴿ إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ (٣) ، ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ (٤) ، عُدَّ منهم بالاستثناء تغليبا لكونه كان بينهم ، ﴿ يَا لَيْتَ بَنِيَّ وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ (٥) ، أى المشرق والمغرب . قال ابن السجري : وغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين ، ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ (٦) أى الملح والمذب ، والبحر خاص بالملح ، فغلب لكونه أعظم ، ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ ﴾ (٧) ؛ أى من المؤمنين والكفار ، والدرجات للملأ ، والدرجات للسفل ، فاستعمل الدرجات فى القسمين تغايياً للأشرف .

قال فى البرهان : وإتاما كان التغليب من باب المجاز ؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، ألا ترى أن « الْقَائِنِينَ » ، موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف ، فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاقاً على غير ما وضع له ، وكذا باقى الأمثلة .

ومنها استعمال حروف الجرّ فى غير معانيها الحقيقية كما تقدم فى النوع الأربعمين . ومنها استعمال صيغة « أفعل » ، لغير الوجوب وصيغة « لاتفعل » لغير التحريم ، وأدوات الاستفهام لغير طالب التّصوّر والتصديق ، وأداة التّمنى والتّرجى والتّداء لغيرها ؛ كما سيأتى كل ذلك فى الإنشاء .

(٣) الأعراف ٨٩

(٦) الرحمن ١٩

(٢) الأعراف ٨٨

(٥) الزخرف ٣٨

(١) الرعد ١٥

(:) الحجر ٣١، ٣٠

(٧) الأنعام ١٣٢

ومنها التضمين ؛ وهو إعطاء الشيء معنى الشيء ، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء .

أما الحروف فتقدم في حروف الجر وغيرها .

وأما الأفعال ؛ فإن يُضْمَنَ فعلٌ معنى فعل آخر ، فيكون فيه معنى الفعلين معاً ؛ وذلك بأن يأتي الفعل متعدياً بحرف ليس من عادته التهدي به ، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التهدي به ، والأول تضمين الفعل والثاني تضمين الحرف . واختلفوا : أيها أولى ؟ فقال أهل اللغة وقومٌ من النحاة : التوسع في الحرف . وقال المحققون : التوسع في الفعل ؛ لأنه في الأفعال أكثر ، مثاله ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فيشرب إما بتعدي بمن ، فتعديته بالباء إما على تضمينه معنى « يروى » و« ياتذ » ، أو تضمين الباء معنى « من » نحو ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٢) ، فالرفث لا يتعدي بإلى إلا على تضمين معنى الإفضاء ، ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ ^(٣) والأصل : « في أن » ، فضمن معنى « أدعوك » ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٤) ، عدبت بمن لتضمينها معنى العفو والصفح .

وأما في الأسماء ؛ فإن يُضْمَنَ اسمٌ معنى اسم ، لإفادة معنى الاسمين معاً ، نحو : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَلَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ^(٥) ، ضمن « حقيق » معنى « حريص » ليفيد أنه محقق بقول الحق وحريص عليه ؛ وإما كان التضمين مجازاً ؛ لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً ، فالجمع بينهما مجاز .

(٣) النازعات ١٨

(٢) البقرة ١٨٧

(١) الإنسان ٦

(٤) الأعراف ١٠٥

(٥) الشورى ٢٥

فصل

في أنواع مختلف في عدّها من المجاز

وهي ستة :

أحدها : الحذف ، فالمشهور أنه من المجاز ، وأنكره بعضهم لأن المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه ، والحذف ليس كذلك .

وقال ابن عطية : حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه ، وليس كل حذف مجازاً .

وقال القرافي : الحذف أربعة أقسام :

قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه ، من حيث الإسناد ، نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ، أي أهلها ؛ إذ لا يصح إسناد السؤال إليها .

وقسم يصح بدونه ، لكن يتوقف عليه شرعاً ، كقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(٢) ، أي فأفطر فعدّة ..

وقسم يتوقف عليه عادة لاشرعاً ، نحو : ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِمِصْرِكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾ ^(٣) ، أي فضربه .

وقسم يدلّ عليه دليل غير شرعي ولا هو عادة ، نحو : ﴿ فَبَقِصْتُ قَبِصَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ ^(٤) دلّ الدليل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول .

وليس في هذه الأقسام مجاز إلا الأول .

وقال الزنجاني في المعيار ^(٥) : إنما يكون مجازاً إذا تغير حكم ؛ فأما إذا لم يتغير كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة فليس مجازاً ، إذ لم يتغير حكم ما بقي من الكلام .

وقال القزويني في الإيضاح : متى تغير إعراب الكلمة بحذف أو زيادة ، فهي مجاز ،

(٣) الشعراء ٦٣

(١) يوسف ٨٢ (٢) البقرة ١٨٤

(٤) طه ٩٦ (٥) هو عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي ، من علماء العربية وكتابه معيار النظار

في علوم الأسماء ، وهو أيضاً صاحب كتاب المنون به على غير أهله . توفي سنة ٦٥٥ .. فيه الرواة ٢ : ١٢٢

نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٢) ، فإن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغير الإعراب نحو : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ ﴾ ^(٤) فلا توصف الكلمة بالمجاز .

الثاني : التأكيد ؛ زعم قوم أنه مجاز ، لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول . والصحيح أنه حقيقة .

قال الطرطوسي في العمدة : ومن سماه مجازاً قلنا له : إذا كان التأكيد بلفظ الأول نحو : « عجل عجل » ونحوه ، فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأول ، لأنهما في لفظ واحد ، وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه ، لأنه مثل الأول .

الثالث : التشبيه ؛ زعم قوم أنه مجاز ، والصحيح أنه حقيقة .

قال الزنجاني في المعيار : لأنه معنى من المعاني ، وله ألفاظ تدل عليه وضعاً ، فليس فيه قتل اللفظ عن موضوعه .

وقال الشيخ عز الدين : إن كان بحرف فهو حقيقة أو مجازه فمجاز ، بناء على أن الحذف من باب المجاز .

الرابع : الكناية ، وفيها أربعة مذاهب :

أحدها أنها حقيقة ، قال ابن عبد السلام : وهو الظاهر ، لأنها استعملت فيما وضعت له وأريد بها الدلالة على غيره .

الثاني : أنها مجاز .

الثالث : أنها لا حقيقة ولا مجاز ، وإليه ذهب صاحب التلخيص لمنه في المجاز أن يُراد المعنى الحقيقي مع المجازي ، وتجويزه ذلك فيها .

الرابع - وهو اختيار الشيخ تقي الدين السبكي: أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، فإن استعملت اللفظ في معناه مراداً منه لازم المعنى أيضاً فهو حقيقة، وإن لم يرد المعنى بل عبّر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز، لاستعماله في غير ماوضع له. والحاصل أن الحقيقة منها أن يُستعمل اللفظ فيما وضع له ليفيد غير ماوضع له، والمجاز منها أن يريد به غير موضوعه استعمالاً وإفاداً.

الخامس: التقديم والتأخير، عدّه قومٌ من المجاز لأنّ تقديم مرتبته التأخير كالمفعول وتأخير مرتبته التقديم كالفاعل نقلٌ لكل واحدٍ منهما عن مرتبته وحقّه.

قال في البرهان: والصحيح أنه ليس منه، فإن المجاز نقل ماوضع إلى ما لم يوضع له.

السادس: الالتفات، قال الشيخ بهاء الدين السبكي: لم أر من ذكر: هل هو حقيقة أو مجاز؟ قال: وهو حقيقة حيث لم يكن معه تجريد.

* * *

فصل

فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين

هو الموضوعات الشرعية، كالصلاة والزكاة والصوم والحج، فإنها حقائق بالنظر إلى الشرع، مجازات بالنظر إلى اللغة

* * *

فصل

في الوسطة بين الحقيقة والمجاز

قيل بها في ثلاثة أشياء:

أحدها: اللفظ قبل الاستعمال، وهذا القسم مفقود في القرآن، ويمكن أن يكون منه أوائل السور على القول بأنها للإشارة إلى الحروف التي يتركب منها الكلام.

ثانيتها : الإعلام .

ثالثها : اللفظ المستعمل في المشاكلة ، نحو ﴿ وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ ﴾^(١) ،
﴿ وَجَزَاءً سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾^(٢) . ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز ، قال :
لأنه لم يوضع لها استعمال فيه ، فليس حقيقة ، ولا علاقة معتبرة فليس مجازاً ، كذا في
شرح بدعيّة ابن جابر لرفيقه .

قلت : والذي يظهر أنها مجاز والعلاقة المصاحبة .

* * *

خاتمة

لهم مجاز المجاز ، وهو أن يجعل المجرأ المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى
مجاز آخر ، فيتجاوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ
سِرًّا ﴾^(٣) ، فإنه مجاز عن مجاز ، فإن الوطاء تجوز عنه بالسر لكونه لا يقع غالباً إلا في
السّر ، وتجاوزه عن العقد ، لأنه مسبب عنه ، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة ، والثاني
السببية ، والمعنى : « لا تواعدوهم عَقْد نكاح » .

وكذا قوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾^(٤) فإن قوله : ﴿ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٥) ، مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ ، والعلاقة السببية لأن توحيد
اللسان مسبب عن توحيد الجنان ، والتعبير : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » عن الوجدانية من مجاز
التعبير بالمقول عن المقول فيه .

وجعل منه ابن السّيد قوله : ﴿ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾^(٦) ، فإن المنزل عليهم
ليس هو نفس اللباس ، بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس .

(٣) البقرة ٢٣٥

(٦) الأعراف ٢٦

(٢) الشورى ٤٠

(٥) الصافات ٣٥

(١) آل عمران ٥٠

(٤) المائدة ٥

التَّوَعُّ الثَّالِثُ وَالْمَنْسُونُ
فِي تَشْبِيهِهِ وَاسْتِعَارَاتِهِ

التشبيه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها .

قال المبرِّد في الكامل : لو قال قائل : هو أكثر كلام العرب لم يُبعد .
وقد أفرَد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البندار البغدادي ، في كتاب سماه
« الجمان »^(١) .

وعرّفه جماعة ، منهم السكاكي ، بأنه الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنَى

وقال ابن أبي الإصبع : هو إخراج الأغمض إلى الأظهر .

وقال غيره : هو إلحاق شيء بذي وصف في وصفه .

وقال بعضهم : هو أن تثبت للمشبه حكماً من أحكام المشبه به ، والغرض منه

تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي ، وإدناؤه البعيد من القريب ليفيد بياناً .

وقيل : الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار .

وأدواته حروف وأسماء وأفعال ؛ فالحروف : الكاف نحو « كرماد » ، وكان نحو

﴿ كَانَهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾^(٢) . والأسماء مثل وشبه ونحوهما مما يشتق من المائلة والمشابهة ،

قال الطيبي : ولا تستعمل « مثل » إلا في حال أو صفة لها شأن ، وفيها غرابة . نحو

﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ ﴾^(٣) . والأفعال

نحو ﴿ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً ﴾^(٤) ، ﴿ يَحْتَمِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِجْرِهِمْ أَمْهًا تَسْمَى ﴾^(٥) .

قال في التلخيص اتباعاً للسكاكي : وربما يذكر فعل يبنى عن التشبيه ، فيؤتى

(١) هو كتاب الجمان في تشبيهات القرآن ، لأبي القاسم عبدالله بن محمد بن حسين المعروف بابن نايقا

المتوفى سنة ٤٨٥ . ذكره في كشف الظنون

(٢) الصفات ٦٥

(٣) آل عمران ١١٧

(٤) النور ٢٩

(٥) طه ٦٦

في التشبيه القريب بنحو « عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا » الدال على التحقيق ، وفي البعيد بنحو « حَسِبْتُ زَيْدًا أَسَدًا » ، الدال على الظنّ وعدم التحقيق .
وخالفه جماعة ، منهم الطيبيّ فقالوا: في كون هذه الأفعال تنبئ عن التشبيه نوع خفاء ، والأظهر أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد ، وأن الأداة محذوفة مقدّرة لعدم استقامة المعنى بدونها .

ذكر أقسامه

ينقسم التشبيه باعتبارات :

الأول : باعتبار طرفيه ، إلى أربعة أقسام ، لأنها إما حسبان أو عقليان ، أو المشبه به حسبي ، والمشبه عقلي ، أو عكسه .

مثال الأول : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ ^(١) ،
﴿ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٢) .

ومثال الثاني : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ ^(٣) ، كذا مثل به في البرهان ، وكأنه ظن أن التشبيه واقع في القسمة ، وهو غير ظاهر ، بل هو واقع بين القلوب والحجارة ، فهو من الأول .

ومثال الثالث : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٤) .

ومثال الرابع لم يقع في القرآن ، بل منعه الإمام أصلاً ، لأن العقل مستفاد من الحس ، فالحسوس أصل للمعقول وتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً ، وهو غير جائز . وقد اختلف في قوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ﴾ ^(٥) .

* * *

(٣) البقرة ٧٤

(٢) القمر ٢٠

(١) يس ٣٩

(٩ - إِنْشَان - ج ٣)

(٥) البقرة ١٨٧

(٤) إبراهيم ١٨

الثاني : ينقسم باعتبار وجهه إلى مفردٍ ومركبٍ، والمركب أن يُتزرع وجه الشبه من أمور مجموع بعضها إلى بعض ، كقوله : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ ^(١) ، فالتشبيه مركب من أحوال الحمار ، وهو حرمان الانتفاع بأبلغ نفع مع تحمل الثعب في استصحابه .
وقوله : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ^(٢) ، إلى قوله : ﴿ لَمْ تَغْنَبْ بِالْأَنْسِ ﴾ ^(٣) ، فإن فيه عشر جمل ، وقع التركيب من مجموعها بحيث لو سقط منها شيء اختل التشبيه ، إذ المقصود تشبيه حال الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها واغترار الناس بها بحالٍ ماء نزل من السماء ، وأبنت أنواع العُشب وَزَيَّنْ بزخرفها وجه الأرض ، كالعروس إذا أخذت الثياب الفاخرة حتى إذا طمع أهلها فيها ، وظنوا أنها مسلّمة من الجوائح أنها باس الله نجاة ، فكأنها لم تكن بالأنس .

وقال بعضهم : وجه تشبيه الدنيا بالماء أمران :

أحدهما : أن الماء إذا أخذت منه فوق حاجتك تضررت ، وإن أخذت قدر الحاجة انتفعت به ، فكذلك الدنيا .

والثاني : أن الماء إذا طبقت عليه كفك لتحفظه لم يحصل فيه شيء ، فكذلك الدنيا .

وقوله : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ... ﴾ ^(٤) الآية ، فشبه نوره الذي يلقى في قلب المؤمن بمصباح اجتمعت فيه أسباب الإضاءة ، إما بوضعه في مشكاة وهي الطاقة التي لا تنفد ، وكونها لا تنفد لتكون أجمع للبصر ، وقد جعل فيها مصباح في داخل زجاجة تشبه الكوكب الدرّي في صفائها . ودُهن المصباح من أصفى الأدهان وأقواها وقوداً ، لأنه من زيت شجرة في وسط السراج ، لاشرقية ولا غربية ، فلا تصيبها الشمس في أحد طرفي النهار ، بل تصيبها الشمس عدل إصابة ، وهذا مثل ضربه الله للمؤمن ، ثم ضرب للكافر مثلين ، أحدهما كسراب بقيعة ، والآخر كظلمات في بحرٍ جليّ ... إلى آخره ، وهو أيضاً تشبيه تركيب .

* * *

الثالث : يتقسم باعتبار آخر إلى أقسام :

أحدها : تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع ، اعتماداً على معرفة التقيض والصدق ، فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة ، كقوله : ﴿ وَتَلْعَمَهَا كَأَنَّهُ رُهُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ (١) ، شبه بما لا يشك أنه منكر قبيح لما حصل في نفوس الناس من بشاعة صورة الشياطين وإن لم ترها عياناً .

الثاني : عكسه ، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عاياه ، كقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بَاقِيَةٍ . . ﴾ (٢) الآية . أخرج مالا يحسن وهو الإيمان ، إلى ما يحسن وهو السراب ، والمعنى الجامع بطلان التوهم مع شدة الحاجة وعظم الفاقة .

الثالث : إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرت ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَنفَخْنَا الْجِبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ﴾ (٣) ، والجامع بينهما الارتفاع في الصورة .

الرابع : إخراج ما لا يعلم بالبدئية إلى ما يعلم بها ، كقوله : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٤) ، والجامع العظم ، وفائدته التشويق إلى الجنة بحسن الصفة وإفراط السعة .

الخامس : إخراج ما لا قوة له في الصفة إلى ما له قوة فيهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَوَالَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ (٥) ، والجامع فيهما العظم ، والفائدة إثبات القدرة على تسخير الأجسام العظام في الطف ما يكون من الماء ، وما في ذلك من ارتفاع الخلق بحمل الأثقال ، وقطعها الأقطار البعيدة في المسافة القريبة ، وما يلزم ذلك من تسخير الرياح للإنسان ، فنضمن الكلام نبأ عظيماً من الفخر وتعداد النعم ؛ وعلى هذه الأوجه الخمسة تجرى تشبيهات القرآن .

(٣) الأعراف ١٧١

(٢) النور ٣٩

(١) المائدات ٦٥

(٥) الرحمن ٢٤

(٤) الحديد ٢١

السادس : ينقسم باعتبار آخر إلى :

مؤكد، وهو ما حذف فيه الأداة ، نحو ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ (١) ، أى مثل مرّ السحاب . ﴿ وَأَرْوَاهُ آمَهَا نُهُمْ ﴾ (٢) ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ (٣) . ومرسل ، وهو ما لم تحذف كآيات السابقة .
والحذوف الأداة أبلغ لأنه نُزِلَ فيه الثانى منزلة الأول تجوزاً .

قاعدة

الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به ، وقد تدخل على المشبه ، إما لقصد المبالغة فيقاب التشبيه ، ويجعل المشبه هو الأصل ، نحو ﴿ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ (٤) ، كان الأصل أن يقولوا : إنما الربا مثل البيع ، لأن الكلام في الربا لا في البيع ، فعدلوا عن ذلك ، وجعلوا الربا أصلاً ملحقاً به البيع في الجواز ، لأنه الخليق بالحل . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (٥) ، فإن الظاهر العكس ، لأن الخطاب لعبدة الأوثان الذين سموها آلهة ، تشبيهاً بالله سبحانه وتعالى ، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق ، فغولف في خطابهم لا أنهم بالغوا في عبادتهم ، وغلوا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة ، فجاء الرد على وبق ذلك .

وإما لوضوح الحال ، نحو ﴿ وَلَيْسَ الَّذِي كَرُ كَأَلَا نُنِي ﴾ (٦) ، فإن الأصل : « وليس الأنتى كالأذكر » ، وإتاما عدل عن الأصل ، لأن المعنى « وليس الذذكر الذى طلبت كالأنتى التى وهبت » . وقيل : لمراعاة الفواصل ، لأن قبله : ﴿ إِنِّي وَصَّعْتُهَا أَنْزِلَ ﴾ (٦) .

وقد تدخل على غيرها اعتماداً على فهم المخاطب ، نحو ﴿ كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ

(٢) الأحزاب ٦
(٤) البقرة ٢٧٥
(٦) آل عمران ٣٦

(١) النمل ٨٨
(٣) آل عمران ١٣٣
(٥) النحل ١٧

عيسى بن مريم... ﴿١﴾ الآية ، المراد : « كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطبي عيسى إذ قالوا... » .

* * *

قاعدة

القاعدة في المدح تشبيه الأذن بالأعلى، وفي الذم تشبيه الأعلى بالأذن ؛ لأن الذم مقام الأذن ، والأعلى طارى عليه ، فيقال في المدح: حصى كالياقوت ، وفي الذم: باقوت كالزجاج . وكذا في السلب ، ومنه ﴿ يانيساء النبي استن كأحد من النساء ﴾^(٢) ، أى فى النزول لافى الملوء . ﴿ أم تجعل المتقين كالفجار ﴾^(٣) ، أى فى سوء الحال ، أى لاجعلهم كذلك .

نعم أورد على ذلك ﴿ مثل نوره كمشكاة ﴾^(٤) ، فإنه شبه فيه الأعلى بالأذن ، لافى مقام السلب . وأجيب بأنه للتقريب إلى أذهان مخاطبين ، إذ لا أعلى من نوره فيشبه به .

* * *

قاعدة

قال ابن أبى الإصبع^(٥) : لم يقع فى القرآن تشبيه شينين بشينين ، ولا أكثر من ذلك ، إنما وقع فيه تشبيه واحد بواحد .

* * *

فصل

رُوج الحجاز بالتشبيه ، فتولد بينهما الاستعارة ، فهى مجاز علاقته المشابهة ، أو يقال

(١) الصف ١٤ (٢) الأحزاب ٣٢ (٣) ص ٢٨ (٤) النور ٣٥ (٥) هو عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر المدوائى المصرى ، صاحب التصانيف فى رباع القرآن وغيره . توفى سنة ٦٥٤ . النجوم الزهراء ٧ : ٣٧

في تعريفها : اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي .
والأصح أنها مجاز لفوي ، لأنها موضوعة للشبه به لا للشبه ، ولا لأعم منها ، فأسد
في قولك : رأيت أسداً يرمى ، موضوع للتسبيح لا للشجاع ، ولا لمعنى أعم منها كالحيوان
الجرى مثلاً ، ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما .

وقيل : مجاز عقلي بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لفوي ، لأنها لا تطلق على
المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به ، فكان استعمالها فيما وضعت له ، فيكون
حقيقة لفوية ، ليس فيها غير نقل الاسم وحده ، وليس نقل الاسم المجرد استعارة ؛ لأنه
لا بلاغة فيه ، بدليل الأعلام المنقولة ، فلم يبق إلا أن يكون مجازاً عقلياً .

وقال بعضهم : حقيقة الاستعارة أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء
لم يعرف بها ، وحكمة ذلك إظهار الخفي ، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلي ، أو حصول
المبالغة أو المجموع ، مثال إظهار الخفي ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ ^(١) فإن حقيقته : « وإنه وأصل
الكتاب » ، فاستعير لفظ الأم للأصل ، لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ الفروع من
الأصول ، وحكمة ذلك تمثيل ما ليس بمرئي حتى يصير مرئياً ، فينتقل السامع من حد السماع
إلى حد العيان ، وذلك أبلغ في البيان . ومثال إيضاح ما ليس بجلي ليصير جلياً ﴿ وَاخْفِضْ
لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلَّةِ ﴾ ^(٢) ، فإن المراد أمر الولد بالذل والديهر حمة ، فاستعير للذل أولاً « جانب » . ثم
للجانب جناح ، وتقدير الاستعارة القرابية : « واخفض لها جانب الذل » ، أي اخفض جانبك
ذلاً ، وحكمة الاستعارة في هذا جعل ما ليس بمرئي مرئياً ، لأجل حسن البيان ، ولما كان
المراد خفض جانب الولد للوالدين بحيث لا يبقى الولد من الذل لها والاستكانة ممكناً ، احتيج
في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى ، فاستعير لفظ الجناح لما فيه من المعاني التي
لا تحصل من خفض الجانب ؛ لأن من مَيَّلَ جانبه إلى جهة الشغل أدنى ميل صدق عليه

أنه خفض جانبه ، والمراد خفضً يلمص الجانب بالأرض ، ولا يحصل ذلك إلا بذكر الجناح كالمطائر .

ومثال المبالغة : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(١) ، وحقيقته : « وفجّرنا عيون الأرض » ، ولو عبّر بذلك لم يكن فيه من المبالغة مافي الأول الشعر بأن الأرض كلها صارت عيوناً .



فرع

أركان الاستعارة ثلاثة : مستعار ، وهو لفظ المشبه به ، ومستعار منه ، وهو معنى اللفظ المشبه ، ومستعار له ، وهو المعنى الجامع .

وأقسامها كثيرة باعتبارات ، فنقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلى خمسة أقسام :

أحدها : استعارة محسوس محسوس بوجه محسوس ، نحو ﴿ وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(٢) ، فالمستعار منه هو النار ، والمستعار له الشيب ، والوجه هو الانبساط ، ومشابهة ضوء النار لبياض الشيب ، وكل ذلك محسوس ، وهو أبلغ مما لو قيل « اشتغل شيب الرأس » ، لإفادة عموم الشيب لجميع الرأس . ومثله ﴿ وَتَرَ كُنَّا بَمَضْمُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمَوْجُ فِي بَعْضٍ ﴾ ^(٣) ، أصل الموج حركة الماء ؛ فاستعمل في حركتهم على سبيل الاستعارة ، والجامع سرعة الاضطراب وتتابعه في الكثرة . ﴿ وَالطُّيُوحُ إِذَا تَنَفَّسَتْ ﴾ ^(٤) استعير خروج النفس شيئاً فشيئاً لخروج النور من المشرف عند انشقاق الفجر قليلاً قليلاً ، بجامع التتابع على طريق التدريج ، وكل ذلك محسوس .

الثاني : استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي . قال ابن أبي الإصبع : وهي اللفظ

(٣) الكهف ٩٩

(٢) مريم ٤

(١) القمر ١٢

(٤) التكوثر ١٨

من الأولى ، نحو ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ (١) ، فالستمار منه السنج الذى هو كشط الجلد عن الشاة ، والمستمار له كشف الضوء عن مكان الليل ، وهما حسيان ، والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر وحصوله عقب حصوله ، كترتب ظهور اللحم على الكشط ، وظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل ، والترتب أمر عقلى . ومثله : ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾ (٢) ، أصل الحصيد النبات ، والجامع الهلاك ، وهو أمر عقلى .

الثالث : استعارة معقول لمعقول بوجه عقلى . قال ابن أبى الإصبع : وهى الطف الاستعارات ، نحو ﴿مَنْ بَمَثَنًا مِنْ مَرَقَدِنَا﴾ (٣) ، المستعار منه الرقاد ، أى النوم والمستعار له الموت ، والجامع عدم ظهور الفعل ، والكل عقلى . ومثله ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ﴾ (٤) ، المستعار السكوت ، والمستعار منه الساكت ، والمستعار له الفضب .

الرابع : استعارة محسوس لمعقول ، بوجه عقلى أيضاً ، نحو ﴿مَسْتَهْمُ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَّاهِ﴾ (٥) . استعير المس وهو حقيقة فى الأجسام وهو محسوس بلقاساة الشدة ، والجامع الحقوق ، وهما عقليان . ﴿بَلْ نَقَدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ (٦) ؛ فالقذف والدمغ مستعاران ، وهما محسوسان والحق والباطل مستعار لهما وهما معقولان . ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْمَانًا تُقْفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾ (٧) ، استعير الحبل المحسوس للمهد وهو معقول .

﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (٨) ، استعير الصدع ، وهو كسر الزجاج ، وهو محسوس للتبليغ ، وهو معقول ، والجامع التأثير ، وهو أبلغ من « بَلَّغَ » ، وإن كان بمعنى ؛ لأن تأثير الصدع أبلغ من تأثير التبليغ ، فقد لا يؤثر التبليغ ، والصدع يؤثر جزماً . ﴿وَاحْفِضْ لَهُمَا

(٣) يس ٥٢
(٦) الأنبياء ١٨

(٢) يونس ٢٠
(٥) البقرة ٢١٤
(٨) الحجر ٩٤

(١) يس ٣٧
(٤) الأعراف ١٥٠
(٧) آل عمران ١١٢

جَنَاحَ الذَّلِّ ﴿١﴾ ، قال الراغب : لما كان الذَّلُّ على ضربين : ضرب يضع الإنسان وضرب يرفعه ، وقصد في هذا المكان إلى ما يرفع ، استعير لفظ الجناح ، فكأنه قيل : استعمل الذَّلُّ الذي يرفعه عند الله . وكذا قوله : ﴿ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿ فَمَبْدُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿ أَقْمَنُ أَسَسَ بُدْيَانَهُ عَلَى تَفْوَى ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿ وَيَبْفُوهَا عَوْجًا ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ﴿٦﴾ ﴿ فَجَمَلْنَاهُمْ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ ﴿٧﴾ ، ﴿ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ ﴿٨﴾ ، ﴿ وَلَا تَجْعَلْ بِدَكَ مَقُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ﴾ ﴿٩﴾ ، كلها من استعارة المحسوس للمعقول والجامع عقلي .

الخامس : استعارة معقول لمحسوس ، والجامع عقلي أيضاً ، نحو ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ ﴾ المستعار منه التكبر ، وهو عقلي ، والمستعار له كثرة الماء وهو حسي ، والجامع الاستعلاء وهو عقلي أيضاً ، ومثله ﴿ تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿ وَجَمَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ ﴿١١﴾ .



وتنقسم باعتبار اللفظ إلى :

أصاية ، وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس ، كآية ﴿ بِحَبْلِ اللَّهِ ﴾ ﴿١٢﴾ ، ﴿ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ﴿١٣﴾ ، ﴿ فِي كُلِّ وَادٍ ﴾ ﴿١٤﴾ .

وتبعية ، وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس ، كالفعل والمشتقات ، كآثار الآيات السابقة ، وكالحروف ، نحو ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ ﴿١٥﴾ ، شبه ترتب

(٣) آل عمران ١٨٧	(٢) الأنعام ٦٨	(١) الإسراء ٢٤
(٦) الطلاق ١١	(٥) الأعراف ٥	(٤) التوبة ١٠٩
(٩) الإسراء ٢٩	(٨) الشعراء ٢٢٥	(٧) الفرقان ٢٣
(١٢) آل عمران ١٠٣	(١١) الإسراء ١٣	(١٠) الملك ٨
(١٥) القصص ٨	(١٤) الشعراء ٢٢٥	(١٣) الطلاق ١١

العداوة والحزن على الالتقاط بترتب غلبة الفاتية عليه ، ثم استعير في المشبه اللام الموضوع
للمشبه به .

• • •

وتنقسم باعتبار آخر إلى : مرشحة ، ومجردة ، ومطلقة :

فالأولى : وهي أبلغها ، أن تقرن بما يلائم المستعار منه ، نحو ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ
اشْتَرَوْا الضَّلَاةَ بِالْهُدَىٰ قَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾^(١) ، استعير الاشتراء للاستبدال
والاختيار ، ثم قرن بما يلائمه من الربح والتجارة .

والثانية : أن تقرن بما يلائم المستعار له ، نحو : ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ
وَالْخُوفِ ﴾^(٢) ، استعير اللباس للجوع ، ثم قرن بما يلائم المستعار له من الإذاقة ؛ ولو أراد
الترشيح لقال : « فكساها » ، لكن التجريد هنا أبلغ ، لما في لفظ الإذاقة من المبالغة
في الألم باطناً .

والثالثة : ألا تقرن بواحد منهما .

• • •

وتنقسم باعتبار آخر إلى : تحقيقية ، وتخييلية ، وممكنية ، وتصريحية .

فالأولى : ما تحقق معناها حساً ، نحو : ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ ... ﴾ الآية ، أو عقلاً نحو
﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾^(٣) ، أى بياناً واضحاً وحجة لامة ، ﴿ اهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^(٤) أى الدين الحق ؛ فإن كلاً منهما يتحقق عقلاً .
والثانية : أن يضمّر التشبيه في النفس ، فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه .

(٣) النساء ١٧٤

(٢) النحل ١١٢

(١) البقرة ١٦

(٤) فاتحة الكتاب هـ

ويدل على ذلك التشبيه المضمّر في النفس ، بأن يثبت للمشبه أمر مختصّ بالمشبه به .
ويسمى ذلك التشبيه المضمّر استعارة بالكناية ، ومكناً عنها ، لأنه لم يصرّح به ،
بل دل عليه بذكر خواصه .

وبقائه التصريحية ؛ ويسمى إثبات ذلك الأمر المختصّ بالمشبه به للمشبه استعارة
تخييلية ، لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر المختصّ بالمشبه به ، وبه يكون كمال المشبه به
وقوامه في وجه الشبه لتخييل أن المشبه من جنس المشبه به . ومن أمثلة ذلك : ﴿ الَّذِينَ
يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ (١) ، شبه العهد بالحبل وأضمر في النفس ، فلم يصرّح
بشيء من أركان التشبيه سوى العهد المشبه ، ودل عليه بإثبات النقص الذي هو من
خواصّ المشبه به وهو الحبل ، وكذا ﴿ وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (٢) طوى ذكر
المشبه به وهو النار ، ودل عليه بلازمه وهو الاشتعال . ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ... ﴾ (٣) الآية ،
شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المرّ ، فأوقع عليه الإذافة ، ﴿ خَمَّ
اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ (٤) ، شبهها في ألا تقبل الحق بالشيء الموثوق المختوم . ثم أثبت لها الختم
﴿ حِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ ﴾ (٥) ، شبه ميلانه للسقوط بانحراف الحى ، فأثبت له الإرادة
التي هي من خواصّ العقلاء .

ومن التصريحية آية ﴿ مَسْتَهْمُ الْبُأْسَاءِ ﴾ (٦) ، ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرَ قَدِينَا ﴾ (٧) .



وتنقسم باعتبار آخر إلى :

وفاقية ، بأن يكون اجتماعها في شيء ممكناً ، نحو : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيثَاقًا
فَاحْيِينَاهُ ﴾ (٨) أى ضالاً فهديناه ، استعير الإحياء من جعل الشيء حياً للهداية التي
بمعنى الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب ، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعها في شيء .

(١) القرة ٢٧	(٢) مر ٤	(٣) النحل ١١٢
(٤) البقرة ٧	(٥) الكهف ٧٧	(٦) البقرة ٢١٤
(٧) يس ٥٢	(٨) الأحقاف ١٢٢	

وعنادية ، وهي ما لا يمكن اجتماعها في شيء ، كاستهارة اسم المعلوم للموجود لعدم نفعه ، واجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع .
ومن العنادية التهكمية والتلميحية ، وهما ما استعمل في ضد أو تقيض ، نحو : ﴿ قَبَشْرُهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ ^(١) ، أى أنذرهم ، استعميرت البشارة وهي الإخبار بما يسر ، للإنداز الذى هو ضده ، بإدخاله في جنسها على سبيل التهكم والاستهزاء ، ونحو : ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ ^(٢) ، عنى القوى السفيه تهكماً ، ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٣) .

وتنقسم باعتبار آخر إلى تمثيلية ، وهي أن يكون وجه الشبه فيها منزعاً من متعدد نحو : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً ﴾ ^(٤) ، شبه استظهار العبد بالله ووثوقه بحمائه ، والنجاة من المكاره باستمسك الواقع في مهواة بحبل وثيق مدلى من مكان مرتفع يأمن انقطاعه ^(٥) .

تنبيه

قد تكون الاستهارة بلفظين ، نحو ﴿ قَوَارِيرَ * قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ^(٦) ، يعنى تلك الأواني ليست من الزجاج ولا من الفضة ، بل فى صفاء القارورة وبياض الفضة . ﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾ ^(٧) ، فالصب كناية عن الدوام ، والسوط عن الإبلام ، فالعنى عذبهم عذاباً دائماً مؤلماً .

فائدة

أنكر قوم الاستهارة بناء على إنكارهم المجاز ، وقوم إطلاقها فى القرآن لأن فيها

(٣) الدخان ٤٩

(٢) هود ٨٧

(١) آل عمران ٢١

(٦) الإنسان ١٥

(٥) والقسم الثانى غير تمثيلية .

(٤) آل عمران ١٠٢

(٧) الفجر ١٣

إيهاماً للحاجة ؛ ولأنه لم يرد في ذلك إذن من الشرع ، وعليه القاضي عبد الوهاب المالكي .

وقال الطرطوسي : إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها ، وإن امتنعوا امتنعنا ، ويكون هذا من قبيل : « إن الله عالم » ، والعلم هو العقل لا نصفه به لعدم التوقيف . انتهى .

• • •

فائدة ثانية

تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها ، واتفق البلاء على أن لاستعارة أبلغ منه لأنها مجاز وهو حقيقة ، والمجاز أبلغ ، فإذا الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة ، وكذا الكناية أبلغ من التصريح ، والاستعارة أبلغ من الكناية ، كما قال في عروس الأفراح (١) : إنه الظاهر ، لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة ، ولأنها مجاز قطعاً . وفي الكناية خلاف .

وأبلغ أنواع الاستعارة التمثيلية ، كما يؤخذ من الكشاف ، ويليها الكناية ، صرح به الطيبي لاشتمالها على المجاز العقلي ، والترشيفية أبلغ من المجردة والمطابقة ، والتخييلية أبلغ من التحقيقية والمراد بالألفية ، إفادة زيادة التأكيد والمبالغة في كمال التشبيه ، لازيادة في المعنى ، لا توجد في غير ذلك .

• • •

خاتمة

من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة ، نحو « زيد أسد » . قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ صُمُّ بِكُمْ عُغْيٌ ﴾ (٢) : فإن قلت : هل يسمى ما في الآية استعارة ؟ قلت : محتاتف فيه ، والمحققون على تسميته تشبيهاً بليفاً لا استعارة ، لأن المستعار له مذكور ، وهم المنافقون ؛ وإما تطلق الاستعارة حيث يطوى ذكر

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي السبكي التوفيق سنة ٧٧٣

(٢) البقرة ١٨

المستعار له ، ويُجمل الكلام خلواً عنه ، صالحاً لأن يراد المنقول عنه ، والمنقول له لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام ، ومن ثم ترى المقلقين المتحررة بتناسون التشبيه ؛ ويضربون عنه صفحا .

وعلمه السكاكي بأن من شرط الاستمارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه ، وزيد أسد لا يمكن كونه حقيقة ، فلا يجوز أن يكون استمارة ، وتابعه صاحب الإيضاح (١) .

قال في عروس الأفراح : وما قالاه ممنوع ، وليس من شرط الاستمارة صلاحية الكلام اصرفه إلى الحقيقة في الظاهر . قال : بل لو عكس ذلك ، وقيل : لا بد من عدم صلاحيته لكان أقرب ، لأن الاستمارة مجاز لا بد له من قرينة ؛ فإن لم تكن قرينة امتنع صرفه إلى الاستمارة ، وصرفناه إلى حقيقته ؛ وإما نصرفه إلى الاستمارة بقرينة إما لفظية أو معنوية نحو « زيد أسد » ، فالإخبار به عن زيد قرينة صارفة عن إرادة حقيقته . قال : والذي نختاره في نحو « زيد أسد » أنه قسمان : تارة يقصد به التشبيه ، فتكون أداة التشبيه مقدرة ، وتارة يقصد به الاستمارة فلا تكون مقدرة ، ويكون الأسد مستعملاً في حقيقته ، وذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستمارة ، دالة عليها ؛ فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه ، وإن لم تقم فنحن بين إضمار واستمارة ، والاستمارة أولى ، فيصار إليها .

وعن صرح بهذا الفرق عبد اللطيف البغدادي في « قوانين البلاغة » (١) . وكذا قال حازم (٢) : الفرق بينهما أن الاستمارة وإن كان فيها معنى التشبيه ، فتقدير حرف التشبيه لا يجوز فيها ، والتشبيه بغير حرف على خلاف ذلك ، لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه .

(١) الإيضاح في المعاني والبيان لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن الفزوي ، المتوفى سنة ٧٢٩

(٢) قوانين البلاغة لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي المتوفى سنة ٦٢٩

(٣) هو أبو الحسن حازم بن محمد القزويني الأنصاري القرطبي ، شيخ البلاغة والأدب ، وصاحب كتاب

النوع الرابع والخمسون

في كنايةاته وتعريفه

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة ، وقد تقدم أن الكناية أبلغ من التصريح .
وعرفها أهل البيان بأنها لفظ أريد به لازم معناه .

وقال الطيبي : ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم ، فينتقل منه إلى اللزوم .
وأنكر وقوعها في القرآن من أنكر المجاز فيه ، بناء على أنها مجاز ، وقد تقدم الخلاف
في ذلك .

• • •

والكناية أسباب :

أحدها : التنبية على عظم القدرة ، نحو ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ^(١)
كناية عن آدم .

ثانيها : ترك اللفظ إلى ما هو أجل ، نحو ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً
وَلِي نَعْمَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٢) ، فكسب بالنعمة عن المرأة كعادة العرب في ذلك ؛ لأن ترك
التصريح بذكر النساء أجل منه ، ولهذا لم تذكر في القرآن امرأة باسمها إلا مريم . قال
السهيلي : وإنما ذكرت مريم باسمها على خلاف عادة الفصحاء لنكتة ، وهو أن الملوك
والأشراف لا يذكر حواشيهم في ملأ ، ولا يتذكرون أسماءهن ، بل يكونون عن الزوجة
بالعزس والعيال ونحو ذلك ؛ فإذا ذكروا الإمام لم يكنوا عنهن ، ولم يصنوا أسماءهن
عن الذكر ، فلما قالت النصاري في مريم ما قالوا ، صرح الله باسمها ؛ ولم يكن تأكيذاً
للعبودية التي هي صفة لها وتأكيذاً ، لأن عيسى لا أب له وإلا لئسب إليه .

ثالثها : أن يكون التصريح مما يستقبح ذكره ، ككناية الله عن الجماع باللامسة
والمباشرة والإفشاء والرفق والدخول ، والسرف في قوله : ﴿ وَلا كُنْ لَآئِنَ تَوَاعَدْتُهُنَّ سِرًّا ﴾ ^(٣) .

والغشيان في قوله : ﴿ فَلَمَّا تَفَشَّاهَا ﴾ ^(١) ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس ، قال :
 للمباشرة الجماع ، ولكن الله يكتفي .

وأخرج عنه قال : إن الله كريم يكتفي ماشاء ، وإن الرفث هو الجماع ، وكتفى عن طلبه
 بالمرادة في قوله : ﴿ وَرَأَوْدَتُهُ أَلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(٢) ، وعنه أو عن المعاقبة
 باللباس في قوله : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ﴾ ^(٣) ، وبالحرث في قوله :
 ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ ^(٤) .

وكتفى عن البول ونحوه بالغائط في قوله : ﴿ أَوْجَاءُ أَحَدًا مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ^(٥) ،
 وأصله المكان المظلم من الأرض .

وكتفى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ
 الطَّعَامَ ﴾ ^(٦) .

وكتفى عن الأستاه بالأدبار في قوله : ﴿ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَارَهُمْ ﴾ ^(٧) ، أخرج
 بن أبي حاتم عن مجاهد في هذه الآية ، قال : يعنى أستاههم ، ولكن الله يكتفي .

وأورد على ذلك التصريح بالفرج في قوله : ﴿ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ ^(٨) .

وأجيب : بأن المراد به فرج القميص ، والتعبير به من أطف الكنايات وأحسنها ،
 أى لم يعاق ثوبها بريبة ؛ فهي طاهرة الثوب ، كما يقال : نقى الثوب وعفيف الذيل ،
 كناية عن العفة . ومنه : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ^(٩) وكيف يُظن أن تفتح جبريل وقع
 في فرجها ، وإنما تفتح في جيب درعها .

ونظيره أيضاً : ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بِيْهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيْهِمْ وَأَرْجُلَيْهِمْ ﴾ ^(١٠) .

(٣) البقرة ١٨٧

(٢) يوسف ٢٣

(١) الأعراف ١٨٩

(٦) المائدة ٧٥

(٥) المائدة ٦

(٤) البقرة ٢٢٣

(٩) المشر ٤

(٨) التحريم ١٢

(٧) محمد ٢٧

(١٠) المنتحة ١٣

قلت : وعلى هذا في الآية كناية عن كناية ، ونظيره ما تقدم من مجاز الحجاز .

رابعها : قصد البلاغة والمبالغة ، نحو : ﴿ أَوْ مَنْ بُنْشًا فِي الْحَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾^(١) ، كنى عن النساء بأنهن يُنْشَانُ في الترفه والتزيُّن الشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني ، ولو أتى بلفظ « النساء » لم يشعر بذلك ، والمراد نفي ذلك عن الملائكة ، وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾^(٢) ، كناية عن سعة جوده وكرمه جداً .
خامسها : قصد الاختصار ، كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ « فعل » نحو : ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٣) ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾^(٤) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله .

سادسها : التنبية على مصيره ، نحو ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾^(٥) ، أى جهنمى مصيره إلى اللهب ، ﴿ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ ﴾^(٥) ، أى تامة مصيرها إلى أن تكون حطباً لجهنم ، فى جيدها غلٌّ .

قال بدر الدين بن مالك فى المصباح^(٦) : إنما يُعدَّلُ عن التصريح إلى الكناية لسكته ، كالإيضاح ، أو بيان حال الأوصوف ، أو مقدار حاله ، أو القصد إلى المدح أو الذم ، أو الاختصار ، أو الستر ، أو الصيانة ، أو التعمية والإغراز ، أو التعبير عن الصعب بالسهل ، أو عن المعنى التبيح باللفظ الحسن .

واستنبط الزمخشري نوعاً من الكناية غريباً ، وهو أن تعمد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر ، فتأخذ الخلاصة ، من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز ، فتعبر بها عن المقصود ، كما تقول فى نحو ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾^(٧) : إنه كناية عن الملك ، فإن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك ، فجعل كناية عنه ، وكذا قوله :

(٣) المائة ٧٩

(٢) المائة ٦٤

(١) الزخرف ١٨

(٦) المصباح فى تلخيص الفتاح

(٥) تبت ١-٥

(٤) البقرة ٢٤

محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك بدر الدين ، الملقب بابن الناظم ، أحد أئمة النحو والمعاني والبيان والبدع ،

توفى سنة ٦٨٦هـ . طبقات الشافعية ٥ : ٤١

(م ١٠٠ إنفاق ج ٣)

(٧) طه ، ٥

﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(١) ، كناية عن عظمته وجلالته، من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين : حقيقة ومجاز .

تذنيب

من أنواع البدع التي تشبه الكناية الإرداف ؛ وهو أن يريد المتكلم معنى ، ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له ، ولا بدلالة الإشارة ، بل بلفظ يُرادفه ، كقوله تعالى : ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٢) ، والأصل : «وهالك من قضى الله هلاكه ، ونجّامن قضى الله نجاته» . وعُدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من الإيجاز ، والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمرٍ أمرٍ مطاعٍ ، وقضاءٍ من لا يُردّ قضاؤه ، والأمر يستازم أمراً ، فقضاؤه يدل على قدرة الأمر به وقهره ، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يحضّان على طاعة الأمر ؛ ولا يحصل ذلك كله من اللفظ الخاصّ .

وكذا قوله : ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودَى﴾^(٣) ، حقيقة ذلك «جلست» فعُدل عن اللفظ الخاصّ بالمعنى إلى مرادفه ، لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكّن لا زيف فيه ولا ميل ؛ وهذا لا يحصل من لفظ «الجلوس» .

وكذا : ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾^(٤) ، الأصل «عفيفات» ، وعُدل عنه للدلالة على أمنهنّ مع العفة لا تطمح أعينهنّ إلى غير أزواجهنّ ، ولا يشتهين غيرهم . ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفة .

قال بعضهم : والفرق بين الكناية والإرداف ، أن الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم ، والإرداف من مذکور إلى متروك .

ومن أمثلته أيضاً : ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾^(٥) ، عدل في الجملة الأولى عن قوله «بالسوءى» ، مع أن فيه مطابقة للجملة

(٣) الرحمن ٥٦

(٢) هود ٤٤

(١) الزمر ٦٧

(٤) النجم ٣١

الثانية إلى « بما عملوا » ، تأديباً أن يُضاف السوء إلى الله تعالى .

* * *

فصل

للناس في الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة ، فقال الزمخشري :
الكناية ذكرُ الشيء بغير لفظه الموضوع له ، والتعريض أن تذكر شيئاً تدلّ به على
شيء لم تذكره .

وقال ابن الأثير : الكناية ما دلّ على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ،
بوصفٍ جامع بينهما ، والتعريض اللفظ الدالّ على معنى لا من جهة الوضع الحقيقيّ أو
المجازيّ ، كقول من يتوقع صلةً : والله إنّي محتاج ؛ فإنه تعريض بالطلب ، مع أنه لم
يوضع له حقيقة ولا مجازاً ، وإنما فهم من عرض اللفظ ، أي جانبه .

وقال الشبكي في كتاب الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض ^(١) :
الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى ، فهي بحسب استعمال اللفظ في
المعنى حقيقة ، والتجوز في إرادة إفادة ما لم يوضع له . وقد لا يراد منها المعنى ، بل يعبر بالملزوم
عن اللازم ، وهي حينئذ مجاز ، ومن أمثاته : ﴿ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ﴾ ^(٢) ، فإنه
لم يقصد إفادة ذلك لأنه معلوم ، بل إفادة لازمه ، وهو أنهم يردونها ويجدون حرّها
إن لم يجاهدوا . وأمّا التعريض فهو لفظ استعمل في معناه للتلويح بغيره ، نحو ﴿ بَلْ قَعَلَهُ
كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ ^(٣) ، نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة ، كأنه غضب أن تعبد
الصفار معه ، تلويحاً لعابدها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة ، لما يعلمون إذا نظروا بمقولهم
من عجز كبيرها عن ذلك الفعل ، والإله لا يكون عاجزاً ، فهو حقيقة أبداً .

وقال السكاكي : التعريض ماسيق لأجل موصوف غير مذكور ، ومنه أن يخاطب

(١) كتاب الإغريض ، لثقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، ذكره صاحب كشف الظنون

(٢) الأبيات ٦٣٠

(٣) التوبة ٨١

واحدٌ ويراد غيره، وُسِّمِيَ به لأنه أميل الكلام إلى جانبٍ مشاراً به إلى آخر، يقال: نظر إليه بعُرْض وجهه، أي جانبه.

قال الطَّيْبِيُّ: وذلك يُفعل إمَّا لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَقَعَ بِمُعْظَمِهِمْ دَرَجاتٍ﴾^(١) أي محمداً صلى الله عليه وسلم إعلاءً لقدره، أي أنه العلم الذي لا يشنَّبه. وإمَّا لتلطف به واحتراز عن المحاشنة، نحو: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٢)، أي ومالككم لاتعبدون! بدليل قوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٣)، وكذا قوله: ﴿أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾^(٤)، ووجه حسنه إسماع من يقصد خطابه الحق على وجه يمنع غضبه، إذ لم يصرح بنسبته للباطل والإعانة على قبوله إذ لم يرِذ له إلا ما أَرادَه لنفسه.

وإمَّا الاستدراج الخضم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٥)، خوِّط النبي صلى الله عليه وسلم، وأربد غيره، لاستحالة الشرك عليه شرعاً. وإمَّا اللذم، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٦)، فإنه تعريض بدم الكفار وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإمَّا الأهانة والتوبيخ، نحو: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾^(٧). وقال السبكي: التعريض قسمان:

قسم يراد به معناه الحقيقي ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود كما تقدم.

وقسم لا يراد، بل يُضرب مثلاً للمعنى الذي هو مقصود التعريض، كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(٧).

(٢) يس ٢٣

(٦) التكوثر ٨، ٩

(٢) يس ٢٢

(٥) الرعد ١٩

(١) البقرة ٢٥٣

(٤) الزمر ٦٥

(٧) الأنبياء ٦٣

النوع الخامس والخمسون
في الحصر والاختصاص

أما الحصر - ويقال له القصر - فهو تخصيص أمرٍ بآخرٍ بطريق مخصوص . ويقال أيضاً : إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه .

وينقسم إلى قصر الموصوفِ على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ؛ وكلٌّ منها إما حقيقى وإما مجازى .

مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً نحو « ما زيد إلا كاتب » ، أى لصفة له غيرها ، وهو عزيز لا يكاد يوجد لتمذّر الإحاطة بصفات الشئ حتى يمكن إثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكليّة ، وعلى عدم تمذّرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ، ليس لها غيرها ؛ ولذا لم يقع في التنزيل .

ومثاله مجازياً : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ^(١) ، أى أنه مقصور على الرّسالة ، لا يتمدّأها إلى التبرى من الموت الذى استعظموه ، الذى هو من شأن الإله .

ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً ، ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٢) .

ومثاله مجازياً ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ... ﴾ ^(٣) الآية ، كما قال الشافعى فيما تقدم نقله عنه في أسباب النزول : إن الكفار لما كانوا محلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهلّ لغير الله به ، وكانوا يحرّمون كثيراً من الباحات ؛ وكانت سجيّتهم تخالف وضعّ الشرع ، ونزلت الآية مسبوقةً بذكّ شبههم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى ؛ وكان الفرض أبانة كديهم ؛ فكانه قال : لآحرامٍ إلا ما أحلّتموه ؛ والفرض الردّ عليهم والمضادة ؛ لا الحصر الحقيقى ؛ وقد تقدم بأبسط من هذا .

وينقسم الحصر باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام : قصر أفراد ، وقصر قلب ، وقصر تعيين .
فالأول يخاطب به من يعتقد الشركه ، نحو : ﴿ إِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ ﴾ (١) ، خُوطب
بمن يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية .

والثاني : يخاطب به مَنْ يعتقد إثبات الحكم اغير من اثبته المتكلم له ، نحو : ﴿ رَبِّي
الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ (٢) ، خُوطب به بمروذ ، الذي اعتقد أنه هو الحبي المميت دون الله ،
﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مُمَّ السَّمَاءِ ﴾ (٣) ، خُوطب به من اعتقد من المنافقين أن المؤمنين سفهاء
دونهم ، ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (٤) ، خُوطب به مَنْ يعتقد من اليهود اختصاص
بعقته بالعرب .

والثالث : يخاطب به مَنْ تساوى عنده الأمران ، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه ،
ولا لواحد بإحدى الصفتين بهما .

* * *

فصل

طرق الحصر كثيرة :

أحدها : النفي والاستثناء ، سواء كان النفي بلا أو ما أو غيرها ، والاستثناء بإلا ، أو
غير ، نحو ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٥) ، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٦) ، ﴿ مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا
مَا أَمَرَ نَبِي بِي ﴾ (٧) . ووجه إفادته الحصر أن الاستثناء المفرغ لا بد أن يتوجه النفي
فيه إلى مقدر وهو مستثنى منه ؛ لأن الاستثناء إخراج ، فيحتاج إلى مخرج منه ، والمراد
التقدير المعنوي لا الصناعي ، ولا بد أن يكون عاماً لأن الإخراج لا يكون إلا من
عام ، ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه ، مثل ما قام إلا زيد ، أي أحد وما
أكلت إلا تمرأب أي ما كولا . ولا بد أن يوافق في صفة أي إعرابه ، وحينئذ يجب القصر إذا

(٣) البقرة ١٣
(٦) آل عمران ٦٢

(٢) البقرة ٢٠٨
(٥) الصافات ٣٥

(١) البقرة ١٦١
(٤) النساء ٧٩
(٧) المائدة ١١٧

أوجبَ منه شيءٌ بالإلزام ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء .

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم ؛ وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسبات ، نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾^(١) ؛ فإنه خطاب للصحابه ، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه نزل استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته ، لأن كل رسول فلا بد من موته ؛ فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته .

الثاني : إتما ، الجمهور على أنها للحصر فليل بالمنطوق ، وقيل بالمفهوم . وأنكر قوم أفادتها إياه ، منهم أبو حيان . واستدلّ مثبتوه بأمور :

منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾^(٢) بالنصب ؛ فإن معناه « ما حرّم عليكم إلا الميتة » ؛ لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع ؛ فإنها للقصر ، فكذا قراءة النصب ، والأصل استواء معنى القراءتين .

ومنها أن « إن » للإثبات و« ما » للنفي ، فلا بد أن يحصل القصر ، للجمع بين النفي والإثبات ؛ لكن تعقّب بأن « ما » زائدة كافة ، لاناية .

ومنها أن « إن » للتأكيد و« ما » كذلك ، فاجتمع تأكيدان ، فأفادوا القصر . قاله السكاكتي ؛ وتعقّب بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد القصر لأفاده نحو « إن زيداً لقاتم » . وأجيب بأن مراده : لا يجتمع حرفان تأكيدان متواليان إلا للقصر .

ومنها قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٣) ، ﴿ قَالَ إِنَّمَا يُرِيكُم بِهِ اللَّهُ ﴾^(٤) ، ﴿ قُلْ إِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾^(٥) ، فإنه إما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت إما للقصر

(٢) البقرة ١٧٣ ، وانظر تفسير القرطبي ٢ : ٢١٦

(١) آل عمران ١٤٤

(٥) الأعراف ١٨٧

(٤) مودد ٢٣

(٣) الأحقاف ٢٣

ليكون معها « لَا آتِيَكُمْ بِهِ إِنَّمَا بَاتِي بِهِ اللَّهُ ، وَلَا أَعْلَمُهَا إِنَّمَا يَعْلَمُهَا اللَّهُ » ، وكذا قوله: ﴿ وَكَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ﴾ (١) ، ﴿ مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاكَ ﴾ (٢) ، ﴿ وَإِذْ أَلَمْنَا نَبَاهِيَهُمْ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أُنسِئُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي ﴾ (٣) ، ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ﴾ (٤) . ولا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر .

وأحسن ما تستعمل «إنما» في مواقع التعريض ، نحو ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (٥) الثالث : أنما ، بالفتح ، عدها من طرق الحصر الزمخشري والبيضاوي ، فقالا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ ﴾ (٦) : إنما تقصر الحكم على شيء ، أو تقصر الشيء على حكم ، نحو «إنما زيد قائم» و«إنما يقوم زيد» . وقد اجتمع الأمران في هذه الآية ، لأن «إنما يوحى إلى» مع فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد ، و«إنما الحكم» بمنزلة إنما زيد قائم ، وفائدة اجتماعها الدلالة على أن الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصورٌ على استئثار الله بالوحدانية (٧) وصرح التنوخي في الأقصى القريب (٨) ، بكونها للحصر ، فقال : كلما أوجب أن «إنما» بالكسر للحصر أو جبان «أنما» بالفتح للحصر ، لأنها فرع عنها ، وما ثبت للأصل ثبت للفرع ، ما لم يثبت مانع منه ، والأصل عدمه .

ورد أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية ، وأجيب بأنه حصر مجازي باعتبار المقام .

الرابع : العطف بلا أو بل ، ذكره أهل البيان ، ولم يحكوا فيه خلافاً . ونازع فيه الشيخ بهاء الدين في عروس الأفراح ، فقال : أي قصر في العطف بلا ، إنما فيه نفى وإثبات ، فقوله : زيد شاعر لا كاتب ، لا تعرض فيه لنفى صفة ثالثة ، والقصر إنما يكون بنفى

(٣) الأعراف ٢٠٣

(٢) التوبة ٩١-٩٣

(٦) الأنبياء ١٠٨

(٥) الرعد ١٩

(٧) الكشاف ٣ : ١٠٩ (٨) كما ورد اسمه في الأصول والبرهان ٢ : ٣٤٦ ، وسماه صاحب

كشف الظنون «أقصى القرب في صناعة الأدب» للشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخي ، المتوفى سنة ٧٨

جميع الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازاً ، وإيس هو خاصاً بنفى الصفة التي يعتمدها الخطاب ، وأما العطف بيل ، فأبعد منه ، لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات .

الخامس : تقديم الممول ، نحو ﴿إِيَّاكَ تَمَبُّدُ﴾ ^(١) ، ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ ^(٢) ، وخالف فيه قوم ، وسيأتي بسط الكلام فيه قريباً .

السادس : ضمير الفصل ، نحو ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ ^(٣) ، أى لا غيره ؛ ﴿وَأَوْلِيكَ مُمُّ الْمُفْلِحُونَ﴾ ^(٤) ، ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ ^(٥) ، ﴿إِن شَأْنِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ ^(٦) . وعن ذكر أنه للحصر البيانين في بحث المسند إليه . واستدل له السهيلي بأنه أتى به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله ، ولم يؤت به حيث لم يدع ، وذلك في قوله : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَاكَ وَأَبْكَى ...﴾ ^(٧) ، إلى آخر الآيات ، فلم يؤت به في ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الرُّوحَيْنِ﴾ ^(٨) ، ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النُّشَاةُ﴾ ^(٩) ، ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ ^(١٠) ؛ لأن ذلك لم يدع لغير الله ، وأتى به في الباقي لادعائه لغيره . قال في عروس الأفراح : وقد استنبطت دلالة على الحصر من قوله : ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ...﴾ ^(١١) ، لأنه لو لم يكن للحصر لما حسن ، لأن الله لم يزل رقيباً عليهم ؛ وإتما الذي حصل بتوفيته أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى ، ومن قوله : ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ ^(١٢) ، فإنه ذكر لتبيين عدم الإستواء ؛ وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص .

السابع : تقديم المسند إليه ، على ما قال الشيخ عبد القاهر : قد يقدم المسند إليه ليقيد تخصيصه بالخبر العملي . والحاصل على رأيه أن له أحوالاً :

(٣) الشورى ٩

(٢) آل عمران ١٥٨

(١) فاتحة الكتاب ٤

(٦) الكوثر ٣

(٥) آل عمران ٦٢

(٤) البقرة ٥

(٩) النجم ٤٧

(٨) النجم ٤٥

(٧) النجم ٤٣

(١٢) المحشر ٢٠

(١١) المائدة ١١٧

(١٠) النجم ٥٠

أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة والمسند مثبتاً ، فيأتي للتخصيص ، نحو أنا قتت ، وأنا سميت في حاجتك ، فإن قصد به قصر الأفراد أكد بنحو « وحدي » ، أو قصر القلب أكد بنحو « لاغيري » ، ومنه : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ يَهْدِيكُمْ تَفْرَحُونَ ﴾^(١) ، فإن ما قبله من قوله : ﴿ أَتُمِدُّونَ بِمَالِ ﴾^(١) ، ولفظ « بل » الشعر بالإضراب يقضى بأن المراد « بل أنتم لاغيركم » ، فإن المقصود نفي فرجه هو بالهدية لإثبات الفرح لهم بهديتهم . قاله في عروس الأفراح . قال : وكذا قوله : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾^(٢) ، أى لأنعلمهم إلا نحن . وقد بأتى للتقوية والتأكيد دون التخصيص ، قال الشيخ بهاء الدين : ولا يتميز ذلك إلا بماقتضيه الحال وسياق الكلام

ثانيها : أن يكون المسند منفياً ، نحو « أنت لا تكذب » ، فإنه أبلغ في نفي الكذب من « لا تكذب » ومن « لا تكذب أنت » . وقد يفيد التخصيص ، ومنه : ﴿ فَمَنْ لَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(٣)

ثالثها : أن يكون المسند إليه نكرة مثبتاً ، نحو « رجلٌ جاءني » ، فيفيد التخصيص إما بالجنس أى لامرأة ، أو الوحدة أى لارجلان .

رابعها : أن يلي المسند إليه حرف النفي ، فيفيده ، نحو « ما أنا قلت هذا » ، أى لم أقله مع أن غيرى قاله ومنه ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴾^(٤) ، أى العزيز علينا رهطك لأنك ، ولذا قال : ﴿ أَرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ ﴾^(٤) .

هذا حاصل رأى الشيخ عبدالقاهر ، وواقفه السكاكى ، وزاد شروطاً وتفصيل بسطناها في شرح ألفية المعاني .

الثامن : تقديم المسند ، ذكر ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص . وردّه صاحب الفلک الدائر ؛ بأنه لم يقل به أحد ، وهو ممنوع ، فقد صرح السكاكي وغيره بأن تقديم ما ترتبه التأخير يفيد ، ومثله بنحو « عيمى أنا » .

التاسع : ذكر المسند إليه ، ذكر السكاكي أنه قد يُذكر ليفيد التخصيص . وتمقبه صاحب الإيضاح . وصرح الزمخشري : بأنه أفاد الاختصاص في قوله : ﴿ اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾^(١) في سورة الرعد ، وفي قوله : ﴿ اللهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾^(٢) ، وفي قوله : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾^(٣) . ويحتمل أنه أراد أن تقديمه أفاده ، فيكون من أمثلة الطريق السابع .

العاشر : تعريف الجزأين ، ذكر الإمام نجر الدين في نهاية الإيجاز^(٤) ؛ أنه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة ، نحو : « المنطلق زيد » ، ومنه في القرآن فيما ذكر الزمكاني في أسرار التنزيل : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(٥) قال : إنه يفيد الحصر ، كما في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾^(٥) ، أى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ لا لغيره .

الحادى عشر : نحو « جاء زيد نفسه » ، نقل بعض شراح التلخيص عن بعضهم أنه يفيد الحصر .

الثانى عشر : نحو « إن زيدا قائم » ، نقله المذكور أيضاً .

الثالث عشر : نحو « قائم » في جواب « زيد إما قائم أوقاعد » . ذكره الطيبي في شرح التبيان .

(٣) الأجزاء ٤

(٢) الزمر ٢٣

(١) الرعد ٢٦

(٤) نهاية الإيجاز في علم البيان لفخر الدين محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ ، ذكره صاحب

كشف الظنون وقال : إنه هذب فيه كتابى عبدالقاهر .

(٥) فاتحة الكتاب ٤ ، ١

الرابع عشر: قلب بعض حروف الكلمة؛ فإنه يفيد الحصر على ماثلة في الكشف في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ (١)، قال: القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ «الطاغوت»، لأن وزنه على قول «فعلوت» من الطفيان، كملكوت ورحموت، قلب بتقديم اللام على الميم، فوزنه «فعلوت» ففيه مبالغات التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص إذ لا يطلق على غير الشيطان.

تنبيه

كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم الممول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٢): معناه «نخصك بالعبادة والاستعانة»، وفي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾ (٣): معناه «إليه لا إلى غيره»، وفي ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ (٤) آخرت الصلة في الشهادة الأولى، وقدمت في الثانية، لأن الفرض في الأول إثبات شهادتهم، وفي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم.

وخالف في ذلك ابن الحاجب فقال في شرح المفصل: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم الممول وفهم، واستدل على ذلك بقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ (٥)، ثم قال: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ (٦). ورد هذا الاستدلال بأن «مخالصه الدين» أغنى عن إفادة الحصر في الآية الأولى، ولولم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر، كما قال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ (٧)، وقال: ﴿أَمَرَ الْأَتَّعِبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (٨)، بل قوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص، فإن قبلها ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ (٩)؛ فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها «اعبد الله» لما حصل الإضراب الذي هو معنى «بل».

(٣) آل عمران ١٥٨

(٢) فاتحة الكتاب ٤

(١) الزمر ١٧

(٦) الزمر ٦٦

(٥) الزمر ٢

(٤) القرة ١٤٣

(٩) الزمر ٦٥

(٨) يوسف ٤٠

(٧) الحج ٧٧

واعترض أبو حيان على مدعى الاختصاص بنحو: ﴿ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي
أَعْبُدُ ﴾ (١). وأجيب بأنه لما أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله، وكان أمرهم بالشرك
كأنه أمره بتخصيص غير الله بالعبادة. ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله:
﴿ كَلَّا هَدَيْنَاوَنُوْحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾ (٢)، وهو من أقوى ما رد به. وأجيب بأنه لا يدعى
فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بهاء الدين: وقد اجتمع الاختصاص وعلمه في آية واحدة، وهي:
﴿ أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ (٣)، فإن التقديم في
الأول قطعاً ليس للاختصاص وفي « إياه » قطعاً للاختصاص.

وقال والده الشيخ تقي الدين في كتاب الاقتصاص في الفرق بين الحصر والاختصاص:
اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك
ويقول: إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعنى.
والبيانون على إفادته الاختصاص، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس
كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضل لم يذكروا في ذلك
لفظة « الحصر »؛ وإنما عبروا بالاختصاص؛ والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور
وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصومه، وبيان ذلك أن
الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين: أحدهما عام مشترك بين
شيئين أو أشياء، والثاني معنى منضم إليه يفصله عن غيره، كضرب زيد، فإنه أخص من مطلق
الضرب، فإذا قلت: ضربت زيداً أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار
ذلك الضرب الخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد. وهذه المعاني الثلاثة أعنى مطلق

الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد — قد يكون قصد التكلم لها ثلاثتها على السواء. وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه، فإن الابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم؛ فإذا قلت: زيداً ضربت علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود. ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة عومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وأنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي يقصد إفادته السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففى الحصر معنى زائد عليه، وهو نفي ما عدا المذكور. وإنما جاء هذا في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١)، للعلم بأن قائله لا يعبدون غير الله تعالى؛ ولذا لم يطرُد في بقية الآيات، فإن قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ﴾^(٢)، لو جعل في معنى «ما يبتغون إلا غير دين الله» وهمزة الإنكار داخلة عليه، لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد فهم غير دين الله، وليس المراد. وكذلك ﴿أَلِهَةٌ غَيْرَ اللَّهِ تَرِيدُونَ﴾^(٣)، المنكر لإرادتهم آلهة دون الله من غير حصر. وقد قال الزمخشري في ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(٤): في تقديم «الآخرة» وبناء «يوقنون» على «هم» تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة، على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك^(٥).

وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن، وقد اعترض عليه بعضهم فقال: تقديم «الآخرة» أفاد أن إيقانهم مقصورٌ على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها، وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم الممول يفيد الحصر، وليس كذلك؛ ثم قال للمعترض: وتقديم «هم» أفاد أن هذا القصر مختص بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: ﴿لَنْ نَمَسْتَنَا النَّارَ﴾^(٦)، وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي أن

(٣) الصافات ٨٦

(٢) آل عمران ٨٣

(١) فاتحة الكتاب ٤

(٦) البقرة ٨٠

(٥) الكشاف ١: ٢٣

(٤) البقرة ٤

المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها . وهذا فهمٌ هيب
أجابه إليه فهمه الحصر، وهو ممنوع . وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام :

أحدها : بما وإلا ، كقولك : « ما قام إلا زيد » صريح في نفي القيام عن غير زيد ،
ويقتضى إثبات القيام لزيد ، قيل : بالنطوق ، وقيل : بالمفهوم وهو الصحيح ، لكنه أقوى
المفاهيم ؛ لأن « إلا » موضوعة للاستثناء ، وهو الإخراج ، فدلتها على الإخراج بالنطوق
لا بالمفهوم ، ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام ، بل قد يستلزمه ، فذلك
رجحنا أنه بالمفهوم ؛ والتبس على بعض الناس لذلك فقال : إنه بالنطوق .

والثاني : الحصر «إنما» ، وهو قريب من الأول فيما نحن فيه ، وإن كان جانب الإثبات فيه
أظهر . فكأنه يفيد إثبات قيام زيد ، إذا قلت : إنما قام زيد ، بالنطوق ، ونفيه عن غيره
بالمفهوم .

الثالث : الحصر الذي قد يفيد التقديم ؛ وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصرين
الأولين ، بل هو في قوة جملتين : أحدهما ماصدّر به الحكم نقياً كان أو إثباتاً وهو المنطوق ،
والأخرى ما فهم من التقديم ، والحصر يقتضى نفي المنطوق فقط ، دون ما دل عليه من المفهوم ، لأن
المفهوم لا مفهوم له ؛ فإذا قلت : أنا لا أكرم إلا إياك ، أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره ،
ولا يلزم أنك لا تكرمه ، وقد قال تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ﴾ (١)
أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية ، وهو ساكت عن نكاحه الزانية ، قال سبحانه
وتعالى بعده : ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ (١) بياناً لما سكت عنه في
الأولى . فلو قال : « بالآخرة يوقنون » ، أفاد بمنطوقه إيقانهم بها ، ومفهومه عندهم يزعم أنهم
لا يوقنون بغيرها . وليس ذلك مقصوداً بالذات ، والمقصود بالذات قوة إيقانهم بالآخرة حتى
صار غيرها عندهم كالدحوض ، فهو حصر مجازي ، وهو دون قولنا : « يوقنون بالآخرة

لا بغيرها»، فاضبط هذا وإياك أن تجعل تقديره: «لا يوقنون إلا بالآخرة» .
إذا عرفت هذا فتقديم «مُم» أفاد أن غيرهم ليس كذلك؛ فلو جعلنا التقدير:
لا يوقنون إلا بالآخرة» كان المقصود المهمّ النفي، فينسلط المفهوم عليه، فيكون المعنى
إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها؛ كما زعم المعارض، ويُطرح أفهام أنه لا يوقن بالآخرة .
ولاشك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة؛ فذلك حافظنا
على أن الفرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة، لينسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا ينسلط
على الحصر، لأن الحصر لم يدل عليه بجملة واحدة، مثل «ما» و«إلا» ومثل
«إنما»، وإنما دل عليه بفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيداً بالآخر؛ حتى
نقول: إن المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور، بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً عن غيرهم؛ وهذا
كله على تقدير تسليم الحصر، ونحن نمنع ذلك، ونقول: إنه اختصاص، وإن بينهما فرقاً .
انتهى كلام السبكي .

النوع السادس والخمسون

في الإيجاز والإطناب

اعلم أنها من أعظم أنواع البلاغة ، حتى نقل صاحب سرّ الفصاحة^(١) عن بعضهم أنه قال : البلاغة هي الإيجاز والإطناب .

قال صاحب الكشاف : كما أنه يجب على البليغ في مظان الإجمال أن يُجمل ويؤخر ، وكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يُفصّل ويُسّيع ، أنشد الجاحظ :

يَمُونُ بِالْخَطَبِ الطَّوَالِ وَتَارَةً وَحَى الْمُلَاحِظِ خَيْفَةَ الرَّقَبَاءِ^(٢)

واختلف هل بين الإيجاز والإطناب واسطة وهي المساواة أولاً وهي داخلة في قسم الإيجاز؟ فالسكاكي^(٣) وجماعة على الأول ، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة ، لأنهم فسروها بالتمتاز من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة ، وفسروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والإطناب أداؤه بأكثر منها ، لكون المقام خليقاً بالبسط . وابن الأثير وجماعة على الثاني ، قالوا : الإيجاز التعبير عن المراد بلفظ غير زائده والإطناب بلفظ أزيد .

وقال القزويني : الأقرب أن يقال : إن المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله ، إما بلفظ مساوٍ للأصل المراد ، أو ناقص عنه وافٍ ، أو زائد عليه لقائمه ، والأول المساواة ، والثاني الإيجاز ، والثالث الإطناب .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد الخفاجي التوفي سنة ٤٦٦ هـ

(٢) البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، والبيت لأبي دوداد الإباضي .

(٣) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن علي الخوارزمي ، صاحب كتاب مفتاح العلوم . توفي سنة ٦٢٦ هـ

واحتُرز بـ«وافية» عن الإخلال ، وبقولنا: لفائدة، عن الحشو والتطويل ، فعنده ثبوت المساواة واسطة ، وأنها من قسم المقبول .

فإن قلت : عدم ذكرك المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها أو عدم قبولها ، أو لأمرٍ غير ذلك ؟

قلت : لها ، ولأمر ثالث ، وهو أن المساواة لا تكاد توجد ، خصوصاً في القرآن ، وقدمت لها في التلخيص ^(١) بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ ^(٢) ، وفي الإيضاح ^(٣) بقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ ^(٤) . وتُعقَّب بأن في الآية الثانية حذف موصوف «الذين» ، وفي الأولى إطناب بلفظ «السيِّئ» لأن المكر لا يكون إلاً ستيئاً ، وإيجاز بالحذف إن كان الاستثناء غير مفرغ ، أى بأحد ، وبالقصْر في الاستثناء وبكونها حاتمة على كف الأذى عن جميع الناس ، محذرةً عن جميع ما يؤدّي إليه ، وبأن تقديرها يضمر بصاحبه مضرةً بليغة ، فأخرج الكلام مخرج الاستعارة التبعية الواقعة على سبيل التمثيلية ، لأن «يحيق» بمعنى «يحيط» ، فلا يستعمل إلاً في الأجسام .

* * *

تنبيه

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد ، كما يؤخذ من المفتاح ، وصرّح به الخطيب .
وقال بعضهم : الاختصار خاصٌ بحذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز : قال الشيخ بهاء الدين : وليس بشئ ، والإطناب ؛ قيل بمعنى الإسهاب ، والحق أنه أخص منه ، فإن الإسهاب التطويل لفائدة أو لا لفائدة كما ذكره التنوخي وغيره .

(١) هو تلخيص المفتاح للكاكي ، ومؤلف كتاب التلخيص وهو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني المعروف بخطيب دمشق . توفي سنة ٧٣٩ (٢) فاطر ٤٣
(٣) هو كتاب الإيضاح في علوم البلاغة ، للقزويني أيضاً ، جرى فيه على ترتيب التلخيص .
(٤) الأقسام ٦٨

فصل

[في نوعي الإيجاز]

الإيجاز قسمان : إيجاز قصر ، وإيجاز حذف .

[إيجاز القصر]

فالأول : هو الوجيز بلفظه ، قال الشيخ بهاء الدين ^(١) : الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف ، وإن كان كلاماً يعطى معنى أطول منه ، فهو إيجاز قصر .

وقال بعضهم : إيجاز القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ .
وقال آخر : هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر المعهود عادة .
وسبب حسنه أنه يدل على التمكن في الفصاحة ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : «أوتيت جوامع الكلم» .

وقال الطيبي في التبيان ^(٢) : الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام :

أحدها : إيجاز القصر ، وهو أن يقصر اللفظ على معناه ، كقوله : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٣) ، جمع في أحرف ، العنوان والكتاب والحاجة .
وقيل في وصف بليغ : كانت ألفاظه قوالب معناه . قلت : وهذا رأى من يدخل المساواة في الإيجاز .

الثاني : إيجاز التقدير ، وهو أن يقدر معنى زائد على المنطوق ، ويسمى بالتضييق أيضاً ، وبه سماه بدر الدين بن مالك في الصباح ، لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه ، نحو ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ ^(٤) ، أي خطاياها غفرت ، فهي له لا عليه ، ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٥) ، أي للضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى .

(١) صاحب كتاب عروس الأفراس في شرح تلخيص المفتاح ، وهو بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي

السبي الشافعي ، أحد علماء القرن الثامن . توفي سنة ٥٧٧٣

(٢) التبيان في البيان لشيخ الدين محمد بن عبد الله الطيبي ، المتوفى سنة ٧٤٣

(٥) البقرة ٢

(٤) البقرة ٢٧٥

(٣) النمل ٣٠، ٣١

الثالث : الإيجاز الجامع ، وهو أن يحتوى اللفظ على ممانٍ متعددة ، نحو ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ... ﴾ ^(١) ، الآية ، فإن العدل هو الصراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط الموصى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية . والإحسان هو الإخلاص في واجبات العبودية لتفسيره في الحديث بقوله : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ » ، أى تعبدته مخلصاً في نيّتك ، وواقعاً في الخضوع آخذاً أهبة الحذر إلى ما لا يخصى ﴿ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ هو الزيادة على الواجب من النوافل ، هذا في الأوامر . وأما النواهي : فبالفحشاء الإشارة إلى القوة الشهوانية وبالمنكر إلى الإفراط الحاصل من آثار الفضيلة أو كل محرّم شرعاً ، وبالبنى إلى الاستعلاء الفانض عن الوهمية . قلت : ولهذا قال ابن مسعود : ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية ؛ أخرجه في الاستدرك . وروى البيهقي في شعب الإيمان عن الحسن ، أنه قرأها يوماً ثم وقف فقال : إن الله جمع لكم الخير كله والشر كله في آية واحدة ، فوالله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئاً إلا جمعه ، ولا ترك الفحشاء والمنكر والبنى من معصية الله شيئاً إلا جمعه .

وروى أيضاً عن ابن أبي شهاب في معنى حديث الشيخين : « بُعِثَتْ بِجِوَامِعِ الْكَلِمِ » ، قال : بلغني أن جوامع الكلم أن الله يجمع له الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأميرين ونحو ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ ... ﴾ ^(٢) الآية ، فإنها جامعة لكارم الأخلاق لأن في أخذ العفو التساهل والتسامح في الحقوق واللين والرفق في الدعاء إلى الدين ، وفي الأمر بالمعروف كفت الأذى وغيض البصر ، وما شاكلهما من المحرمات ، وفي الإعراض الصبر والحلم والتؤدة .

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ... ﴾ ^(٣) ، إلى آخرها ، فإنه نهاية التنزيه ، وقد تضمنت الرد على نحو أربعين فرقة ، كما أفرد ذلك بالتصنيف بهاء الدين بن شداد .

وقوله: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾^(١)، دلّ بهاتين الكلمتين على جميع ما أخرج من الأرض قوتاً ومتاعاً للأنام؛ من العشب والشجر والحبّ والتمرّ والعصف والحطب واللباس والنار والملح لأنّ النار من العيدان والملح من الماء.

وقوله: ﴿لَا يَصْدَعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ﴾^(٢) جمع فيه جميع عيوب الحجر من الصداع وعدم العقل وذهاب المال ونفاد الشراب.

وقوله: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَيْي مَاءَكَ...﴾^(٣) الآية، أمر فيها ونهى، وأخبر ونادى، ونعت، وسمى، وأهلك، وأبقى، وأسعد، وأشقى، وقص من الأنباء مالو. شرح ما اندرج في هذه الجملة من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان لحقت الأقسام. وقد أفردت بلاغة هذه الآية بالتأليف. وفي المعجائب للكرماني: أجمع المعاندون على أن طوق البشر قاصر عن الإتيان بمثل هذه الآية، بمد أن فقتشوا جميع كلام العرب والمعجم، فلم يجدوا مثلها في نخامة ألفاظها وحسن نظامها وجودة معانيها في تصوير الحال مع الإيجاز من غير إخلال.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ...﴾^(٤) الآية، جمع في هذه اللفظة أحد عشر جنساً من الكلام: نادى، وكنت، ونبتت، وسمت، وأمرت، وقصت، وحذرت، وخصت، وعمت، وأشارت، وعذرت؛ فالنداء «يا» والكناية «أى» والتنبية «ها»، والتسمية «النمل» والأمر «ادخلوا»، والقصص «مساكنكم»، والتعذير «لا يحطمنكم»، والتخصيص «سليمان»، والتعظيم «جنوده»، والإشارة «وهم»، والمدر «لا يشعرون» فأدت خمس حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحق رعيّتها؛ وحق جنود سليمان.

وقوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾^(٥) الآية جمع فيها

(٣) مود ٤٤

(٢) الواقعة ١٩

(١) النازعات ٣١

(٥) الأعراف ٣١

(٤) النمل ١٨

أصول الكلام : النداء ، والعموم ، والمخصوص ، والأمر ، والإباحة ، والنهي ، والخبر .
 وقال بعضهم : جمع الله الحكمة في شطر آية ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ (١) .
 وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ... ﴾ (٢) الآية ، قال ابن
 العربي : هي من أعظم آي في القرآن فصاحة ، إذ فيها أمران ونهيان وخبران وبشارتان .
 وقوله : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (٣) ، قال ابن أبي الأصبغ : المعنى : صرح بجميع
 ما أوحى إليك ، وبلغ كل ما أمرت ببيانه ، وإن شق بعض ذلك على بعض القلوب
 فانصدعت ؛ والمشابهة بينهما فيما يؤثره التصريح في القلوب ، فيظهر أثر ذلك على ظاهر
 الوجوه من التقبص والانبساط ، ويلوح عليهما من علامات الإنكار والاستبشار ، كما يظهر
 على ظاهر الزجاج المصدوعة ؛ فانظر إلى جليل هذه الاستعارة ، وعظم إنجازها وما انطوت
 عليه من المعاني الكثيرة ! وقد حكي أن بعض الأعراب لما سمع هذه الآية سجد وقال :
 سجدت لفصاحة هذا الكلام !

وقوله تعالى : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَمِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ﴾ (٤) ، قال بعضهم : جمع
 بهاتين اللفظتين ما لو اجتمع الخلق كلهم على وصف ما فيها على التفصيل لم يخرجوا عنه .
 وقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ (٥) ، فإن معناه كثير ولفظه قليل ،
 لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل كان ذلك داعياً إلى ألا يُقدم على القتل ، فارتفع
 بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان ارتفاع القتل حياة
 لهم . وقد فضلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى ، وهو قولهم :
 « القتل أنفى للقتل » ، بعشرين وجهاً أو أكثر ، وقد أشار ابن الأثير إلى إنكار هذا
 التفضيل وقال : لاتشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق ، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم
 فيما يظهر لهم من ذلك .

(٣) الحجر ٩٤

(٢) القصص ٧

(٥) البقرة ١٧٩

(١) الأعراف ٢١

(٤) الزخرف ٧١

الأول : أن ما يُناظره من كلامهم ، وهو قوله : « القصاص حياة » ، أقل حرماً ، فإن حروفه عشرة ، وحروف « القتل أنفى للقتل » أربعة عشر .

الثاني : أن نفي القتل لا يستلزم الحياة ، والآية ناصّة على ثبوتها التي هي الغرض المطلوب منه .

الثالث : أن تنكير « حياة » يفيد تعظيماً ، فيدلّ على أن في القصاص حياة متطاولة ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَعَجَّدْتَهُمْ أُحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ ﴾ (١) ، ولا كذلك المثل ؛ فإن اللام فيه للجنس ، ولذا فسروا الحياة فيها بالبقاء .

الرابع : أن الآية فيه مطّردة بخلاف المثل ؛ فإنه ليس كل قتل أنفى للقتل ، بل قد يكون أدعى له ، وهو القتل ظلماً ، وإعماً ينفيه قتلٌ خاصٌّ وهو القصاص ، ففيه حياة أبداً .

الخامس : أن الآية خالية من تكرار لفظ « القتل » الواقع في المثل ، والخلال من التكرار أفضل من الشتميل عليه ، وإن لم يكن محلاً بالفصاحة .

السادس : أن الآية مستغنية عن تقدير محذوف ، بخلاف قولهم ؛ فإن فيه حذف « من » التي بعد أفضل التفضيل - وما بعدها ، وحذف « قصاصاً » مع القتل الأول ، « وظلماً » مع القتل الثاني ، والتقدير : القتل قصاصاً أنفى للقتل ظلماً من تركه .

السابع : أن في الآية طباقاً ؛ لأن القصاص مُشعر بضدّ الحياة ، بخلاف المثل .

الثامن : أن الآية اشتملت على فنّ بديع ، وهو جعل أحد الضدّين الذي هو الفناء والموت محلاً ومكاناً لضدّه ، الذي هو الحياة ، واستقرار الحياة في الموت مبالغة عظيمة ، ذكره في الكشاف ، وعبر عنه صاحب الإيضاح بأنه جعل القصاص كالمنع للحياة والمعدن لها بإدخال « في » عليه .

التاسع : أن في المثل توالي أسباب كثيرة خفيفة ، وهو السكون بعد الحركة ، وذلك

مستكرهه، فإن اللفظ المنطوق به إذا توالى حركاته تمكن اللسان من النطق به، وظهرت فصاحته، بخلاف ما إذا تعقب حركة سكون، فالحركات تنقطع بالسكنات. نظيره إذا تحركت الدابة أذني حركة فحيت، ثم تحركت فحيت لا يتبين إطلاقها، ولا تتمكن من حركتها على ما تختاره، فهي كالمقيدة.

العاشر: أن المثل كالمتناقض من حيث الظاهر؛ لأن الشيء لا ينفي نفسه.

الحادي عشر: سلامة الآية من تكرير قفلة القاف الموجب للضغط والشدة وبعدها عن غنة النون.

الثاني عشر: اشتغالها على حروف متلازمة، لما فيها من الخروج، من القاف إلى الصاد؛ إذ القاف من حروف الاستعلاء، والصاد من حروف الاستعلاء والإطباق، بخلاف الخروج من القاف إلى التاء التي هي حرف منخفض؛ فهو غير ملائم للقاف، وكذا الخروج من الصاد إلى الحاء، أحسن من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبعدها من طرف اللسان وأقصى الخلق.

الثالث عشر: في النطق بالصاد والحاء والتاء حسن الصوت؛ ولا كذلك تكرير القاف والتاء.

الرابع عشر: سلامتها من لفظ القتل المشعر بالوحشة، بخلاف لفظ «الحياة» فإن الطباع أقبل له من لفظ القتل.

الخامس عشر: أن لفظ القصاص مشعر بالمساواة، فهو منبهي عن العدل، بخلاف مطلق القتل.

السادس عشر: الآية مبنية على الإثبات، والمثل على النفي، والإثبات أشرف لأنه أول، والنفي ثان عنه.

السابع عشر: أن المثل لا يكاد يفهم إلا بعد فهم أن القصاص هو الحياة، وقوله: «في القصاص حياة» مفهوم من أول وهلة.

الثامن عشر : أن في المثل بناء « أفل » التفضيل من فعل متعدّد ، والآية سالمة منه .
التاسع عشر : أن « أفل » في الغالب يقتضي الاشتراك ، فيكون ترك القصاص نافياً للقتل ، ولكن القصاص أكثر تقيماً ، وليس الأمر كذلك والآية سالمة من ذلك .
العشرون : أن الآية رادعة عن القتل ، والجرح معاً لشمول القصاص لهما ، والحياة أيضاً و قصاص الأعضاء ، لأن قطع العضو ينقص مصاحبة الحياة ، وقد يسرى إلى النفس فيزيلها ، ولا كذلك المثل في أول الآية ، « ولكم » . وفيها لطيفة ، وهي بيان العناية بالؤمنين على الخصوص ، وأنهم المراد حياتهم لا غيرهم لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم .

تنبيهات

الأول : ذكر قدامة من أنواع البديع الإشارة ، وفسرها بالإتيان بكلام قليل ذي معانٍ جمة ، وهذا هو إيجاز القصر بعينه ؛ لكن فرّق بينهما ابن أبي الأصعب ، بأن الإيجاز دلالة مطابقة ودلالة الإشارة إمّا تضمن أو التزام ، فعلم منه أن المراد بها ما تقدّم في مبحث المنطوق .

الثاني : ذكر القاضي أبو بكر في إيجاز القرآن أن من الإيجاز نوعاً يسمّى التضمن ؛ وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هي عبارة عنه ، قال : وهو نوعان : أحدهما ما يفهم من البنية ، كقوله : معلوم ، فإنه يوجب أنه لا بدّ من عالم ، والثاني من معنى العبارة لا كسبم الله الرحمن الرحيم ، فإنه تضمن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه على جهة التعظيم لله تعالى والتبرك باسمه .

الثالث : ذكر ابن الأثير وصاحب عروس الافراح وغيرها ، أن من أنواع إيجاز القصر باب الحصر ، سواء كان يالاً أو يائماً أو غيرهما من أدواته ، لأن الجملة فيها نابت

مناب جملتين ، وباب العطف لأن حرفه وضع للإغناء عن إعادة العامل ، وباب النائب عن الفاعل لأنه دلّ على الفاعل بإعطائه حكمه ، وعلى المفعول بوضعه ، وباب الضمير لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصاراً ، وكذا لا يُعدّل إلى المنفصل مع إمكانه المتصل ، وباب علمت أنك قائم ، لأنه منجّل لاسم واحد سدّ سدّ المفعولين من غير حذف .

ومنها باب التنازع ؛ إذا لم تقدّر على رأى الفراء .

ومنها طرح المفعول ، اقتصاراً على جمل المعتدى كاللأزم ، وسيأتي تحريره .

ومنها جمع أدوات الاستفهام والشرط ؛ فإن « كم مالك » يقنى عن قولك : « أهو عشرون أم ثلاثون ؟ » وهكذا إلى ما لا يتناهى .

ومنها الألفاظ اللازمة للعموم كأحد .

ومنها لفظ التثنية والجمع ، فإنه يقنى عن تكرير المفرد ، وأقيم الحرف فيهما مقامه اختصاراً .

ومما يصلح أن يعدّ من أنواعه السّمى بالاتّساع من أنواع البديع ؛ وهو أن يُوتى بكلام يتّسع فيه التأويل بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعانى ، كفواجح السّور ، ذكره ابن أبى الإصبع .

* * *

[إيجاز الحذف]

القسم الثانى من قسميّ الإيجاز : الحذف ، وفيه فوائد :
ذكر أسبابه :

منها مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بظهوره .

ومنها التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالحذوف ، وأن الاشتغال بذكره يقضى إلى تفويت المهمّ ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء ، وقد اجتمعما في قوله تعالى ، ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^(١) ، فناقة الله تحذير بتقدير « ذروا » و « سقياها » إغراء بتقدير « الزموا » .

ومنها التّفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام . قال حازم في منهاج البلغاء :
 إنما يحسن الحذف لقوّة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء ، فيكون في
 تمداها طول وسامة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال ، وتترك النفس تجول في
 الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها ، قال : ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها
 التعجب والتمويل على النفوس ، ومنه قوله في وصف أهل الجنة : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا
 وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (١) ، وحذف الجواب إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك
 لا يتناهى ، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه ، وتركت
 النفوس تُقدّر ما شاءته ، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك .

وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (٢) ، أى لرأيت أمراً فظيماً ؛
 لا تكاد تحيط به العبارة .

ومنها التخفيف لكثرة دورانه في الكلام ، كما في حذف حرف النداء ، نحو ﴿ يُوَسِّفُ
 أَعْرَضَ ﴾ (٣) ، ونون « لم يك » والجمع السالم ، ومنه قراءة ﴿ وَالْقِيَمَى الصَّلَاة ﴾ (٤) ،
 وياء ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ ﴾ (٥) . وسأل المورّج السدوسيّ الأخفش عن هذه الآية ،
 فقال : عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه ، نقصت حروفه ، والليل لما كان لا يسرى ،
 وإنما يسرى فيه نقص منه حرف ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُكٍ بَفِيًّا ﴾ (٦) ،
 الأصل « بفيّة » ، فلما حوّل عن فاعل نقص منه حرف .

ومنها كونه لا يصلح لإلّاه ، نحو ﴿ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ (٧) ، ﴿ فَمَالِ إِمَّا
 يُرِيدُ ﴾ (٨) .

ومنها شهرته ، حتى يكون ذكره وعدمه سواء ، قال الزّخشرى : وهو نوع
 من دلالة الحال ، التي لسانها أنطق من لسان المقال ، وحمل عليه قراءة حمزة ﴿ تسألون

(١) الزمر ٧٣ (٢) الأتعام ٢٧ (٣) يوسف ٢٩
 (٤) الحج ٣٥ ، بالنصب على نوم النون ، ومى قراءة أبي عمرو . وانظر تفسير القرطبي ١٤ : ٧٩
 (٥) الفجر ٤ (٦) مريم ٢٨ (٧) الأتعام ٧٣
 (٨) هود ١٠٧

به والأرحام ﴿١﴾ ، لأن هذا مكان شهر بتكرر الجاز ؛ فقامت الشهرة مقام الذكر .

ومنها صيانتة عن ذكره تشریفاً كقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ ... ﴾ ، الآيات ، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع : قبل ذكر الرب أى « هُوَ رَبُّ » ، « اللَّهُ رَبُّكُمْ » ، « اللَّهُ رَبُّ الْمَشْرِقِ » ﴿٢﴾ ، لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال ، فأضمر اسم الله تعظيماً وتعجباً ، ومثله في عروس الافراح بقوله تعالى : ﴿ رَبُّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ﴿٣﴾ ، أى ذاتك .

ومنها صيانة اللسان عند تحقير آله ، نحو ﴿ صُمِّ بُكُمْ ﴾ ﴿٤﴾ ، أى هم أو الناقون . ومنها قصد العموم ، نحو ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ﴿٥﴾ أى على العبادة وعلى أمورنا كلها . ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ ﴿٦﴾ ، أى كل واحد .

ومنها رعاية الفاصلة ، نحو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ﴿٧﴾ أى « وما فلاك » . ومنها قصد البيان بعد الإبهام ، كما في قتل المشيئة ، نحو ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ ﴾ ﴿٨﴾ ، أى ولو شاء هدايتكم ؛ فإنه إذا سمع السامع « ولو شاء » تعلق نفسه بمشيئتهم عليه ، لا يدرى ما هو ، فلما ذكر الجواب استبان بعد ذلك ؛ وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة شرط ، لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها .

وقد يكون مع غيرها استدلالاً بغير الجواب ، نحو ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ ﴿٩﴾ ، وقد ذكر أهل البيان أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلا إذا كان غريباً أو عظيماً ، نحو ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ ﴿١٠﴾ ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ ﴿١١﴾ ، وإنما اطرأ أو أكثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال ، لأنه يلزم من وجود

(١) النساء ١ ، بغض الميم ، ومى قراءة فتادة والأعشى ، وانظر تفسير القرطبي ٥ : ٢
 (٢) الشعراء ٢٣ - ٢٨
 (٣) الأعراف ١٤٣
 (٤) البقرة ١٨
 (٥) الفاتحة ٤
 (٦) يونس ٢٥
 (٧) الضحى ٢
 (٨) النمل ٩
 (٩) البقرة ٢٥٥
 (١٠) التكاوير ٢٨
 (١١) الأنبياء ١٧

المشبهة وجود المشاء ، فالمشبهة المستازمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشبهة الجواب ، ولذلك كانت الإرادة مثلها في الطراد حذف مفعولها ، ذكره الزمكاني والتنوخى فى الأقصى القريب ، قالوا : وإذا حذف بعد « لو » فهو المذكور فى جوابها أبداً ، وأورد فى عروس الافراح ﴿ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً ﴾^(١) ، فإن المعنى « لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة » ، لان المعنى معين على ذلك .

فائدة

قال الشيخ عبدالقاهر : ما من اسم حذف فى الحالة التى ينبغى أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره ، وسى ابن جنى الحذف شجاعة العربية ، لأنه يشجع على الكلام .

قاعدة فى حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً

قال ابن هشام : جرت عادت النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، ويريدون بالاختصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا ﴾^(٢) ، أى أوقفوا هذين الفعلين ، والتحقيق أن يقال - معنى كما قال أهل البيان : تارة يتعلق الفرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقفه ، ومن أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أونسب ، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ولا ينوى ، إذ النوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً ، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له . ومنه ﴿ رَبِّى الَّذِى يُحْسِنُ وَيُحِيتُ ﴾^(٣) ، ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٤) ، ﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾^(٥) ، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ تَمَّ ﴾^(٦) إذ المعنى: ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة . وهل يستوى من

(٣) البقرة ٢٠٨

(٦) الإنسان ٢٠

(٢) الطور ١٩

(٥) الأعراف ٣١

(١) فصلت ١٤

(٤) الزمر ٩

يُتَّصَفُ بِالْعِلْمِ وَمَنْ يَنْتَفِي عَنْهُ الْعِلْمُ ؟ وَأَوْقَعُوا الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ ، وَذَرُّوا الْإِسْرَافَ .
 وَمِنْهُ ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ ...﴾^(١) الآية ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 رَحِمَهُمَا إِذْ كَانَتَا عَلَى صِفَةِ الذِّيَادِ وَقَوْمَهُمَا عَلَى السَّقَى ، لِأَلَّا يَكُونَ مَذُودَهُمَا غَنَمًا وَسَقِيَهُمَا
 إِبِلًا ، وَكَذَلِكَ الْمَقْصُودُ مِنْ «لَانَسَقَى» السَّقَى لَا الْمَسْقَى . وَمَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْ قَدْرَ «يَسْقُونَ
 إِبِلَهُمْ» وَ«تَذُودَانِ غَنَمَهُمَا» ، وَ«لَانَسَقَى غَنَمًا» ، وَتَارَةً يَقْصِدُ إِسْنَازَ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ ، وَتَعْلِيْقَهُ
 بِمَفْعُولِهِ فَيَذْكَرُ الْغَنَمَ ، نَحْوُ : ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَاَ﴾^(٢) ، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَاَ﴾^(٣) ، وَهَذَا
 النَّوْعُ الَّذِي إِذَا لَمْ يَذْكَرْ مَحْذُوفُهُ قِيلَ مَحْذُوفٌ .

وَقَدْ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ مَا يَسْتَدْعِيهِ ، فَيَحْصُلُ الْجُزْمُ بِوُجُودِ تَقْدِيرِهِ ، نَحْوُ : ﴿أَهَذَا الَّذِي
 بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٤) ، ﴿وَكَأَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَى﴾^(٥) .

وَقَدْ يَشْتَبِهُ الْحَالُ فِي الْحَذْفِ وَعَدَمُهُ ، نَحْوُ : ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٦) ،
 قَدْ يَتَوَقَّعُ أَنْ مَعْنَاهُ «نَادَا» فَلَا حَذْفَ ، أَوْ «سَمَا» فَالْحَذْفُ وَاقِعٌ .

ذَكَرَ شُرُوطَهُ

هِيَ ثَمَانِيَةٌ :

أَحَدُهُمَا : وَجُودُ دَلِيلٍ ، إِمَّا حَالِي نَحْوُ : ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾^(٧) ، أَوْ سَلَمْنَا سَلَامًا ،
 أَوْ مَقَالِي نَحْوُ : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٨) ، ﴿قَالَ سَلَامٌ
 قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾^(٩) أَوْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ .

وَمِنْ الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ صِحَّةُ الْكَلَامِ عَقْلًا إِلَّا بِتَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ .
 ثُمَّ تَارَةً يَدُلُّ عَلَى أَسْلِ الْحَذْفِ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى تَعْيِينِهِ ، بَلْ يَسْتَفَادُ التَّعْيِينَ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ
 نَحْوُ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْمَةُ﴾^(١٠) ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ الْحَرَمَةُ ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ

(١) القصص ٢٣ (٢) آل عمران ١٣٠ (٣) الإسراء ٣٢

(٤) الفرقان ٤١ (٥) النساء ٩٥ (٦) الإسراء ١١٠

(٧) هود ٦٩ (٨) النحل ٣٠ (٩) الذاريات ٢٥

(١٠) المائدة ٣

لا يضاف إلى الإحرام ، وإنما هو والحلّ يضافان إلى الأفعال ، فَعَلِمَ بالعقل حذفُ شيء .
وأما تعينه وهو التنازل فمستفاد من الشرع ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم . « إنما
حُرِّمَ أكلها » لأن العقل لا يدرك محلّ الحلّ ، ولا الحرمة [وأما قول صاحب التلخيص :
إنه من باب دلالة العقل أيضاً ، فتابع فيه السكاكي من غير تأمل أنه مبني على
أصول المعتزلة] .

وتارة يدل العقل أيضاً على التعمين ، نحو ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ^(١) ، أى أمره ، بمعنى
عذابه ، لأن الحقّ دلّ على استحالة مجيء الباري ، لأنه من سمات الحادث ، وعلى أن
الجانى أمره ، ﴿ أوفوا بالعقود ﴾ ^(٢) ، ﴿ وأوفوا بعهدي الله ﴾ ^(٣) ، أى بمقتضى العقود
وبمقتضى عهد الله ؛ لأن العقد والعهد قولان قد دخلا في الوجود ، وانقضا فلا يتصور
فيهما وفاء ولا نقض ، وإنما الوفاء والنقض بمقتضاها وما ترتب عليهما من أحكامها .

وتارة يدلّ على التعمين العادة ، نحو ﴿ فذالكنّ الذي لمتنني فيه ﴾ ^(٤) ، دلّ
العقل على الحذف ، لأن يوسف لا يصح ظرفاً للوم ، ثم يحتمل أن يقدر « لمتنني في حبه » ،
لقوله : ﴿ قد شفتها حباً ﴾ ^(٥) ، وفي مرآوته لقوله : ﴿ تراود فتأها ﴾ ^(٥) ، والعادة
دلّت على الثانی ، لأن الحبّ المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة ، لأنه ليس اختيارياً ، بخلاف
المرودة ، للقدرة على دفعها .

وتارة يدلّ عليه التصريح به في موضع آخر ، وهو أفواها ، نحو ﴿ هل ينظرون إلا
أن يأتيهم الله ﴾ ^(٦) ، أى أمره ، بدليل ﴿ أو يأتي أمر ربك ﴾ ^(٧) ، ﴿ وجنة عرضها
السموات ﴾ ^(٨) ، أى كعرض ، بدليل التصريح به في آية البينة . ﴿ رسول من الله ﴾ ^(٩) ، أى من
عند الله ، بدليل ﴿ ولما جاءهم رسول من عند الله ﴾ ^(١٠) .

(١) الفجر ٢٢

(٢) المائدة ١

(٣) النحل ٩١

(٤) يوسف ٣٢

(٥) يوسف ٣٠

(٦) البقرة ٢١٠

(٧) النحل ٤٣

(٨) آل عمران ١٣٣

(٩) البينة ٢

(١٠) البقرة ١٠١

ومن الأدلة على أصل الحذف العادة بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف، نحو ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعُنَاكُمْ﴾^(١) أى مكان قتال، والمراد مكاناً صالحاً للقتال، وإلما كان كذلك لأنهم كانوا أخبر الناس بالقتال، ويتميرون بأن يتفوهوا بأنهم لا يعرفونه، فالمادة تمنع أن يريدوا: «لنعلم حقيقة القتال»، فذلك قدره مجاهد «مكان قتال». ويدل عليه أنهم أشاروا على النبي صلى الله عليه وسلم ألا يخرج من المدينة:

ومنها الشروع في الفعل، نحو «بسم الله»، فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له؛ فإن كانت عند الشروع في القراءة قدرت «أقرأ»، أو الأكل قدرت «أكل»، وعلى هذا أهل البيان قاطبة؛ خلافاً لقول النحاة أنه يقدر «ابتدأت»، أو «ابتدأني» كائن «بسم الله». ويدل على صحة الأول التصريح به في قوله: ﴿وَقَالَ أَرَأَيْتُمْ كَبُّوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ تَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾، وفي حديث: «باسمك ربى وضعت جنبي».

ومنها الصنعة النحوية، كقولهم في ﴿لَا أُقْسِمُ﴾^(٢): التقدير «لأنا أقسم»، لأن فعل الحال لا يقسم عليه، وفي ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾^(٣) التقدير: «لافتأ»، لأنه لو كان الجواب مثبتاً دخلت اللام والتون، كقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ﴾^(٤).

وقد توجب الصنعة التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه، كقولهم في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥): «إن الخبير مخدوف، أى موجود، وقد أنكره الإمام فخر الدين، وقال: هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير، وتقدير النحاة فاسد، لأن نفي الحقيقة المطلقة أعم من نفيها مقيدة؛ فإنها إذا انتفت مطلقاً كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القيد، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر. ورد بأن تقديرهم: «موجود» يستلزم نفي كل إله غير الله قطعاً، فإن المدم لا كلام فيه؛ فهو في الحقيقة نفي للحقيقة المطلقة لا مقيدة. ثم

(٣) يوسف ٨٥

(٢) القيامة ١

(١) آل عمران ١٦٧

(٥) محمد ١٩

(٤) الأنبياء ٥٧

لا بد ، من تقدير خير ، لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهر أو مقدر ، وإنما بقدر النحوي ليعطى القواعد حقها ، وإن كان المعنى مفهوماً .

تنبیه

قال ابن هشام : إنما يشترط الدليل فيما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها ، أو أحد ركنيها ، أو يفيد معنى فيها هي مبنية عليه ، نحو ﴿ تَاللَّهِ تَعَفُّاً ﴾^(١) . أما الفصلة فلا يشترط لحذفها وجدان دليل ، بل يشترط ألا يكون في حذفها ضرر معنوي أو صناعي . قال : ويشترط في الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف ، ورد قول الفراء في ﴿ أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ بلى قَادِرِينَ^(٢) : إن التقدير « بلى ليحسبنا قادرين » ، لأن الحسبان المذكور بمعنى الظن والمقدر بمعنى العلم ، لأن التردد في الإعادة كفر ، فلا يكون مأموراً به . قال : والصواب فيها قول سيبويه : إن « قادرين » حال ، أى بل نجمعها قادرين ، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ، ولأن « بلى » لإيجاب المنقح وهو فيها فعل الجمع .

الشرط الثاني : ألا يكون المحذوف كالجزء ، ومن ثم لم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها ، قال ابن هشام : وأما قول ابن عطية في ﴿ بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾^(٣) : إن التقدير « بئس المثل مثل القوم » ، فإن أراد تفسير الإعراب وأن الفاعل لفظ « المثل » محذوفاً مفردود ، وإن أراد تفسير المعنى ، وأن في « بئس » ضمير المثل مستتراً فسهل^(٤) .

الثالث : ألا يكون مؤكداً ، لأن الحذف منافٍ للتأكيد ، إذ الحذف مبنى على الإختصار ، والتأكيد مبنى على الطول ، ومن ثم رد الفارسي على الزجاج في قوله في ﴿ إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾^(٥) : إن التقدير « إن هذان لهما ساحران » ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ، لأن المحذوف لدليل كالثابت .

(٣) الجمعة

(٥) ظه ٦٣

(٤) - ١٢ الإتيان ج ٣

(٢) القيامة ٣ ، ٤

(١) يوسف ٨٥

(٤) المعنى ١ : ٦٠٩ وفيه : « فأين تفسيره » .

الرابع: ألا يؤدّي حذفه إلى اختصار المختصر، ومن ثمّ لم يحذف اسم الفعل، لأنه اختصار للفعل.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والناصب للفعل والجازم إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.

السادس: ألا يكون المحذوف عوضاً عن شيء، ومن ثمّ قال ابن مالك: إن حرف النداء ليس عوضاً من «أدعو» لإجازة العرب حذفه، ولذا أيضاً لم تحذف التاء من إقامة واستقامة؛ وأما ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾^(١) فلا يقاس عليه، ولا خبر كان، لأنه عوض أو كالموض من مصدرها.

السابع: ألا يؤدّي حذفه إلى تهينة العامل القوي، ومن ثمّ لم يُسَّ على قراءة: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾^(٢).

فائدة

اعتبر الأخص في الحذف التدرّج حيث أمكن، ولهذا قال في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٣): إن الأصل «لا تجزي فيه»، لحذف حرف الجرّ، فصار «تجزيه»، ثم حذف الضمير، فصار «تجزى»؛ وهذه ملاطفة في الصناعة، ومذهب سيبويه أنها حذفاً معاً، قال ابن جني: وقول الأخص أوفق في النفس، وآسن من أن يحذف الحرفان معاً في وقت واحد.

• • •

قاعدة

الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله؛ فيقدر المفسر في نحو «زيداً رأيت» ، مقدماً عليه. وجوز

(١) الأنبياء ٧٣ (٢) الحديد ١٠ ، وفي قراءة ابن عامر ، واخر تفسير القرطبي ١٧ : ٢٤٢
والتي ٢ : ١١١ (٣) البقرة ٨ :

البيانون تقديره مؤخرأ عنه لإفادة الاختصاص ، كما قاله النحاة ، وإذا منع منه مانع ، نحو ﴿ وَأَمَّا نُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(١) ؛ إذ لا يلي «أنا» فعل .

* * *

قاعدة

ينبغي تقليل المقدّمهما أمكن ، لتقلّ مخالفة الأصل ، ومن ثمّ ضمّف قول الفارسيّ في ﴿ وَاللَّائِيْ اَمْ يَحِضْنَ ﴾^(٢) : إن التقدير « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ اَشْهُرٍ » ، والأولى أن يقدر « كذلك » . قال الشيخ عز الدين : ولا يقدر من المحذوفات إلا أشدها موازنةً للفرض ، وأصحّها ، لأنّ العرب لا يقدرّون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام ، كما يفعلون في ذلك في المفوظ به ، نحو ﴿ جَمَلَ اللهُ الكَعْبَةَ التَّيْبِتِ الحَرَامِ قِيَامًا لِلنَّاسِ ﴾^(٣) ، قدر أبو عليّ « جعل الله نصب الكعبة » ، وقدر غيره « حرمة الكعبة » ، وهو أولى لأنّ تقدير الحرمة في الهدى والقلائد والشهر الحرام لا شك في فصاحته ، وتقدير النّصب فيها بعيد من الفصاحة ، قال : ومهما تردّد المحذوف بين الحسن والأحسن ، وجب تقدير الأحسن ، لأنّ الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث ؛ فليكن محذوفه أحسن المحذوفات ، كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات . قال : ومتى تردّد بين أن يكون مجملأ أو مبيّنأ فتقدير المبيّن أحسن ، نحو ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الحَرْثِ ﴾^(٤) ، لك أن تقدر « في أمر الحرث » ، و « في تضمين الحرث » ، وهو أولى لتعيينه ، والأمر مجمل لتردده بين أنواع .

* * *

قاعدة

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبرأ ؛ فالثاني أولى ؛ لأنّ المبتدأ عين الخبر ، وحينئذ فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفأ كلاً

(١) فصلت ١٧ بقراءة نصب ، واخر الكشاف ١٥٢ والمغنى ٢ : ٦١٤

(٢) الأبيات ٧٨

(٣) اللانعة ٩٧

(٤) الطلاق :

حذف ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل ؛ اللهم إلا أن يعتد الأول برواية أخرى في ذلك
الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه ، فالأول كقراءة ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ (١) بفتح
الباء ، ﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ (٢) بفتح الحاء ، فإن التقدير:
« يسبحه رجال » ، و « يوحيه الله » ، ولا يقدران مبتدأين حذف خبرهما لثبوت فاعلية
الاسمين في رواية من بَيَّ الفعل للفاعل ، والثاني نحو ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ
اللَّهُ ﴾ ، فتقدير « خلقهم الله » أولى من « الله خلقهم » لحيء ﴿ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ (٣) .

* * *
قاعدة

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى ، ومن ثم رجح
أن المحذوف في نحو : ﴿ أَمْحَاجُونِي ﴾ (٤) نون الوقاية لانون الرفع ، وفي ﴿ نَارًا
تَنَاطَى ﴾ (٥) التاء الثانية لاتاء المضارعة ، وفي ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ (٦) :
أن المحذوف خبر الثاني لا الأول ، وفي نحو : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ (٧) أن المحذوف مضاف
لثاني ، أي حج أشهر ، لا الأول ، أي أشهر الحج . وقد يجب كونه من الأول ، نحو :
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (٨) في قراءة من رفع « ملائكته » لاختصاص
الخبر بالثاني لوروده بصيغة الجمع ، وقد يجب كونه من الثاني نحو : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (٩) ، أي برى أيضاً ، اتقدم الخبر على الثاني .

فصل

[في أنواع الحذف]

الحذف على أنواع :

أحدهما : ما يسمى بالافتطاع ، وهو حذف بعض حروف الكلمة . وأنكر ابن الأثير
ورود هذا النوع في القرآن ، وردَّ بأن بعضهم جعل منه فواتح السور ، على القول بأن

(١) البور ٣٦ ، ومي قراءة شعبة (٢) الشورى ٣
(٣) الزخرف ٩ (٤) الأمام ٨٠
(٥) الليل ١٤ (٦) التوبة ٦٢
(٧) البقرة ١٩٧ (٨) الأحزاب ٥٦
(٩) التوبة ٣

كلّ حرف منها من اسم من أسمائه كما تقدّم. وادّعى بعضهم أن الباء في ﴿وَأَمْسَحُوا
رُءُوسِكُمْ﴾^(١)، أوّل كلمة بعض، ثم حذف الباقي، ومنه قراءة بعضهم: ﴿وَنَادُوا
يَا مَالٍ﴾^(٢) بالترخيم، ولما سمعها بعض الساف، قال: ما أغنى أهل النار عن الترخيم!
وأجاب بعضهم بأنهم أشدّة مام فيه مجزوا عن إمام الكمامة. ويدخل في هذا النوع
حذف همزة «أنا» في قوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣)، إذ الأصل «لكن أنا»،
حذفت همزة «أنا» تخفيفاً وأدغمت النون في النون، ومثله ما قرئ ﴿وَيُؤَمِّسُ السَّمَاءَ أَنْ
تَقَعَ عَظْرُضٍ﴾^(٤)، ﴿بِمَا أَنْزَلْنَاكَ﴾^(٥)، ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَاتَمَّ
عَلَيْهِ﴾^(٦)، ﴿إِنهَا لَحْدَى الْكَبِيرِ﴾^(٧).

النوع الثاني: ما يسمّى بالاكفاء، وهو أن يقتضى المقام ذكر شيئين بينهما تلازم
وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة. ويختص غالباً بالارتباط العطفى كقوله:
﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾^(٨) أى والبرد، وخصّص الحرّ بالذكر لأن الخطاب للعرب، وبلاדם
حارّة والوقاية عندهم من الحرّ أهم، لأنه أشدّ عندهم من البرد. وقيل: لأن البرد تقدّم ذكر الامتنان
بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَضْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾^(٩)، وفي قوله:
﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾^(١٠)، وفي قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ
فِيهَا دِفًّا﴾^(١١). ومن أمثلة هذا النوع ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾^(١٢) أى والشرّ، وإتما خصّ
الخير بالذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن
إضافة الشرّ إلى الله ليس من باب الآداب كما قال صلى الله عليه وسلم «والشرّ ليس إليك». .
ومنها ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(١٣)، أى وما تحرك، وخصّ السكون
بالذكر؛ لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأن كل متحرك يصير
إلى السكون.

(٣) الكهف ٣٨

(٦) البقرة ٢٠٣

(٩) النحل ٨٠

(١٢) الأنعام ١٣

(٢) الزخرف ٧٧

(٥) البقرة ٤

(٨) النحل ٨١

(١١) آل عمران ٢٦

(١) المائدة ٦

(٤) الحج ٦٥

(٧) المدثر ٣

(١٠) النحل ٥

ومنها: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(١)، أى والشهادة، لأن الإيمان بكلّ مهما واجب، وآثر الغيب لأنه أمدح، ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة من غير عكس.

ومنها: ﴿وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾^(٢) أى والمغرب.

ومنها: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٣)، أى وللكافرين. قاله ابن الأنبارى، ويؤيده

قوله: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾^(٤).

ومنها: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٥)، أى ولا والد، بدليل أنه أوجب

للأخت النصف، وإنما يكون ذلك مع فقد الأب لأنه يسقطها.

النوع الثالث: ما يسمّى بالاحتباك؛ وهو من أطف الأنواع وأبدعها، وقلّ من

تنبه له أوتيه عليه من أهل فنّ البلاغة، ولم أره فى شرح بدعيّة الأعمى^(٦) لرفيقه

الأندلسى، وذكره الزركشى فى البرهان، ولم يسمّه هذا الاسم، بل سمّاه الحذف

المقالي^(٧)، وأفردّه بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعى، قال

الأندلسى فى شرح البدعيّة: من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن

يحذف من الأوّل ما أثبت نظيره فى الثانى، ومن الثانى ما أثبت نظيره فى الأوّل كقوله

تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ...﴾^(٨) الآية، التقدير: ومثل

الأنبياء والكفار كمثل الذى ينعق، والذى ينعق به، فحذف من الأوّل الأنبياء لدلالة

«الذى ينعق» عليه، ومن الثانى الذى ينعق به لدلالة «الذين كفروا» عليه.

وقوله: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضًا﴾^(٩)، التقدير: تدخل غير

بيضاء، وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأوّل «غير بيضاء» ومن الثانى «وأخرجها»

وقال الزركشى: هو أن يجتمع فى الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله

لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي

(١) البقرة ٢

(٢) الصفات ٥

(٣) البقرة ٣

(٤) النساء ١٧٦

(٥) البقرة ١٨٥

(٦) هو ابن جابر الأندلسى الأعمى، محمد بن أحمد بن على التوفى سنة ٧٨٠. صاحب البدعيّة، المسماة: بالحلّة البيضاء. مدح خير البورى، شرحها رفيعته أحمد بن يوسف الرعنى الأندلسى، وانظر كشف الظنون

(٧) التمل ١٢

(٨) البقرة ١٧١

(٩) البرهان ٣: ١٢٩

وَأَنَا بَرِيٌّ مِّمَّا تَجْرُمُونَ ﴿١﴾ ، التقدير « إن افتريته فملىّ إجراى وأنتم برآء منه ، وعليكم إجرامكم وأنا برىّ مما تجرمون » .

وقوله : ﴿ وَبِعَذَابِ الْمُنَافِقِينَ إِنِ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) ، التقدير : « وبمذبّ المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم ، أو يتوب عليهم فلا يمذبهم » .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ ﴾ (٣) ، أى حتى يطهرن من الدم ، ويتطهرن بالماء ، فإذا طهرن وتطهرن فاتوهن .

وقوله : ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ (٤) ، أى عملاً صالحاً بسيّئاً ، وآخر سيّئاً بصالح .

قلت : ومن لطيفه قوله : ﴿ فِتْنَةٌ تَقَاتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآخَرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ (٥) ، أى فتنة مؤمنة تقاتل في سبيل الله ، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت .

وفى الغرائب للكرمانى : فى الآية الأولى التقدير : « مثل الذين كفروا يا محمد كمثل الناعق مع الغم » ، فحذف من كل طرف ما يدلّ عليه الطرف الآخر . وله فى القرآن نظائر ، وهو أبلغ ما يكون من الكلام . انتهى .

ومأخذ هذه التسمية من الحبك ، الذى معناه الشدّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة فى الثوب ، فحبك الثوب شدّ ما بين خيوطه من الفرج وشدّه وإحكامه ؛ بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرونىق . وبيان أخذّه منه من أن مواضع الحذف من الكلام شبت بالفرج بين الخيوط ، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر فى نظمه وحوكه ، فوضع المحذوف مواضعه كان حايكاً له مانعاً من خلل بطرقه ، فسدّ بتقديره ما يحصل به الخلل ، مع ما أكسبه من الحسن والرونىق .

(٣) البقرة ٢٢٢

(٢) الأحزاب ٢٤

(١) هود ٣٥

(٥) آل عمران ١٣

(٤) التوبة ١٠٢

النوع الرابع : مايسمى بالاختزال ؛ هو ما ليس واحداً مما سبق ، وهو أقسام ؛ لأن المحذوف إما كلمة اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو أكثر .

أمثلة حذف الاسم :

حذف المضاف ، هو كثير في القرآن جداً ، حتى قال ابن جني : في القرآن منه زهاء ألف موضع . وقد سردّها الشيخ عز الدين في كتابه « المجاز » على ترتيب السور والآيات ، ومنه : ﴿ الحجُّ أشهرٌ ﴾ ^(١) ، أي حج أشهر ، أو أشهر الحج . ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾ ^(٢) ، أي ذا البر أو ير من . ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ^(٣) ، أي نكاح أمهاتكم . ﴿ لَأَذِقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ ^(٤) ، أي ضعف عذاب . ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ ^(٥) ، أي وفي تحرير الرقاب .

حذف المضاف إليه ، يكثر في إياه المتكلم ، نحو ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ ^(٦) . وفي الغايات نحو ﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ^(٧) ، أي من قبل القلب ومن بعده .
وفي كل ، وأى ، وبعض . وجاء في غيرهنّ كقراءة ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٨) بضم بلا تنوين ، أي فلا خوف شيء عليهم .

حذف المبتدأ ، يكثر في جواب الاستفهام ، نحو ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾ ^(٩) أي هي نار . وبعدها الجواب ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾ ^(١٠) ، أي فعمله لنفسه ، ﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ^(١١) ، أي فإساءته عليها . وبعده القول ، نحو ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١١) ،

(٣) النساء . ٢٣

(٦) الأعراف ١٥١

(٩) القارعة ٩ ، ١٠ .

(٢) البقرة ١٧٧

(٥) البقرة ١٧٧

(٨) البقرة ٣٨

(١١) الفرقان ٥

(١) البقرة ١٩٧

(:) الإسراء ٧٥

(٧) الروم ٤

(١٠) الجنّية ١٥

﴿ قَالُوا أَضْفَاتُ أَخْلَامٍ ﴾^(١).

وبعد ما تلخبرُ صفة له في المعنى، نحو ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾^(٢)، ونحو ﴿ صُمُّكُمْ ﴾^(٣).

ووقع في غير ذلك، نحو ﴿ لَا يَفْرَنُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ﴾ متاع قليل^(٤)، ﴿ أَمْ يَبْأَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّارٍ لَّا تَأْتِي سُرَّةَ أَنْزَلْنَاهَا ﴾^(٥)، أي هذه.

ووجب في النعت القطوع إلى الرفع حذف الخبر، نحو ﴿ أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظِلَّهَا ﴾^(٦)، أي دائم.

ويحتمل الأمرين ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾^(٧)، أي أجل، أو فأمرى صبر. ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٨) أي عليه، أو فالواجب.

حذف الموصوف ﴿ وَعِنْدَكُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾^(٩)، أي حور قاصرات. ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾^(١٠)، أي دروعاً سابغات. ﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(١١)، أي القوم المؤمنون.

حذف الصفة، نحو ﴿ يَا خُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ ﴾^(١٢)، أي سالحة، بدليل أنه قريء كذلك، و « أن تعينها » لا يخرجها عن كونها سفينة. ﴿ الْآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ ﴾^(١٣)، أي الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم ذلك. ﴿ فَلَا نَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا ﴾^(١٤)، أي نافعاً.

(١) يوسف ٤٤	(٢) التوبة ١١٢	(٣) البقرة ١٨
(٤) آل عمران ١٦٦	(٥) الأحقاف ٣٥	(٦) النور ١
(٧) الرعد ٣٥	(٨) يوسف ١٨	(٩) النساء ٩٢
(١٠) الصافات ٤٨	(١١) سبأ ١١	(١٢) النور ٣١
(١٣) الكهف ٧٩	(١٤) البقرة ٧١	(١٥) الكهف ١٠٥

حذف المعطوف عليه ، ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾^(١) فانفلق ، أي فاضرب فانفلق .
وحيث دخلت واو المعطف على لام التعليل ففي تخرجه وجهان :

أحدهما: أن يكون تعالياً مملئاً محذوف ، كقوله : ﴿وَلِيُبَيِّنَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلََاءٌ
حَسَنًا﴾^(٢) ، فالعنى وللإحسان إلى المؤمنين فعمل ذلك .

والثاني: أنه معطوف على علة أخرى . ضمرة ليظهر صحة المعطف ، أي فعمل ذلك ليذيق
الكافرين بأسه وليبلي .

حذف المعطوف مع العاطف ، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ
وَقَاتَلَ﴾^(٣) أي ومن أنفق بعده . ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾^(٤) ، أي والشر .

حذف المبدل منه ، خرَّج عليه : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾^(٥)
أي لما تصفه ، والكذب بدل من الهاء .

حذف الفاعل ، لا يجوز إلا في فاعل المصدر ، نحو : ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ
الْخَيْرِ﴾^(٦) ، أي دعائه الخير . وجوزته الكسائي مطلقاً لدليل ، وخرَّج عليه ﴿إِذَا بَلَغَتِ
التَّرَاقِيَ﴾^(٧) ، أي الروح ، ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٨) ، أي الشمس .

حذف المفعول ، تقدم أنه كثير في مفعول المشيئة والإرادة . ويرد في غيرها ، نحو ﴿إِنَّ
الَّذِينَ اتَّخَذُوا الدِّجْلَ﴾^(٩) ، أي الهماً . ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(١٠) ، أي عاقبة أمركم .

حذف الحال ، يكثر إذا كان قولاً ، نحو ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ
بَابٍ * سَلَامٌ﴾^(١١) أي قائلين .

(٣) الحديد ١٠٠

(٦) فصلت ٤٩

(٩) الأعراف ١٥٢

(٢) الأقال ١٧

(٥) النحل ١١٦

(٨) ص ٣٢

(١١) الرعد ٢٣ ، ٢٤

(١) الشعراء ٦٣

(٤) آل عمران ٢٦

(٧) القيامة ٢٦

(١٠) التكاثر ١

حذف المنادى ﴿أَلَا يَا سَاجِدُوا﴾^(١)، أى ياهؤلاء . ﴿بِالْبَيْتِ﴾^(٢)، أى يقوم .

حذف العائد يقع فى أربعة أبواب :

الصلة ، نحو ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٣) ، أى بعثه .

والصفة ، نحو ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾^(٤) ، أى فيه .

والخبر نحو ﴿وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحَسَنَى﴾^(٥) ، أى وعده .

والحال .

حذف مخصوص نعم ، ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾^(٦) أى أيوب .

﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾^(٧) ، أى نحن . ﴿وَلَنِعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٨) ، أى الجنة .

حذف الموصول ، نحو ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٩) ، أى والذى

أنزل إليكم ، لأن الذى أنزل إلينا ليس هو الذى أنزل إلى من قبلنا ، ولهذا أعيدت « ما »

فى قوله : ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(١٠) .

أمثلة حذف الفعل :

يطرد إذا كان مفسراً ، نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١١) ، ﴿إِذَا

السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١٢) . ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(١٣) .

ويكثر فى جواب الاستفهام ، نحو ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا

خَيْرًا﴾^(١٤) ، أى أنزل .

وأكثر منه حذف القول ، نحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ

(٣) القرآن ٤١

(٦) ص ٤٤

(٩) البقرة ١٢٦

(١٢) الإسراء ١٠٠

(٢) القصص ٧٩

(٥) النساء ٩٥

(٨) النحل ٣٠

(١١) الأشقاق ١

(١) النمل ٢٥

(٤) البقرة ٤٨

(٧) المرسلات ٢٣

(١٠) التوبة ٦

(١٣) النحل ٣٠

وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا ﴿١١﴾ ، أى يقولان : ربنا .

ويأتى فى غير ذلك ، نحو ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ﴿١٢﴾ ، أى وأتوا ، ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ ﴿١٣﴾ ، أى وألفوا الإيمان أو اعتقدوا ، ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ﴿١٤﴾ ، أى وليسكن زوجك ، ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ ﴿١٥﴾ ، أى أذم .
﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ ﴿١٦﴾ أى أمدح ، ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ﴿١٧﴾ أى كان . ﴿ وَإِنْ كَلَامًا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبَّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ ﴿١٨﴾ .

أمثلة حذف الحرف :

قال ابن جنى فى المختص : أخبرنا أبو على ، قال : قال أبو بكر ، حذف الحرف ليس بقياس ، لأن الحروف إما ما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكانت مختصراً لها هى أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به .

حذف همزة الاستفهام . قرأ ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتُمْ ﴾ ﴿٩﴾ ، وخرج عليه ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ﴿١٠﴾ فى المواضع الثلاثة . ﴿ وَرَبُّكَ نِعْمَةٌ تَمَّتْهَا ﴾ ﴿١١﴾ ، أى أوتلك؟
حذف الموصوف الحرف . قال ابن مالك : لا يجوز إلا فى « أن » ، نحو ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ ﴾ ﴿١٢﴾ .

وحذف الجار بطرد مع أن ، وأن ، نحو ﴿ يَمْتَنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَى إِسْلَامِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ ﴾ ﴿١٣﴾ ، ﴿ أَطْمَعُ أَنْ يُغْفِرَ لِي ﴾ ﴿١٤﴾ ، ﴿ أَيْدِيكُمْ أَنْتُمْ ﴾ ﴿١٥﴾ أى بأنكم . وجاء مع غيرها ، نحو ﴿ قَدَّرْنَاهُ

(١) البقرة ١٢٧	(٢) النساء ١٧١	(٣) الحشر ٩
(٤) البقرة ٣٥	(٥) تبت ٣	(٦) النساء ١٦٢
(٧) الأحزاب ٤٠	(٨) هود ١١١	(٩) البقرة ٦
(١٠) الأنعام ٧٦	(١١) الشعراء ٢٢	(١٢) الروم ٢٤
(١٣) الحجرات ١٧	(١٤) الشعراء ٨٢	(١٥) المؤمنون ٣٥

مَنَارِلٍ ﴿١﴾ ، أَى تَدْرِنَا لِه ، ﴿وَيَبْمُونَهَا عِوَجًا﴾ ﴿٢﴾ ، أَى لَهَا ، ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ ﴿٣﴾ ،
أَى يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ . ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ ﴿٤﴾ ، أَى مِنْ قَوْمِهِ . ﴿وَلَا تَعَزِّمُوا
عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ ﴿٥﴾ ، أَى عَلَى عَقْدَةِ النِّكَاحِ .

حذف العاطف ، خرج عليه الفارسي ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذْ مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ
مَا أُحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَّأَوْا﴾ ﴿٦﴾ أَى وَقَاتِ ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاعَةٌ﴾ ﴿٧﴾ ، أَى
ووجوه ، عطفًا على ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ ﴿٨﴾ .

حذف فاء الجواب ، وخرج عليه الأخفش ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ﴾ ﴿٩﴾ .

حذف حرف النداء ، كثير . ﴿هَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ﴾ ﴿١١﴾ ،

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ ﴿١٢﴾ ، ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ﴿١٣﴾ . وفي

العجائب للكرماني : كثر حذف « يا » في القرآن من الرب تنزيهاً وتعظيماً ؛ لأن في
النداء طرفاً من الأمر .

حذف « قد » في الماضي إذا وقع حالاً ، نحو : ﴿أَوْ جَاءَ وَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ﴾ ﴿١٤﴾ ،

﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَزْدَلُونَ﴾ ﴿١٥﴾ .

حذف « لا » النافية ، يطرّد في جواب القسم ، إذا كان المنفي مضارعاً نحو : ﴿تَاللَّهِ

تَقْتًا﴾ ﴿١٦﴾ . وورّد في غيره ، نحو : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ ﴿١٧﴾ ، أَى لَا يُطِيقُونَهُ .

﴿وَأَلَّتِي فِي الْأَرْضِ رَوَايَا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ ﴿١٨﴾ ، أَى لِثَلَاثِمْئِدَ .

(٣) الأعراف ١٧٥

(٦) التوبة ٩٤

(٩) البقرة ١٨٥

(١٢) مريم ٤

(١٥) الشعراء ١١١

(٢) الأعراف ٤٥

(٥) البقرة ٢٣٥

(٨) الفاشية ٢

(١١) يوسف ٢٩

(١٤) النساء ٩٥

(١٧) البقرة ١٨٤

(١) يس ٣٩

(٤) الأعراف ١٥٥

(٧) الفاشية ٨

(١٠) آل عمران ١١٩

(١٣) الأنعام ١٤

(١٦) يوسف ٨٥

(١٨) النحل ١٥

حذف لام التوطئة : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾^(١) ، ﴿ وَإِنْ أَطَقْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرِكُونَ ﴾^(٢) .

حذف لام الأمر ، خرج عليه ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾^(٣) ، أى ليقيموا .

حذف لام « لقد » يحسن مع طول الكلام ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٤) .
حذف نون التوكيد ، خرج عليه قراءة ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ بالنصب .

حذف التنوين ، خرج عليه ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾^(٥) ، ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾^(٦) بالنصب .

حذف نون الجمع ، خرج عليه قراءة ﴿ وَمَا مِ بَضَارَى بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ .

حذف حركة الإعراب والبناء ، خرج ، عليه قراءة ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِيكُمْ ﴾^(٧)

﴿ بِأَمْرِكُمْ ﴾^(٨) ، ﴿ وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ ﴾^(٩) بسكون اللام . وكذا ﴿ أَوْ يَمَفُّو

الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ ﴾^(١٠) ، ﴿ فَأَوَارِي سَوَاءً أُخِي ﴾^(١١) ، ﴿ مَا بَقِيَ مِنْ

الرَّبَّابِ ﴾^(١١) .

* * *

أمثلة حذف أكثر من كلمة :

حذف مضافين ﴿ فَأَيُّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾^(١٢) ، أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى

تقوى القلوب . ﴿ فَحَبَّضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾^(١٣) أى من أثر حافر فرس الرسول ،

﴿ تَدَوَّرُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُفْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾^(١٤) أى كدوران عين الذى .

﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ ﴾^(١٥) ، أى بدل شكر رزقكم

حذف ثلاث متضائفات :

﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾^(١٦) ، أى فكان مقدار مسافر به مثل قاب تحذف

ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها :

(١) المائدة ٧٣	(٢) الأمام ١٢١	(٣) إبراهيم ٣١
(٤) الشمس ٩	(٥) الإخلاص ١ ، ٢	(٦) بس ٤٠
(٧) البقرة ٥٤	(٨) البقرة ٦٧	(٩) البقرة ٢٢٧
(١٠) البقرة ٢٣٧	(١١) المائدة ٣١	(١٢) الحج ٣٢
(١٣) طه ٩٦	(١٤) الأحزاب ١٩	(١٥) الواقعة ٨٢
(١٦) النجم ٩		

حذف مفعولَى باب ظن ، ﴿أَتَيْتَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (١) ، أى تزعمونهم شركائى .

حذف الجار على المجرور ، ﴿خَالَطُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾ أى بسىء ، ﴿وَأَخْرَسَيْنَا﴾ (٢) أى بصالح .
حذف العاطف مع المظوف ، تقدم .

حذف حرف الشرط وفعله ، يطرد بعد الطلب ، نحو ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (٣) ، أى إن اتبعتونى ، ﴿قُلْ لِمَعْبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٤) ، أى إن فات لهم يقيموا . وجعل منه الزمخشري ﴿فَلَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ (٥) ، أى إن اتخذتم عند الله عهداً فإن يخالف الله . وجعل منه أبو حيان ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ (٦) ، أى إن كنتم آمنتم بما أنزل إليكم فلم تقتلون !

حذف جواب الشرط ﴿فَإِنْ اسْتَشْفَعْتَ أَنْ تَدْفِنِيَ نَفَقَا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَمَا فِي السَّمَاءِ﴾ (٧) ، أى فافعل . ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٨) ، أى أعرضوا ، بدليل ما بعده . ﴿أَتَيْنَ ذُكْرًا نَمًّا﴾ (٩) ، أى تطيرتم . ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ (١٠) ، أى لنفد . ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾ (١١) ، أى لرأيت أمراً عظيماً . ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَهُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (١٢) ، أى امدبكم . ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَىٰ قَلْبِنَا﴾ (١٣) ، أى لأبدت به . ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ﴾ (١٤) ، أى لسلطكم على أهل مكة .

(٢) آل عمران ٣١

(٦) البقرة ٩١

(٩) يس ١٩

(١٢) النور ٢٠

(٢) التوبة ١٠٢

(٥) البقرة ٨

(٨) يس ٤٥

(١١) السجدة ١٢

(١٤) الفتح ٢٥

(١) الأنعام ٢٢

(٤) إبراهيم ٣١

(٧) الأنعام ٣٥

(١٠) الكهف ١٠٩

(١٢) القصص ١٠

حذف جملة القسم ﴿لَاعَذَّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾^(١) ، أى والله ، حذف جوابه .
 ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا...﴾^(٢) الآيات ، أى لتبعثن . ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(٣) ،
 أى إنه لمعجز . ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾^(٤) ، أى ما الأمر كما زعموا .
 حذف جملة مسببة عن المذكور ، نحو ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾^(٥) ،
 أى فعل مافعل .

حذف جمل كثيرة ، نحو ﴿فَارْسِلُونِ* يَوْسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾^(٦) ، أى فإرسلوني
 إلى يوسف لاستعبره الرؤيا ، ففعلوا فأنناه فقال له : يا يوسف .

خاتمة

نارة لا يقيم شئ مقام المحذوف كما تقدم ، ونارة يقيم ما يدل عليه ، نحو ﴿فَإِنْ
 تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٧) ؛ فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه
 على توليهم ، وإنما التقدير : « فَإِنْ تَوَلَّوْا فَلَإِن لَّوَمَّ عَلَىَّ » أو فلا عذر لكم لأنى أبلغتكم .
 ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٨) ، أى فلا تحزن واصبر .
 ﴿وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٩) ، أى يصيهم مثل ما أصابهم .

فصل

[فى نوعى الإطناب]

كما انقسم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف ، كذلك انقسم الإطناب إلى بسط وزيادة .

[الإطناب بالبسط]

فالأول الإطناب بتكثير الجمل ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ...﴾^(١٠) الآية فى سورة البقرة . أطنب فيها بأبلغ الإطناب لكون الخطاب
 مع التقلين ، وفى كل عصر وحين ، للعالم منهم والجاهل ، والموافق منهم والمناقق .

(١) النمل ٢١	(٢) النازعات ١	(٣) ص ١
(٤) ق ١	(٥) الأفعال ٨	(٦) يوسف ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧
(٧) هود ٥٧	(٨) فاطر ٤	(٩) الأفعال ٣٨
(١٠) البقرة ١٦٤		

وقوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾^(١)، فقوله: «ويؤمنون به»، إطناب لأن إيمان حملة العرش معلوم، وحسنه إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه.

﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٢)، وليس من المشركين مُزَكَّ. والنكته الحث للمؤمنين على أدائها، والتحذير من المنع، حيث جعل من أوصاف المشركين.

* * *

[الإطناب بالزيادة]

والثاني يكون بأنواع:

أحدها - دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد

السابقة في نوع الأدوات

وهي: إن، وأن، ولام الابتداء، والقسم، وألا الاستفاحية، وأما، وها التنبيه، وكان في تأكيد التشبيه، ولكن في تأكيد الاستدراك، وليت في تأكيد التمني، ولعل في تأكيد الترجي، وضمير الشأن، وضمير الفصل، وإماني تأكيد الشرط، وقد، والستين وسوف، والنونان في تأكيد الفعالية، ولا التبرئة، وإن، ولما في تأكيد النفي، وإما يحسن تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطب به منكرأ أو متردداً.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه، كقوله تعالى حكاية عن رسل هيسى إذ كذبوا في المرّة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾^(٣)، فأكد بأن وإسمية الجملة. وفي المرّة الثانية ﴿قَالُوا رَبَّنَا بَعَلَّمْ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾^(٤)، فأكد بالقسم وإن واللام وإسمية الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾^(٥).

وقد يؤكد بها، والمخاطب به غير منكر، لعدم جريه على مقتضى إقراره،

(٣) يس ١٤

(٢) فصلت ٦، ٧

(١) غافر ٧

(م ١٣ - الإيقان ٣)

(٥) يس ١٥

(٤) يس ١٦

فينزل منزلة النكر . وقد يترك التأكيد وهو معه منكر لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملهم الرجوع عن إنكاره ، وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بِعَدَدِ ذَلِكُمْ لَمَيِّتُونَ ﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴿ (٢) أكد الموت تأكيداً وإن لم ينكر ، لتزليل المخاطبين لتماذيبهم في الغفلة تنزيل من ينكر الموت ، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أشد نكيراً ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر ، فنزل المخاطبون منزلة غير المنكر حثاً لهم على النظر في أدلته الواضحة . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَأَرْيَبَ فِيهِ ﴾ ، (٢) نفى عنه الريبة بـ « لا » على سبيل الاستفراق ؛ مع أنه ارتاب فيه المرتابون ، لكن نزل منزلة العدم ، تعويلاً على ما يُزيله من من الأدلة الباهرة ، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك .

وقال الزمخشري : بولغ في تأكيد الموت تنبيهاً للإنسان على أن يكون الموت نصب عينيه ، ولا يغفل عن ترقبه ، فإن ما له إليه ، فكأنه أكد جملته ثلاث مرات لهذا المعنى ، لأن الإنسان في الدنيا يسعى فيها غاية السعى ؛ حتى كأنه يخد ، ولم يؤكد جملة البعث إلاّ لأن لأنه أبرز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاع ، ولا يقبل إنكاراً . (٣)

وقال التاج بن الفركاح (٤) : أكد الموت ردّاً على الدهرية القائلين ببقاء النوع الإنساني خلفاً عن سلف ، واستغنى عن تأكيد البعث هنا ، لتأكيد الوعد والرد على منكره في مواضع ، كقوله : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ (٥) .

وقال غيره : لما كان العطف يقتضى الاشتراك ، استغنى عن إعادة اللام لذكرها في الأول .

وقد يؤكد بها — أى اللام — المستشرق الطالب الذي قدّم له ما يلوح بالخبر فاستشرفت

(١) المؤمنون ١٥ ، ١٦ (٢) البقرة ٢ (٣) قوله في البرهان ٣ : ٨٨ (٤) هو عبد الرحمن إبراهيم البدوي ، شارح التفسير ، وأحد علماء الشافعية . توفي سنة ٦٩٠ طبعات الشافعية ٦٠٠ . (٥) النبا ٧

نفسه إليه ، نحو ﴿ وَلَا تَحْطِئْ بِنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(١) ، أى لا تدعنى يانوح فى شأن قومك ؛ فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحاً ، ويشمر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى أهم: هل صاروا محكوماً عليهم بذلك أولاً ؟ فقيل : إنهم مفروقون بالتأكيد .

وكذا قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ كُمْ ﴾^(٢) ، لمأمرهم بالتقوى وظهور ثمرتها والعقاب على تركها محله الآخرة ، تشوّفت نفوسهم إلى وصف حال الساعة ، فقال : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾^(٣) ، بالتأكيد ، ليقرّر عاميه الوجوب .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا أُبْرِي نَفْسِي ﴾^(٤) ، فيه تحيير للمخاطب ، وتردد فى أنه كيف لا يبرئ نفسه وهى بريئة زكية ، ثبتت عصمتها وعدم موافقتها السوء ، فأكد به قوله : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾^(٥) .

وقد يؤكّد لقصد الترغيب ، نحو ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾^(٦) أ كد بأربع تأكيدات ترغيباً للعباد فى التوبة .

وقد سبق الكلام على أدوات التأكيد انذكورة ومعانيها ومواقعها فى النوع الأربعين .

فائدة

إذا اجتمعت إن واللام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات ، لأن « إن » أفادت التكرير مرتين فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً . وعن الكسائى أن اللام لتوكيد الخبر ، وإن لتوكيد الاسم . وفيه تجوز ، لأن التوكيد للنسبة لا للاسم ولا للخبر ، وكذلك نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثاً ، والحقيقة بمنزلة تكريره مرتين . فقال سيبويه فى نحو

(٣) يوسف ٥٢

(٤) الحج ١

(١) هود ٢٧

(٤) البقرة ٢٧

« يَا أَيُّهَا » : الألف والهاء لحقناً أياً توكيذاً ، فكأنك كررت « يا » مرتين وصار الاسم تنبيهاً .
هذا كلامه وتابعه الزمخشري .

فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أُنْذِرْ مَا مِتَّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ ^(١) قال الجرجاني في نظم القرآن : ليست اللام فيه للتأكيد ، فإنه منكر ؛ فكيف يحق ما ينكر ، وإنما قاله حكاية لكلام النبي صلى الله عليه وسلم الصادر منه بأداة التأكيد ، فكاه فنزلت الآية على ذلك .

* * *

النوع الثاني — دخول الأحرف الزائدة

قال ابن جنّي : كل حرف زيد في كلام العرب ، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى .
وقال الزمخشري في كشفه القديم : الباء في خبر ما ، وليس لتأكيد النفي ، كما أن اللام لتأكيد الإيجاب .

وسئل بعضهم عن التأكد بالحرف وما معناه ، إذ إسقاطه لا يخل بالمعنى ! فقال : هذا يعرفه أهل الطباع ، يجدون من زيادة الحرف معنى لا يجدونه بإسقاطه . قال : ونظيره العارف بوزن الشعر طبعاً ، إذا تغير عليه البيت بنقص أنكره وقال : أجد نفسى على خلاف ما أجدها بإقامة الوزن . فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع بنقصانها ، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانه .

ثم باب الزيادة في الحروف وزيادة الأفعال قليل ، والأسماء أقل .
أما الحروف فيزداد منها ، إن ، وأن ، وإذ ، وإذا ، وإلى ، وأم ، والباء ، والفاء ، وفي ، والكاف ، واللام ، ولا ، وما ، ومن ، والواو ؛ وتقدمت في نوع الأدوات مشروحة .

وأما الأفعال فزيد منها « كان » ؛ وخرج عليه ﴿ كَيْفَ نُسَكِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ ^(٢) ، وأصبح وخرج عليه ﴿ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴾ ^(٣) .

وقال الرُّمَانِيّ: العادة أن مَنْ به علةٌ تزداد بالليل، أن يرجو الفرج عند الصباح، فاستعمل «أصبح» لأن الخسران حصل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة.

وأما الأسماء فنصّ أكثر النحويين على أنها لا تزداد، ووقع في كلام المفسرين الحكم عليها بالزيادة في مواضع، كلفظ «مثل» في قوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(١)، أي بما.

* * *

النوع الثالث — التأكيد الصناعي

وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بكل، واجمع، وكلا وكلتا، نحو ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٢)، وفائدته رفع توهم المجاز وعدم الشمول. وادعى الفراء أن «كلهم» أفادت ذلك، و«أجمعون» أفادت اجتماعهم على السجود، وأنهم لم يسجدوا متفرقين.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول إما بمرادفه، نحو ﴿ضَيْقًا خَرَجًا﴾^(٣)، بكسر الراء، و﴿غَرَّابِيْبٌ سُودٌّ﴾^(٤) وجعل منه الصغار في ﴿فِيمَا بَيْنَ مَسْكَنَاتِكُمْ فِيهِ﴾^(٥)؛ على القول بأن كليهما للنفى. وجعل منه غيره: ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾^(٦)، فوراء هنا ليس ظرفاً، لأن لفظ «ارجعوا» يبنى عنه، بل هو اسم فعل بمعنى «ارجعوا»، فكأنه قال: ارجعوا ارجعوا.

وإما بلفظه ويكون في الاسم والفعل والحرف، والجملة فالاسم، نحو ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾^(٧)، ﴿دَكَادَكَأً﴾^(٨)، والفعل ﴿فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهْلُهُمْ﴾^(٩).

(٣) الأمام ١٢٥

(٦) الحديد ١٣

(٩) الطارق ١٧

(٢) الحجر ٣٠

(٥) الأحقاف ٢٦

(٨) الفجر ٢١

(١) البقرة ١٣٧

(٢) فاطر ٢٧

(٧) الإنسان ١٥، ١٦

واسم الفعل ، نحو ﴿ هَيَّيَاتْ هَيَّيَاتْ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(١) ، والحرف . نحو ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٢) ، ﴿ أَيْدِيكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ ﴾^(٣) .
والجملة ، نحو ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٤) والأحسن اقتراح الثانية
بتم ، نحو ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٥) ، ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾^(٦) . ومن هذا النوع تأكيد الضمير
المتصل بالمنفصل ، نحو ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(٧) ، ﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾^(٨) ،
﴿ وَإِنَّمَا أَنْتَ نَكُونُ نَحْنُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٩) . ومن تأكيد المنفصل بمثله ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ
هُمْ كَافِرُونَ ﴾^(١٠) .

ثالثها : تأكيد الفعل بمصدره ؛ وهو عوض من تكرار الفعل مرتين ، وفائدته رفع
توهم المجاز في الفعل بخلاف التوكيد السابق فإن لرفع توهم المجاز في المسند إليه . كذا فرّق
به ابن عصفور وغيره . ومن ثم ردّ بعض أهل السُّنة على بعض المعتزلة في دعواه نفى
التكليم حقيقة بقوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(١١) لأن التوكيد رفع المجاز في
الفعل ؛ ومن أمثله ﴿ وَسَلَّمُوا وَسَلَّيَا ﴾^(١٢) ، ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا * وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾^(١٣)
﴿ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا ﴾^(١٤) .

وليس منه ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾^(١٥) ؛ بل هو جمع « ظن » لاختلاف أنواعه .
وأما ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾^(١٦) ، فتحتمل أن يكون منه وأن يكون
الشيء ، بمعنى الأمر والشأن .

(١) المؤمنون ٣٦	(٢) هود ١٠٨	(٣) المؤمنون ٣٥
(٤) النمر ٦٠	(٥) الانطار ١٧ ، ١٨	(٦) التكاثر ٣ ، ٤
(٧) البقرة ٣٥	(٨) المائدة ٣٤	(٩) لأعراب ١١٥
(١٠) يوسف ٣٧	(١١) النساء ١٦٤	(١٢) الأحزاب ٥٦
(١٣) الطور ٩ ، ١٠	(١٤) الإسراء ٦٣	(١٥) الأحزاب ١٠
(١٦) الأنعام ٨٠		

والأصل في هذا النوع أن ينعت بالوصف المراد، نحو ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِيًا رَأً كَثِيرًا ﴾ (١)، ﴿ وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (٢). وقد يضاف وصفه إليه، نحو ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ (٣)، وقد يؤكد بمصدر فعل آخر أو اسم عين نيابة عن المصدر، نحو ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ (٤)، والتبثيل مصدر «بتل». ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (٥)، أى إنباتًا، إذ النبات اسم عين.

رابعها: الحال المؤكدة، نحو ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ (٦)، ﴿ وَلَا تَعْمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (٧)، ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (٨)، ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ (٩)، ﴿ وَأَزَلَّكَ الْجَنَّةُ لِلتَّمَقِّينَ غَيْرَ بِعِيدٍ ﴾ (١٠). وليس منه ﴿ وَلِي مُدِيرٌ ﴾ (١١)، لأن التولية قد لا تكون إدارياً، بدليل قوله: ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١٢). ولا ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ (١٣)، لأن التبسم قد لا يكون ضحكاً، ولا ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (١٤)، لاختلاف المعنيين، إذ كونه حقاً في نفسه غير كونه مصدقاً لما قبله.

* * * النوع الرابع - التكرير

وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة، خلافاً لبعض من غلط.

وله فوائد:

منها التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه تعالى على السبب الذي لأجله كثر الأقايسص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ (١٥).

(٤) آل عمران ١٠٢

(٦) مريم ٣٣

(٩) البقرة ٨٣

(١٢) البقرة ١٤٤

(١٥) طه ١١٣

(٢) الأحزاب ٤٩

(٥) نوح ١٧

(٨) النساء ٧٩

(١١) النمل ١٠

(١٤) البقرة ٩١

(١) الأحزاب ٤١

(٤) المزمل ٨

(٧) البقرة ٦٠

(١٠) ق ٣١

(١٣) النمل ١٩

ومنها التأكيد .

ومنها زيادة التنبيه على ما بنى التهمة ، ليكمل تلقى الكلام بالقبول ، ومنه : ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ ﴾ (١) ، فإنه كرر فيه النداء لذلك .

ومنها إذا طال الكلام وخشى تناسي الأول أعيد ثانياً نظرية له وتجديداً لعهد ، ومنه ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمَلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا ﴾ (٢) ، ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا ﴾ (٣) ، ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ (٤) . ﴿ لِاتَّخِصِبْنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (٥) ، ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ ﴾ (٦) .

ومنها التعظيم والتحويل ، نحو ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٧) ، ﴿ الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (٨) ، ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ (٩) .

فإن قلت : هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله ، فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ ، فلا يحسن عده نوعاً مستقلاً . قلت : هو بحامعه ويفارقه ، ويزيد عليه وينقص عنه ، فصار أصلاً برأسه ؛ فإنه قد يكون التأكيد تكراراً كما تقدم في أمثله ، وقد لا يكون تكراراً كما تقدم أيضاً ، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة ، وإن كان مفيداً للتأكيد معنى . ومنه ما وقع فيه الفصل بين المكررين ؛ فإن التأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكده ، نحو ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (١٠) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ طَهْرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾ (١١) ، فالإتيان من باب التكرير لا التأكيد لللفظ الصناعي . ومنه الآيات المقدمة في التكرير للطول .

(٣) النحل ١١٠

(٦) يوسف ٤

(٩) الواقعة ٢٧

(٢) النحل ١١٩

(٥) آل عمران ١٨٨

(٨) القارعة ١ ، ٢

(١١) آل عمران ٤٢

(١) غافر ٣٨

(٤) البقرة ٨٩

(٧) الحاقة ٢٠ ، ١

(١٠) الحشر ١٨

ومنه ما كان لتعدد التعلّق ، بأن يكون المكرّر ثانياً متعلّقاً بغير مانع له الأول ، وهذا القسم يُسمّى بالترديد ، كقوله : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ (١) ، وقع فيها التردد أربع مرات .

وجُمِلَ منه قوله : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (٢) ، فإنها وإن تكرّرت نيفاً وثلاثين مرة ، فكل واحدة تتعلّق بما قبلها ، ولذلك زادت على ثلاثة ، ولو كان الجميع عانداً إلى شيء واحد لما زاد على ثلاثة ، لأن التأكيد لا يزيد عليها . قاله ابن عبد السلام وغيره .

وإن كان بعضها ليس بنعمة فذكر النعمة للتحذير نعمة . وقد سئل : أيّ نعمة في قوله : ﴿كلّ من عليها فان﴾ (٣) ؟ فأجيب بأجوبة ، أحسنها ، النقل من دار الهموم إلى دار السرور ، وإراحة المؤمن والبارّ من الفاجر .

وكذا قوله : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (٤) في سورة المرسلات ؛ لأنه تعالى ذكره قصصاً مختلفة وأتبع كل قصّة بهذا القول ؛ فكأنه قال عقب كل قصّة : « وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِ بِهذه القصة » .

وكذا قوله في سورة الشعراء : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٥) وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿ ، كرّرت ثمانى مرات ، كل مرة عقب كل قصّة ، فالإشارة في كلّ واحدة بذلك إلى قصة النبي المذكور قبلها وما اشتملت عليه من الآيات والمعبر . وبقوله : ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، إلى قومه خاصة ، ولما كان مفهومه أنّ الأقل من قومه آمنوا ، أتى بوصفّي العزيز الرحيم للإشارة إلى أنّ العزّة على من لم يؤمن منهم ، والرحمة لمن آمن .

(١) النور ٣٥ (٢) الرحمن ١٣، ١٦، ١٨... (٣) المرسلات ١٩، ٢٤...

(٤) الرحمن ٢٦

(٥) الشعراء ٨، ٦٧، ١٠٣، ١٢١، ١٣٩، ٨٥١، ١٧٤، ١٩٠

وكذا قوله في سورة القمر: ﴿وَأَقْدَمَ بَسْرَنَا الْقُرْآنَ لَلَّذِ كَرِهَل مِن مُدَّ كِرِهَل﴾ (١)، قال الزمخشري: كرر ليجددوا عند سماع كل نبا منها انعاظاً وتنبهياً، وإن كلاً من تلك الأنباء مستحق للاعتبار يختص به، وأن يتبهنوا كيلا يفلمهم السرور والقفلة.

قال في عروس الأفراح: فإن قلت: إذا كان المراد بكل ما قبله، فليس ذلك بإطناب؛ بل هي ألفاظ؛ كل أريد به غير ما أريد بالآخر. قلت: إذا قلنا العبرة بعموم اللفظ، فكل واحد أريد به ما أريد بالآخر، ولكن كرر ليكون نصاً فيما يليه وظاهراً في غيره. فإن قلت: يلزم التأكيد، قلت: والأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزداد به عن ثلاثة؛ لأن ذلك في التأكيد الذي هو تابع، أما ذكر الشيء في مقامات متعددة أكثر من ثلاثة فلا يمتنع. انتهى.

ويقرّب من ذلك ما ذكره ابن جرير في قوله تعالى: ﴿وَاللّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَقْدَمَ وَصِينَا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ (٢)، ﴿وَاللّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللّهِ وَكِيلًا﴾، قال: فإن قيل: ما وجه تكرار قوله: ﴿وَاللّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ في آيتين إحداهما في أثر الأخرى؟ قلنا: لاختلاف معنى الخبرين عما في السموات والأرض، وذلك أن الخبر عنه في إحدى الآيتين ذكر حاجته إلى بارئه، وغنى بارئه عنه، وفي الأخرى حفظ بارئه إياه وعلمه به وتبديره قال: فإن قيل: أفلا قيل: «وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا أَوْ كَفَى بِاللّهِ وَكِيلًا»؟ قيل: ليس في الآية الأولى ما يصلح أن تحتّم بوصفه معه بالحفظ والتبدير (٣) انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ (٤)، قال الراغب: الكتاب الأول ما كتبه بأيديهم المذكور في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ (٥)،

والكتاب الثاني التوراة ، والثالث الجنس ، كتب الله كلها ، أى ماهو من شئ من كتب الله وكلامه .

ومن أمثلة ما يظن تكراراً ، وليس منه ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ (١) إلى آخرها ، فإن «لأعبد ما تعبدون» أى فى المستقبل «ولأنتم عابدون» ، أى فى الحال «ما أعبد» فى المستقبل «ولأنا عابد» ، أى فى الحال ما عبدتم فى الماضى ، «ولأنتم عابدون» أى فى المستقبل «ما أعبد» ، أى فى الحال . فالحاصل أن القصد نفي عبادته لأهلهم فى الأزمنة الثلاثة .

وكذا ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ (٢) ، ثم قال : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ﴾ (٣) ، ثم قال : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ (٤) ؛ فإن المراد بكل واحد من هذه الأذكار غير المراد بالآخر ، فالأول الذكر فى مزدلفة عند الوقوف بقزح ، وقوله : ﴿ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ إشارة إلى تكرره ثانياً وثالثاً ، ويحتمل أن يراد به طواف الإفاضة ، بدليل تعقيبه بقوله : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ ﴾ . والذكر الثالث إشارة إلى رمى جرة العقبة ، والذكر الأخير لرمى أيام التشريق .

ومنه تكرير حرف الإضراب فى قوله : ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْفَاتُ أَهْلَامٍ بَلْ أَفْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ بَلْ ادَّارِكْ عِلْمَهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ (٦) .

ومنه قوله : ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَحَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٧) ، ثم قال : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (٨) فكرر الثانى ليعم كل مطابقة ، فإن الآية الأولى فى المطلقة قبل الفرض

(٣) البقرة ٢٠٠

(٦) النمل ٦٦

(٢) البقرة ١٩٨

(٥) الأنبياء ٥

(٨) البقرة ٢٤١

(١) الكافرون ١ ، ٢

(٤) البقرة ٢٠٣

(٧) البقرة ٢٣٦

والمسيس خاصة ؛ وقيل لأن الأولى لا تُشعر بالوجوب ، ولهذا لما نزلت قال بعض الصحابة :
إن شئت أحسنت ، وإن شئت فلا ، فنزلت الثانية ، أخرجه ابن جرير .

ومن ذلك تكرير الأمثال كقوله : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ
وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ (١) .

وكذلك ضرب مثل المناقنين أوّل البقرة بالمستوقد ناراً ، ثم ضربه بأصحاب الصيّب .
قال الزمخشري : والثاني أبلغ من الأول ، لأنه أدل على فرط الحيرة وشدّة الأمر وفضاعته ؛
قال : ولذلك أُخّر ، وهم يتدرّجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ .

ومن ذلك تكرير القصص ، كقصّة آدم وموسى ونوح وغيرهم من الأنبياء ، قال
بعضهم : ذكر الله موسى في مائة وعشرين موضعاً من كتابه . وقال ابن العربي في
القواصم : ذكر الله قصّة نوح في خمس وعشرين آية ، وقصّة موسى في تسعين آية .

وفد ألف البدر بن جماعة كتاباً سماه « المقتنص في فوائد تكرار القصص »
وذكر في تكرير القصص فوائد :

منها أن في كل موضع زيادة شيء لم يذكر في الذي قبله ، أو إبدال كلمة بأخرى لنسكتة ،
وهذه عادة البلغاء .

ومنها أن الرجل كان يسمع القصّة من القرآن ، ثم يعود إلى أهله ، ثم يهاجر بعده
آخرون يحكون ما نزل بعد صدور من تقدمهم ؛ فلو لا تكرار القصص لوقعت قصة
موسى إلى قوم وقصّة عيسى إلى قوم آخرين ؛ وكذا سائر القصص ؛ فأراد الله اشتراك
الجميع فيها ، فيكون فيه إفادة لقوم وزيادة تأكيد لآخرين .

ومنها أن في إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة مالا يحق
من الفصاحة .

ومنها أن الدواعى لا تتوفّر على نقلها كتوفّرها على نقل الأحكام ؛ فلهذا كرّرت القصص دون الأحكام .

ومنها أنه تعالى أنزل هذا القرآن ، وعَجَزَ القومُ عن الإتيان بمثله ، بأيّ نظم جاءوا ، ثمّ أوضح الأمر في عجزهم ؛ بأن كرّر ذكر القصة في مواضع ، إعلاماً بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله ، أى بأيّ نظم جاءوا ، وبأيّ عبارة عبّروا .

ومنها أنه لما تحدّثهم قال : ﴿ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(١) ، فلو ذكرت القصة في موضع واحد واكتفى بها لقال العربيّ : إيتونا أنتم بسورة من مثله ، فأُنزل لها سبحانه وتعالى في تعداد السورّ دفْعاً لحجّتهم من كلّ وجه .

ومنها أن القصة لما كرّرت كان في ألفاظها في كلّ موضع زيادة ونقصان وتقديم وتأخير ، وأنت على أسلوب غير أسلوب الأخرى ، فأفاد ذلك ظهور الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صور متباينة في الأنظم وجذب النفوس إلى سماعها لما جُبلت عليه من حب التنقل في الأشياء المتجدّدة واستلذاذها بها ، وإظهار خاصّة القرآن حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هُجْنَةٌ في اللفظ ، ولا ملل عند سماعه ؛ فباين ذلك كلامَ المخلوقين .

وقد سُئِلَ : ما الحكمة في عدم تكرير قصة يوسف وسوقها مساقاً واحداً في موضع واحد دون غيرها من القصص ؟ وأجيب بوجوه :

أحدها : أن فيها تشبيهُ النسوة به ، وحال امرأة ونسوة افتتنوا بأبدع الناس جمالاً ، فناسب عدم تكرارها لما فيه من الإغضاء والسّتر ، وقد صحّح الحاكم في مستدرّكه حديث النهي عن تعليم النساء سورة يوسف .

ثانياً : أنها اختصّت بحصول الفرج بعد الشدة ، بخلاف غيرها من القصص ، فإن ما لها إلى الوبال كقصة إبليس ، وقوم نوح وهود وصالح وغيرهم ، فلما اختصّت بذلك اتفقت الدواعى على نقلها لخروجها عن سمت القصص .

ثالثها : قال الأستاذ أبو إسحاق الاسفراينى : إنما كرّر الله قصص الأنبياء وساق قصة يوسف مساقاً واحداً إشارة إلى عجز العرب ؛ كأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم : إن كان من تلقاء نفسى ، فافعلوا فى قصة يوسف ما فعلت فى سائر القصص . قلت : وظهر لى جواب رابع ، وهو أنّ سورة يوسف نزلت بسبب طلب الصحابة أن يقص عليهم ، كما رواه الحاكم فى مستدرّكه ، فنزلت مبسوطة تامّة ليحصل لهم مقصود القصص من استيعاب القصة وترويح النفس بها والإحاطة بطرفها .

وجواب خامس ، وهو أقوى ما يجب به ، أنّ قصص الأنبياء إنما كرّرت ؛ لأنّ المقصود بها إفادة إهلاك مَنْ كذبوا رسلهم ، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلمة كذبوا أنزلت قصة منذرة بحلول العذاب ، كما حلّ على المكذبين ، ولهذا قال تعالى فى آيات : ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ ^(٢) ، وقصة يوسف لم يقصد منها ذلك .

وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصة أصحاب الكهف وقصة ذى القرنين وقصة موسى مع الخضر وقصة الذبيح . فإن قلت : قد تكررت قصة ولادة يحيى و ولادة عيسى مرتين ، وليست من قبيل ما ذكرت . قلت : الأولى فى سورة « كهيعص » ، وهى مكية ، أنزلت خطاباً لأهل مكة ، والثانية فى سورة آل عمران ، وهى مدنية أنزلت خطاباً لليهود ولنصارى نجران حين قدموا ، ولهذا اتصل بها ذكر الحاجة والمبالغة .

النوع الخامس — الصفة

وترد لأسباب :

أحدها : التخصيص فى النكرة ، نحو ﴿ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ ^(٣) .
الثانى : التوضيح فى المعرفة ، أى زيادة البيان ، نحو ﴿ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ ﴾ ^(٤) .

الثالث : المدح والثناء ومنه صفات الله تعالى ، نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ *
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿١﴾ ، ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ
 الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾ ﴿٢﴾ .

ومنهُ ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ ﴿٣﴾ ، فهذا الوصف للمدح ، وإظهار شرف
 الإسلام والتعريض باليهود وأتباعهم بعداء عن ملة الإسلام الذي هودين الأنبياء كلهم ،
 وأتباعهم بمنزل عنها . قاله الزمخشري .

الرابع : الذم ، نحو ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ ﴾ ﴿٤﴾ .

الخامس : التأكيد لرفع الإيهام ، نحو ﴿ لَا تَتَّخِذُوا الْإِهْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ﴿٥﴾ ، فإن
 « إلهين » للتثنية ، فاثنتين بعده صفة مؤكدة للنهي عن الإشراك ، ولإفادة أن النهي عن
 « إلهين » ، إنما هو لمحض كونهما اثنتين فقط ، لا لمعنى آخر من كونهما عاجزين أو غير
 ذلك ، ولأن الوحدة ، تطلق ويراد بها النوعية كقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن
 ونمو المطلب شيء واحد » وتطلق ويراد بها نفى العدة ؛ فالتثنية باعتبارها ، فلو قيل
 « لا تتخذوا الإهين » فقط اتهم أنه نهى عن اتخاذ جنسين آلهة ؛ وإن جاز أن يتخذ من
 نوع واحد عدداً آلهة ، ولهذا أكد بالوحدة قوله : ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ﴿٦﴾ .

ومثله : ﴿ فَاسْأَلْكَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ﴿٧﴾ ، على قراءة تنوين « كل »
 وقوله : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ﴿٨﴾ ، فهو تأكيد لرفع توهم تعدد
 النفخة ؛ لأن هذه الصيغة قد تدلُّ على الكثرة بدليل ﴿ وَإِنْ تَمُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ
 لَا تُحْصُوهَا ﴾ ﴿٩﴾ .

ومن ذلك قوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ ﴿١٠﴾ ، فإن لفظ « كاتتا » تفيد التثنية

(٣) المائدة : ٤

(٦) الأنعام : ١٩

(٩) إبراهيم : ٣٤

(٢) المحرر : ٢٤

(٥) النحل : ٥١

(٨) الحاقة : ١٣

(١) الفاتحة : ١-٤

(٤) النحل : ٩٨

(٧) المؤمنون : ٢٧

(١٠) النساء : ١٧٦

فتفسيره بانثنين لم يُفد زيادة عليه .

وقد أجاب عن ذلك الأخفش والفرسي بأنه أفاد العدد المحض مجرداً عن الصفة ؛ لأنه قد كان يجوز أن يقال : « فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين أو صالحتين أو غير ذلك من الصفات » ، فلما قال « اثنتين » ، أفهم أن فرض الثنتين تعلّق بمجرد كونها اثنتين فقط ، وهي فائدة لا تحصل من ضمير الثنى . وقيل أراد : « فإن كانتا اثنتين فصاعداً » ، فعبر بالأدنى عنه وعمّا فوقه اكتفاءً ، ونظيره : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ (١) ، والأحسن أن الضمير عائد على الشهيدين المطلقين .

ومن الصفات المؤكدة قوله : ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (٢) ، فقوله « يطير » لتأكيد أن المراد بالطائر حقيقة ، فقد يطلق مجازاً على غيره ، وقوله : « بجناحيه » لتأكيد حقيقة الطيران ، لأنه يطلق مجازاً على شدة العدو والإسراع في المشى .

ونظيره ﴿ يَقُولُونَ بِالَّذِينَ نَحْنُ عَلَيْهِمْ بِدَلِيلٍ ﴾ (٣) ، لأن القول يطلق مجازاً على غير اللسان ؛ ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾ (٤) . وكذا ﴿ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٥) ، لأن القلب قد يطلق مجازاً على العين كما أطلقت العين مجازاً على القلب في قوله : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي ﴾ (٦) .

قاعدة

الصفة العامة لاتى بعد الخاصة ، لا يقال : رجل فصيح متكلم ، بل متكلم فصيح وأشكل على هذه قوله تعالى في إسماعيل : ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ (٧) وأجيب أنه حال لصفة ، أى مرسلًا في حال نبوته . وقد تقدم في نوع التقديم والتأخير أمثلة من هذه

قاعدة

إذا وقعت الصفة بعد متضايقين أولهما عدد جاز إجراؤها على المضاف ، وعلى المضاف

(٣) الفتح ١١
(٦) الكهف ١٠١

(٢) الأنعام ٣٨
(٥) الحج ٤٦

(١) البقرة ٢٨٢
(٤) المجادلة ٨
(٧) مريم ٥١

إليه ، فمن الأول ﴿ سَمِعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ (١) ، ومن الثاني ﴿ سَبَعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ (٢) .

فائدة

إذا تكررت النعمت لواحد ، فالأحسن إن تباعد معنى الصفات العطف ، نحو ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ (٣) ، وإلا تركه ، نحو ﴿ وَلَا نَطْعُ كُلِّ خَلَافٍ مَهِينٍ * هَمَازٍ مَشَاءٍ بِنَعِيمٍ * مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَيْمٍ * عَتَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴾ (٤) .

فائدة

قطع النعمت في مقام المدح والذم أبلغ من أجزائها ، قال الفارسي : إذا ذكرت صفات في معرض المدح أو الذم ، فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضى الإطناب ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكل ، لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن ، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً .

مثاله في المدح ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (٥) ، ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (٦) ، إلى قوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِمَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ ﴾ (٧) .

وقرى شاذاً ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ برفع « رب » ونصبه .

ومثاله في الذم ﴿ وَاِمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ (٧) .

(٣) الحديد ٣

(٢) يوسف ٤٣

(١) الملك ٣

(٦) البقرة ١٧٧

(٥) النساء ١٦٢

(٤) القلم ١٠ - ١٣

(١٤) الإتيان ج ٣

(٧) المسد ١

(٦) البقرة ١٧٧

النوع السادس - البدل

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام ، وفائدته البيان والتأكيد ، أمّا الأوّل فواضح أنك إذا قلت : « رأيت زيدا أخاك » بينت أنك تريد يزيد الأخ لا غير ، أمّا التأكيد فلأنه على نية تكرار العامل ؛ فكأنه من جملتين ، ولأنه دلّ على ما دلّ عليه الأول ؛ إمّا بالمطابقة في بدل الكلّ ، أو بالتضمن في بدل البعض ، أو بالالتزام في بدل الاشتمال .

مثال الأول : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) ، ﴿ اتَّهَدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (٢) ، ﴿ لَنْسَفَعًا بِالْناصِيَةِ * نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ (٣) .

ومثال الثاني : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٤) . ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ (٥) .

ومثال الثالث : ﴿ وَمَا أُنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ (٦) ، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ (٧) ، ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ * النَّارِ ﴾ (٨) ، ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ ﴾ (٩) .

وزاد بعضهم بدل الكلّ من البعض ، وقد وجدت له مثالا في القرآن ، وهو قوله : ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يظْلَمُونَ شَيْئًا * جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ (١٠) ، فـ « جنات عدن » بدل من الجنة التي هي بمض ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنّة واحدة ، قال ابن السيّد : وليس كلُّ بدل يقصد به رفع الإشكال الذي يعرض في المبدل منه ، بل من البدل ما يراد به التأكيد ، وإن كان ما قبله غنيا عنه ، كقوله : ﴿ وَإِنَّكَ أَتَّهَدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (١١) ، ألا ترى أنه لو لم يذكر الصراط الثاني لم يشك أحد في أن

(٣) العلق ١٥ ، ١٦

(٦) الكهف ٦٣

(٩) الزخرف ٣٣

(٢) الشورى ٥٢ ، ٥٣

(٥) البقرة ٢٥١

(٨) البروج ٤ ، ٥

(١) الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) آل عمران ٩٧

(٧) البقرة ٢١٧

(١٠) مريم ٦٠ ، ٦١

الصراط المستقيم، هو صراط الله ! وقد نصّ سيبويه، على أن من البديل، ما الغرضُ منه التأكيد. انتهى.

وجعل منه ابنُ عبد السلام ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَّ ﴾^(١)، قال: ولا بيان فيه؛ لأن الأب لا يلتبس بغيره، ورُدَّ بأنه يطلق على الجدِّ، فأبدل لبيان إرادة الأب حقيقة.

* * *

النوع السابع — عطف البيان

وهو كالصفة في الإيضاح، لكن يفارقها في أنه وضع ليدلّ على الإيضاح باسم مختصٍّ به بخلافها؛ فإنها وضعت لتدلّ على معنى حاصل في متبوعها.

وفرق ابن كيسان بينه وبين البديل، بأن البديل هو المقصود وكانك قرّرتَه في موضع المبدل منه، وعطف البيان وما عطف عليه، كلٌّ منهما مقصود.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: عطف البيان يجري مجرى التعت في تكميل متبوعه، ويفارقه في أن تكميله متبوعه بشرح وتبيين، لا بدلالة على معنى في المتبوع، أو سببية. ويجرى التأكيدي في تقوية دلالاته، ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز، ويجرى البديل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنه غير منوي الاطراح. ومن أمثله ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُرَاهِمُ ﴾^(٢)، ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾^(٣).

وقد يأتي مجرد المدح بلا إيضاح، ومنه ﴿ جَمَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾^(٤)، فالبيت الحرام عطف بيان للمدح لا للإيضاح.

* * *

النوع الثامن — عطف أحد المترادفين على الآخر

والقصد منه التأكيد أيضاً، وجعل منه ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي ﴾^(٥)، ﴿ وَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾^(٦).

(٣) النور ٣٥
(٦) آل عمران ١٤٦

(٢) آل عمران ٩٧
(٥) يوسف ٨٦

(١) الأنعام ٧٤
(٤) المائدة ٩٧

﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَفًّا ﴾ (١) ، ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكَوْلًا تَخَشَى ﴾ (٢) ،
 ﴿ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ (٣) ، قال الخليل : العِوَجُ والْأَمْتُ بمعنى واحد ، ﴿ سِرْمٌ
 وَنَجْوَاهُمْ ﴾ (٤) ، ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (٥) ، ﴿ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴾ (٦) ، ﴿ إِلَّا
 دُعَاءَ وَنِدَاءَ ﴾ (٧) ، ﴿ أَطْمَئِنَّا سَادَتْنَا وَكِبْرَاءَنَا ﴾ (٨) ، ﴿ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا
 فِيهَا كُفُوبٌ ﴾ (٩) ، فإن « نَصَبٌ » كَلِيبٌ وَزَنَا وَمَعْنَى ، ﴿ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ
 وَرَحْمَةٌ ﴾ (١٠) ، ﴿ عُذْرًا أَوْ نَذْرًا ﴾ (١١) ، قال ثعلب : هُما بِمَعْنَى .

وأنكر البرد وجود هذا النوع في القرآن ، وأوّل ما سبق على اختلاف المعنيين .
 وقال بعضهم : المُخْلِصُ في هذا أن تعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند
 انفردهما ، فإن التركيب يحدث معنى زائداً ، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى
 فكذلك كثرة الألفاظ .

النوع التاسع — عطف الخالص على العام

وفائدته التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام ، تنزيلاً للتغاير في الوصف
 منزلة التغاير في الذات .

وحكى أبوحيان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول : هذا العطف يسمى
 بالتجريد ، كأنه جرّد من الجملة وأفرّد بالذكر تفصيلاً .

ومن أمثلته : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ (١٢) ، ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا
 لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ (١٣) ، ﴿ وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى
 الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (١٤) ، ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ
 بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ (١٥) ، فإن إقامتها من جملة التمسك بالكتاب ، وخُصّت

- | | | |
|--------------------------|-------------------|------------------|
| (١) طه ١١٢ | (٢) طه ٧٧ | (٣) طه ١٠٧ |
| (٤) التوبة ٧٨ والزخرف ٨٠ | (٥) المائدة ٤٨ | (٦) المدثر ٢٨ |
| (٧) البقرة ١٧١ | (٨) الأحزاب ٦٧ | (٩) فاطر ٣٥ |
| (١٠) البقرة ١٥٧ | (١١) المرسلات ٦ | (١٢) البقرة ٢٣٨ |
| (١٣) البقرة ١٥٧ | (١٤) آل عمران ١٠٤ | (١٥) الأعراف ١٧٠ |

بالذكر إظهاراً لمرتبتها، لكونها عماد الدين، وخصَّ جبريل وميكائيل بالذكر ردّاً على اليهود في دعوى عداوته، وضمَّ إليه ميكائيل لأنه ملك الرزق الذي هو حياة الأجساد، كما أن جبريل ملك الوحي الذي هو حياة القلوب والأرواح.

وقيل إن جبريل وميكائيل لما كانا أميرَي الملائكة لم يدخلوا في لفظ الملائكة أولاً، كما أن الأمير لا يدخل في معنى الجند. حكاه الكرماني في المعجائب.

ومن ذلك ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾ (١)، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ (٢) بناءً على أنه لا يختص بالواو، كما هو رأى ابن مالك فيه وفيما قبله، وخصَّ المطوف في الثانية بالذكر تنبيهاً على زيادة قبحه.

تنبيه

المراد بالخاص والعام هنا ما كان فيه الأول شاملاً الثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر - عطف العام على الخاص

وأنكر بعضهم وجوده فأخطأ، والفائدة فيه واضحة وهو التعميم، وأفرد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ (٣)، والنسك العبادة، فهو أعم، ﴿آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (٤)، ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (٥)، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (٦).

وجعل منه الزمخشري ﴿وَمَنْ يُدْبِرِ الْأَمْرَ﴾ (٧)، بعد قوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾ (٧).

(٣) الأنعام ١٦٢

(٢) الأنعام ٩٣

(١) النساء ١١٠

(٦) التحريم ٤

(٥) نوح ٢٨

(٤) الحجر ٨٧

(٧) يونس ٣١

النوع الحادى عشر : الإيضاح بعد الإبهام

قال أهل البيان : إذا أردت أن تبهم ثم توضح ؛ فإنك تطنب ؛ وفائدته ؛ إما رؤية المعنى فى صورتين مختلفتين : الإبهام والإيضاح ، أو تمكن المعنى فى النفس تمكناً زائداً لوقوعه بعد الطلب ؛ فإنه أعز من المساق بلا تعب ، أو لتسهل لذة العلم به ؛ فإن الشيء إذا علم من وجه ما ، تشوقت النفس للعلم به من باقى وجوهه وتآمت ، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه ؛ كانت لذته أشد من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة .

ومن أمثله : ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ ^(١) ، فإن ﴿ اشرح ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما ، و« صدرى » يفيد تفسيره وبيانه . وكذلك ﴿ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾ ^(٢) ، والمقام يقتضى التأكيد للإرسال المؤذن بتلقى الشدائد . وكذلك ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(٣) ، فإن المقام يقتضى التأكيد لأنه مقام امتنان وتفخيم . وكذا ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هُوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ ^(٤) .

ومنه التفصيل بعد الإجمال ، نحو ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ^(٥) ، إلى قوله : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ﴾ ^(٦) ، وعكسه كقوله : ﴿ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٧) أعيد ذكر « العشرة » لرفع توهم أن الواو فى « وسبعة » ، بمعنى « أو » ، فتكون الثلاثة داخلة فيها ، كما فى قوله : ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رِوَابِي مِنْ قَوْعِهَا وَبَارَكْ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٨) ، فإن من جملتها اليومين المذكورين أولاً ، وليست أربعة غيرها . وهذا أحسن الأجوبة فى الآية ، وهو الذى أشار إليه الزمخشري ورجحه ابن عبد السلام وجزم به الزمكلى فى « أسرار التنزيل » ، قال : ونظيره ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِبَعَثِ ﴾ ^(٩) ، فإنه رافع لاحتمال أن تكون

(٣) الحجر ٦٦

(٦) فصلت ٩ - ١٠

(١) الشرح ١

(٥) البقرة ١٩٦

(٢) طه ٢٥

(٤) التوبة ٣٦

(٨) الأعراف ١٤٢

تلك العشرة من غير مواعدة . قال ابن عسك^(١) : وفائدة الوعد بثلاثين أولاً ، ثم بمش^ر ، ليتجدد له قرب انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهباً مجتمعا الرأي ، حاضر الذهن ، لأنه لو وعد بالأربعين أولاً كانت متساوية ، فلما فصّات استشعرت النفس قرب التمام ، وتجدد بذلك عزم لم يتقدم .

وقال الكرماني في المعائب : في قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ، ثمانية أجوبة : جوابان من التفسير وجواب من الفقه ، وجواب من النحو ، وجواب من اللغة ، وجواب من المعنى ، وجوابان من الحساب ، وقد سقطها في « أسرار التنزيل » .

* * *

النوع الثاني عشر : التفسير

قال أهل البيان : وهو أن يكون في الكلام لبس وخفاء ، فيؤتى بما يزيله ويفسره . ومن أمثاله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾^(٢) .

فقوله : « إذا مسه » الخ تفسير للهلع ، كما قال أبو العالية وغيره .

﴿ الْقِيَوْمُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(٣) ، قال البيهقي ، في « شرح الأسماء الحسنى » :

قوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ﴾ تفسير للقيوم .

﴿ يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ بِدَيَّحُونَ ... ﴾^(٤) ، الآية ، فيذبحون وما بعده

تفسير للسوم .

﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ... ﴾^(٥) ، الآية ، « خلقه »

وما بعده تفسير للمثل .

﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾^(٦) ، « تلقون »

تفسير لاتخاذهم أولياء .

﴿ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ... ﴾^(٧) الآية ، قال محمد بن كعب القرظي : لم يلد

(١) لعله محمد بن علي بن الحضرمي الساماني ، صاحب كتاب « المشرع الروي في الزيادة على غريب

البروي » توفي سنة ٦٣٦ . قضاة الأندلس ٣٢١

(٢) المارج ١٩ - ٢١

(٣) البقرة ٢٥٥ (٤) البقرة ٤٩ (٥) آل عمران ٥٩ (٦) المنتجة ١ (٧) الإخلاص ٣، ٢

إلى آخره تفسير للصمد، وهو في القرآن كثير ، قال ابن جني : ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها، لأن تفسير الشيء لاحق به و متمم له و جار مجرى بعض أجزائه .

* * *

النوع الثالث عشر : وضع الظاهر موضع المضمرة

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصائغ ، وله فوائد :

منها زيادة التقرير والتأكيد ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (١) ،
﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ (٢) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ
النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ (٣) ، ﴿ لَتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُو مِنْ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ
هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ .

ومنها : قصد التعظيم ، نحو : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ ﴾ (٤) ، ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٥) ، ﴿ وَقُرْآنَ
الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً ﴾ (٦) ، ﴿ وَلبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٧) .

ومنها : قصد الإهانة والتحقير ، نحو : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ
الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (٨) ، ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزِعُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٩) .

ومنها : إزالة اللبس حيث يوم الضمير أنه غير الأول ، نحو : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ
الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ ﴾ (١٠) ، لوقال : « تؤتيه » لأوهم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب . ﴿ الظَّالِمِينَ
بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾ (١١) لأنه لوقال « عليهم دائرته » لأوهم أن الضمير
عائد إلى الله تعالى . ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَ جَهَانَ وِعَاءَ أَخِيهِ ﴾ (١٢) ،
لم يقل : « منه » لثلاً يتوهم عود الضمير إلى الأخ ، فيصير كأنه مباشر بطلب خروجها ،

(٣) غافر ٦١
(٦) الإسراء ٧٨
(٩) الأسماء ٥٣
(١٢) يوسف ٧٦

(٢) الإسراء ١٠٥
(٥) المجادلة ٢٣
(٨) المجادلة ١٩
(١١) الفتح ٦

(١) الإخلاص ٢ ، ١
(٤) آل عمران ٧٨
(٧) الأعراف ٢٦
(١٠) آل عمران ٢٦

وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبوية فأعيد لفظ « الظاهر » لنفي هذا ، ولم يقل : « من وعائه » ، لثلاثتهم عود الضمير إلى يوسف ؛ لأن العائد عليه ضمير « استخرجها » .

ومنها : قصد تربية المهابة ، وإدخال الروع على ضمير السامع ، بذكر الاسم المتقضى لذلك ، كما تقول : الخليفة أمير المؤمنين بأمرك بكذا ، ومنه ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (١) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ﴾ (٢) .

ومنها : قصد تقوية داعية المأمور ، ومنه ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ (٣) .

ومنها تعظيم الأمر ، نحو ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (٤) ، ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ (٥) ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا * إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ﴾ (٦) .

ومنها : الاستلذاذ بذكره ، ومنه ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَّبِعُوا مِنَ الْجَنَّةِ ﴾ (٧) ، لم يقل : « منها » ، ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة .

ومنها : قصد التوصل من الظاهر إلى الوصف ، ومنه ﴿ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ (٧) ، بعد قوله : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﴾ (٨) ، لم يقل : « فأمنوا بالله وبى » ليتكمن من إجراء الصفات التي ذكرها ، وليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو مَنْ وَصِفَ بِهِ الصِّفَاتُ ، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك لأنه لا يوصف .

ومنها : التنبيه على عليية الحكم ، نحو ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ

(٣) آل عمران ١٥٩

(٢) النحل ٩٠

(١) النساء ٥٨

(٦) الإنسان ١ ، ٢

(٥) العنكبوت ٢٠

(٤) العنكبوت ١٩

(٨) الأعراف ١٥٨

(٧) الزمر ٧٤

لَهُمْ ﴿١﴾ ، ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ ﴿٣﴾ ،
لم يقل : « لهم » إعلاماً بأن من عادى هؤلاء فهو كافر، وإن الله إنما عاداه لكفره :
﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمَجْرُمُونَ﴾ ﴿٤﴾ ،
﴿وَالَّذِينَ يُسَئِرُونَ بِالْكِتَابِ وَآقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ ﴿٥﴾ ،
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ ﴿٦﴾ .

ومنها : قصد العموم، نحو ﴿وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ﴾ ﴿٧﴾ ، لم يقل .
« إنها » لثلاث فيهم تخصيص ذلك بنفسه ، ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ ﴿٨﴾ ،
﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا﴾ ﴿٩﴾ .

ومنها : قصد الخصوص ، نحو ﴿وَأَمْرًا مُمِيتَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ ﴿١٠﴾ ،
لم يقل : « لك » تصريحاً بأنه خاص به .

ومنها : الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى ، نحو ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ
عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ ﴿١١﴾ ، فإن « ويمح الله » استئناف ، لا داخل في
حكم الشرط .

ومنها : مراعاة الجنس ، ومنه : ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ...﴾ ﴿١٢﴾ ، السورة ، ذكره
الشيخ عز الدين ، ومثله ابن الصائغ بقوله : ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ﴿١٣﴾ ، ثم قال :
﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ * كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِيَطْغَى﴾ ﴿١٤﴾ ، فإن المراد بالإنسان
الأول الجنس ، والثاني آدم ، أو من يعلم الكتابة أو إدريس ، وبالتالي أبو جهل .

(٣) البقرة ٥٨

(٢) البقرة ٥٩

(١) الأعراف ١٦٢

(٦) الكهف ٣٠

(٥) الأعراف ١٧٠

(٤) يونس ١٧

(٩) النساء ٣٧

(٨) النساء ١٥١

(٧) يوسف ٥٣

(١٢) الناس ١

(١١) الشورى ٢٤

(١٠) الأحزاب ٥٠

(١٣) العلق ٢ ، ٥ ، ٦

ومنها : مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب ، ذكره بعضهم في قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ (١) .

ومنها : أن يتحمل ضميراً لا بد منه ، ومنه ﴿ أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾ (٢) لوقال : « استطعاها » لم يصح ، لأنها لم يستطعا القرية ، أو « استطعاهم » فكذلك ، لأن جملة « استطعا » صفة لقرية النكرة ، لال « أهل » ، فلا بد أن يكون فيها ضمير يعود عليها ، ولا يمكن إلا مع التصريح بالظاهر . كذا حرره السبكي في جواب سؤال سألّه الصلاح الصفدي في ذلك حيث قال :

أَسَيْدَنَا قَاضِيَ الْقَضَاةِ وَمَنْ إِذَا	بَدَأَ وَجْهَهُ اسْتَحْيَا لَهُ الْقَمْرَانِ
وَمَنْ كَفَّمَهُ يَوْمَ النَّدَى وَيَرَاغَهُ	عَلَى طَرَسِهِ بَحْرَانِ بِلَتَقِيَانِ
وَمَنْ إِنْ دَجَّتْ فِي الْمَشْكَلاتِ مَسَائِلُ	جَلَاهَا بِفِكْرٍ دَائِمٍ اللَّمَعَانِ
رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مَعْجَزٍ	لأَفْضَلِ مَنْ يَهْدِي بِهِ الثَّقَلَانِ
وَمَنْ جَمَلَةُ الْإِعْجَازِ كَوْنِ اخْتِصَارِهِ	بِإِعْجَازِ أَلْفَازِهِ وَبَسْطِ مَعَانِيهِ
وَلَكِنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً	بِهَا الْفِكْرُ فِي طَوْلِ الزَّمَانِ عَنَانِي
وَمَا هِيَ إِلَّا « اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا » فَقَدْ	نَرَى اسْتَطْعَمَاهُمْ مِثْلَهُ بَيِّنَانِي
فَمَا الْحِكْمَةُ الْفَرَاغُ فِي وَضْعِ ظَاهِرِهِ	مَكَانِ ضَمِيرِهِ إِنْ ذَاكَ لِشَانِي
فَارْشُدْ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حَبْرَتِي	فَمَالِي بِهَا عِنْدَ الْبَيَانِ يَدَانِي

تنبيه

إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه كما مر في آيات : ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أُجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ (٣) ، ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أُجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٤) ، ونحوها .

ومنه ﴿ مَا يَبُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْكُمْ

مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴿١﴾ ، فَإِنَّ إِنْزَالَ الْخَيْرِ مَنَاسِبٌ لِلرَّبُّوبِيَّةِ ، وَأَعَادَهُ بِلَفْظِ « اللَّهُ » لِأَنَّ تَخْصِصَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ دُونَ غَيْرِهِمْ مَنَاسِبٌ لِلْإِلَهِيَّةِ لِأَنَّ دَائِرَةَ الرَّبُّوبِيَّةِ أَوْسَعُ .

ومنه ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ بِرَبِّهِمْ يَمْدُلُونَ ﴾ (٢) . وَإِعَادَتُهُ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ لِانْفِصَالِهَا ، وَبَعْدَ الطُّولِ أَحْسَنُ مِنَ الْإِضْمَارِ لِثَلَاثِيهِ الذَّهْنِ مَشَاغِلًا بِسَبَبِ مَا يَبُودُ عَلَيْهِ ، فَيَفُوتُهُ مَا شَرَعَ فِيهِ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾ (٣) بِمَدَقَوْلِهِ : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزر ﴾ (٤) .

* * *

النوع الرابع عشر : الإيفال ، وهو الإمعان

وهو ختم الكلام بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها . وزعم بعضهم أنه خاص بالشعر ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ ﴿ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ (٥) ، قَوْلُهُ : « وَهُمْ مُهْتَدُونَ » إِيْفَالٌ ، لِأَنَّهُ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهِ ، إِذِ الرَّسُولُ مُهْتَدٍ لِاحْتِمَالِهِ ، لَكِنْ فِيهِ زِيَادَةٌ مِبَالِغَةٌ فِي الْحَثِّ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْلِ وَالتَّرغِيبِ فِيهِ . وَجَمَلَ ابْنُ أَبِي الْإِصْبِغِ مِنْهُ ﴿ وَلَا تَسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ (٦) ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : « إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ » زَائِدٌ عَلَى الْمَعْنَى مِبَالِغَةٌ فِي عَدَمِ انْتِفَاعِهِمْ ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (٧) زَائِدٌ عَلَى الْمَعْنَى لِمَدْحِ الْمُؤْمِنِينَ وَالتَّعْرِيفِ بِالْإِيمَانِ ، وَأَنَّهُمْ بَعِيدُونَ عَنِ الْإِيْقَانِ ، ﴿ إِنَّهُ لَخَلَقَ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (٨) ، قَوْلُهُ : « مِثْلَ مَا » إِلَى آخِرِهِ إِيْفَالٌ زَائِدٌ عَلَى الْمَعْنَى لِتَحْقِيقِ هَذَا الْوَعْدِ ، وَأَنَّهُ وَقَعَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ لَا يَرْتَابُ فِيهِ أَحَدٌ .

(٣) الأنعام ٨٢

(٦) النحل ٨٠

(٢) الأنعام ١

(٥) يس ٢٩ ، ٢١

(٨) الزاربات ٢٣

(١) البقرة ١٠٥

(٤) الأنعام ٧٤

(٧) المائدة ٥٠

النوع الخامس عشر : التذييل

وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة ، والثانية تشتمل على المعنى الأول لتأكيد منطوقه أو مفهومه ، ليظهر المعنى لمن لم يفهمه ، ويتقرر عند من فهمه نحو ﴿ ذَلِكَ جَزَاءُ مَا كَفَرُوا وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكَافِرِينَ ﴾^(١) ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾^(٢) ، ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ إِذْ أَمِتَ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾^(٣) ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِيرِ كَيْفِمْ وَلَا يُنَبِّتُكَ مَثَلُ خَيْرٍ ﴾^(٥) .

* * *

النوع السادس عشر — الطرد والعكس

قال الطيبي : وهو أن يؤتى بكلامين ، يقرر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني وبالعكس ، كقوله : ﴿ لَيْسْتَ أَتَذُنُّكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ ﴾^(١) ، فنطوق الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصة مقرر لمفهوم رفع الجناح فيما عداها ، وبالعكس . وكذا قوله : ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾^(٢) .

قلت : وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوع الاحتباك .

* * *

النوع السابع عشر — التكميل

ويسمى بالاحتراس ، وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوم ، نحو ﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾^(١) ، فإنه لو اقتصر على « أذلة » لتوهم أنه لضغفهم ، فدفعه بقوله : « أعزة » . ومثله ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾^(٢) ، لو اقتصر على « أشداء » لتوهم أنه لغلظهم . ﴿ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾^(٣) ،

(٣) الأنبياء ٣٤

(٦) النور ٥٨

(٩) الفتح ٢٩

(٢) الإسراء ٨١

(٥) فاطر ١٤

(٨) المائدة ٥٤

(١١) النمل ١٨

(١) سبأ ١٧

(٤) آل عمران ١٨٥

(٧) التحريم ٦

(١٠) النمل ٢٢

﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾^(١) ، احتراس لثلاثا يُتوهم نسبة الظلم إلى سليمان . ومثله ﴿ فَتَصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَةٌ بَعِيرٌ عَلِيمٌ ﴾^(٢) ، وكذا ﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٣) ، فالجمله الوسطى احتراس لثلاثا يُتوهم أن التكذيب مما في نفس الأمر قال في عروس الأفراح : فإن قيل : كل من ذلك أفاد معنى جديداً ، فلا يكون إطناباً . قلنا : هو إطناب لما قبله من حيث رفع توهم غيره ، وإن كان له معنى في نفسه .

* * *

النوع الثامن عشر - التتميم

وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم غير المراد بفضلة تفيد نكته ، كالمبالغة في قوله : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّامَةَ عَلَى حُبِّهِ ﴾^(٤) ، أى مع حب الطَّامَةَ ، أى اشتهاه ، فإن الإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً ، ومثله : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾^(٥) ، ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ﴾ ، فقوله : « وهو مؤمن » تميم في غاية الحسن .

* * *

النوع التاسع عشر - الاستقصاء

وهو أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه ، فيأتى بجميع عوارضه ولوازمه بمد أن يستقصى جميع أوصافه الذاتية ، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً ، كقوله تعالى : ﴿ أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ... ﴾^(٦) ، الآية ، فإنه تعالى لو اقتصر على قوله : « جنة » لكان كافياً ، فلم يقف عند ذلك حتى قال في تفسيرها : ﴿ مَنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظم ، ثم زاد ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ، متمماً لوصفها بذلك ، ثم كمل وصفها بعد التتميم فقال : ﴿ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ، فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتد الأسف على إفسادها ، ثم قال في وصف صاحبها : ﴿ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾ ، ثم استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصاب ، بقوله : ﴿ يهدو وصفه بالكبر :

(٣) المنافقون ١

(٢) الفتح ٢٥

(١) النمل ١٨

(٦) البقرة ٢٦٦

(٥) البقرة ١٧٧

(٤) الإنسان ٨

﴿وله ذرية﴾ ، ولم يقف عند ذلك حتى وصف الذرية بالضعفاء ، ثم ذكر استئصال الجنة التي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك في أسرع وقت حيث قال : ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ﴾ ، ولم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل سرعة الهلاك ، فقال : ﴿فيه نار﴾ ، ثم لم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها لاحتمال أن تكون النار ضعيفة ، لا تفي باحتراقها لما فيها من الأنهار وزطوبة الأشجار ، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله : ﴿فاحترقت﴾ ، فهذا أحسن استقصاء وقع في كلام وآتمه وأكمله !

قال ابن أبي الإصبع : والفرق بين الاستقصاء والتتيم والتكميل ، أن التتيم يرد على المعنى الناقص لِيُتِمَّ ، والتكميل يرد على المعنى التام فيكتمل أو صافه ، والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل فيستقصى لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه ، حتى يستوعب جميع ما تقع الخواطر عليه ، فلا يبقى لأحد فيه مساغ .

النوع العشرون - الاعتراض

وسمّاه قدامة التفاتاً ، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصالاً بمعنى لنكتة غير دفع الإيهام ، كقوله : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ ^(١) ، فقوله : ﴿سُبْحَانَهُ﴾ اعتراض لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن البنات ، والشناعة على جاعليها . وقوله : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ ^(٢) جملة الاستثناء اعتراض للتبرك .

ومن وقوعه بأكثر من جملة ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ * نَسَاؤُكُمْ حَزَنٌ لَكُمْ﴾ ^(٣) ، فقوله : ﴿نَسَاؤُكُمْ﴾ متصل بقوله : ﴿فَأَتَوْهُنَّ﴾ ، لأنه بيان له ، وما بينها اعتراض للحث على الطهارة وتجنب الأدبار . وقوله : ﴿يَا أَرْضُ اْبْلَعِي مَاءَكَ﴾ إلى قوله : ﴿وَقِيلَ بَعْدَ﴾ ^(٤) ، فيه اعتراض

(٣) البقرة ٢٢٣

(٢) الفتح ٢٧

(١) النحل ٥٧

(٤) هود ٤٤

بثلاث جمل ، وهي ﴿ وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي ﴾ . قال في الأقصى القريب : ونكته إفادة أن هذا الأمر واقع بين القولين لاحتمال ، ولو أتى به آخراً لكان الظاهر تأخره ، فبتوسطه ظهر كونه غير متأخر . ثم فيه اعتراض في اعتراض ، فإن « وقضى الأمر » معترض بين « وغيض » و « واستوت » ، لأن الاستواء يحصل عقب الغيظ . وقوله : ﴿ وَلَيْنَ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ مُتَكِينِينَ عَلَى فُرُشٍ ﴾ ^(١) ، فيه اعتراض بسمع جمل إذا أعرب حالاً منه .

ومن وقوع اعتراض في اعتراض ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم ^(٢) ، اعترض بين القسم وجوابه بقوله ﴿ وإنه لقسم . الآية ، وبين القسم وصفته بقوله : ﴿ لو تعلمون ﴾ تعظيماً للقسم به وتحقيقاً لإجلاله ، وإعلاماً لهم بأن له عظمة لا يعلمونها . قال الطيبي في التبيان : ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة ، مع أن مجيئه مجيئاً مالا يترقب ، فكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحسب .

* * *

النوع الحادي والعشرون — التعليل

وفائدته ، التقرير والأبلغية ، فإن النفوس أبعث على قبول الأحكام المعللة من غيرها ، وغالب التعليل في القرآن على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى . وحروفه : اللام وإن ، وأن ، وإذ ، والباء ، وكي ، ومن ، ولعل ، وقد مضت أمثلتها في نوع الأدوات .

ومما يقتضى التعليل لفظ « الحكمة » كقوله : ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ ^(٣) ، وذكر الغاية من الخلق نحو قوله : ﴿ جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾ ^(٤) ، ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا * وَالْجِبَالَ أُوْتَادًا ﴾ ^(٥) .

(٣) القمر •

(٢) الواقعة ٧٥ - ٧٧

(١) الرحمن ٤٦ - ٥٤

(٥) الباء ٦ ، ٧

(٤) البقرة ٢٢

النوع السابع والخمسون
في الخبر والإنشاء

اعلم أن الحدائق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصار الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث .

وإدعى قوم أن أقسام الكلام عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتعجب ، وقسم ، وشرط ، ووضع ، وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة .

وقيل : ثمانية ، بإسقاط التشفع لدخوله فيها .

وقيل : سبعة ، بإسقاط الشك لأنه من قسم الخبر .

وقال الأخفش : هي ستة : خبر ، واستخبار ، وأمر ونهى ، ونداء ، وتأمين .

وقال بعضهم : خمسة : خبر ، وأمر ، وتصريح ، وطلب ، ونداء .

وقال قوم : أربعة : خبر ، واستخبار ، وطلب ، ونداء .

وقال كثيرون : ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء ؛ قالوا : لأن الكلام إما أن يحتمل

التصديق والتكذيب أولاً ، الأول الخبر ، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء ،

وإن لم يقترن بل تأخر عنه ، فهو الطلب . والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء ،

وأن معنى « اضرب » مثلاً وهو طلب الضرب مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذي يوجد بعد

ذلك فهو متعلق الطلب لانفسه .

وقد اختلف الناس في حد الخبر ، فقيل : لا يحدّ لعنبره ، وقيل : لأنه ضروري ،

لأن الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورة ، ورجحه الإمام في الحصول (١) .

والأكثر على حده ، قال القاضي أبو بكر والمعتزلة : الخبر الكلام الذي يدخله

الصدق والكذب ، فأورد عليه خبر الله تعالى ، فإنه لا يكون إلا صادقاً ؛ فأجاب القاضى بأنه يصح دخوله لغة .

وقيل : الذى يدخله التصديق والتكذيب ، وهو سالم من الإيراد المذكور .

وقال أبو الحسن البصرى : كلام يفيد بنفسه نسبة ؛ فأورد عليه نحو « قم » ، فإنه يدخل فى الخدة ، لأن القيام منسوب والطلب منسوب .

وقيل : الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيًا ؛ أو إثباتًا .

وقيل : القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى والإثبات .

وقال المتأخرين : الإنشاء ما يحصل مدلوله فى الخارج بالكلام ، والخبر خلافه .

وقال بعض من جعل الأقسام ثلاثة : الكلام إن أفاد بالوضع طلباً ، فلا يخلو إما أن يكون بطلب ذكر الماهية ، أو تحصيلها ، أو الكف عنها ، والأول الاستفهام ، والثانى الأمر ، والثالث النهى . وإن لم يفد طلباً بالوضع ؛ فإن لم يَحتمل الصدق والكذب سُمى تنبيهاً وإنشاء ، لأنك نهيت به على مقصودك وأنشأته ، أى ابتكرته من غير أن يكون موجوداً فى الخارج ؛ سواء أفاد طلباً باللازم ؛ كالتمنى والترجى والنداء والقسم ، أم لا ، كانت طاق ، وإن احتملها من حيث هو فهو الخبر .

* * *

فصل

القصد بالخبر إفادة المحاطب ، وقد يرد بمعنى الأمر ، نحو ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾^(١) ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٢) .

وبمعنى النهى ، نحو ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٣) .

وبمعنى الدعاء ، نحو ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾^(١) ، أى أعيننا ؛ ومنه ﴿ تَبَّتْ بَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾^(٢) ، فإنه دعاء عليه ، وكذا ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعُنُوا بِمَا قَالُوا ﴾^(٣) .
وجعل منه قوم : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٤) ، قالوا : هودعاء عليهم بضيق صدورهم
عن قتال أحدٍ .

ونازع ابن العرب في قولهم : إن الخبر يرد بمعنى الأمر أو النهى ، قال في قوله تعالى :
﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾^(٥) : ليس نفيًا لوجود الرفث ، بل نفي لمشروعيته ، فإن الرفث يوجد
من بعض الناس ، وأخبار الله تعالى لا يجوز أن تقع بخلاف مخبره ؛ وإنما يرجع النفي إلى
وجوده مشروعاً إلى وجوده محسوساً ، كقوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٦) ؛ ومعناه
مشروعاً لا محسوساً ، فإننا نجد مطلقات لا يتربصن ، فعاد النفي إلى الحكم الشرعى لا إلى
الوجود الحسى . وكذا ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٧) ، أى لا يمسّه أحد منهم شرعاً ،
فإن وجد المسّ فعلى خلاف حكم الشرع ، قال : وهذه الدفينة التى فاتت العلماء ، فقالوا :
إن الخبر يكون بمعنى النهى ، وما وجد ذلك قط ، ولا يصح أن يوجد ؛ فإنها مختلفان
حقيقة وبتباينان وضماً . انتهى .

فروع

من أقسامه على الأصح التعجب ، قال ابن فارس^(٨) : وهو تفصيل شئ على أضرابه .
وقال ابن الضائع^(٩) : استعظام صفة ، خرج بها التعجب منه عن نظائره .
وقال الزمخشري : معنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين ؛ لأن التعجب

(٣) المائة ٦٤

(٢) المد ١

(١) الفاتحة ٥

(٦) البقرة ٢٢٨

(٥) البقرة ١٩٧

(٤) النساء ٩٠

(٨) هو أحمد بن فارس بن زكريا ، من أكابر أئمة اللغة وحذاقها ،

(٧) الواقعة ٧٩

وصاحب كتاب « الصحاح » في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، توفي سنة ٣٩٥ . ابن خلكان ١ : ٣٦

(٩) هو على بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي المعروف بابن الضائع ، أحد علماء العربية

بالأندلس . توفى سنة ٦٨٠

لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرماني : المطلوب في التعجب الإبهام ، لأن من شأن الناس أن يتعجبوا بما لا يعرف سببه ؛ فكل ما استبهم السبب كان التعجب أحسن . قال : وأصل التعجب إتما هو للمعنى الخفي سببه ، والصفة الدالة عليه تسمى تعجباً مجازاً . قال : ومن أجل الإبهام لم تعمل « نعم » إلا في الجنس من أجل التفخيم ؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر .

ثم قد وضعوا للتعجب صيماً من لفظه ، وهي « ما أفعل » و « أفعل به » وصيغاً من غير لفظه ، نحو « كبر » كقوله : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (١) ، ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (٢) ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ (٣) .

قاعدة

قال المحققون : إذا ورد التعجب من الله صُرف إلى المخاطب ، كقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ (٤) ؛ أي هؤلاء يجب أن يتعجب منهم ؛ وإنما لا يوصف تعالى بالتعجب ؛ لأنه استعظام يصحبه الجهل ، وهو تعالى منزّه عن ذلك ، ولهذا تعبر جماعة بالتعجب بدله ؛ أي أنه تعجب من الله للمخاطبين . ونظير هذا مجيء الدعاء والترجى منه تعالى ، إتما هو بالنظر إلى ما تفهمه العرب ، أي هؤلاء مما يجب أن يقال لهم : عندكم هذا ، ولذلك قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ (٥) : المعنى اذها على رجائكم وطمعكم ، وفي قوله : ﴿ وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ ﴾ (٦) ، ﴿ وَبِئْسَ يَوْمٌ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (٧) : لا نقول هذا دعاء ؛ لأن الكلام بذلك قبيح ، ولكن العرب إتما تكلموا بكلامهم وجاء القرآن على لفهمهم على ما يمتنون ، فكانه قيل لهم : ﴿ وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ ﴾ ، أي هؤلاء مما وجب هذا القول

(٣) البقرة ٢٨

(٢) الصف ٣

(١) الكهف ٥

(٦) المطففين ١

(٥) طه ٤٤

(٤) البقرة ١٧٥

(٧) النازعات ١٥

لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشرور والهلكة ، قيل : هؤلاء ممن دخل في الهلكة .

فرع

من أقسام الخبر : الوعد والوعيد ، نحو ﴿ سَتَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾ (١) ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَابٍ ﴾ (٢) ، وفي كلام ابن قتيبة ما يروم إنه إنشاء .

فرع

من أقسام الخبر النفي ، بل هو شطرُ الكلام كله ، والفرق بينه وبين الجحد ، أن الثاني إن كان صادقاً سُميَ كلامه نفيًا ولا يسمي جحدًا ، وإن كان كاذبًا سُميَ جحدًا ونفيًا أيضًا ، فكلُّ جحد نفي ، وليس كل نفي جحدًا ، ذكره أبو جعفر النحاس وابن السجري وغيرهما .

مثال النفي : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ (٣) .

ومثال الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ * وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ (٤) .

وأدوات النفي : لا ، ولات ، وايس ، وما ، وإن ، ولم ، ولما ، وقد تقدمت معانيها ، وما افتقرت فيه في نوع الأدوات .

ونورد هنا فائدة زائدة ، قال الخويّ : أصل أدوات النفي لا ، وما ، لأن النفي إتمامي الماضي وإمّا في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبدًا ، ولا أخفت من ما ، فوضعوا الأخف للأكثر .

ثم إن النفي في الماضي ، إمّا أن يكون نفيًا واحدًا مستمرًا ، أو نفيًا فيه أحكام متعددة ،

(٣) الأعراب ٤٠

(٢) الصحراء ٢٧٧

(١) فصلت ٥٤

(٤) النمل ١٣ ، ١٤

وكذلك النفي في المستقبل؛ فصار النفي على أربعة أقسام، واختاروا الأربعة كلمات : ما، ولم، ولن، ولا، وأما إن ولسا فليسا بأصلين، فما ولا في الماضي والمستقبل متقابلان، ولم كأنه مأخوذ من لا وما، لأن لم نفي للاستقبال لفضاء الماضي معنى، فأخذ اللام من « لا » التي هي نفي المستقبل والميم من « ما »، التي هي نفي الماضي، وجمع بينهما إشارة إلى أن في « لم » إشارة إلى المستقبل والماضي، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن « لا » هي أصل النفي؛ ولهذا يُنفي بها في أثناء الكلام، فيقال : لم يفعل زيد ولا عمرو، وأما «لما» فتركيب بعد تركيب، كأنه قال : لم وما لتوكيد معنى النفي في الماضي.

وتفيد الاستقبال أيضا، ولهذا تفيد «لما» الاستمرار.

تنبيهات

الأول : زعم بعضهم أن شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، وهو مردود بقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، ونظائره، والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلا، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه.

الثاني : نفي الذات الموصوفة، قد يكون نفياً للصفة دون الذات، وقد يكون نفياً للذات أيضاً. من الأول ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(٤) ، أى بل هم جسد يأكلونه، ومن الثاني ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْطَافًا ﴾ ^(٥) ، أى لا سؤال لهم أصلاً، فلا يحصل منهم إلحاف، ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعَ ﴾ ^(٦) ، أى لا شفيع لهم أصلاً، ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ ^(٧) ، أى لا شافعين لهم فتنتفعهم

(٣) البقرة ٢٥٥

(٦) غافر ١٨

(٢) ريم ٦٤

(٥) البقرة ٢٧٣

(١) الأنعام ١٣٢

(٤) الأنبياء ٨

(٨) المدثر ٤٨

شفاعتهم، بدليل ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ (١). ويسمى هذا النوع عند أهل البديهة نفي الشيء بإيجابه. وعبارة ابن رشيق في تفسيره: أن يكون الكلام ظاهره إيجاب الشيء وباطنه نفيه، بأن ينفي ما هو من سببه كوصفه وهو المنفى في الباطن. وعبارة غيره أن يُنفي الشيء مقيداً، والمراد نفيه مطلقاً مبالغة في النفي وتأكيده، ومنه ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ (٢)، فإن «الإله مع الله» لا يكون إلا عن غير برهان. ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ (٣) فإن قتلهم لا يكون إلا بغير حق. ﴿رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرْوَاهَا﴾ (٤) فإنها لا عمد لها أصلاً.

الثالث: قد يُنفي الشيء رأساً لعدم كمال وصفه، أو انتفاء ثمرته، كقوله في صفة أهل النار: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا﴾ (٥)، فنفي عنه الموت؛ لأنه ليس بموت صريح، ونفي عنه الحياة، لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة. ﴿وَتَرَاهُمْ يُنظَرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (٦)؛ فإن المعتزلة احتجوا بها على نفي الرؤية؛ فإن النظر في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (٧) لا يستلزم الإبصار. ورد أن المعنى أنها تنظر إليه بإقبالها عليه، وليست تبصر شيئاً. ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (٨)؛ فإنه وصفهم أولاً بالعلم على سبيل التوكيد القسَمِيّ، ثم نفاه آخراً عنهم لعدم جريهم على موجب العلم. قاله السكاكني.

الرابع: قالوا: المجاز يصح نفيه بخلاف الحقيقة، وأشكل على ذلك ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ (٩) فإن النفي فيه هو الحقيقة. وأجيب بأن المراد بالرَّمَى هنا المترتب عليه؛ وهو وصوله إلى الكفار، فالوارد عليه النفي هنا مجاز لاحققة، والتقدير: وما رميت خلقاً إذ رميت كسباً، أو ما رميت انتهاء إذ رميت ابتداء.

الخامس: نفي الاستطاعة، قد يراد به نفي القدرة والإمكان، وقد يراد

(٣) البقرة ٧١

(٦) الأعراف ١٩٨

(٩) الأنفال ١٧

(٢) المؤمنون ١١٧

(٥) الأعلى ١٣

(٨) البقرة ١٠٢

(١) الشعراء ١٠٠

(٤) الرعد ٣

(٧) القيامة ٢٣

نفي الامتناع ، وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة .

من الأول ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾^(١) ، ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدِّهَا﴾^(٢) ، ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾^(٣) .

ومن الثاني : ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾^(٤) ، على القراءتين ، أى هل يفعل ، أو هل نجيبنا إلى أن تسأل ؛ فقد علموا أنه قادر على الإنزال ، وأن عيسى قادر على السؤال .

ومن الثالث ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾^(٥) .

قاعدة

نفي العام يدل على نفي الخاص وثبوته لا يدل على ثبوته ، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام ، ونفيه لا يدل على نفيه ، ولا شك أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاب به ، فإذ كان نفي العام أحسن من نفي الخاص ، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام ، فالأول كقوله : ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٦) ، لم يقل : « بظوئهم » بعد قوله : ﴿أَضَاءَتْ﴾ ؛ لأن النور أعم من الضوء ، إذ يقال على القليل والكثير ، وإثما يقال الضوء على النور الكثير ، ولذلك قال : ﴿هُوَ الَّذِي جَمَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾^(٧) ، ففى الضوء دلالة على النور ، فهو أخص منه ، فعدمه يوجب عدم الضوء بخلاف العكس ، والقصد إزالة النور عنهم أصلاً ، ولذا قال عقبه : ﴿وَتَرَكْهُمْ فِي ظِلْمَاتٍ﴾ .

ومنه ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾^(٨) ، ولم يقل « ضلال » ، كما قالوا : ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ﴾^(٩) ؛ لأنها أعم منه ؛ فكان أبلغ في نفي الضلال ، وعبر عن هذا بأن نفي الواحد يلزم منه نفي الجنس البتة ، وبأن نفي الأدنى يلزم منه نفي الأعلى .

(٣) الكهف ٩٧

(٦) البقرة ١٧

(٩) الأعراف ٦٠

(٢) الأنبياء ٤٠

(٥) الكهف ٦٧

(٨) الأعراف ٦١

(١) يس ٥٠

(٤) المائدة ١١٢ والقراءة الثانية بالياء .

(٧) يونس ٥

والثاني كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(١) ولم يقل: «طولها» لأن العرض أخص، إذ كل ما له عرض فله طول، ولا ينعكس. ونظير هذه القاعدة أن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل. وقد أشكل على هذا آيتان: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٣)،

وأجيب عن الآية الأولى بأجوبة:

أحدها: أن «ظلاماً» وإن كان للكثرة لكنه جى به في مقابلة «المبيد»، الذي هو جمع كثرة، ويرشحه أنه تعالى قال: ﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾^(٤)، فقابل صيغة «فعل» بالجمع، وقال في آية أخرى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾^(٥)، فقابل صيغة «فاعل» الدالة على أصل الفعل بالواحد.

الثاني: أنه نفي الظلم الكثير لينفي القليل ضرورة، لأن الذي يظلم، إما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه فلأن يترك القليل أولى.

الثالث: أنه على النسبة، أي بذي ظلم، حكاة ابن مالك عن المحققين.

الرابع: أنه أتى بمعنى «فاعل» لا كثرة فيه.

الخامس: أن أقل القليل لو ورد منه تعالى لكان كثيراً، كما يقال: زلة العالم كبيرة.

السادس: أنه أراد: ليس بظالم، ليس بظالم، ليس بظالم؛ تأكيداً للنفي؛ فعبّر عن ذلك

بـ «ليس بظالم».

السابع: أنه ورد جواباً لمن قال «ظلام»، والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم

يكن له مفهوم.

الثامن: أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله سواء في الإثبات، فخرى النفي على ذلك.

التاسع : أنه قصد التعريض بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجوز .
ويجاب عن الثانية بهذه الأجوبة ، وبعاشر ، وهو مناسبة رهوس الآي .

فائدة

قال صاحب الياقوتة : قال ثعلب والمبرد : العرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدين كان الكلام إخباراً ، نحو ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّآيَاتٍ كَلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(١) ، والمعنى : إنما جعلناهم جسداً يأكلون الطعام ، وإذا كان الجحد في أول الكلام كان جسداً حقيقياً نحو « ما زيد بخارج » وإذا كان في أول الكلام جحداً كان أحدهما زائداً ، وعليه : ﴿ فَمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾^(٢) في أحد الأقوال .

فصل

من أقسام الإنشاء الاستفهام ؛ وهو طلب الفهم ، وهو بمعنى الاستخبار .

وقيل : الاستخبار ماسبق أولاً ، ولم يفهم حق الفهم ؛ فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً . حكاه ابن فارس في قفه اللغة .

وأدواته : الهمزة ، وهل ، وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأبان ؛ ومرّت في الأدوات .

وقال ابن مالك في المصباح : وما عدا الهمزة نائب عنها ؛ ولكونه طلب ارتسام مآنى الخارج في الذهن ، لزم ألا يكون حقيقة إلا إذا صدر من شكٍّ مصدق بإمكان الإعلام ؛ فإن غير الشكّ إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل ، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت عنه فائدة الاستفهام .

وقال بعض الأئمة: وما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام، فأما يقع في خطاب الله، على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل.

وقد تستعمل صيغة الاستفهام في غيره مجازاً، وألف في ذلك العلامة شمس الدين ابن الصائغ^(١) كتاباً سماه «روض الأفهام في أقسام الاستفهام»، قال فيه: قد توسعت العرب فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لمعان، أو أشربته تلك المعاني، ولا يختص التجوز في ذلك بالهمزة خلافاً للصنار.

الأول: الإنكار، والمعنى فيه على النفي وما بعده منفي، ولذلك تصحبه «إلا» كقوله: ﴿فَهَلْ يُهَيْلِكَ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢)، ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَافِرِينَ﴾^(٣). وعطف على النفي في قوله: ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾^(٤)، أى لا يهدى، ومنه ﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ﴾^(٥)، ﴿أَنْتُمْ لِبَشَرِينَ مِثْلِنَا﴾^(٦)، أى لا تؤمن، ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾^(٧)، ﴿أَلَيْسَ الَّذِ كَرُؤُلَهُ الْأُنثَى﴾^(٨)، أى لا يكون هذا، ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾^(٩)، أى ماشهدوا ذلك.

وكثيراً ما يصحبه التكذيب وهو في الماضي بمعنى «لم يكن»، وفي المستقبل بمعنى «لا يكون»، نحو ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ...﴾^(١٠) الآية، أى لم يفعل ذلك، ﴿أَنْزَلْنَاكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾^(١١)، أى لا يكون هذا الإلزام.

الثاني: التوبيخ، وجعله بعضهم من قبيل الإنكار؛ إلا أن الأول إنكار إبطال، وهذا إنكار توبيخ، والمعنى على أن ما بعده واقع جدير بأن ينفي، فالنفي هنا غير قصدي والإثبات قصدي، عكس ما تقدم. ويعبر عن ذلك بالتقريع أيضاً، نحو ﴿أَفَصَّيْتِ

(١) ل محمد بن عبد الرحمن الحنبلي المعروف بابن الصائغ، المتوفى ٧٧٦، ذكره صاحب كشف الظنون.
 (٢) الأحقاف ٣٥ (٣) سبأ ١٧ (٤) الروم ٢٩
 (٥) الشعراء ١١١ (٦) المؤمنون ٤٧ (٧) الطلوع ٣٩
 (٨) النجم ٢١ (٩) الزخرف ١٩ (١٠) الإسراء ٤٠
 (١١) هود ٢٨

أَمْرِي ﴿١﴾ ، ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ ﴿٣﴾ .

وأكثر ما يقع التوبيخ في أمر ثابت ، ووُيِّخ على فعله كما ذكر ، ويقع على ترك فعل كان ينبغي أن يقع ؛ كقوله : ﴿أُولَئِكَ نَعَمَّرَكُمُ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجَرُوا فِيهَا﴾ ﴿٦﴾ .

الثالث : وهو حَمَلُ المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرت عنده ، قال ابن جني : ولا يستعمل ذلك بهل ، كما يستعمل بغيرها من أدوات الاستفهام ، وقال الكندي : ذهب كثير من العلماء في قوله : ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ أو ينفَعُونَكُمْ ﴿٧﴾ ، إلى أن « هل » تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ ؛ إلا أني رأيت أبا عليّ ذلك ؛ وهو معذور لأن ذلك من قبيل الإنكار .

ونقل أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ، إنما يستعمل فيه الهمزة ، ثم نقل عن بعضهم أن « هل » تأتي تقريراً كما في قوله تعالى : ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ ﴿٨﴾ .

والكلام مع التقرير موجب ، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ، ويعطف على صريح الموجب ، فالأول كقوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾ ﴿٩﴾ ، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى * وَوَجَدَكَ﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ * وَأَرْسَلَ﴾ ﴿١١﴾ والثاني : نحو ﴿أَكْذَبْتُمْ بآيَاتِي وَآلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عُلَمَاءُ﴾ ﴿١٢﴾ على ما قرره الجرجاني من جعلها مثل ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ ﴿١٣﴾ .

(٣) الصافات ١٢٥

(٦) النساء ٩٧

(٩) الشرح ١ ، ٢

(١٢) النمل ٨٤

(٢) الصافات ٩٥

(٥) فاطر ٣٥

(٨) الفجر ٥

(١١) الفيل ٣ ، ٢

(١) طه ٩٣

(٤) فاطر ٣٧

(٧) الشعراء ٧٢ ، ٧٣

(١٠) الضحى ٦ ، ٧

(١٣) النمل ١٤

وحقيقة استفهام التقرير ، أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفي ، وقد دخل على النفي ونفي النفي إثبات ، ومن أمثلته : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (١) ، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ (٢) ؛ وجعل منه الزمخشري ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٣) .

الرابع : التعجب أو التعجب ، نحو ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ (٤) ، ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَىٰ الْهُدَىٰ هَذِهِ ﴾ (٥) . وقد اجتمع هذا القسم وسابقه في قوله : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ ﴾ (٦) . قال الزمخشري : الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجب من حالهم .

ويحتمل التعجب والاستفهام الحقيقي ﴿ مَا وَلَائِهِمْ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ .

الخامس : العتاب ، كقوله : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٧) ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامهم وبين أن عوتبوا بهذه الآية إلا أربع سنين ، أخرجه الحاكم . ومن أطفه ما عاب الله به خير خلقه بقوله : ﴿ عفا الله عنك لِمَ أَدْرَيْتَ أَنَّهُمْ ﴾ (٨) ، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله في هذه الآية على عادته في سوء الأدب .

السادس : التذكير ، وفيه نوع اختصار ، كقوله : ﴿ أَلَمْ أَعْمِدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ إِلَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ (٩) ، ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١٠) ، ﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ (١١) .

السابع : الافتخار ، نحو ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ ﴾ (١٢) .

الثامن : التفضيم ، نحو ﴿ مَا لِي هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ (١٣) .

التاسع : التهويل والتخويف ، نحو ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ، ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ .

(٣) البقرة ١٠٦

(٦) البقرة ٤٤

(٩) يس ٦٠

(١٢) الزخرف ٥١

(٢) الأعراف ١٧٢

(٥) النمل ٢٠

(٨) التوبة ٤٣

(١١) يوسف ٨٩

(١) الزمر ٣٦

(٤) البقرة ٢٨

(٧) الحديد ١٦

(١٠) البقرة ٣٣

(١٣) الكهف ٤٩

- العاشر : عكسه ، وهو التسهيل والتخفيف ، نحو ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا ﴾ (١) .
- الحادى عشر : التهديد والوعيد ، نحو ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٢) .
- الثانى عشر : التكثير ، نحو ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ (٣) .
- الثالث عشر : التسوية ، وهو الاستفهام الداخلى على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (٤) .
- الرابع عشر : الأمر ، نحو ﴿ أَسْلَمْتُمْ ﴾ (٥) أى أسلموا ، ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (٦) أى انتهوا ، ﴿ أَتَصْبِرُونَ ﴾ (٧) أى اصبروا .
- الخامس عشر : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ ﴾ (٨) أى انظر ، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٩) ذكره صاحب الكشاف عن سيبويه ، ولذلك رفع الفعل فى جوابه ، وجعل منه قوله : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ (١٠) للتنبيه على الضلال ، وكذا ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (١١) .
- السادس عشر : الترغيب ، نحو ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (١٢) ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجَارٍ مَّائِدَةٍ تَنْجِيكُمْ ﴾ (١٣) .
- السابع عشر : النهى ، نحو ﴿ أَنْتَخَوْنَهُمْ قَالَهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ (١٤) بدليل ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوْنَ ﴾ (١٥) ، ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ (١٦) ، أى لا تقتر .

(٣) الأعراف ٤

(٦) المائدة ٩١

(٩) الحج ٦٣

(١٢) البقرة ٢٤٥

(١٥) المائدة ٤٤

(٢) الرسائل ١٦

(٥) آل عمران ٢٠

(٨) الفرقان ٤٥

(١١) البقرة ١٣٠

(١٤) التوبة ١٣

(١) النساء ٢٩

(٤) البقرة ٦

(٧) الفرقان ٢٠

(١٠) التكاوير ٢٦

(١٣) الصف ١٠

(١٦) الأقطار ٦

الثامن عشر : الدعاء، وهو كالتالي ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى ، نحو ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الشُّفَهَاءُ ﴾ ^(١) ، أي لانهلكنا .

التاسع عشر : الاسترشاد ، نحو ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٢) .
المشرون : التمني ، نحو ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾ ^(٣)

الحادى والعشرون : الاستبطاء ، نحو ﴿ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ ﴾ ^(٤) .

الثانى والعشرون : المرض ، نحو ﴿ أَلَا تَحْيَوْنَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٥) .

الثالث والعشرون : التحضيض ، نحو ﴿ أَلَا تَتَّقُوا قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ ^(٦) .

الرابع والعشرون : التجاهل ، نحو ﴿ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ ^(٧) .

الخامس والعشرون : التعظيم ، نحو ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ^(٨) .

السادس والعشرون : التحقير ، نحو ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ﴾ ^(٩) ، ﴿ أَهَذَا

الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ^(١٠) ، ويحتمله وما قبله قراءة ﴿ مَنْ فِرْعَوْنُ ﴾ ^(١١) .

السابع والعشرون : الاكتفاء ، نحو ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ^(١٢) .

الثامن والعشرون : الاستبعاد ، نحو ﴿ وَأَنْتَ لَهُ الذِّكْرَى ﴾ ^(١٣) .

التاسع والعشرون : الإنباس ، نحو ﴿ وَمَا تَلَكَ بِبَيْمِينِكَ بِأَمْرِي ﴾ ^(١٤) .

الثلاثون : التهكم والاستهزاء ، نحو ﴿ أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ ^(١٥) ، ﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ *

مَالَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾ ^(١٦) .

الحادى والثلاثون : التأكيد لما سبق من معنى أداة الاستفهام قبله ، كقوله :

(١) الأعراف ١٥٥	(٢) البقرة ٣٠	(٣) الأعراف ٥٣
(٤) البقرة ٢١٤	(٥) النور ٢٢	(٦) التوبة ١٣
(٧) ص ٨	(٨) البقرة ٢٥٥	(٩) الأنبياء ٣٦
(١٠) الفرقان ٤١	(١١) سورة الدخان ٣١ ، واطر البحر المحيط ٨ : ٣٧	(١٢) الفجر ٢٣
(١٢) الزمر ٦٠	(١٣) الصافات ٩١ ، ٩٢	(١٤) طه ١٧
(١٥) مود ٨٧		

﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾^(١)، قال الموفق عبد اللطيف البغدادي: أي من حق عليه كلمة العذاب، فإنك لا تنقذه، فمن للشرط والفاء جواب الشرط، والهمزة في ﴿أفأنت﴾ دخلت معادة مؤكدة لطول الكلام، وهذا نوع من أنواعها. وقال الزمخشري: الهمزة الثانية هي الأولى، كررت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد. الثاني والثلاثون: الإخبار نحو ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا﴾^(٢)، ﴿هَلْ آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٣).

تنبيهات

الأول: هل يقال إن معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود. وانضم إليه معنى آخر، أو تجرد عن الاستفهام بالكافية؟ قال في عروس الأفراح: محلّ نظر، قال: والذي يظهر الأول. قال: ويساعده قول التَّنُوخِيّ في «الأقصى القريب»: إن «لعلّ» تكون للاستفهام مع بقاء التَّرجِيّ، قال: ومما يرجح أن الاستبطاء في قولك: «كم أدعوك!» معناه أن الدعاء وصل إلى حدّ لا أعلم عدده، فأنا أطلب أن أعلم عدده، والعادة تقضى بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثُر فلم يعلمه، وفي طلب فهم عدده ما يُشعر بالاستبطاء.

وأما التّعجب فالاستفهام معه مستمرّ، فمن تعجّب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه، فكأنه يقول: أي شيء عرض لي في حال عدم رؤية المهدد! وقد صرح في السكشاف ببقاء الاستفهام في هذه الآية.

وأما التنبيه على الضلال فالاستفهام فيه حقيقّ، لأن معنى «أين تذهب»؟ أخبرني إلى أيّ مكان تذهب، فإني لا أعرف ذلك؟ وغاية الضلال لا يُشعر بها إلى أين تنتهي.

وأما التقرير فإن قلنا المراد به الحكم بثبوتها فهو خبر بأن المذكور عقيب الأداة

واقع . أو طلب إقرار المخاطب به من كون السائل يعلم ، فهو استفهام يقرّر المخاطب ، أى يطلب منه أن يكون مقراً به . وفي كلام أهل الفن ما يقتضى الاحتمالين ، والثانى أظهر . وفي الإيضاح تصريح به ولا بدع في صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه ، لأنه طلب الفهم ؛ أما طلب فهم المستفهم أو وقوع فهم لمن لم يفهم كائناً من كان . وبهذا تفعل إشكالات كثيرة في مواضع الاستفهام ، ويظهر بالتأمل بقاء معنى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة . انتهى ملخصاً .

الثانى : القاعدة ، أن المنكر يجب أن يلبى الممزة ، وأشكل عليها قوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ ﴾ ^(١) ، فإن الذى يليها هنا الإصفاء بالبنين ، وليس هو المنكر ، إنما المنكر قولهم : إِنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاءً .

وأجيب ، بأن لفظ الإصفاء مُشعر بزعم أن البنات لغيرهم ، أو بأن المراد مجموع الجملتين ؛ وينحلّ منها كلام واحد . والتقدير : أجمع بين الإصفاء بالبنين وأخذ البنات ! وأشكل منه قوله : ﴿ أَنَا مُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنَسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ووجه الإشكال أنه لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر فقط ، كما تقتضيه القاعدة المذكورة ؛ لأن أمر البر ليس مما ينكر ، ولا نسيان النفس فقط ؛ لأنه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له ولا مجموع الأمرين ، لأنه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر ، ولا نسيان النفس بشرط الأمر ، لأن النسيان منكر مطلقاً ، ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر ، لأن المعصية لاتزداد بشاعتها بانضمامها إلى الطاعة ، لأن جمهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب ، وإن كان الإنسان ناسياً لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضعف بمعصية نسيان ، ولا يأتى الخير بالشر !

قال فى عروس الأفراس : ويحاج بأن فعل المعصية مع التهى عنها أخش بلأنها تجعل حال الإنسان كالتناقض ، وتجعل القول كالحلف للفعل ، ولذلك كانت المعصية مع العلم أخش منها مع

(٢) سورة البقرة ٤٤

(١٦م - الإتيان ج ٣)

(١) الإسراء ٤٠

الجهل ، قال : ولكنّ الجواب على أن الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنسها فيه دقة .

فصل : من أقسام الإنشاء الأمر

وهو طلب فعل غير كَفَّ وصيغته « افعِل » و « ليفعل » وهي حتمية في الإيجاب نحو ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَاصْبِرُوا مَعَكَ ﴾ ^(٢) .
وترد مجازاً لمسانٍ آخر :

منها الندب ، نحو ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ^(٣) .
والإباحة نحو ﴿ فَكَانِيَهُمْ ﴾ ^(٤) ، نصّ الشافعيّ على أن الأمر فيه للإباحة ؛ ومنه ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٥) .

والدعاء من السافل للعالي ، نحو ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ ^(٦) .
والتهديد ، نحو ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ ^(٧) ، إذ ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا .
والإهانة ، نحو ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٨) .
والتسخير ، أى التذليل ، نحو ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾ ^(٩) ؛ عبر به عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالاً لهم ، فهو أخصّ من الإهانة .

والتعجيز ، نحو ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(١٠) ، إذ ليس المراد طلب ذلك منهم ، بل إظهار عجزهم .

والامتنان ، نحو ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(١١) .

(٣) الأعراف ٢٠٤

(٦) الأعراف ١٥١

(٩) البقرة ٦٥

(٢) النساء ١٠٢

(٥) المائدة ٢

(٨) الدخان ٤٩

(١١) الأنعام ١٤١

(١) البقرة ٤٣

(٤) النور ٣٣

(٧) فصلت ٤٠

(١٠) البقرة ٢٣

- والمعجب ، نحو ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾ (١) .
 والتسوية ، نحو ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾ (٢) .
 والإرشاد ، نحو ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ (٣) .
 والاحتقار ، نحو ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ (٤) .
 والإنذار ، نحو ﴿ قُلْ تَتَّقُوا ﴾ (٥) .
 والإكرام ، نحو ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ﴾ (٦) .
 والتكوين ، وهو أعم من التسخير ، نحو ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٧) .
 والإنعام ، أى تذكير النعمة ، نحو ﴿ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ (٨) .
 والتكذيب ، نحو ﴿ قُلْ قَاتِلُوا بِالْتَوْرَةِ فَاتْلُوهَا ﴾ (٩) ، ﴿ قُلْ هَلْ شُهَدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾ (١٠) .
 والمشورة ، نحو ﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾ (١١) .
 والاعتبار ، نحو ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ (١٢) .
 والتعجب ، نحو ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (١٣) ، ذكره السكاكي في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر .

* * *

فصل : ومن أقسامه النهى

وهو طلب الكف عن فعل ، وصيغته : « لا تفعل » ، وهى حقيقة فى التحريم .

(٣) البقرة ٢٨٢	(٢) الطور ١٦	(١) الإسراء ٤٨
(٦) الحجر ٤٦	(٥) إبراهيم ٣٠	(٤) يونس ٨٠
(٩) آل عمران ٩٣	(٨) الأنعام ١٤٢	(٧) البقرة ١١٧
(١٢) الأنعام ٩٩	(١١) الصافات ١٠٢	(١٠) الأنعام ١٥٠
		(١٣) مريم ٣٨

وترد مجازاً لمان :

منها الكراهة ، ونحو ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ (١)

والدعاء ، نحو ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ (٢) .

والإرشاد ، نحو ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ أَنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْوَأَكُمْ ﴾ (٣)

والتسوية ، نحو ﴿ أَوْ لَا تَضْبِرُوا ﴾ (٤) .

والاحتقار والتقليل ، نحو ﴿ لَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ ... ﴾ (٥) الآية ، أى فهو قليل حقير .

وبيان العاقبة ، نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءُ ﴾ (٦)

أى عاقبة الجهاد الحياة [لا الموت] (٧) .

والياس ، نحو ﴿ لَا تَمْتَدِرُوا ﴾ (٨) .

والإهانة ، نحو ﴿ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا ﴾ (٩) .

فصل : ومن أقسامه التمنى

وهو طلب حصول شئ على سبيل الحجة ، ولا يشترط إمكان التمنى بخلاف المترجى لكن نوزع في تسمية تمنى المحال طلباً بأن ما يتوقع كيف يطلب ؟ قال فى عروس الأفراح : فالأحسن ما ذكره الإمام وأتباعه من أن التمنى والترجى والنداء ، والقسم وليس فيها طلب ، بل هو تنبيه ولا بدع فى تسمية إنشاء . انتهى .

وقد بالغ قوم فجعلوا التمنى من قسم الخبر ، وأن معناه التنى ، والزخمشى ممن جزم بخلافه . ثم استشكل دخول التكذيب فى جوابه فى قوله : ﴿ بِالْيَقِينِ نُرَدُّ وَلَا نُكَدِّبُ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ (١١) ، وأجاب بتضمنه معنى العدة فتعلق به التكذيب .

(٣) المائة ١٠١

(٢) آل عمران ٨

(١) الإسراء ٣٧

(٦) آل عمران ١٦٩

(٥) الحجر ٨٨

(٤) الطور ١٦

(٩) المؤمنون ١٠٨

(٨) التوبة ٦٦

(٧) منط

(١٠) الأنعام ٢٧ ، ٢٨

وقال غيره: التمتى لا يصح فيه الكذب، وإنما الكذب في التمتى الذي يترجح عند صاحبه وقوعه، فهو إذن واردٌ على ذلك الاعتقاد الذي هو ظنٌ، وهو خبر صحيح. قال: وليس المعنى في قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ أن ما تمنوا ليس بواقع لأنه ورد في معرض الذم لهم، وليس في ذلك التمتى ذمٌ، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون، وأنهم يؤمنون.

وحرف التمتى الموضوع له «ليت»، نحو ﴿بِأَيِّدِنَا نُزِدُ﴾^(١)، ﴿يَأْتِيَتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾^(٢)، ﴿يَأْتِيَتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٣).

وقد يمتى بهل حيث يُعلم فقداه، نحو ﴿قَهْلَ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٤)، وبلو نحو ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ﴾^(٥)، ولذا نصب الفعل في جوابها.

وقد يمتى بـ«لعل» في البعيد فتعطى حكم «ليت» في نصب الجواب؛ نحو ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾^(٦).

فصل: ومن أقسامه الترجى

نقل القراني^(٧) في الفروق الإجماع على أنه إنشاء، وفرق بينه وبين التمتى بأنه في الممكن والتمتى فيه وفي المستحيل، وبأن الترجى في القريب والتمتى في البعيد، وبأن الترجى في المتوقع والتمتى في غيره، وبأن التمتى في المشوق للنفس والترجى في غيره.

وسمعت شيخنا العلامة الكافيحي يقول: الفرق بين التمتى وبين العرض، هو الفرق بينه وبين الترجى.

(٣) النساء ٧٣

(٢) يس ٢٦

(١) الأنعام ٢٧

(٦) غافر ٣٦، ٣٧

(٥) الشعراء ١٠٢

(٤) الأعراف ٥٣

(٧) هو الإمام شهاب الدين أحمد إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المعروف بالفراق إليه انتهت زعامة

المالكية في عصره مع البراعة في الأصول العقلية، واسم كتابه «أوار البروق في أنوار الفروق في أصول

الفقه المالكي: توفي سنة ٦٨٤

وحرف الترجي لعل وعسى ، وقد ترد مجازاً لتوقع محذور ، ويسمى الإشفاق ، نحو ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (١) .

فصل : ومن أقسامه النداء

وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف نائب مناب « ادعو » . ويصحب في الأكثر الأمر والنهي ، والغالب تقدمه ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ (٢) ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ (٣) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الزَّمَلُ قُمْ اللَّيْلُ ﴾ (٤) ، ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمُ ﴾ (٥) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا ﴾ (٦) .

وقد يتأخر ، نحو ﴿ وَتَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٧) .

وقد يصحب الجملة الخبرية فتعقبها جملة الأمر ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ (٨) ، ﴿ وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا ﴾ (٩) .

وقد لا تعقبها ، نحو ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ﴾ (١٠) ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﴾ (١١) ، ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾ (١٢) ،

وقد تصحبه الاستفهامية ، نحو ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ (١٣) ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ﴾ (١٤) ، ﴿ وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ ﴾ (١٥) .

وقد ترد صورة النداء لغيره مجازاً ، كالإغراء والتحذير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ (١٦) .

والاختصاص ، كقوله : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ (١٧) .

(١) الشورى ١٧	(٢) البقرة ٢١	(٣) الزمر ١٦
(٤) الزمل ١	(٥) هود ٥٢	(٦) الحجرات ١
(٧) النور ٣١	(٨) الحج ٧٣	(٩) هود ٦٤
(١٠) الزخرف ٦٨	(١١) فاطر ١٥	(١٢) يوسف ١٠٠
(١٣) مريم ٤٢	(١٤) التحريم ١	(١٥) غافر ٤١
(١٦) الشمس ٢٣	(١٧) هود ٧٣	

والتنبيه ، كقوله : ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾^(١) ، والتمجُّب ، كقوله : ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾^(٢) .

والتحسُّر ، كقوله : ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾^(٣) .

قاعدة

أصل النداء «يا» أن تكون للبعيد حقيقة أو حكماً ، وقد ينادى بها القريب لُنكت :
منها إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعو نحو ﴿يَا مُوسَى أَقْبِلْ﴾^(٤) .

ومنها كون الخطاب المتلو معتنى به ، نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾^(٥) .

ومنها قصد تعظيم شأن المدعو ، نحو ﴿يَا رَبِّ﴾ ، وقد قال تعالى : ﴿فَأِنِّي قَرِيبٌ﴾^(٦) .

ومنها قصد انحطاطه ، كقول فرعون : ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا﴾^(٧) .

فائدة

قال الزمخشري وغيره : كثر في القرآن النداء «ياها» دون غيره ؛ لأن فيه أوجهاً من التأكيد ، وأسباباً من المبالغة .

منها ما في «يا» من التأكيد والتنبيه ، وما في «ها» من التنبيه ، وما في التدرج من الإبهام في «أى» إلى التوضيح ، وللقام يناسب المبالغة والتأكيد لأن كل ما نادى له عباده من أوامره ونواهيهِ وعظائمه وزواجره ووعدهِ ووعدِهِ ، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك ، وما أنطق الله به كتابه أمور عظام ، وخطوبٌ حسام ، ومعانٍ

(٣) النبا ٤٠

(٦) البقرة ١٨٦

(٢) س

(٥) البقرة ٢١

(١) النمل ٢٥

(٤) القصص ٣١

(٧) الإسراء ١٠١

واجب عليهم أن يتيقظوا لها ، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها وهم غافلون ، فاقتمضى الحال أن يبادوا بالآ كد الأباغ .

* * *

فصل ومن أقسامه القسم

نقل القرائق الإجماع على أنه إنشاء ، وفائدته تأكيد الجملة الخبرية ، وتحقيقها عند السامع وسيأتي بسط الكلام فيه في النوع السابع والستين

* * *

فصل ومن أقسامه : الشرط ... (١)

النوع الثامن والخمسون
من بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابنُ أبي الأصعب^(١) ، فأورد فيه نحو مائة نوع ، وهي : المجاز ، والاستعارة ، والتشبيه ، والسكنانية ، والإرداف ، والتمثيل ، والإيجاز ، والإتساع ، والإشارة ، والمساواة ، والبسط ، والإفعال ، والتسيم ، والتكميل ، والاحتراس ، والاستقصاء ، والتذليل ، والزيادة ، والترديد ، والتكرار ، والتفسير ، والإيضاح ونفي الشيء بإيجابه ، والمذهب الكلامي ، والقول بالموجب ، والمناقضة ، والانتقال ، والإسجال ، والتسليم ، والتمكين ، والتوشيح ، والتسيم ، وردّ العجز على الصدر ، وتشابه الأطراف ، ولزوم ما لا يلزم ، والتخير ، والتسجيع ، والتسريع والإيهام وهو التورية ، والاستخدام ، والالتفات ، والأطراد ، والانسجام ، والإدماج ، والافتنان ، والاقتدار ، وإئتلاف اللفظ مع اللفظ ، وإئتلاف اللفظ مع المعنى ، والاستدراك ، والاستثناء ، وتأكيد المدح بما يشبه الذم ، والتفويف ، والتغاير ، والتقسيم ، والتدبيح ، والتنكيت ، والتضمين ، والجناس ، وجمع المؤنث والمختلف ، وحسن النسق ، وعتاب المرء نفسه ، والعكس ، والعنوان ، والفرائد ، والقسم ، والمباينة ، والمطابقة ، والمقابلة ، والموازاة ، والمراجعة ، والتزاهة ، والإبداع ، والمقارنة ، وحسن الابتداء ، وحسن الختام ، وحسن التخلص ، والاستطراد .

فأما المجاز وما بعده إلى الإيضاح ؛ فقد تقدم بعضها في أنواع مفردة ، وبعضها في

(١) بديع القرآن لابن أبي الأصعب المصري التوفى سنة ٦٥٤ ، طبع بمطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٧ ، بتحقيق الدكتور حفي شرف .

نوع الإيجاز والإطناب مع أنواع آخر ، كالتعريض والاحتباك ، والأكتفاء ،
والطرد ، والعكس .

وأما نفي الشيء بإيجابه ، فقد تقدم في النوع الذي قبل هذا . وأما المذهب الكلامي
والحمسة بعده ، فستأتي في نوع الجدل مع أنواع آخر مزيدة . وأما التمكين والثمانية بعده ،
فستأتي في أنواع الفواصل . وأما حسن التخاص والاستطراد فسياً تيان في نوع المناسبات ،
وأما حسن الابتداء وبراعة الختام فسياً تيان في نوعي الفواتح والخواتم .
وها أنا أورد الباقي مع زوائد ونفائس لا توجد مجموعة في غير هذا الكتاب .

* * * الإيهام

ويدعى التورية ، أن يُذكر لفظ له معنيان ، إما بالاشتراك أو التواطؤ ، أو الحقيقة ،
أو المجاز ؛ أحدهما قريب والآخر بعيد ، ويقصد البعيد ، ويورى عنه بالقرب ، فيتوهمه
السامع من أول وهمة .

قال الزمخشري : لا ترى باباً في البيان أدق ، ولا ألطف من التورية ، ولا أنفع
ولا أعون على تعاطي تأويل المشابهات في كلام الله ورسوله ، قال : ومن أمثلتها :
﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(١) ، فإن الاستواء على معنيين ، الاستقرار
في المكان ، وهو المعنى القريب المورى به ، الذي هو غير مقصود لتزيهه تعالى عنه ،
والثاني : الاستيلاء والملك ، وهو المعنى البعيد المقصود ، الذي ورى عنه بالقرب
المذكور . انتهى .

وهذه التورية ؛ تسمى مجردة ، لأنها لم يذكرفيها شيء من لوازم المورى به ،
ولا المورى عنه .

ومنها ما تسمى مرشحة ، وهي التي ذكر فيها شيء من لوازم هذا أو هذا ، كقوله
تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ ^(٢) ؛ فإنه يحتمل الجارحة وهو المورى به ، وقد ذكر

من لوازمه على جهة الترشيح البنيان ، ويحتمل القوة والقدرة ، وهو البعيد المقصود .
قال ابن أبي الأصبغ في كتابه ، « الإيجاز » : ومنها : ﴿ قَالُوا تَأْتِيهِ إِنْكَ أَنْبَى ضَلَالِكَ
الْقَدِيمِ ﴾ (١) ، فالضلال يحتمل الحب وضد الهدى ، فاستعمل أولاد يعقوب ضد الهدى
تورية عن الحب .

﴿ فَأَلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ (٢) ، على تفسيره بالدرع ؛ فإن البدن يطلق عليه وعلى
الجسد ، والمراد البعيد وهو الجسد .

قال : ومن ذلك قوله بعد ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى حيث قال :
﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتِهِمْ ﴾ (٣)
ولما كان الخطاب لموسى من الجانب الغربي ، وتوجهت إليه اليهود النصارى وتوجهت إلى
المشرق كانت قبلة الإسلام وسطاً بين القبليتين ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ (٤) ،
أى خياراً ، وظاهر اللفظ يوهم التوسط مع ما يعضده من توسط قبلة المسلمين ، صدق على
لفظة ، « وسط » ها هنا أن يسمى تعالى به لاحتماها المعنيين . ولما كان المراد أبداً
وهو الخيار ، صلحت أن تكون من أمثلة التورية .

قلت : وهي مرشحة بلازم المورى عنه ، وهو قوله : ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
النَّاسِ ﴾ (٤) ، فإنه من لوازم كونهم خياراً ، أى عدولاً ، والإتيان قبلها من قسم المجردة .
ومن ذلك قوله : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ (٥) ، فإن النجم يطلق على
الكوكب ، ويرشحه له ذكر الشمس والقمر ، وعلى مالا ساق له من النبات ، وهو المعنى
البعيد له ، وهو المقصود في الآية .

ونقلت من خط شيخ الإسلام ابن حجر أن من التورية في القرآن قوله تعالى :
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ (٦) ، فإن « كافة » بمعنى « مانع » أى تكفهم عن
الكفر والمعصية ، والهاء للبالغه ، وهذا معنى بعيد ، والمعنى القريب المتبادر أن المراد

(٣) البقرة ١٤٥

(٦) ساء ٢٨

(٢) يونس ٩٢

(٥) الرحمن ٦

(١) يوسف ٩٥

(٤) البقرة ١٤٣

جامعة بمعنى « جميعاً » ، لكن منع من حمله على ذلك أن التنا كيد يترأخى عن المؤكّد ،
فكما لا تقول : رأيت جميعاً الناس ، لا تقول رأيت كافة الناس .

الاستخدام

هو والتورية أشرف أنواع البديع ، وهما سيّان ، بل فضله بعضهم عليها ، ولم فيه عبارتان :
إحداها : أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه ، ثم يؤتى بضميره
مراداً به المعنى الآخر ، وهذه طريقة السكاكي وأتباعه .

والأخرى أن يؤتى بلفظ مشترك ، ثم بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ، ومن
الآخر الآخر ، وهذه طريقة بدر الدين بن مالك في المصباح ، ومشى عليها ابن أبي الأصبغ^(١) ،
ومثل له بقوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ .. ﴾^(٢) الآية ، فلفظ « كتاب » يحتمل
الأمد المحتوم ، والكتاب المكتوب ، فلفظ « أجل » يخدم المعنى الأول ، و« يحمو »
يخدم الثانى .

ومثل غيره بقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ... ﴾^(٣) الآية ، فالصلاة
تحتمل أن يراد بها فعلها وموضعها ، وقوله : ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾^(٤) يخدم
الأول و﴿ إِيَّا عَابِرِ سَبِيلٍ ﴾^(٥) يخدم الثانى .

قيل : ولم يقع في القرآن على طريقة السكاكي .

قلت : وقد استخرجتُ بفكرى آيات على طريقته ، منها قوله تعالى : ﴿ آتَى أَمْرُ
اللَّهِ ﴾^(٤) ، فأمر الله يراد به قيام الساعة والمذاب وبمئة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أريد
بلفظه الأخير ، كما أخرج ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس ، في قوله تعالى :
﴿ آتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ ، قال : محمد ، وأعيد الضمير عليه في ﴿ تَسْتَمَجِلُوهُ ﴾^(٤) مراداً به قيام
الساعة والمذاب .

ومنها وهى أظهرها قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ ، فإن المراد
به آدم ، ثم أعاد عليه الضمير مراداً به ولده . فقال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُصْفَةَ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴾^(٥) .

(٣) النساء ٤٣

(٢) الرعد ٣٨

(١) بديع القرآن ١٠٤

(٥) المؤمنون ١٢ ، ١٣

(٤) الجمل ١

ومنها قوله تعالى ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمُ تَسْؤُكُمْ﴾ ﴿١﴾ ثم قال: ﴿وَقَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ﴿٢﴾ أى أشياء آخر ، لأن الأولين لم يسألوا عن الأشياء التى سأل عنها الصحابة ، فنُهِوا عن سؤالها .

* * *

الالتفات

نقل الكلام من أسلوب إلى آخر ، أعنى من المتكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها ، بعد التعبير بالأول ، هذا هو المشهور . وقال السكاكى : إتما ذلك أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره . وله فوائد :

منها تطرية الكلام ، وصيانة السمع عن الضجر ، والملاَل ، لما جُيِّب عليه النفوس من حبّ التفتلات ، والسامة من الاستمرار على منوال واحد ، وهذه فائدته العامة . ويختص كل موضع بنكت ولطائف باختلاف محله كما سنبينه .

مثاله من المتكلم إلى الخطاب - ووجهه حث السامع وبثته على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه ، وأعطاه فضل عناية تخصيص بالمواجهة - قوله تعالى . ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ﴿٢٧﴾ ، والأصل « وإليه أرجع » ، فالتفت من المتكلم إلى الخطاب ، ونكته أنه أخرج الكلام فى معرض مناصحته لنفسه ، وهو يريد نصح قومه تلتطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه . ثم التفت إليهم لكونه فى مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله تعالى .

كذا جعلوا هذه الآية من الالتفات ، وفيه نظر ؛ لأنه إنما يكون منه إذا قصد الإخبار عن نفسه فى كلتا الجملتين ، وهنا ليس كذلك ، لجواز أن يريد بقوله: « ترجعون » المخاطبين لا نفسه .

وأجيب ، بأنه لو كان المراد ذلك لما صح الاستفهام الإنكارى ؛ لأن رجوع العبد إلى مولاه ليس بمستلزم أن يعيده غير ذلك الراجع ، فالعنى : كيف لا أعبد من إليه رجوعى ، وإنما عدل عن « وإليه أرجع » إلى « وإليه ترجعون » لأنه داخل فيهم ، ومع ذلك أفاد فائدة حسنة ، وهى تنبيههم على أنه مثلهم فى وجوب عبادة من إليه الرجوع .

ومن أمثله أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَأْمِرْنَا نِسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(٢) .

ومثاله من التكلم إلى الغيبة - ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط للتكلم ، وقصده من السامع ؛ حصر أو غاب ، وأنه ليس فى كلامه ممن يتلون ويتوجه ويبدى فى الغيبة خلاف ما يبدىه فى الحضور - قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، والأصل « لغفر لك » . ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ ^(٤) ، والأصل « لنا » . ﴿ أَمْرَأًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٥) . والأصل « منا » ، ﴿ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ ^(٦) ، إلى قوله : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ . والأصل « وبى » وعدل عنه لنكتتين ؛ إحداهما ، دفع التهمة عن نفسه بالعصبية لها . والأخرى تنبيههم على استحقاقه الاتباع بما اتصف به من الصفات المذكورة والخصائص المتلوة .

ومثاله من الخطاب إلى التكلم لم يقع فى القرآن ، ومثله بعضهم بقوله : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، ثم قال : ﴿ إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا ﴾ ^(٧) . وهذا المثال لا يصح لأن شرط الالتفات أن يكون المراد به واحداً .

ومثاله من الخطاب إلى الغيبة ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ^(٨) ،

(٣) الفتح ١ ، ٢

(٦) الأعراف ١٥٨

(٢) الأنعام ٧٢

(٥) الدخان ٥

(٨) يونس ٢٢

(١) الأنعام ٧١

(٤) الكوثر ٧١

(٧) طه ٧٢ ، ٧٣

والأصل « بكم » ، ونكتة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم ، التمجيب من كفرهم وفعالهم ، إذ لو استمرّ على خطابهم لفاتت تلك الفائدة .

وقيل : لأن الخطاب أولاً كان مع الناس . مؤمنهم وكافرهم ، بدليل ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ ^(١) فلو كان « وجرين بكم » للزم الهم للجميع ، فالتفت عن الأول للإشارة إلى اختصاصه بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية عدولاً من الخطاب العام إلى الخاص .

قلت : ورأيت عن بعض السلف في توجيهه عكس ذلك ؛ وهو أن الخطاب أوّله خاصّ وآخره عام ، فأخرج ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، أنه قال في قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(١) ، قال : ذكر الحديث عنهم ، ثم حدث عن غيرهم ، ولم يقل : « وجرين بكم » ، لأنه قصد أن يجمعهم وغيرهم وجرين بهؤلاء وغيرهم من الخلق . هذه عبارته ؛ فله درّ السلف ما كان أوقفهم على المعاني اللطيفة التي يدأب المتأخرون فيها زماناً طويلاً ، ويفنون فيها أعمارهم ثم غايتهم أن يحوموا حول الحى ! ومما ذكر في توجيهه أيضاً أنهم وقت الركوب حضروا لأنهم خافوا الهلاك وغلبة الرياح ، فخطبهم خطاب الحاضرين ، ثم لما جرت الرياح بما تشتهي السفن ، وأمّنوا الهلاك لم يبق حضورهم كما كان ، على عادة الإنسان أنه إذا أمّن ، غاب قلبه عن ربه ، فلما غابوا ذكرهم الله بصيغة الغيبة ، وهذه إشارة صوفية .

ومن أمثله أيضاً ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْمِفُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ ﴾ * يُطَافُ عَلَيْهِمْ ، والأصل « عليكم » ، ثم قال : ﴿ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ^(٣) ، فكرر الالتفات .

ومثاله من الغيبة إلى التكلم ﴿اللهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبْثِرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾^(١) ،
 ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيْنًا﴾^(٢) ، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَمْرِي بِعَبْدِهِ﴾
 إلى قوله : ﴿بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ ، ثم التفت ثانياً إلى الغيبة ، فقال :
 ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٣) وعلى قراءة الحسن « ليريه » بالغيبة يكون التفتاً ثانياً
 من « باركنا » ، وفي « آياتنا » التفت ثالث ، وفي « إنه » التفت رابع ؛ قال
 الزمخشري : وفائدته في هذه الآيات وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة ، وأنه
 لا يدخل تحت قدرة أحد .

ومثاله من الغيبة إلى الخطاب ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾^(٤) .
 ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَالَهُمْ نُمُكِّنُ
 لَكُمْ﴾^(٥) ، ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا * إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً﴾^(٦) ، ﴿إِنْ أَرَادَ
 النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَحِكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ﴾^(٧) .

ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة ، فإن المبد إذا ذكر الله تعالى تعالى وحده ثم
 ذكر صفاته التي كان كل صفة منها تيمث على شدة الإقبال وأخزها ﴿مَالِكِ يَوْمِ
 الدِّينِ﴾ ، المفيد أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء ، يمد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه
 على خطاب من هذا صفاته بتخصيصه بغاية الخضوع والاستماناة في المهمات . وقيل : إنما
 اختير لفظ الغيبة للحمد ، وللعبادة الخطاب للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة ؛
 لأنك تحمد نظيرك ولا تعبد ، فاستعمل لفظ « الحمد » مع الغيبة ، ولفظ « العبادة » مع
 الخطاب لينسب إلى العظيم حال المحاطبة والمواجهة ما هو أعلى رتبة ، وذلك على طريقة
 التأدب ، وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال . ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مصرحاً
 بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً ، ولم يقل : « صراط المنعم عليهم » فلما صار إلى

(٣) الإسراء ١
 (٦) الإنسان ٢١ ، ٢٢

(٢) فصلت ١٢
 (٥) الأنعام ٦

(١) الروم ٤٨
 (٤) مريم ٨٩
 (٧) الأحزاب ٥٠

ذكر الغضب زوى عنه لفظه ، فلم ينسبه إليه لفظاً ، وجاء باللفظ منصرفاً عن ذكر الغاضب ، فلم يقل : « غير الذين غضبت عليهم » تفادياً عن نسبة الغضب إليه في اللفظ حال المواجهة . وقيل : لأنه لما ذكر الحقيق بالحمد ، وأجرى عليه الصفات العظيمة من كونه رباً للعالمين ، ورحماناً ورحيماً ومالكاً ليوم الدين ، تعلق العلم بعلام عظيم الشأن ، حقيق بأن يكون محبوباً دون غيره ، مستعاناً به ، فحوطب بذلك لتمييز ، بالصفات المذكورة تعظيماً لشأنه ؛ حتى كأنه قيل : « إياك يا من هذه صفاته منحصر بالعبادة والاستعانة ، لا غيرك » .

قيل : ومن لطافة التنبية على أن مبتدأ الخلق الفية منهم عنه سبحانه وتعالى وقصورهم عن محاضرتة ومخاطبته ، وقيام حجاب العظمة عليهم ؛ فإذا عرفوه بما هوله ، وتوسلوا القرب بالثناء عليه ، وأقرؤا بالحمد له ، وتعبدوا له بما يليق بهم ، وتأهلوا لمخاطبته ومناجاته فقالوا : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

تنبيهات

الأول : شرط الالتفات أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه ، وإلا يلزم عليه أن يكون في « أنت صديق » التفات .
الثاني : شرطه أيضاً ، أن يكون في جملتين ؛ صرح به صاحب الكشف وغيره ، وإلا يلزم عليه أن يكون [نوعاً غريباً]^(١) .

الثالث : ذكر التَّنَوُّحِي فِي « الأقصى القريب » وابن الأثير وغيرهما نوعاً غريباً من الالتفات ، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه ، كقوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ بعد ﴿ أنهمت ﴾ ، فإن المعنى : « غير الذين غضبت عليهم » ، وتوقف فيه صاحب عروس الأفراح .

الرابع : قال ابن أبي الإصيح : جاء في القرآن من الالتفات قسم غريب جداً ، لم أظفر في الشعر بمثاله ، وهو أن يقدم المتكلم في كلامه مذكورين مرتين ، ثم يخبر عن الأول منهما ، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني ، ثم يعود إلى الإخبار عن الأول ، كقوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ۗ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴾^(٢) ، انصرف

عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى ، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن ربه تعالى إلى الإخبار عن الإنسان : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(١) ، قال : وهذا يحسن أن يسمي التفات الضمائر .

الجماس : يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر ، ذكره التنوخى وابن الأثير ، وهو ستة أقسام أيضاً .

مثاله من الواحد إلى الاثنين : ﴿قَالُوا أَاجْتَمَعْنَا لِغَلْفِنَا عَمَّآ وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُون لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) .

وإلى الجمع ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٣) .

ومن الاثنين إلى الواحد ﴿فَمَنْ رَبِّكُمَا بِمُوسَى﴾^(٤) ، ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾^(٥) .

وإلى الجمع ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾^(٦) .

ومن الجمع إلى الواحد ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧) .

وإلى الاثنين ﴿بِأَمْرِ شَرِّ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّ اسْتَعْطَمْتُمْ﴾ إلى قوله : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾^(٧) .

السادس — ويقرب منه أيضاً — الانتقال من الماضي أو المضارع أو الأمر إلى آخر .

مثاله من الماضي إلى المضارع ﴿أُرْسِلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ﴾^(٨) ، ﴿خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ

(٣) الطلاق ١

(٦) يونس ٨٧

(٢) يونس ٧٨

(٥) طه ١١٧

(٨) فاطر ٩

(١) العاديات ٨

(٤) طه ٤٩

(٧) الرحمن ٣٣ ، ٣٤

فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ ﴿١﴾ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ﴿٢﴾ .
 وإلى الأمر ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿وَأَحَلَّتْ
 لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا بَيَّنَّا عَلَيْكُمْ فَأَجْنِبُوا﴾ ﴿٤﴾
 ومن المضارع إلى الماضي ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي السَّمُورِ قَفْزِعٌ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿وَيَوْمَ نَسِيرُ
 الْجِبَالِ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَا نَاهُمْ﴾ ﴿٦﴾ .
 وإلى الأمر ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ﴾ ﴿٧﴾
 ومن الأمر إلى الماضي ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا﴾ ﴿٨﴾
 وإلى المضارع ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ﴿٩﴾ .

* * *

الاطراد

هو أن يذكر المتكلم أسماء آباء المدوح مرتبة على حكم ترتيبها في الولادة . قال
 ابن أبي الأصبغ : ومنه ﴿١٠﴾ في القرآن قوله تعالى حكاية عن يوسف : ﴿وَاتَّبَعَتْ مِثْلَةَ آبَائِي
 إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ ﴿١١﴾ ، قال : وإنما لم يأت به على الترتيب المألوف ؛ فإن
 العادة الابتداء بالأب ، ثم الجد ، ثم الجد الأعلى ؛ لأنه لم يرد هنا مجرد ذكر الآباء ، وإنما
 ذكرهم ليذكر ملتهم التي اتبعها ، فبدأ بصاحب الملة ، ثم بمن أخذها عنه ، أولاً فأولاً على
 الترتيب ، ومثله قول أولاد يعقوب : ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ آبَاؤُنَا وَإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ
 وَإِسْحَاقَ﴾ ﴿١٢﴾ .

* * *

الانجام

هو أن يكون الكلام نخلوه من الانقاد منحنياً كتحد الماء للنجم ، ويكاد لسهولة

(٣) الاعراف ٢٩

(٦) الكهف ٤٧

(٩) الأعمام ٧٢

(١٢) البقرة ١٣٢

(٢) الحج ٢٥

(٥) النمل ٨٧

(٨) البقرة ١٢٥

(١١) يوسف ٣٨

(١) الحج ٣١

(٤) الحج ٣٠

(٧) هود ٥٤

(١٠) بديع القرآن ١٤١

تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقةً ، والقرآن كله كذلك . قال أهل البديع : وإذا قوى الانسجام في النثر ، جاءت قراءته موزونة بلا قصد ، لقوة انسجامه ، ومن ذلك ما وقع في القرآن موزوناً .

فنه من بحر الطويل ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ (١) .

ومن اللديد ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٢) .

ومن البسيط ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ ﴾ (٣) .

ومن الوافر ﴿ وَيُخْزِمُهُمْ وَيَنْصُرُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) .

ومن الكامل ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٥) .

ومن المهزج ﴿ فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا ﴾ (٦) .

ومن الرجز ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَطْوْفُهَا تَذَلِيلًا ﴾ (٧) .

ومن الرمل ﴿ وَجِنَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ (٨) .

ومن السريع ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ (٩) .

ومن المنسرح ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نَطْفَةٍ ﴾ (١٠) .

ومن الخفيف ﴿ لَا يَسْكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ (١١) .

ومن المضارع ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلَّوْنَ مُذْرِبِينَ ﴾ (١٢) .

ومن المقنضب ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ (١٣) ، ومن المجتث ﴿ نَبِيٌّ عَبْدِي أَيُّ أَنَا

الْفَقُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (١٤) .

(٣) الأحقاف ٢٥

(٦) يوسف ٩٣

(٩) البقرة ٢٥٩

(١٢) طافر ٣٣، ٣٢

(٢) مود ٣٧

(٥) البقرة ٢١٣

(٨) سبأ ١٣

(١١) النساء ٧٨

(١٤) الحجر ٤٩

(١) الكهف ٢٩

(٤) التوبة ١٤

(٧) الإنسان ١٤

(١٠) الإنسان ٢

(١٣) البقرة ١٠

ومن التقارب ﴿ وَأَمَلِي لَهُمْ إِنْ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ (١)

* * *

الإدماج

قال ابن الإصبع: هو أن يُدمج التكلم غرضاً في غرضٍ، أو بديعاً في بديعٍ، بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحد الغرضين أو أحد البديعين، كقوله تعالى: ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ﴾ (٢)، أدجت المبالغة في المطابقة لأنّ انفراده تعالى بالحمد في الآخرة—وهي الوقت الذي لا يُحمد فيه سواه—مبالغة في الوصف بالانفراد بالحمد، وهو وإن خرج مخرج المبالغة في الظاهر، فالأمر فيه حقيقة في الباطن، فإنه رب الحمد والمنفرد به في الدارين (٣). انتهى.

قلت: والأولى أن يقال في هذه الآية: إنّها من إدماج غرض في غرض، فإن الغرض منها تفرده تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء.

* * *

الافتنان

هو الإتيان في كلام بفتين مختلفين كالجمع بين الفخر والتعزية في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٤)؛ فإنه تعالى عزّى جميع المخلوقات من الإنس والجن والملائكة وسائر أصناف ما هو قابل للحياة، وتمدح بالبقاء بعد فناء الموجودات في عشر لفظات، مع وصفه بعد انفراده بالبقاء بالجلال والإكرام سبحانه وتعالى!

ومنه ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا... ﴾ (٥)، الآية، جمع فيها بين هناء وعزاء.

(٣) ((بديع القرآن ١٧٢

(٢) القصص ٨٠

(٥) مريم ٧٢

(١) الأعراف ١٨٣

(٤) الرحمن ٢٧

الاقتدار

هو أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه ، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض ؛ فتارة يأتي به في لفظ الاستعارة ، وتارة في صورة الإرداف ، وحيناً في مخرج الإيجاز ، ومرة في قالب الحقيقة ، قال ابن أبي الإصبع : وعلى هذا أتت جميع قصص القرآن ، فإنك ترى القصة الواحدة التي لا تختلف معانيها تأتي في صور مختلفة ، وقوالب من الألفاظ متعددة ؛ حتى لا تكاد تشبه في موضعين منه ، ولا بد أن تجد الفرق بين صورها ظاهراً^(١).

* * *

اثتلاف اللفظ مع اللفظ واثتلافه مع المعنى

الأول : أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضاً ، بأن يقرن الغريب بمثله والتداول بمثله ؛ رعاية لحسن الجوار والمناسبة .

والثاني : أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد ؛ فإن كان نغماً كانت ألفاظه نغمة ، أو جزلاً فجزلة ، أو غريباً فغريبة ، أو متداولاً فمتداولة ، أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال ؛ فكذلك .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ بُوْسُفٌ حَتّٰى تَسْكُوْنَ حَرَضًا ﴾^(٢) ، أتى بأغرب ألفاظ القسم ، وهى التاء ؛ فإنها أقل استعمالاً ، وأبعد من أفهام العامة بالنسبة إلى الباء والواو ، وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار ؛ فإن «تزال» ، أقرب إلى الأفهام وأكثر استعمالاً منها ، وبأغرب ألفاظ الهلاك وهو الحرض ، فاقتضى حسن الوضع في النظم أن تجاور كل لفظه بلفظة من جنسها في الغرابة ، توخيّاً لحسن الجوار ورغبة في اثتلاف المعاني بالألفاظ ، ولتتعادل الألفاظ في الوضع وتناسب في النظم ،

ولمّا أراد غير ذلك قال : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ^(١) ، فأتى بجميع الألاظ متداولة لاغرابة فيها .

ومن الثانى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ كَيْفُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ ^(٢) ، لما كان الركون إلى الظالم ، وهو الميل إليه ، والاعتماد عليه دون مشاركته في الظلم ، وجب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظلم ، فأتى بلفظ « المس » الذى هو دون الإحراق والاصطلاء .

وقوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ ^(٣) ، آتى بلفظ « الاكتساب » المشعر بالكلفة والمبالغة فى جانب السيئة لثقلها .

وكذا قوله : ﴿ فَكُتِبُوا فِيهَا ﴾ ^(٤) فهو أبلغ من « كتبوا » ، للإشارة إلى أنهم يُكَبون كتباً عنيفاً فظيماً .

﴿ وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ ﴾ ^(٥) ، فإنه أبلغ من « يصرخون » ، للإشارة إلى أنهم يصرخون صراخاً منكراً خارجاً عن الحد المعتاد .

﴿ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ ^(٦) ، فإنه أبلغ من « قادر » ؛ للإشارة إلى زيادة التمكن فى القدرة ، وأنه لا راد له ولا معقب .

ومثل ذلك ﴿ وَاصْطَبِرْ ﴾ ^(٧) ، فإنه أبلغ من « اصبر » ، و« الرحمن » فإنه أبلغ من « الرحيم » : فإنه يشعر باللطف والرفق ، كما أن الرحمن مُشعر بالفخامة والعظمة .

ومنه الفرق بين سقى وأسقى ، فإن « سقى » لما لا كلفة معه فى السقيا ، ولهذا أورده تعالى فى شراب الجنة فقال : ﴿ وَسَقَامُ رَبِّهِمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ ^(٨) ، و« أسقى » لما فيه كلفة ، ولهذا أورده فى شراب الدنيا ، فقال : ﴿ وَأَسْقِينَاكُمْ مَاءً قُرَاتًا ﴾ ^(٩) ، ﴿ لَأَشْقِينَاكُمْ مَاءً عَذَقًا ﴾ ^(١٠) ، لأن السقيا فى الدنيا لا تخلو من الكلفة أبداً .

(٣) البقرة ٢٨٦

(٦) القمر ٤٢

(٩) المرسلات ٢٧

(٢) هود ١١٣

(٥) فاطر ٣٧

(٨) الإنسان ٢١

(١) الأنعام ١٠٩

(٤) الشعراء ٦٤

(٧) مريم ٩٥

(١٠) الجن ١٦

الاستدراك والاستثناء

شرط كونهما من البديع أن يتضمنا ضراباً من المحاسن زائداً على ما يدل عليه المعنى اللغوي .
 مثال الاستدراك : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْمَأْنَا ﴾ ^(١) ، فإنه لو اقتصر على قوله : « لم تؤمنوا » لكان منفراً لهم ، لأنهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً ، فأوجبت البلاغة ذكر الاستدراك ، ليعلم أن الإيمان موافقة القلب للسان ، وإن انفرد اللسان بذلك يسمى إسلاماً ، ولا يسمى إيماناً .
 وزاد ذلك إيضاحاً بقوله : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) ، فلما تضمن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الإشكال عُدّ من المحاسن .

ومثال الاستثناء : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٣) ، فإن الإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة يمدّ عذراً نوح في دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم ؛ إذ لو قيل : « فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً » لم يكن فيه من التحويل ما في الأول ، لأن لفظ « الألف » في الأول أول ما يترك السمع فيشتغل بها عن سماع بقية الكلام ، وإذا جاء الاستثناء لم يبق له بعد ما تقدمه وقع يزبل ما حصل عنده من ذكر الألف .

* * *

الاقتصاص

ذكره ابن فارس ، وهو أن يكون كل كلام في سورة مقتصاً من كلام في سورة أخرى أو في تلك السورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَإِنَّ الصَّالِحِينَ ﴾ ^(٤) ، والآخرة دار ثواب لا عمل فيها ، فهذا مقتص من قوله : ﴿ وَمَنْ يَتَابِعْهُ يَتَّبِعْهُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَسْقَابُ فَيُؤْتَى مِنْهَا مِزْقًا مِمَّا كَسَبَ فَمَنْ سَبَّحَهُ بِحَمْدِ رَبِّهِ نَهْيًا فَتَمَّ اللَّهُ لَهُمْ أَسْمَاءُ ذَاتُ الْأَقْبَابِ ﴾ ^(٥) ، مأخوذ من قوله :

ومنه : ﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُخْضَرِّينَ ﴾ ^(٥) ، مأخوذ من قوله :

(٣) الضكوت ٢٧

(٢) الضكوت ١٤

(١) الحجرات ١٤

(٥) الصافات ٥٧

﴿ أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُخَضَّرُونَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾^(٢) ، مقتصر من أربع آيات ، لأن الأَشْهَادَ أربعة : الملائكة في قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾^(٣) ، والأنبياء في قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾^(٤) ، وأمة محمد في قوله : ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾^(٥) ، والأعضاء في قوله : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ... ﴾^(٦) الآية .

وقوله : ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾^(٧) ، قرئ مخففاً ومشدداً ، فالأول مأخوذ من قوله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾^(٨) ، والثاني من قوله : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴾^(٩) .

* * *

الإبدال

هو إقامة بعض الحروف مقام بعض ، وجعل منه ابن فارس ﴿ فَأَنْفَاقٌ ﴾^(١٠) ، أى انفرق ، ولهذا قال : ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ ﴾^(١٠) ، فالراء واللام متعاقبتان .
وعن الخليل في قوله تعالى : ﴿ فَجَبَسُوا خِلالَ الدِّيارِ ﴾^(١١) ، إنه أريد « فحاسوا » فجاءت الجيم مقام الحاء ، وقد قرئ بالحاء أيضاً ، وجعل منه الفارسي : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾^(١٢) ، أى الخليل ، وجعل منه أبو عبيدة : ﴿ إِلَّا مَكاءً وَتَصَدِيَةً ﴾^(١٣) ، أى تصددة .

* * *

تأكيد المدح بما يشبه القدم

قال ابن أبي الإصبع : هو في غاية العزة في القرآن ، قال : ولم أجد منه

(١) سبأ ٣٦	(٢) غافر ٥١	(٣) في ٢١
(٤) النساء ٤١	(٥) البقرة ١٤٣	(٦) النور ٢٤
(٧) غافر ٣٢	(٨) الأعراف ٤٤	(٩) عبس ٣١
(١٠) الشعراء ٦٣	(١١) الإسراء ٥	(١٢) س ٣٢
(١٣) الأفعال ٣٥		

إِنَّ آيَةَ وَاحِدَةٍ، وهى قوله: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَدْرُسُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ... ﴾ (١)، فإن الاستثناء بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان، بوم أن ما أتى بعده مما يوجب أن يُنقَمَ على فاعله مما يذم به، فلما أتى بعد الاستثناء ما يوجب مدح فاعله كان الكلام متضمناً كيد المدح بما يشبه الذم .

قلت : ونظيرها قوله : ﴿ وَمَا تَقْمُوا إِلَّا أَنْ أُغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (٢)، وقوله : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ (٣)؛ فإن ظاهر الاستثناء، أن ما بعده حق يقتضى الإخراج، فلما كان صفة مدح يقتضى الإكرام لا الإخراج كان تأكيذاً للمدح بما يشبه الذم .

وجعل منه التثويخ فى الأقصى القريب : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيَمًا إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا ﴾ (٤)، استثنى « سلاماً سلاماً »، الذى هو ضد اللغو والتأيم، فكان ذلك مؤكداً لانتفاء اللغو والتأيم . انتهى .

* * *

التصنيف

هو إتيان المتكلم بمعان شتى من المدح والوصف، وغير ذلك من الفنون، كلٌّ فى جملة منفصلة عن أختها، مع تساوى الجمل فى الزنة، وتكون فى الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة .

فمن الطويلة ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ (٥) .

ومن المتوسطة ﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (٦) .

قال ابن أبى الإصبع : ولم يأت المركب من القصيرة فى القرآن (٧) .

(٣) الحج ٤٠

(٢) التوبة ٧٤

(١) المائدة ٥٩

(٦) آل عمران ٢٧

(٥) الشعراء ٧٨

(٤) الواقعة ٢٥، ٢٦

(٧) بديه القرآن ١٠٠، والعبارة فيه : « ولم يأت شئ من المركب من الجمل القصيرة فى شئ من

التقسيم

هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة ، لا الممكنة عقلا ، نحو ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (١) ، إذ ليس في رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار ، ولا ثالث لهذين القسمين .

وقوله: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ (٢) ، فإن العالم لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة ، إما عاصِ ظالم لنفسه ، وإما سابق مبادر للخيرات ، وإما متوسط بينهما مقتصد فيها .

ونظيرها ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ (٣) .

وكذا قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ (٤) ، استوفى أقسام الزمان ، ولا رابع لهما .

وقوله: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ (٥) ، استوفى أقسام الخلق في المشي .

وقوله: ﴿ الَّذِينَ يَذُكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ (٦) ، استوفى جميع هيآت الذكركر .

وقوله: ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْأَثْمًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ كُورًا * أَوْ بُزُوجَهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنْأَثْمًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ﴾ (٧) ، استوفى جميع أحوال التزوجين ، ولا خامس لها .

(٣) الواقعة ٧ ، ١٠

(٢) طهر ٣٢

(١) الرعد ١٢

(٦) آل عمران ١٩١

(٥) النور ٤٥

(٤) مريم ٦٤

(٧) التورى ٤٩ ، ٥٠

التدبيح

هو أن يذكر التكلم أواناً يقصد التورية بها والكناية ، قال ابن بى الإصبع :
 كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ (١) ،
 قال : المراد بذلك — والله أعلم — الكناية عن المشتبه ، والواضح من الطرق ؛ لأن الجادة
 البيضاء هي الطريق التي كثر السلوك عليها جداً ، وهي أوضح الطرق وأبينها ، ودونها
 الحمراء ، ودون الحمراء السوداء ؛ كأنها في الخفاء والالتباس ضدّ البيضاء في الظهور
 والوضوح . ولما كانت هذه الألوان الثلاثة في الظهور للعين طرفين وواسطة ، فالطرف
 الأعلى في الظهور والبياض ، والطرف الأدنى في الخفاء والسواد ، والأحمر بينهما على وضع
 الألوان في التركيب ، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة والهداية
 بكلّ علم نصّب للهداية ، منقسمة هذه القسمة ، أت الآية الكريمة منقسمة كذلك ، فحصل
 فيها التدريج ووضحة التقسيم (٢) .

* * *

التنكيث

هو أن يقصد المتكلم إلى شىء بالذكر دون غيره ، كما يسدّ مسدّه ، لأجل نكتة في
 المذكور ترجح مجيئه على سواه ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى ﴾ (٣) ، خصّ
 الشُّعْرَى بالذِّكْر دون غيرها من النجوم ، وهو تعالى ربّ كلّ شىء ؛ لأن العرب كان ظهر
 فيهم رجل يعرف بابن أبي كَبِشَةَ ، عَبْدَ الشُّعْرَى ، ودعا خلقاً إلى عبادتها ، فأُنزل الله تعالى :
 ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى ﴾ التي ادّعت فيها الربوبية .

* * *

التجريد

هو أن يُنتزع من أمرٍ ذى صفة آخر مثله ، مبالغةً في كمالها ، نحو «لى من فلان صديق»

حجيم»؛ جرّد من الرجل الصديق آخر مثله متّصِفٌ بصفة الصداقة. ونحو مررت بالرجل الكريم النّسمة المباركة، جرّدوا من الرّجل الكريم آخر مثله متّصفاً بصفة البركة، وعطفوه عليه، كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثله في القرآن ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾^(١)؛ ليس المعنى أن الجنة فيها دار خلد وغير دار خلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكأنه جرّد من الدار داراً. ذكره في «الاحتساب»، وجعل منه: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٢)؛ على أن المراد بالميّت النطفة. قال الزمخشري: وقرأ عبيد بن عمير ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾^(٣) بالرفع، بمعنى حصلت منها وردة، قال: وهو من التجريد، وقرئ أيضاً ﴿بِرِثْنِي وَارِثٌ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾^(٤) قال ابن جنى: هذا هو التجريد، وذلك أنه يريد «وَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا بِرِثْنِي مِنْهُ وَارِثٌ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ» وهو الوارث نفسه، فكأنه جرّد منه وارثاً.

* * *

التعميد

هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد في الصفات، كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾^(٥).

وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَامِدُونَ...﴾^(٦) الآية.

وقوله: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ...﴾^(٧) الآية.

* * *

الترتيب

هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخلق الطبيعية، ولا يدخل فيها

(٣) الرحمن ٣٧

(٦) التوبة ١١٢

(٢) الأسماء ٩٥

(٥) المهر ٢٣

(١) فصلت ٢٨

(٤) مريم ٦

(٨) التحريم ٥

وصفاً زائداً ، ومثله عبد الباقي اليميني بقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُفُثَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّ كُمْ ثُمَّ لِيَكُونُوا شُيُوخًا ﴾ (١) ،
وبقوله : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَمَقَرُّوْهَا ... ﴾ (٢) الآية .

* * *
التَّرْقِيُّ وَالتَّدَلِّيُّ

تقدّماً في نوع التقديم والتأخير .

* * *

التضمين

يطلق على أشياء :

أحدها : إيقاع لفظ موقع غيره لتضمّنه معناه ، وهو نوع من المجاز تقدم [الكلام] فيه .
الثاني : حصول معنى فيه من غير ذكره باسم هو عبارة عنه ، وهذا نوعٌ من الإيجاز ،
تقدّم أيضاً .

الثالث : تعلق ما بعد الفاصلة بها ، وهذا مذکور في نوع الفواصل .

الرابع : إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيده المعنى ، أو ترتيب النظم ،
وهذا هو النوع البدعيّ . قال ابن أبي الإصبع : ولم أظفر في القرآن بشيء منه إلا في
موضعين تضمّنا فصلين من التوراة والإنجيل : قوله ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ
بِالنَّفْسِ ... ﴾ (٣) الآية ، وقوله ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ... ﴾ (٤) الآية .

ومثله ابن النقيب (٥) وغيره بإبداع حكايات المخلوقين ، في القرآن كقوله تعالى حكاية
عن الملائكة : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ (٦) ، وعن المنافقين : ﴿ أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ

(٣) المائدة ٤٥

(٢) الشمس ١٤

(١) غافر ٦٧

(٥) ابن النقيب هو محمد بن سليمان بن الحسن البلخي ، جمال الدين

(٤) الفتح ٢٩

ابن النقيب ، فقيه من فقهاء الحنفية ، وله تفسير ، قيل لأنه في سبعين مجلدة . توفي سنة ٦٩٨ : العوائد

(٦) البقرة ٣٠

الهيئة ١٦٨

السَّفَهَاءِ ﴿١﴾ ، ﴿٢﴾ وقالت اليهود ﴿٣﴾ و ﴿٤﴾ قالت النصارى ﴿٥﴾ ، قال : وكذلك ما أودع فيه من اللغات الأجممية .

* * *

الجناس

هو تشابه اللفظين في اللفظ ، قال في كنز البراعة : وفائدته الميل إلى الإصغاء إليه ، فإن مناسبة الألفاظ تُحدث ميلاً وإصغاء إليها ، ولأن اللفظ المشترك ، إذا أُحْمِلَ على معنى ثم جاء والمراد به آخر ، كان للنفس تشوّقٌ إليه .

وأنواع الجناس كثيرة ، منها التامّ بأن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيأتها كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ ﴿٢﴾ ، وقيل : ولم يقع منه في القرآن سواه ، واستنبط شيخ الإسلام ابن حجر موضعاً آخر ، وهو ﴿ يَكَادُ سَنَابِرُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ ﴿٤﴾ .

وأنكر بعضهم كون الآية الأولى من الجناس ، وقال : الساعة في الموضعين بمعنى واحد . والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ، ولا يكون أحدهما حقيقة ، والآخر مجازاً ، بل يكونان حقيقتين ، وزمان القيامة وإن طال لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة ، فإطلاق الساعة على القيامة مجاز ، وعلى الآخرة حقيقة ، وذلك يخرج الكلام عن التجنيس ، كالأول : « ركبت حماراً ولقيت حماراً » ، تعنى بليداً .

ومنها المصحّف ، ويسمى جناس الخطّ ، بأن تختلف الحروف في النقط كقوله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ﴿٥﴾ .

ومنها المحرّف بأن يقع الاختلاف في الحركات ، كقوله : ﴿ وَآتَيْنَاكَ الْكِتَابَ فِي الْفَجْرِ وَإِنَّا بَصِيرُونَ ﴾ ﴿٦﴾ .

مُنْدِرِينَ * فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُنْدِرِينَ ﴿١﴾ .

وقد اجتمع التصحيف والتعريف في قوله : ﴿وَمَنْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (٢) .

ومنها الناقص ، بأن يختلف في عدد الحروف ، سواء كان الحرف للزيد أولاً أو وسطاً أو آخراً ، كقوله : ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ * إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ (٣) ، ﴿ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ (٤) .

ومنها اللذيل ، بأن يزيد أحدهما أكثر من حرف في الآخر أو الأول ، وسمى بعضهم الثاني بالتتويج ، كقوله : ﴿وَإِنظُرْ إِلَى إِلَهِكَ﴾ (٥) ، ﴿وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ (٦) ، ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ (٧) ، ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ﴾ (٨) ﴿مُذَبذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (٩) .

ومنها المضارع ، وهو أن يختلفا بحرف مقارب في الخرج ؛ سواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ (١٠) .

ومنها اللاحق ، بأن يختلفا بحرف غير مقارب فيه كذلك ، كقوله : ﴿وَبَلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُحْمَةً﴾ (١١) ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ * وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (١٢) ، ﴿ذَٰلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِمَيْرِ الْحَقِّ وَإِذَا كُنْتُمْ تُفْرِحُونَ﴾ (١٣) ، ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾ (١٤) .

ومنها المرفوع ؛ وهو ما تركب من كلمة وبعض أخرى ، كقوله : ﴿جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ﴾ (١٥) .

(١) الصافات ٧٢	(٢) الكهف ١٠٤	(٣) القيامة ٣٠
(٤) النحل ٦٩	(٥) طه ٩٧	(٦) القصص ٤
(٧) الأعراف ٨٦	(٨) العاديات ١١	(٩) النساء ٣٥
(١٠) الأنعام ٢٦	(١١) الهزرة ١	(١٢) العاديات ٧ ، ٨
(١٢) غافر ٧٥	(١٣) النساء ٣٧٠	(١٤) التوبة ١٠٩

ومنها اللفظي ، بأن يختلفا بحرف مناسب للآخر مناسبة لفظية كالضاد والظاء ، كقوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (١) .

ومنها تجنيس القلب ، بأن يختلفا في ترتيب الحروف ، نحو ﴿ مَزَقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (٢) .

ومنها تجنيس الاشتقاق ، بأن يجتمعا في أصل الاشتقاق ، ويسمى المقترض ، نحو ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ (٣) ، ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾ (٤) ، ﴿ وَجَهْتُ وَجْهِي ﴾ (٥) .

ومنها تجنيس الإطلاق ، بأن يجتمعا في المشابهة فقط ، كقوله : ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ ﴾ (٦) ، ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ (٧) ، ﴿ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي ﴾ (٨) ، ﴿ وَإِن يُرِيدُكَ بَخِيرٌ فَلَا رَادَ ﴾ (٩) ، ﴿ إِنَّمَا قَلَّمُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ ﴾ (١٠) ، ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَذُودَعَاءَ عَرِيضٍ ﴾ (١١) .

تنبيه

لكون الجناس من المحاسن اللفظية لا المعنوية ترك عند قوة المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ (١٢) ، قيل : ما الحكمة في كونه لم يقل : « وما أنت بمصدق » ، فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس .

وأجيب ؛ بأن في « مؤمن لنا » من المعنى ما ليس في « مصدق » ، لأن معنى قولك : « فلان مصدق لي » ، قال لي : صدقت ، وأما « مؤمن » فمعناه مع التصديق إعطاء الأمان ، ومقصودهم التصديق وزيادة ، وهو طلب الأمان ، فلذلك عبر به .

(٣) الواقعة ٨٩

(٦) الرحمن ٥٤

(٩) يونس ٧-١٠

(١٢) يوسف ١٧

(٢) طه ٩٤

(٥) الأنعام ٧٩

(٧) المائة ٣١

(١١) فصلت ٥١

(١) القيامة ٢٢ ، ٢٣

(٤) الروم ٤٣

(٧) الشعراء ١٦٨

(١٠) التوبة ٣٨

وقد زل بعض الأدباء، فقال في قوله : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ ^(١) : لو قال : « وتدعون » لكان فيه مراعاة للتجنيس .

وأجاب الإمام نجر الدين ؛ بأن فصاحة القرآن ، ليست لرعاية هذه التكيلفات ، بل لأجل قوة المعاني وجزالة الألفاظ .

وأجاب غيره بأن مراعاة المعاني أولى من مراعاة الألفاظ ، ولو قال : « أتدعون » و « تدعون » ، لوقع الاتباس على القارئ ، فيجعلهما بمعنى واحد تصحيفاً . وهذا الجواب غير ناضج .

وأجاب ابن الزملاكني : بأن التجنيس تحسين ، وإنما يستعمل في مقام الوعد والإحسان ، لافي مقام التهويل .

وأجاب الخويّ بأن « يدع » أخص من « يذر » لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتنائه بشهادة الاشتقاق ؛ نحو الإيداع ؛ فإنه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بها . ولهذا يختار لها مَنْ هو مؤتمنٌ عليها .

ومن ذلك الدعة بمعنى الراحة ، وأما « تذر » فمعناه الترك مطلقاً ، أو الترك مع الإعراض والرفض الكلي .

قال الراغب : يقال : فلان يذرُ الشيء ، أي يقذفه لقلة الاعتداد به ، ومنه الوذر قطعة من اللحم لقلة الاعتداده ، ولاشك أن السياق إنما يناسب هذا دون الأول ، فأريد هنا تبشيع حالهم في الإعراض عن ربهم ، وأنهم بلغوا الغاية في الإعراض . انتهى .

* * *

الجمع

هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعدّدة في حكم ، كقوله تعالى : ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ

زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴿١﴾ ، جمع المسال والبنون في الزينة .

وكذلك قوله : ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ (٢) .

* * *

الجمع والتفريق

هو أن تدخل شيئين في معنى ، وتفرق بين جهتي الإدخال ؛ وجعل منه الطَّبِيبُ قوله : ﴿ اللهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا .. ﴾ (٣) الآية ، جمع النفسين في حكم التوقى ، ثم فرق بين جهتي التوقى بالحكم بالإمساك والإرسال ، أى الله يتوقى بالإمساك والإرسال ، أى الله يتوقى الأنفس التي تُقبَضُ والتي لم تُقبَضُ ، فيمسك الأولى ويرسل الأخرى .

* * *

الجمع والتقسيم

وهو جمع متعدد تحت حكم ، ثم تقسيمه ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ (٤) .

* * *

الجمع مع والتفريق والتقسيم

كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَبَاتٍ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ... ﴾ (٥) الآيات .

فالجمع في قوله : « لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ » ، لأنها متعددة معنى ، إذ النكرة في سياق النفي تعم ، والتفريق في قوله : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ ، والتقسيم في قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُدُوا ﴾ (٥) .

* * *

جمع المؤلف والمختلف

هو أن يربط النسوبة بين ممدوحين ؛ فيأتى بجمان مؤتلفة في مدحهما ، ويروم بعد

(٣) الزمر ٤٢

(٢) الرحمن ٦ ، ٥

(٥) هود ١٠٥ - ١٠٨ وما بعدها

(١) الكهف ٤٦

(٤) فاطر ٣٢

ذلك ترجيح أحدهما على الآخر ، بزيادة فضل لا يُنْقِصُ الآخر ، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تخالف معنى التسوية ، كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ...﴾ (١) الآية ، سوى في الحكم والهاء ، وزاد فضل سليمان بالفهم .

* * *

حسن النسق

هو أن يأتي للمتكلم بكلماتٍ متتالياتٍ معطوفات متلاححات ، تلاحماً سليماً مستحسنّاً؛ بحيث إذا أُفردتْ كلُّ جملةٍ منه قامت بنفسها ، واستقلَّ معناها بلفظها ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ...﴾ (٢) الآية ، فإنَّ جُمْلَهُ معطوف بعضها على بعضها بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة ، من الابتداء بالاسم الذي هو انحسار الماء عن الأرض ، المتوقف عليه غاية مطلوب أهل السفينة ، من الإطلاق من سجنها ، ثم انقطاع مادة السماء المتوقف عليه تمام ذلك ؛ من دفع أذاه بعد الخروج ، ومنع إخلاف ما كان بالأرض ، ثم الإخبار بذهاب الماء بعد انقطاع المادتين الذي هو متأخر عنه قطعاً ، ثم بقضاء الأمر الذي هو هلاك مَنْ قُدِّرَ هلاكه ، ونجاة مَنْ سبقَ نجاته ، وأخراً عمّا قبله ؛ لأنَّ علم ذلك لأهل السفينة بمدخروجهم منها ، وخروجهم موقوف على ما تقدم . ثم أخبر باستواء السفينة واستقرارها المفيد ذهاب الخوف وحصول الأمن من الاضطراب ، ثم ختم بالدعاء على الظالمين ؛ لإفادته أن العرق وإن عمَّ الأرض ، فلم يشمل إلا من استحق العذاب لظلمه .

* * *

عتاب المرء نفسه

منه : ﴿وَيَوْمَ يَمَسُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي...﴾ (٣) ، الآيات .
وقوله : ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ...﴾ (٤) ، الآيات .

العكس

هو أن يؤتى بكلام يقدم فيه جزء ويؤخر آخر ، ثم يقدم المؤخر ، ويؤخر القدم ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(١) ، ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَمَنْ يُخْرِجِ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجِ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(٣) ، ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾^(٤) ، ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا أَنْتُمْ حِلُّونَ لَهُنَّ ﴾^(٥) .

وقد سُئل عن الحكمة في عكس هذا اللفظ . فأجاب ابن المنبر ؛ بأن فائدته الإشارة إلى أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة .

وقال الشيخ بدر الدين بن الصاحب : الحق أن كل واحد من فعل المؤمنة والكافر منفى عنه الحل ، أما فعل المؤمنة فيحرم لأنها مخاطبة ، وأما فعل الكافر فنفي عنه الحل باعتبار أن هذا الوطاء مشتمل على المفسدة ، فليس الكفار مورد الخطاب ، بل الأئمة ومن قام مقامهم مخاطبون بمنع ذلك ، لأن الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفسد ؛ فاتضح أن المؤمنة نفي عنها الحل باعتبار ، والكافر نفي عنه الحل باعتبار .

قال ابن أبي الإصبع : ومن غريب أسلوب هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾^(٦) ، ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾^(٧) ، فإن نظم الآية الثانية عكس نظم الأولى ، لتقديم العمل في الأولى على الإيمان ، وتأخيرها في الثانية عن الإسلام .

ومنه نوع يسمى القاب والمقلوب المستوي ، وما لا يستحيل بالانعكاس ، وهو أن

(٣) يونس ٣١

(٢) الحج ٦١

(١) الأنعام ٥٢

(٦) النساء ١٢٤، ١٢٥

(٥) المنتحة ١٠

(٤) البقرة ١٨٧

تقرأ الكلمة من آخرها إلى أولها ، كما تقرأ من أولها إلى آخرها كقوله تعالى : ﴿ كَلِّ فِي فَلَكٍ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِيرٌ ﴾ ^(٢) ، ولا ثالث لهما في القرآن .

* * *

العنوان

قال ابن أبي الإصبع : ^(٣) هو أن يأخذ المتكلم في غرض ، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثله في ألقاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة ، وقصص سالفة ، ومنه نوع عظيم جداً ، وهو عنوان العلوم ، بأن يذكر في الكلام ألقاظاً تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها .

فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا ... ﴾ ^(٤) الآية ، فإنه عنوان قصة بلعام .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ انطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ... ﴾ ^(٥) الآية ، فيها عنوان علم الهندسة ^(٦) ، فإن الشكل الثلث أول الأشكال ، وإذا نُصِبَ في الشمس على أي ضلع من أضلاعه ، لا يكون له ظلٌّ ، لتحديد رؤوس زواياه ، فأمر الله تعالى أهل جهنم بالانطلاق إلى ظلِّ هذا الشكل تهكماً بهم .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَى إِرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾ ^(٧) الآيات ، فيها عنوان علم الكلام وعلم الجدل وعلم الهيئة ^(٨) .

* * *

الفرائد

هو مختصٌّ بالفصاحة دون البلاغة ؛ لأنه الإتيان بلفظةٍ تتنزل منزلة الفريدة من العقد ؛ وهي الجوهرية التي لا نظير لها ، تدلّ على عظم فصاحة هذا الكلام ، وقوة

(٤) بديع القرآن ٢٥٧

(٢) المدثر ٣

(١) الأنبياء ٣٣

(٦) بديع القرآن :

(٥) الرسائل ٣٠ ، ٣١

(٤) الأعراف ١٥٧

(٧) الأنام ٥٧

« وهذا عنوان العلم المنسوب إلى إقليدس » .

(٨) بديع القرآن : « وهذا عنوان العلم المعروف بالمحسطى » .

عارضته ، وجزالة منطقة ، وأصالة عربيته ، بحيث لو أسقطت من الكلام عزت على الفصحاء [غرابتها] (١) .

ومنه لفظ: « حصحص » في قوله : ﴿ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ ﴾ (٢) . « والرِّفْثُ » في قوله : ﴿ أُجِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (٣) .
ولفظة « فُرْعَ » في قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ (٤) .
وخائنة الأعين في قوله : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾ (٥) .
والفاظ قوله : ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذِرِينَ ﴾ (٧) .

* * *

القسم

هو أن يريد المتكلم الحلف على شيء ، فيحلف بما يكون فيه فخر له ، أو تعظيم لشأنه ، أو تنويه لقدره ، أو ذم لغيره ، أو جارياً مجرى الغزل والترقيق ، أو خارجاً مخرج الموعظة والزهد ، كقوله : ﴿ قَوْرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (٨) ، أقسم سبحانه وتعالى بقسم يوجب الفخر ، لتضمنه التمدح بأعظم قدرة ، وأجل عظمة . ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٩) ، أقسم سبحانه وتعالى بحياة نبيه صلى الله عليه وسلم تعظيماً لشأنه ، وتنويهاً بقدره . وسيأتى في نوع الأقسام أشياء تتعلق بذلك .

* * *

الف والنشر

هو أن يُذكر شيان أو أشياء ، إما تفصيلاً بالنص على كل واحد أو إجمالاً ، بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدد ، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك ، كل واحد يرجع إلى

(٣) البقرة ١٨٧

(٦) يوسف ٨٠

(٩) الحجر ٧٢

(٢) يوسف ٥١

(٥) غافر ١٩

(٨) الذاريات ٢٢

(١) من بديع القرآن ٢٨٧

(٤) سبأ ٢٣

(٨) الصفات ١٧٧

واحد من المتقدم ، ويفوّض إلى عقل السامع ردّ كل واحد إلى ما يليق به . فالإجمالي كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ (١) ، أى وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا اليهود ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا النصارى ؛ وإنما سوّغ الإجمال في اللفظ ثبوت العناد بين اليهود والنصارى ، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة ، فوثق بالعقل في أنه يردّ كل قول إلى فريقه لأمن اللبس ، وقائل ذلك يهود المدينة ونصارى نجران .

قلت : وقد يكون الإجمال في النشر لا في اللفظ ؛ بأن يؤتى بمتعدّد ، ثم بلفظ يشتمل على متعدّد يصلح لهما ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَدَّبَّيْنَ لَكُمْ أَخِيطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْأَخِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٢) على قول أبي عبيدة : إن الخيط الأسود أريد به الفجر الكاذب لا الليل ، وقد بينتّه في أسرار التنزيل .

والتفصيليّان : قسمان :

أحدهما : أن يكون على ترتيب اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (٣) فالتسكون راجع إلى الليل ، والابتغاء راجع إلى النهار .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْمَلْ يَدَكَ مَعْلُومَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسِطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾ (٤) ، فاللوم راجع إلى البخل ، ومحسوراً راجع إلى الإسراف ، لأن معناه : منقطعاً لا شئ . عندك .

وقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ... ﴾ الآيات ، فإن قوله : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ راجع إلى قوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ ، و ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ راجع إلى قوله : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا ﴾ فإن المراد السائل عن العلم كإفسره مجاهد وغيره ، و ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ راجع إلى قوله : ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ .

رَبِّكَ فَحَدَّثْتُ ﴿١﴾ راجع إلى قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ (١) رأيت هذا المثال في شرح الوسيط للنووي المسمى بالتنقيح .

والثاني : أن يكون على عكس ترتيبه ، كقوله : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ...﴾ (٢) .

وجعل منه جماعة قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (٣) ، قالوا : «متى نصر الله» : قول الذين آمنوا ، «ألا إن نصر الله قريب» : قول الرسول .

وذكر الزمخشري قسماً آخر ، كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ قَوْلِهِ﴾ (٤) ، قال : هذا من باب اللف ، وتقديره : «وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ قَوْلِهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» ، إلا أنه فصل بين «منامكم» و«ابتغؤكم» بالليل والنهار لأنها زمانان ، والزمان الواقع فيه كشيء واحد مع إقامة اللف على الاتحاد .

* * *

المشكلة

ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبته تحقيقاً ، أو تقريراً .

فالأول كقوله تعالى : ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ (٥) ، ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ (٦) ، فإن إطلاق النفس والمكر في جانب الباري تعالى إنما هو لكلامه مامعه . وكذا قوله : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (٧) ، لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة ، ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ (٨) ، ﴿الْيَوْمَ نَنفَسُكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ﴾ (٩) ،

(٣) البقرة ٢١٤

(٦) آل عمران ٥٤

(٩) الحانية ٣٤

(٢) آل عمران ١٠٦

(٥) اللانعة ١١٦

(٨) البقرة ١٩٤

(١) الضحى ١١

(٤) الروم ٢٣

(٧) الشورى ٤٠

﴿وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ (١) ، ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ * الله يَسْتَهْزِئُ ﴿٢﴾

ومثال التقديرى قوله تعالى : ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ (٣) ، أى تطهير الله ؛ لأن الإيمان يطهر النفوس ، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المعمودية ، ويقولون : إنه تطهير لهم ، فعبّر عن الإيمان «صبغة الله» للمشاكلة التريفة .

* * *

المزاوجة

أن يزواج بين معنيين فى الشرط والجزاء ، أو ما جرى مجراها ، كقوله :
إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِي الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَأشَى فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ (٤)
ومنه فى القرآن : ﴿آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ (٥)

* * *

المبالغة

أن يذكر التكلم وصفاً فيزيد فيه حتى يكون أبلغ فى المعنى الذى قصده . وهى ضربان : مبالغة بالوصف بأن يخرج إلى حد الاستحالة ، ومنه ﴿بِكَأَدِّ زَيْتِهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ (٦) ، ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْبِغَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (٧) ، ومبالغة بالصيغة ، وصيغ المبالغة : «فعلان» كالرحمن ، و «فعليل» كالرحيم ، و «فعلال» كالنور ، و «فعلول» كالغفار والتهار ، و «فعلول» كغفور وشكور وودود ، و «فعليل» كحذر وأشر وفرح ، و «فعلال» بالتخفيف ، كعجاب وبالتشديد ككبار ، و «فعلل» كلبد وكبر ، و «فعلل» كالعليا والحسنى وشورى والسوى .

(٢) البقرة ٢٨١٣٥

(٦) النور ٣٥

(٢) البقرة ١٣٨

(٥) الأعراف ١٧٥

(١) التوبة ٧٩

(٤) لاجئى ، ديوانه ١ : ٢١٧ .

(٧) الأعراف ٤٠

فائدة

الأكثر على أن « قفلان » أبلغ من « قفيل » ، ومن ثم قيل : « الرحمن » أبلغ من « الرحيم » ، ونصره السهلي بأنه ورد على صيغة التثنية ، والتثنية تضعيف ، فكان البناء تضاعفت فيه الصفة . وذهب ابن الأنباري إلى أن « الرحيم » أبلغ من « الرحمن » ورجحه ابن عسكر بتقديم « الرحمن » عليه ، وبأنه جاء على صيغة الجمع ، كعميد وهو أبلغ من صيغة التثنية . وذهب قطرب إلى أنها سواء .

* * *

فائدة

ذكر البرهان الرشيدى أن صفات الله التي على صيغة المبالغة كلها مجاز ، لأنها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها ؛ لأن المبالغة أن تثبت لشيء أكثر مما له ، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها . وأيضاً فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان ، وصفات الله منزّهة عن ذلك ، واستحسنه الشيخ تقي الدين السبكي .

وقال الزركشى في البرهان : التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان :

أحدهما : ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل .

والثاني : بحسب تعدد المفعولات ، ولاشك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة ، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين ، وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال ؛ ولهذا قال بعضهم في « حكيم » : معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع .

وقال في الكشاف : المبالغة في التّوَاب للدلالة على كثرة مَنْ يتوب عليه من عباده،

أو لأنه بليغ في قبول التوبة نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب قطاً ، لسعة كرمه

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً على قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١)؛ وهو أن «قديراً» من صيغ المبالغة، فيستلزم لزيادة على معنى «قادر»، والزيادة على معنى «قادر» محال، إذ الإيجاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد فرد. وأجيب، بأن المبالغة لما تعذر حملها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دل السياق عليها، فهي بالنسبة إلى كثرة المتعلق لا الوصف.

• • •
المطابقة

وتسمى الطباق. الجمع بين متضادين في الجملة؛ وهو قسبان: حقيقى ومجازى، والثانى يسمى التكافؤ، وكل منهما إما لفظى أو معنوى. وإما طباق إيجاب أو سلب.

ومن أمثلة ذلك ﴿فَلْيُضْحِكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾^(٢)، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾^(٣)، ﴿لَكِنِّي لَا تَأْسُوا عَلَيَّ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾^(٤)، ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾^(٥).

ومن أمثلة المجازى ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾^(٦)، أى ضالاً فهديناه.

ومن أمثلة طباق السلب ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾^(٧)، ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوْنِي﴾^(٨).

ومن أمثلة المعنوى ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾^(٩) معناه «ربنا يعلم إنا لصادقون».

﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾^(١٠)، قال أبو على الفارسى: لما كان البناء رفعا للمبنى قوبل بالفرش الذى هو على خلاف البناء.

(٣) النجم ٤٣
(٦) الأنعام ١٢٢
(٩) يس ١٥، ١٦

(٢) التوبة ٨٢
(٥) الكهف ١٨
(٨) المائدة ٤٤

(١) البقرة ٢٨٤
(٤) الحديد ٢٣
(٧) المائدة ١١٦
(١٠) البقرة ٢٢

ومنه نوع يسمى الطبايق الخفي ، كقوله : ﴿بِمَا خَطِئْتَاهُمْ أُغْرِقُوا فَاذْخُلُوا نَارًا﴾^(١)؛ لأن الغرق من صفات الماء ، فكأنه جمع بين الماء والنار ، قال ابن منقذ :^(٢) وهي أخفى مطابقة في القرآن .

وقال ابن المعتز^(٣) : من أملح الطبايق وأخفاه قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٤)؛ لأن معنى القصاص القتل ، فصار القتل سبب الحياة .

ومنه نوع يسمى ترصيع الكلام ، وهو اقتران الشيء بما يجتمع معه في قدر مشترك ، كقوله : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾^(٥) ، أتى بالجوع مع العرى ، وبابه أن يكون مع الظمأ ، وبالضحى مع الظمأ ، وبابه أن يكون مع العرى ، لكن الجوع والعرى اشتركا في الخلو ، فالجوع خلوة الباطن من الطعام ، والعرى خلوة الظاهر من اللباس ، والظمأ والضحى اشتركا في الاحتراق ، فالظمأ احتراق الباطن من العطش والضحى احتراق الظاهر من حر الشمس .

ومنه نوع يسمى المقابلة ، وهي أن يذكر لفظان فأكثر ، ثم أضدادهما على الترتيب ، قال ابن أبي الإصبع : والفرق بين الطبايق والمقابلة من وجهين : أحدهما : أن الطبايق لا يكون إلا من ضدّين فقط ، والمقابلة لا تكون إلا بما زاد من الأربعة إلى العشرة .

والثاني : أن الصّباق لا يكون إلا بالأضداد ، والمقابلة بالأضداد وبغيرها . قال السكاكي : ومن خواصّ المقابلة أنه إذا شرط في الأول أمر ، شرط في الثاني ضده ، كقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى...﴾^(٦) آيتين ؛ قابل بين الإعطاء والبخل ، والاتقاء والاستغناء ، والتصديق والتكذيب ، واليسرى والعسرى ، ولما جعل التيسير في الأول مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق ، جعل ضده ، وهو التفسير مشتركا بين الأضدادها .

(١) نوح ٢٥ (٢) هو أسامة بن منقذ الأمير العيزي ، صاحب كتاب البديع وغيره من كتب الأدب والتاريخ . توفي سنة ٥٨٤ هـ
(٣) هو عبد الله بن محمد المعتز بالله ، الخليفة ، الشاعر البديع ، صاحب كتاب البديع وغيره . توفي مقتولا سنة ٢٩٦ (٤) البقرة ١٧٩ (٥) طه ١١٨ ، ١١٩ (٦) الليل ٥

وقال بعضهم: المقابلة إما لواحد بواحد، وذلك قليل جداً، كقوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(١).

أو اثنين باثنين، كقوله: ﴿فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾^(٢).

أو ثلاثة بثلاثة كقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^(٣)، ﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾^(٤).

وأربعة بأربعة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ...﴾^(٥) الآيتين.

وخسة بخسة، كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً...﴾^(٦) الآيات، قابل بين «بموضةً فافوقها» وبين «فأما الذين آمنوا» و«وأما الذين كفروا»، وبين «يضل» و«يهدى»، وبين «ينقضون» و«ميثاقه»، وبين «يقطعون» و«أن يوصل».

أو ستة بستة، كقوله: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ...﴾^(٧)، الآية، ثم قال: ﴿قُلْ أُوْنَيْتُكُمْ...﴾^(٧)، الآية، قابل «الجنات»، «الأنهار»، «والخلد»، «والأزواج»، «والتطهير»، «والرضوان»، «إزاء النساء»، «والبنين»، «والذهب»، «والفضة»، «والخيل المسومة»، «والانعام»، «والحرث».

وقسم آخر المقابلة إلى ثلاثة أنواع: نظيري، ونقيضي، وخلافي.

مثال الأول: مقابلة السنة بالنوم في الآية الأولى، فإنهما جميعاً من باب الرقاد المقابل باليقظة في آية ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾^(٨)، وهذا مثال الثاني، فإنهما نقيضان.

(٣) الأعراف ١٥٧

(٢) التوبة ٨٢

(٢) البقرة ٢٥٥

(٦) البقرة ٢٦

(٥) الليل ٥

(٤) البقرة ١٥٢

(٨) الكهف ١٨

(٧) عمران ١٤، ١٥

ومثال الثالث : مقابلة الشرّ بالرشد في قوله : ﴿وَأَنلَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ بِنِّ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾^(١) ، فإنّهما خلافان لا تقيضان ، فإن تقيض الشرّ الخير ، والرشد النقيّ .

* * *

المواربة

براء مهملة وباء موحدّة. أن يقول المتكلم قولاً يتضمّن ما يُنكر عليه ، فإذا حصل الإنكار استحضّر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخصّص به ، إمّا بتحريف كلمة أو تصحيحها ، أو زيادة أو نقص ، قال ابن أبي الإصبع : ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب : ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾^(٢) ، فإنه قرئ : « إن ابنك سرّق ولم يسرق » ، فأتى بالكلام على الصحّة بإبدال ضمة من فتحة وتشديد الراء وكسرتها^(٣) .

* * *

المراجعة

قال ابن أبي الإصبع : هي أن يحكى المتكلم مراجعةً في القول جرت بينه وبين مجاور له ، بأوجز عبارة وأعدل سبك ، وأعذب ألفاظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَبْتَلِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٤) ، جمعت هذه القطعة - وهي بعض آية - ثلاث مراجعات فيها معاني الكلام ؛ من الخبر والاستخبار ، والأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، بالمنطوق والمفهوم^(٥) .

قلت : أحسن من هذا أن يقال ، جمعت الخبر والطلب ، والإثبات والنفي ، والتأكيد والحذف ، والبشارة والندارة ، والوعد والوعيد .

(٣) بدع القرآن ٩٥

(٢) يوسف ٨١

(١) الجن ١٥

(٥) بدع القرآن ٣٠٠

(٤) البقرة ١٢٤

الزاهية

هي خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش ، حتى يكون كما قال أبو عمرو بن العلاء ، وقد سئل عن أحسن الهجاء : هو الذي إذا أزدته العذراء في خدرها لا يقبح عليها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ ، ثم قال : ﴿ أَلَمْ يَأْتُوا أُمَّرَأَةً مَرَضَتْ أُمَّرَأَةً يَخَافُونَ أَنْ يَحْفِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١) ، فإن ألفاظ ذم هؤلاء المخبر عنهم بهذا الخبر أنت منزّهة عما يقبح في الهجاء من الفحش . وسائر هجاء القرآن كذلك (٢) .

* * *

الإبداع

بالباء الموحدة . أن يشتمل الكلام على عدة ضروب من البديع ، قال ابن أبي الإصبع : ولم أر في الكلام مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَا أَرْضُ ائْبَلِي مَاءِكِ ﴾ (٣) ، فإن فيها عشرين ضرباً من البديع ، وهي سبع عشرة لفظة ، وذلك : المناسبة التامة في « ابلعي » « وأقلعي » ، والاستعارة فيهما ، والطباق بين الأرض والسماء ، والمجازي قوله تعالى : ﴿ يَا سَمَاءُ ﴾ فإن الحقيقة يامطر السماء ، والإشارة في « وغيض الماء » ، فإنه عرّبه عن معان كثيرة ، لأن الماء لا يفيض حتى يقلع مطر السماء وتبليغ الأرض ما يخرج منها من عيون الماء ، فينقص الحاصل على وجه الأرض من الماء . والإرداف في : « واستوت » . والتشثيل في : « وقضى الأمر » . والتعليل ، فإن « غيض الماء » علة الاستواء ، وصحة التقسيم ، فإنه استوعب فيه أقسام الماء حالة قصه ، إذ ليس إلا احتباس ماء السماء ، والماء النابع من الأرض ، وغيض الماء الذي على ظهرها . والاحتباس في الدعاء ؛ لتلا يوم أن الفرق لعمومه شمل من لا يستحق

الملاك ، فإن عدله تعالى يمنع أن يدعو مع غير مستحق ، وحسن النسق واتلاف اللفظ مع المعنى ، والإيجاز ، فإنه تعالى قصّ القصة مستوعبة بأخصر عبارة ، والتسليم ؛ لأن أول الآية يدل على آخرها ، والتهديب لأن مفرداتها موصوفة بصفات الحسن ، كل لفظه سهلة مخارج الحروف ، عليها رونق الفصاحة مع الخلو من البشاعة وعقادة التركيب . وحسن البيان ؛ من جهة أن السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام ، ولا يشكل عليه شيء منه ، والتمكين ؛ لأن الفاصلة مستقرّة في محلها ، مطمئنة في مكانها ، غير قلقة ولا مستدعاة ، والانسجام [وهو تحدر الكلام بسهولة وعذوبة سبك ، مع جزالة لفظ ؛ كما ينسجم الماء القليل من الهواء] ^(١) .

هذا ما ذكره ابن أبي الإصبع ^(٢) .

قلت : فيها أيضاً الاعتراض .

(١) من بديع القرآن .

(٢) بديع القرآن ٣٤٠ - ٣٤٣ .

التَوْعُ التَّاسِعُ وَالْمَحْسُونُ
في فُرَاصِلِ الآيِ

الفاصلة كلمة آخر الآية ، كقافية الشعر وقربنة السجع .
وقال الداني ^(١) : كلمة آخر الجملة .

قال الجعبري ^(٢) : وهو خلاف المصطاح ، ولا دليل له في تمثيل سيبويه ^(٣) ،
بـ ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ ^(٤) ، و ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ ^(٥) ، وليس رأس آيٍ ؛ لأن مراده الفواصل
اللغوية لا الصناعية ^(٦) .

وقال القاضي أبو بكر : الفواصل حروف متشكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني .
وفرق الداني بين الفواصل ورءوس الآي ، فقال : الفاصلة هي الكلام المنفصل
عما بعده . والكلام المنفصل قد يكون رأس آية ، وغير رأس ، وكذلك الفواصل يكنّ
رءوس آيٍ وغيرها ؛ وكلّ رأس آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية ؛ قال : ولأجل
كون معنى الفاصلة هذا ، ذكر سيبويه في تمثيل القوافي ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾ ، و ﴿ مَا كُنَّا
نَبْغِ ﴾ وليس رأس آيتين بإجماع - مع ﴿ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(٧) وهو رأس آية باتفاق .

وقال الجعبري : لمعرفة الفواصل طريقان : توقيفيّ وقياسيّ . أما التوقيفيّ فما ثبت
أنه صلى الله عليه وسلم وقف عليه دائماً تحقّقناً أنه فاصلة ، وما وصله دائماً تحقّقناً أنه ليس
بفاصلة ، وما وقف عليه مرّة ووصله أخرى ، احتمال الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة ،

(١) هو الإمام عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني ، أحد أئمة القراءات ، وصاحب كتاب التيسير والمفتح .
والاكفاء وغيرها من الكتب التي تتعلق بالقراءات توفي سنة ٤٤٤ هـ . إنباه الرواة ٢ : ٣٤١

(٢) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري ، صاحب شرح الشاطبية المسمى كثر المعاني ، وكتاب
روضة الطرائف في رسم المصاحف . توفي سنة ٧٣٢ هـ . الدرر الكامنة ١ : ٥٠

(٥) الكهف ٦٤

(٣) الكتاب ٢ : ٢٨٩ - (٤) هود ١٠٥

(٦) نقله في البرهان ١ : ٥٣ (٧) الفجر ٤

أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة . والوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها . وأما القياسى فهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب ؛ ولا محذور فى ذلك ، لأنه لا زياده فيه ولا نقصان ، وإنما غاية أنه محل فصل أو وصل ، والوقف على كل كلمة جائز ، ووصل القرآن كله جائز ، فاحتاج القياس إلى طريق تعرفه ، فنقول : فاصلة الآية كقربنة السجعة فى النثر وقافية البيت فى الشعر ، وما يذكر من عيوب القافية من اختلاف الحد^(١) والإشباع والتوجيه فليس بعيب فى الفاصلة . وجاز الانتقال فى الفاصلة ، والقافية ، وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر ، بخلاف قافية القصيدة ، ومن ثم ترى « يرجعون » مع « علم »^(٢) ، « والميعاد » مع « الثواب »^(٣) ، « والطارق » مع « الثاقب »^(٤) .

والأصل فى الفاصلة والقربنة المتجردة فى الآية والسجعة المساواة ، ومن ثم أجمع العادون على ترك عد^(٥) وبأت بآخرين^(٥) و « ولا الملائكة المقربون »^(٦) فى النساء ، و « وكذب بها الأولون »^(٧) ، « سبحان » ، و « لتبشّر به المتقين »^(٨) ، « بمریم » ، و « لعلهم يتقون »^(٩) ، « بطه » ، و « من الظلمات إلى النور »^(١٠) ، « وأن الله على كل شىء قدير »^(١١) بالطلاق ؛ حيث لم يشأ كل طرفه .

وعلى ترك عد^(١٢) « أفنبردين الله ينبون »^(١٣) « بآل عمران » ، و « أفحكّم الجاهليّة ينبون »^(١٤) « بالمائدة » ، و « عدتوا نظائرهما لمناسبة ، نحو « لأولى الأبواب »^(١٤) « بآل عمران » و « على الله كذبا »^(١٥) « بالكهف » ، و « السلى »^(١٦) ، « بطه »^(١٧) .

وقال غيره : تقع الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب لتحسين الكلام بها ؛ وهى الطريقة

(١) البرهان المنذور .	(٢) آل عمران ٧٣ ، ٧٣	(٣) آل عمران ١٩٤ ، ١٩٥
(٤) الطارق ١ ، ٣	(٥) النساء ١٣٣	(٦) النساء ١٧٢
(٧) الإسراء ٥٩	(٨) مريم ٩٧	(٩) طه ١١٣
(١٠) الطلاق ١١	(١١) الطلاق ١٢	(١٢) آل عمران ٨٣
(١٣) المائدة ٥٠	(١٤) آل عمران ١٩٠	(١٥) الكهف ١٥
(١٦) طه ٨٠	(١٧) نقله فى البرهان ١ : ٩٩ ، ١٠٠	

التي يُبينُ القرآنُ بها سائرَ الكلامِ ، وتسمى فواصل ، لأنه يفصل عنده الكلامان ، وذلك أن آخر الآية فصلٌ بينها وبين ما بعدها ، وأخذاً من قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ ﴾ ^(١) . ولا يجوز تسميتها قوافي إجماعاً ؛ لأن الله تعالى لما سلب عنه اسم الشعر وجب سلب القافية عنه أيضاً لأنها منه ، وخاصة في الاصطلاح ، وكما يمتنع استعمال القافية فيه ، يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر ؛ لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعداه . وهل يجوز استعمال السجع في القرآن ؟ خلاف الجمهور على المنع ؛ لأن أصله من سجع الطير ، فشرّف القرآن أن يُستعارَ لشيء منه لفظ أصله مهمل ؛ ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك ؛ ولأن القرآن من صفاته تعالى ، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها .

قال الرماني في إيجاز القرآن : ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال : في القرآن سجع ، وفرّقوا بأن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحال المعنى عليه ، والفواصل التي تتبع المعاني ، ولا تكون مقصودة في نفسها . قال : ولذلك كانت الفواصل بلاغة ، والسجع عيباً ، وتبعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني ، ونقله عن نصّ أبي الحسن الأشعري ، وأصحابنا كلهم . قال : وذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع في القرآن ، وزعموا أن ذلك مما يبين به فضل الكلام ، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة ، كالأجناس والالفتات ونحوها ، قال : وأقوى ما استدلوا به الاتفاق على أن موسى أفضل من هارون ولمكان السجع قيل في موضع : ﴿ هارون وموسى ﴾ ^(٢) ، ولما كانت الفواصل موضع آخر بالواو والنون كله قيل : ﴿ موسى وهارون ﴾ ^(٣) ، قالوا : وهذا يفارق أمر الشعر لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصوداً إليه ، وإذا وقع غير مقصود إليه كان دون القدر الذي تسميه شعراً ؛ وذلك القدر مما يتفق وجوده من المفحم ، كما يتفق وجوده من الشاعر . وأما ما جاء في القرآن من السجع فهو كثير لا يمتنع أن يتفق غير مقصود إليه .

وبنوا الأمر في ذلك على تحديد معنى السجع ، فقال أهل اللغة : هو موالاة الكلام

على حدّ واحد .

وقال ابن دريد : سجت الحماة معناه رددت صوتها ، قال القاضي : وهذا غير صحيح ، ولو كان القرآن سجماً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم ، ولو كان داخلياً فيها لم يقع بذلك إعجاز ، ولو جاز أن يقال : هو سجع معجز ، لجاز أن يقولوا : شعر معجز ، وكيف والسجع مما كان تألفه الكهان من العرب ، ونفيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفي الشعر ، لأن الكهانة تنافي النبوات بخلاف الشعر ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « أسجع كسجع الكهان ! » ، فجعله مذموماً .

قال : وما توهموا أنه سجع باطل ؛ لأن مجيئه على صورته لا يقتضى كونه هو ، لأن السجع يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يؤدى السجع ، وليس كذلك ما اتفق مما هو فى معنى السجع من القرآن ؛ لأن اللفظ وقع فيه تابماً للمعنى ؛ وقرئ بين أن ينتظم الكلام فى نفسه بألفاظه التى تؤدى المعنى المقصود منه ، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ ، ومتى ارتبط المعنى بالسجع كان إفادة السجع كإفادة غيره ، ومتى انتظم المعنى بنفسه دون السجع ، كان مستجلباً لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى .

قال : وللسجع منهج محفوظ وطريق مضبوط ؛ من أخل به وقع الخلل فى كلامه ، ونسب إلى الخروج عن الفصاحة ، كما أن الشاعر إذا خرج عن الوزن المهود كان مخطئاً ، وأنت ترى فواصل القرآن متفاوتة ، بعضها مندأى المقاطع ، وبعضها يمتد حتى يتضاعف طولُه عليه ، وترد الفاصلة فى ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير ؛ وهذا فى السجع غير مرضى ولا محمود .

قال : وأما ما ذكره من تقديم موسى على هارون فى موضع ، وتأخيره عنه فى موضع لمكان السجع وتساوى مقاطع الكلام ، فليس بصحيح ؛ بل الفائدة فيه إعادة القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدى معنى واحداً ، وذلك من الأمر الصعب الذى تظهر فيه الفصاحة وتبين فيه البلاغة ، ولهذا أُعيدت كثير من القصص على ترتيبات متفاوتة ، تنبيهاً بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثله مبتدأ به ومتكراً ؛ ولو أمكنهم المعارضة لقصدوا تلك

القصّة ، وعبروا عنها بالفاظ لم تؤدّي إلى تلك المعاني ونحوها ، فعلى هذا القصد بتقديم بعض الكلمات على بعض وتأخيرها ، إظهار الإعجاز دون السجع ؛ إلى أن قال : فبانَ بذلك أن الحروف الواقعة في الفواصل متناسبة موقع النظائر التي تقع في الأسجاع ، لا تخرجها عن حدّها ، ولا تدخلها في باب السجع ، وقد بينا أنهم يذمّون كلّ سجع خرج عن اعتدال الأجزاء ؛ فكان بعض مصاريمه كلمتين ، وبعضها أربع كلمات ، ولا يرون ذلك فصاحةً ، بل يرونه عجزاً ، فلو فهموا اشتغال القرآن على السجع ، لقالوا : نحن نعارضه بسجع معتدل ، يزيد في الفصاحة على طريقة القرآن . انتهى كلام القاضي في كتاب الإعجاز^(١) .

ونقل صاحب عروس الأفراح عنه ، أنه ذهب في الانتصار إلى جواز تسمية الفواصل سجعاً . وقال الخفاجيّ في سر الفصاحة : قول الرّمانيّ إنّ السجع عيب والفواصل بلاغة غلط ؛ فإنه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى ، وهو غير مقصود فذلك بلاغة والفواصل مثله ، وإن أراد به مانع المعاني تابعة له ، وهو مقصودٌ متكلّف فذلك عيب ، والفواصل مثله . قال : وأظنّ الذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ، ولم يستوا ما تماثلت حروفه سجعاً ، رغبتهم في تزييه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنّة وغيرهم ، وهذا غرض في التسمية قريب ، والحقيقة ما قلناه . قال : والتحرير أن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفواصل .

قال : فإن قيل : إذا كان عندكم أن السجع محمود ، فهلا ورد القرآن كله مسجوعاً ! وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع ؟ قلنا : إن القرآن نزل بلغة العرب وعلى عرْفهم وعاداتهم ؛ وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كله مسجوعاً لما فيه من أمارات التكلّف والاستكراه ؛ لاسيما مع طول الكلام ، فلم يُردّه كله مسجوعاً جرياً منهم على عرفهم في اللطيفة الغالبة من كلامهم . ولم يخلُ من السجع ؛ لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة السابقة .

وقال ابن النفيس^(١) : يكفى في حسن السجع ورودُ القرآن به ، قال : ولا يُعْحَق في ذلك خلوه في بعض الآيات ؛ لأنَّ الحُسْنَ قد يقتضى المقام الانتقال إلى أحسن منه^(٤) .

قال حازم : من الناس من يكره تقطيع الكلام إلى مقادير متناسبة الأطراف ، غير متقاربة في الطول والقصر ، لما فيه من التكلف إلا ما يقع الإمام به في النادر من الكلام .
ومنهم مَنْ يرى أنَّ التناسب الواقع بإفراغ الكلام في قالب التقفية وتخليتها بمناسبات المقاطع أكيد جداً .

ومنهم — وهو الوسط — مَنْ يرى أنَّ السجع وإن كان زينة للكلام ، فقد يدعو إلى التكلف ، فربى آلا يستعمل في جملة الكلام وألا يخلى الكلام منه جملة ، وأنه يقبل منه ما اجتلبه الخاطر عفواً بلا تكلف .

قال : وكيف يعاب السجع على الإطلاق ، وإتما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب ، فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم ، وإتما لم يجىء على أسلوب واحد ، لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمراً على نمط واحد ، لما فيه من التكلف ، ولما في الطبع من الملل ، ولأنَّ الافتنان في ضروب الفصاحة على من الاستمرار على ضرب واحد ، فلماذا وردت بعض أيِّ القرآن متماثلة المقاطع ، وبعضها غير متماثل

(١) هو علي بن أبي الحزم القرشي علاء الدين ، المعروف بابن النفيس ، أعلم أهل عصره بالطب ، سكن مصر ، وتوفى بها سنة ٦٩٨ ، ذكره ابن السكيت في طبقات الشافعية ٥ : ١٢٩ ، وكتابه طريق الفصاحة ، ذكره صاحب كشف الظنون ١١١٤

فصل

ألف الشيخ شمس الدين بن الصائغ كتاباً سماه إحكام الراى فى أحكام الآى ، قال فيه (١) :

اعلم أن المناسبة أمر مطلوب فى اللغة العربية ، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول . قال : وقد تنبعت الأحكام التى وقعت فى آخر الآى مراعاةً للناسبة فمئثرت منها على نيف عن الأربعين حكماً .

أحدها تقديم المفعول ، إم على العامل ، نحو ﴿ أَهْوُلَاءِ إِيَّاءِ كُمْ كَانُوا يَمْبُدُونَ ﴾ (٢) ، قيل : ومنه ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَمِينُ ﴾ (٣) ، أو على مفعول آخر أصله التقديم ، نحو ﴿ لَنْ نُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى ﴾ (٤) ، إذا عربنا « الكبرى » مفعول « نرى » أو على الفاعل نحو ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴾ (٥) . ومنه تقديم خبر كان على اسمها ، نحو ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٦) .

الثانى : تقديم ما هو متأخر فى الزمان ، نحو ﴿ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى ﴾ (٧) ، ولولا مراعاة الفواصل لقدمت « الأولى » ، كقوله : ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ﴾ (٨) . الثالث : تقديم الفاضل على الأفضل ، نحو ﴿ رَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ (٩) ، وتقدم ما فيه .

الرابع : تقديم الضمير على ما يفسره ، نحو ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ (١٠) .

(١) إحكام الراى فى أحكام الآى لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الحنبلى ، المعروف بابن أبى القرس ، المتوفى سنة ٧٧٦ . ذكره فى كشف الظنون .

(٢) - سبأ ٤٠	(٣) الفاتحة ٥	(٤) طه ٢٣
(٥) القمر ٤١	(٦) الإخلاق ٤	(٧) النجم ٢٥
(٨) القصص ٧	(٩) طه ٧٠	(١٠) طه ٦٧

الخامس: تقديم الصفة الجملة على الصفة المفرد ، نحو ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾^(١).

السادس: حذف ياء المنقوص المعرف ، نحو ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾^(٢) ، ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾^(٣).

السابع: حذف ياء الفعل غير المجزوم ، نحو ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ ﴾^(٤).

الثامن: حذف ياء الإضافة ، نحو ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي ﴾^(٥) ، ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾^(٦).

التاسع: زيادة حرف المد ، نحو: « الظنونا » ، « الرسولا » ، و« السبيلا » ، ومنه إبقاؤه مع الجازم ، نحو ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾^(٧) ، ﴿ سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾^(٨) ، على القول بأنه نهى .

العاشر: صرف مالا ينصرف ، نحو ﴿ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا ﴾^(٩).

الحادى عشر: إيثار تذكير اسم الجنس ، كقوله: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾^(١٠).

الثانى عشر: إيثار تأنيثه ، نحو ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾^(١١). ونظير هذين قوله فى القمر: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ ﴾^(١٢) ، وفى الكهف ﴿ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾^(١٣).

الثالث عشر: الاقتصار على أحد الوجهين الجائزين اللذين قرئ بهما فى السبع فى غير ذلك ، كقوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾^(١٤) ولم يجرى « رَشَدًا » فى السبع ، وكذا ﴿ وَهَمِّيْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾^(١٥) ، لأن الفواصل فى السورتين محرّكة

(٣) غافر ٣٢
(٦) الرعد ٣٢
(٩) الإنسان ١٥ ، ١٦
(١٢) القمر ٥٣
(١٥) الكهف ١٠

(٢) الرعد ٩
(٥) القمر ١٦
(٨) الأعلى ٦
(١١) الحاقة ٧
(١٤) الجن ٢٤

(١) الإسراء ١٣
(٤) الفجر ٤
(٧) طه ٧٧
(١٠) القمر ٢٠
(١٣) الكهف ٤٩

الوسط ، وقد جاء في ﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ ﴾ (١) ، وبهذا يبطل ترجيح الفارسي قراءة التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم ، ونظير ذلك قراءة ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (٢) بفتح الهاء وسكونها ، ولم يُقرأ ﴿ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ (٣) إلا بالفتح لمراعاة الفاصلة .

الرابع عشر : إيراد الجملة التي رُدَّ بها ما قبلها على غير وجه المطابقة في الإسمية والفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) ، لم يطابق بين قولهم : « آمنا » ، وبين ماورد به فيقول و « لم يؤمنوا » ، أو « ما آمنوا » لذلك .

الخامس عشر : إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر كذلك ، نحو ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ (٥) ولم يقل : « الذين كذبوا » .

السادس عشر : إيراد أحد جزأَيِ الجملتين على غير الوجه الذي أورد نظيرها من الجملة الأخرى ، نحو ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ (٦) .

السابع عشر : إيتار أعرب اللفظتين ، نحو ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ (٧) ولم يقل « جائرة » . ﴿ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾ (٨) ، ولم يقل « جهنم » أو النار ، وقال في المدثر : ﴿ سَأَصْلِيهِ سَعَرَ ﴾ (٩) ، وفي سأل ﴿ إِنِّهَا لَطْفَى ﴾ (١٠) ، وفي القارعة ﴿ فَأَمَّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ (١١) لمراعاة فواصل كل سورة .

الثامن عشر : اختصاص كل من المشتركين بموضع ، نحو ﴿ وَلْيَدَّكُرْ أُولُو الأَثَابِ ﴾ (١٢) ، وفي سورة طه ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى ﴾ (١٣) .

التاسع عشر : حذف المفعول ، نحو ﴿ فَأَمَّا مَن أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ (١٤) ، ﴿ مَا وَدَّعَكَ

(٣) البقرة ٨

(٤) النجم ٢٢

(٥) المعارج ١٥

(٦) طه ١٢٨

(٢) المدد ، ٣

(٥) البقرة ١٧٧

(٨) المدثر ٢٦

(١١) إبراهيم ٥٢

(١) الأعراف ١٤٦

(٤) العنكبوت ٢

(٧) الهزلة ٤

(١٠) القارعة ٦

(١٣) الليل ٥

رُبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿١﴾. ومنه حذف متملق «أفمل التفضيل»، نحو ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ ﴿٢﴾
﴿خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ ﴿٣﴾.

المشرون : الاستغناء بالإفراد عن التثنية ، نحو ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ
فَتَشْقَى﴾ ﴿٤﴾ .

الحادى والمشرون : الاستغناء به عن الجمع ، نحو ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ﴿٥﴾ ، ولم
يقول : «أئمة» ، كما قال : ﴿وَاجْعَلْنَاكُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ﴾ ﴿٦﴾ . ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ
وَسَّعَتْ رِجَالُهُمْ فِيهَا ، وَأَمْشَوْا فِيهَا حَاكِمِينَ﴾ ﴿٧﴾ ، أى أنهار .

الثانى والمشرون : الاستغناء بالتثنية عن الإفراد ، نحو ﴿وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ
جَنَّتَانِ﴾ ﴿٨﴾ ، قال الفراء : أراد «جنة» ، كقوله : ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ ﴿٩﴾ ،
فثنى لأجل الفاصلة . قال : والقوافى تحمل من الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر
الكلام . ونظير ذلك قول الفراء أيضاً فى قوله تعالى : ﴿إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ ﴿١٠﴾ ،
فإنهم ارجل : قدار وآخر معه ، ولم يقل . «أشقيها» للفاصلة ، وقد أنكر ذلك ابن قتيبة
وأغلظ فيه . وقال : إنما يجوز فى رءوس الآى زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف همن ، أو
صرف ، فأما أن يكون الله وعد بختين فيجعلهما جنة واحدة لأجل رءوس الآى ، معاذ الله!
وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين ، قال : ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ ﴿١١﴾ ، ثم قال :
﴿فيهما﴾ ﴿١٢﴾ . وأما ابن الصائغ فإنه نقل عن الفراء أنه أراد «جنتان» ، فأطلق الاثنين
على الجمع لأجل الفاصلة . ثم قال : وهذا غير بعيد ، قال : وإنما عاد الضمير بعد ذلك
بصفة التثنية مراعاة للفظ ، وهذا هو الثالث والمشرون .

(٣) الأعلى ١٧

(٦) الأنبياء ٧٣

(٩) التارعات ٤١

(٢) طه ٧

(٥) الفرقان ٧٤

(٨) الرحمن ٤٦

(١١) الرحمن ٤٨ ، ٥٠

(١) الضحى ٣

(٤) طه ١١٧

(٧) القمر ٥٤

(١٠) الشمس ١٢

الرابع والعشرون : الاستغناء بالجمع عن الأفراد، نحو ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾^(١)،
أى ولا خلة؛ كما في الآية الأخرى ، وجمع مراعاة للفاصلة .

الخامس والعشرون : إجراء غير العاقل مجرى العاقل ، نحو ﴿رَأَيْتُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٢)،
﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٣) .

السادس والعشرون : إمالة ما لا يمال ، كآي طه والنجم .

السابع والعشرون : الإتيان بصيغة المبالغة ، كقدير وعليم مع ترك ذلك في نحو
هو القادر وعالم الغيب، ومنه ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٤) .

الثامن والعشرون : إثبات بعض أوصاف المبالغة على بعض ، نحو ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ
مُّجَابٌ﴾^(٥) ، أو تر على « عجيب » لذلك .

التاسع والعشرون : الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ
مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾^(٦) .

الثلاثون : إيقاع الظاهر موضع المضر ، نحو ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾^(٧) ، وكذا آية الكهف .

الحادي والثلاثون : وقوع «مفعول» موقع «فاعل» ، كقوله: ﴿حِجَابًا مُّسْتَوْرًا﴾^(٨)،
﴿كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾^(٩) ، أى ساتراً وآتياً .

الثاني والثلاثون : وقوع «فاعل» موقع «مفعول» ، نحو ﴿فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾^(١٠)،
﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾^(١١) .

الثالث والثلاثون : الفصل بين الموصوف والصفة ، نحو ﴿أَخْرَجَ الْمُرْعَى *

(٣) الأنبياء ٣٣

(٦) طه ١٢٩

(٩) مريم ٦١

(٢) يوسف ٤

(٥) ص ٥

(٨) الإسراء ٤٥

(١١) الطارق ١٦

(١) إبراهيم ٣١

(٤) مريم ٦٤

(٧) الأعراف ١٧٠

(١٠) الحاقة ٢١

فَجَمَلَهُ غُثَاءً أَخْوَى ﴿١﴾ : إن أعرب «أخوى» صفة «المرعى» ، أى حالا .

الرابع والثلاثون : إيقاع حرف مكان غيره ، نحو ﴿ يَا أَبَانَ رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ ﴿٢﴾ ، والأصل «إليها» .

الخامس والثلاثون : تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ ، ومنه ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ، ﴿ رَهْوَفٌ رَحِيمٌ ﴾ ﴿٣﴾ ؛ لأن الرأفة أبلغ من الرحمة .

السادس والثلاثون : حذف الفاعل ونيابة الفـول ، نحو ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴾ ﴿٤﴾ .

السابع والثلاثون : إثبات هاء السكت ، نحو ﴿ مَا لِيَّهٗ ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿ سُلْطَانِيَّةٗ ﴾ ﴿٦﴾ ، ﴿ مَاهِيَّةٗ ﴾ ﴿٧﴾ .

الثامن والثلاثون : الجمع بين المجزوات ، نحو ﴿ ثُمَّ لَاتَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا تَبِيْعًا ﴾ ﴿٨﴾ ، فإن الأحسن الفصل بينها ، إلا أن سماعاً الفاصلة اقتضت عدمه وتأخير «تبيماً» .

التاسع والثلاثون : العدول عن صيغة إلى صيغة المضى الاستقبال ، نحو ﴿ فَفَرِّقًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيبًا تَقْتُلُونَ ﴾ ﴿٩﴾ والأصل «قتلتم» .

الأربعون : تغيير بنية الكلمة ، نحو ﴿ وَطُورٍ سَيْنِينَ ﴾ والأصل «سينا» .

تفسيه

قال ابن الصائغ : لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة ، فإن القرآن العظيم - كما جاء في الأثر - «لا تنقض عجائبه» .

(٣) التوبة ١٢٨

(٦) الحاقة ٢٩

(٩) البقرة ٨٧

(٢) الزلزال ٥

(٥) الحاقة ٢٨

(٨) الإسراء ٦٩

(١) الأعلى ٥ ، ٦

(٤) الليل ١٩

(٧) الفارغة ١٠

(١٠) التين ٢

فصل

قال ابن أبي الإصمغ : لا يخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء : التمكين ، والتصدير ، والتوشيح ، والإيفال .

[التمكين]

فالتمكين - ويسمى ائتلاف القافية - أن يمهد النافر للقرينة ، أو الشاعر للقافية ؛ تمهيداً تأتي به القافية أو القرينة متمكّنة في مكانها ، مستقرّة في قرارها ، مطمئنّة في موضعها ، غير نافرة ولا قلقة ، متعلّقاً معناها بمعنى الكلام كلّه تعلّقاً تامّاً ، بحيث لو طرحت لاختلّ المعنى واضطرب الفهم ، وبحيث لو سكت عنها كملّه السامع بطبعه .

ومن أمثلة ذلك : ﴿ يَا شَعِيبُ أَسْلَوْنَاكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ... ﴾ ^(١) الآية ، فإنه لما تقدم في الآية ذكر العباداة ، وتلاه ذكر التصرف في الأموال ، اقتضى ذلك ذكر الحلم والرشد على الترتيب لأن الحلم يناسب العبادات ، والرشد يناسب الأموال .

وقوله : ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ ^(٣) فأتى في الآية الأولى : « يهد لهم » ، وختمها : « يسمعون » ، لأنه الموعظة فيها مسموعة ، وهي أخبار القرون ، وفي الثانية : « يروا » ، وختمها : « يبصرون » ، لأنها مرتبة .

وقوله : ﴿ لَا تَذَرِكُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ^(٤) ؛ فإن اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبير يناسب ما يدركه .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ^(٤) ؛ فإن في هذه الفاصلة التمكين التام المناسب لما قبلها . وقد بادر بعض الصحابة حين نزل أول الآية إلى ختمها بها ، قبل أن يسمع آخرها ؛ فأخرج ابن أبي

حاتم من طريق الشعبي ، عن زيد بن ثابت ، قال : أملى على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ خَلَقْنَا آخَرَ ﴾ ، قال معاذ بن جبل : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له معاذ : مِمَّ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : بها خُتِمْتُ !

وحكى أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (١) « فاعلموا أن الله غفورٌ رحيمٌ » ، ولم يكن يقرأ القرآن ، فقال : إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا ، [ومرتبها رجل فقال : كيف تقرأ هذه الآية ؟ فقال الرجل ﴿ فاعلموا أن الله عزيز حكيم ﴾ فقال ، هكذا ينبغي] (٢) ، الحكيم لا يذكر القرآن عند الزلل ، لأنه إغراء عليه .

تنبيهات

الأول : قد تجتمع فواصل في موضع واحد ؛ ويخالَفَ بينها كأوائل النحل ، فإنه تعالى بدأ بذكر الأفلاك ، فقال : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ (٣) ، ثم ذكر خلق الإنسان من نطفة ، ثم خلق الأنعام ، ثم عجائب النبات ، فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٤) ، فجعل مقطع هذه الآية التفكّر ، لأنه استدلال بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار ؛ ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر ، وكان الدليل لا يتم إلا بالجواب عن هذا السؤال كلن مجال التفكر والنظر والتأمل باقياً . فأجاب تعالى عنه من وجهين :

أحدهما : أن تغيّرات العالم السفلى مربوطة بأحوال حركات الأفلاك ، فتلك الحركات

(١) البقرة ٢٠٩ (٢) زيادة من تفسير القرطبي يستقيم بها الكلام . (٣) النحل ٣

(٤) النحل : ١٠ ، ١١

كيف حصلت ، فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل ، وإن كان من الخالق الحكيم ، فذاك إقرار بوجود الإله تعالى ، وهذا هو المراد بقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١) ، فجعل مقطع هذه الآية العقل ، وكأنه قيل : إن كنت عاقلاً ، فاعلم أن التسلسل باطل ؛ فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدتها غير متحرك ، وهو الإله القادر المختار .

والثاني : أن نسبة الكواكب والطبائع إلى أجزاء الورقة الواحدة والحبة الواحدة واحدة . ثم إننا نرى الورقة الواحدة من الورد أحد وجهيها في غاية الحرارة ، والآخر في غاية السواد ؛ فلو كان المؤثر موجياً بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت في الآثار ؛ فعلما أن المؤثر قادر مختار ، وهذا هو المراد من قوله : ﴿ وَمَا ذَرَأْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (٢) ، كأنه قيل : اذكر ما ترسخ في عقلك أن الواجب بالذات والطبع لا يختلف تأثيره ، فإذا نظرت حصول هذا الاختلاف ، علمت أن المؤثر ليس هو الطبائع بل الفاعل المختار ، فهذا جعل مقطع الآية التذكير .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ... ﴾ (٣) ، والآيات ، فإن الأولى ختمت بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ، والثانية بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ، والثالثة بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ، لأن الوصايا التي في الآية الأولى إنما يحمل على تركها عدم العقل الغالب على الهوى ؛ لأن الإشراف بالله لعدم استكمال العقل الدال على توحيده وعظمته ، وكذلك عقوق الوالدين لا يقتضيه العقل لسبق إحسانها إلى الولد بكل طريق ، وكذلك قتل الأولاد بالوآد من الإملاق مع وجود الرازق الحي الكريم ، وكذلك إتيان الفواحش لا يقتضيه عقل ، وكذا قتل النفس لفيظ أو غضب في القاتل ، فحسن بعد ذلك « يعقلون » ، وأما الثانية فلتعلقها بالحقوق المالية والقولية ،

فإن من علم أن له أيتاماً يحلّتهم من بعده لا يليق به أن يعامل أيتام غيره إلا بما يجب أن يعامل به أيتامه ، ومن يكيل أو يزن أو يشهد لغيره لو كان ذلك الأمر له ، لم يجب أن يكون فيه خيانة ولا بحس ، وكذا من وعد لو وعد ، لم يجب أن يخلف ، ومن أحب ذلك عامل الناس به ليماملوه بمثله ، فترك ذلك إنما يكون افضلة عن تدبر ذلك وتأمله ، فلذلك ناسب الختم بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ، وأما الثالثة فلأن ترك اتباع شرائع الله الدينية مؤدّى إلى غضبه وإلى عقابه ، تحسّن ﴿ لعلكم تتقون ﴾ ، أى عقاب الله بسببه .

ومن ذلك قوله فى الأتعام أيضاً : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ ... ﴾ (١) ، الآيات ، فإنه ختم الأولى بقوله : ﴿ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ، والثانية بقوله : ﴿ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾ ، والثالثة بقوله : ﴿ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وذلك لأن حساب النجوم والاهتداء بها يختصّ بالعلماء بذلك ، فناسب ختمه بـ « يعلمون » ، وإنشاء الخلاق من نفس واحدة ، ونقلهم من صلب إلى رحم ثم إلى الدنيا ، ثم إلى حياة وموت ، والنظر فى ذلك والفكر فيه أدق ، فناسب ختمه بـ « يفقهون » لأن الفقه فهم الأشياء الدقيقة ، ولما ذكر ما أنعم به على عباده من سعة الأرزاق والأقوات والثمار وأنواع ذلك ، ناسب ختمه بالإيمان الداعى إلى شكره تعالى على نعمه .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾ وَلَا يَقُولِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿ (٢) ، حيث ختم الأولى بـ « تؤمنون » ، والثانية بـ « تذكرون » ووجه أن مخالفة القرآن لنظم الشعر ظاهرة واضحة لا تخفى على أحد ، قول من قال : شعر ، كُفِرَ وعناد محض ، فناسب ختمه بقوله : ﴿ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾ . وأما مخالفة لنظم الكهّان وألفاظ السجع فحتاج إلى تذكّر وتدبر ، لأن كلاً منهما نثر ، فليست مخالفته له فى وضوحها لكل أحد كمخالفته الشعر ، وإنما تظهر بتدبر ما فى القرآن من الفصاحة

والبلاغة والبديع والمعاني الأنيقة ، فحسن ختمه بقوله : ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ .

ومن بديع هذا النوع اختلاف الفاصلتين في موضعين والمحدث عنه واحد ، لنكتة لطيفة ، كقوله تعالى في سورة إبراهيم : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ (١) ، ثم قال في سورة النحل : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢) ؛ قال ابن المنير : كأنه يقول : إذا حصلت النعم الكثيرة ، فأنت آخذها وأنا معطيها ، فحصل لك عند أخذها وصفان : كونك ظلوماً ، وكونك كفاراً ؛ يعنى لعدم وفائك بشكرها ، ولى عند إعطائها وصفان وهما : إني غفور رحيم ، فأقبل ظلمك بغيراني ، وكفرك برحمتي ، فلا أقابل تقصيرك إلا بالتوقير ، ولا أجازي جنك إلا بالوفاء .

وقال غيره : إنما خصّ سورة إبراهيم بوصف المنعم عليه ، وسورة النحل بوصف المنعم ، لأنه في سورة إبراهيم في مساق وصف الإنسان ، وفي سورة النحل في مساق صفات الله وإثبات لألوهيته .

ونظيره قوله تعالى في سورة الجاثية : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ (٣) ، وفي فصات ختم بقوله : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٤) ، ونكتة ذلك أن قبل الآية الأولى ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (٥) ، فناسب الختام بفاصلة البعث ؛ لأن قبله وضّمهم بإنكاره ، وأما الثانية فالختم فيها مناسب ؛ لأنه لا يضيع عملاً صالحاً ، ولا يزيد على من عمل سيئاً .

وقال في سورة النساء : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ (٦) ، ثم أعادها ، وختم بقوله : ﴿ وَمَنْ

(٣) الجاثية ١٥

(٢) النحل ١٨

(١) إبراهيم ٣٤

(٦) النساء ٤٨

(٥) الجاثية ١٤

(٤) فصلت ٤٦

يُشْرِكُوا بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١﴾ ، ونكتة ذلك أن الأولى نزلت في اليهود ، وهم الذين افتروا على الله ما ليس في كتابه ، والثانية نزلت في المشركين ولا كتاب لهم وضلالهم أشد .

ونظيره قوله في المائدة : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٢) ، ثم أعادها فقال : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٣) ، ثم قال في الثالثة : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٤) ، ونكتته أن الأولى نزلت في أحكام المسلمين ، والثانية في اليهود ، والثالثة في النصارى . وقيل : الأولى فيمن جحد ما أنزل الله ، والثانية فيمن خالفه مع علمه ولم ينكره ، والثالثة فيمن خالفه جاهلاً . وقيل : الكافر والظالم والفاسق كلها بمعنى واحد ، وهو الكفر ، عبر عنه بالفاظ مختلفة لزيادة الفائدة ، واجتناب صورة التكرار .

وعكس هذا اتفاق الفاصلتين والمحدث عنه مختلف ، كقوله في سورة النور : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَآذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٥) ، إلى قوله : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٥) .

التنبيه الثاني : من مشكلات الفواصل قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَعَدَّيْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٦) ، فإن قوله : « وإن تغفر لهم » يقتضى أن تكون الفاصلة « الغفور الرحيم » ، وكذا قلت عن مصحف أبي ، وبها قرأ ابن شنيبوذ ، وذكر

(٣) المائدة ٤٥

(٢) المائدة ٤٤

(١) النساء ١١٦

(٦) المائدة ١١٨

(٥) النور ٥٨ ، ٥٩

(٤) المائدة ٤٧

في حكمته أنه لا يفر من استحق العذاب إلا مَنْ ليس فوقه أحد يردُّ عليه حكمه ، فهو العزيز أى الغالب ، والحكيم هو الذى يضع الشيء في محله . وقد يخفى وجه الحكمة على بعض الضعفاء في بعض الأفعال فيتوهم أنه خارج عنها ، وليس كذلك ، فكان في الوصف بالحكيم إحتراس حسن ، أى وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا معترض عليك لأحد في ذلك ، والحكمة فيما فعلته .

ونظير ذلك قوله في سورة التوبة: ﴿ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) ، وفي سورة المتحنة : ﴿ وَأَغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّا أُنْتُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٢) ، وفي غافر : ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ (٣) ، إلى قوله : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٤) ، وفي النور : ﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (٥) ، فإن بادىء الرأى يقتضى « تَوَّابٌ رَحِيمٌ » لأن الرحمة مناسبة للتوبة لكن عبّره إشارة إلى فائدة مشروعية اللعان وحكمته ، وهى السّتر عن هذه الناحشة العظيمة .

ومن خفى ذلك أيضاً قوله في سورة البقرة : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٥) ، وفي آل عمران : ﴿ قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ يُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٦) ، فإن التبادر إلى الذهن فى آية البقرة الختم بالقدرة ، وفى آية آل عمران الختم بالعلم . والجواب أن آية البقرة لما تضمنت الإخبار عن خلق الأرض ، وما فيها على حسب حاجات أهلها ومنافعهم ومصالحهم ، وخلق السموات خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت ، والخالق على الوصف المذكور يجب أن يكون عالماً بما فعله كلياً وجزئياً ، مجملاً ومفصلاً ، ناسب ختمها بصفة العلم ، وآية آل عمران لما كانت فى سياق الوعيد على موالة الكفار وكان التعبير

(٣) غافر ٨
(٦) آل عمران ٢٩

(٢) المتحنة ٥
(٥) البقرة ٢٩

(١) التوبة ٧١
(٤) النور ١٠

بالعلم فيها كناية عن المجازاة بالعقاب والثواب ، ناسب ختمها بصفة القدرة .
ومن ذلك قوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ
إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ (١) ، فالختم بالحلم والمغفرة عقب تسابيح الأشياء غير ظاهر في بادي
الرأى . وذكر في حكمته أنه لما كانت الأشياء كلها تسبح ولا عصيان في حقها وأنتم تعصون ،
ختم به مراعاة للقدّر في الآية وهو العصيان ، كما جاء في الحديث : « لولا بهائم رُتِع ،
وشيوخ رُكِع ، وأطفال رُضِع ، لُصِبَ عليكم العذاب صباً » .

وقيل : التقدير : حلماً عن تفریط المسبِّحين ، غفوراً لذنوبهم . وقيل : حلماً عن الخاطئين
الذين لا يفقهون التسبيح بإهالهم النظر في آيات والعبر ليعرفوا حقه بالتأمل فيما أودع في
مخلوقاته مما يوجب تنزيهه .

انتبيه الثالث : في القواصل ما لا نظير له في القرآن ، كقوله عقب الأمر بالفض
في سورة النور : ﴿ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ (٢) ، وقوله عقب الأمر بالدعاء
والاستجابة : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ (٣) .

وقيل : فيه تعريض بآية القدر حيث ذكر ذلك عقب ذكر رمضان ، أى لعلهم
يُرشِدُونَ إلى معرفتها .

[التصدير]

وأما التصدير فهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدمت في أول الآية ، وتسمى أيضاً
ردّ العجز على الصدر .

وقال ابن المعتز : هو ثلاثة أقسام :

الأول : أن يوافق آخر الفاصلة ، آخر كلمة في الصدر ، نحو ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَاللَّائِكَةُ
يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٤) .

(٣) البقرة ١٨٦

(٢) النور ٣٠

(١) الإسراء ٤٤

(٤) النساء ١٦٦

والثاني : أن يوافق أول كلمة منه ، نحو ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ ^(١) ، ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ ^(٢) .

الثالث : أن يوافق بعض كلماته ، نحو ﴿ وَقَدْ اسْتَهْزَىءَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَالْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ ^(٥) ، إلى قوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى ﴾ ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ ^(٦) .

* * *

[التوشيح]

وأما التوشيح، فهو أن يكون في أول الكلام ما يستلزم القافية . والفرق بينه وبين التصدير، أن هذا دلالة معنوية ، وذلك لفظية ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ... ﴾ ^(٧) ، الآية ، فإن « اصطفى » لا يدل على أن الفاصلة « المالمين » لا باللفظ ؛ لأن لفظ « المالمين » غير لفظ « اصطفى » ، ولكن بالمعنى ، لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جنسه ، ووجنس هؤلاء المصطفين المالمون .

وكقوله : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ... ﴾ ^(٨) ، الآية قال ابن أبي الإصبع : فإن من كان حافظاً لهذه السورة متفطناً إلى أن مقاطع آيها النون المرذفة وسمع في صدر الآية انسلخ النهار من الليل علم أن الفاصلة « مظلّمون » لأن من انسلخ النهار عن ليله أظلم ، أى دخل في الظلمة ، ولذلك سمى تَوْشِيحًا ، لأن الكلام لسادل أوله على آخره نزل المعنى منزلة الوشاح ، ونزل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكشكش اللذين يحول عليهما الوشاح .

* * *

[الإيفال]

وأما الإيفال ، فتقدم في نوع الإطناب .

(٣) الأنعام ١٠	(٢) الشعراء ١٦٨	(١) آل عمران ٨
(٤) الإسراء ٢١	(٥) طه ٦١	(٤) الإسراء ٢١
(٦) نوح ١٠	(٨) يس ٣٩	(٧) آل عمران ٣٣

فصل

[في أقسام الفواصل]

قسم البديميون السجع ، ومثله الفواصل إلى أقسام : مطرف ، ومتوازٍ ، ومرصع ، ومتوازن ، ومماثل .

فالمطرف : أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتتفقا في حروف السجع ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿^(١) .

والمتوازي : أن يتفقا وزناً وتقفية ، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقفية ، نحو ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾^(٢) .

والمتوازن أن يتفقا في الوزن دون التقفية ، نحو ﴿ وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَّابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾^(٣) .

والمرصع أن يتفقا وزناً وتقفية ، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك ، نحو ﴿ إِنْ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا حِسَابُهُمْ ﴾^(٤) ، ﴿ إِنْ الْأُبْرَارَ كَفَى نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ كَفَى جَحِيمٍ ﴾^(٥) .

والمماثل أن يتساويا في الوزن دون التقفية ، وتكون أفراد الأولى مقابلة لما في الثانية ، فهو بالنسبة إلى المرصع كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي ، نحو ﴿ وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^(٦) ، فالكتاب والصرائط يتوزنان ، وكذا الستين والمستقيم ، واختلفا في الحرف الأخير .

(٣) الفاشية ١٥ ، ١٦

(٢) العاشية ١٣ ، ١٤

(١) زوح ١٣ ، ١٤

(٦) الصافات ١١٧ ، ١١٨

(٥) الانقطار ١٣ ، ١٤

(٤) العاشية ٢٥ ، ٢٦

فصل

بقى نوعان بديعيان متعلقان بالفواصل :

أحدهما : التشريع ، سماه ابن أبي الأصم التوهم ، وأصله أن يبنى الشاعر بيته على وزنين من أوزان العروض ، فإذا أسقط منها جزءاً أو جزءين صار الباقي بيتاً من وزنٍ آخر . ثم زعم قوم اختصاصه به .

وقال آخرون : بل يكون في النثر بأن يبنى على سجتين لو اقتصر على الأولى منهما كان الكلام تاماً مفيداً . وإن ألحقت به السجمة الثانية كان في التمام والإفادة على حاله مع زيادة معنى مازاد من اللفظ .

قال ابن أبي الإصم وقد جاء من هذا الباب معظم سورة الرحمن ؛ فإن آياتها لو اقتصر فيها على أولى الفاصلتين دون ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ^(١) ، لكان تاماً مفيداً وقد كُمل بالثانية ، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ .

قلت : التمثيل غير مطابق ، والأولى أن يمثَّل بالآيات التي في إثباتها ما يصلح أن تكون فاصلة ، كقوله : ﴿ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ ^(٢) ، وأشبه ذلك .

الثاني : الالتزام ، ويسمى لزوم مالا يلزم ، وهو أن يلتزم في الشعر أو النثر حرفٌ أو حرفان فصاعداً قبل الروى بشرط عدم الكلفة . مثال التزام حرف ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ ^(٣) التزم الهاء قبل الراء ، ومثله ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ... ﴾ ^(٤) الآيات التزم فيها الراء قبل الكاف ، ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُمْسِ * الْجَوَارِ الْكُنْسِ ﴾ ^(٥) التزم فيها النون المشددة قبل السين ، ﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ ﴾ ^(٦) .

(٣) الضحى ٩ ، ١٠ .

(٢) الطلاق ١٢

(١) الرحمن ١٨

(٦) التكوير ١٥ ، ١٦ .

(٥) التكوير ١٦ ، ١٧

(٤) الشرح ١

ومثال التزام حرفين ﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴾^(١) ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ * وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾^(٢) ، ﴿ بَلَغْتَ التَّرَاقِي * وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ * وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾^(٣) .

ومثال التزام ثلاثة أحرف ﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ * وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْعَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾^(٤) .

تنبيهات

الأول : قال أهل البديع : أحسن السجع ونحوه ما تساوت قرائنه ، نحو ﴿ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَبْضُودٍ * وَظَلِّ مِمْدُودٍ ﴾^(٥) ، وبابه ما طالت قريته الثانية ، نحو ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴾^(٦) . أو الثالثة نحو ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوه * ثُمَّ الْجَحِيمِ صَلُّوه * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ... ﴾^(٧) الآية .

وقال ابن الأثير : الأحسن في الثانية المساواة وإلا فأطول قليلاً ، وفي الثالثة أن تكون أطول . وقال الخفاجي : لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى .

الثاني : قالوا أحسن السجع ما كان قصيراً لدلالته على قوة المنشئ ، وأقله كلمتان نحو ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ ... ﴾^(٨) الآيات ، ﴿ وَالرُّسُلَاتِ عُرْفًا ... ﴾^(٩) الآيات ، ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا ... ﴾^(١٠) الآيات ، ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ... ﴾^(١١) الآيات ، والطويل ما زاد عن العشر ، كغالب الآيات ، وما بينهما متوسط كآيات سورة القمر .

الثالث : قال الزمخشري في كشافه القديم : لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردها إلا مع بقاء المعاني على سردها ، على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتأمله ، فأما أن

- | | | |
|-----------------------|---------------------|---------------------|
| (١) الطور ١ ، ٢ | (٢) القلم ٢ ، ٣ | (٣) القيامة ٢٦ - ٢٨ |
| (٤) الأعراف ٢٠١ ، ٢٠٢ | (٥) الواقعة ٢٨ - ٣٠ | (٦) النجم ١ ، ٢ |
| (٧) الحاقة ٣٠ - ٣٢ | (٨) المدثر ١ ، ٢ | (٩) الرسائل ١ |
| (١٠) الذاريات ١ | (١١) العاديات ١ | |

تُهْمَلُ المعاني وَيُهْتَمُّ بِتَحْسِينِ اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه فليس من قبيل البلاغة،
 وبني على ذلك أن التقديم في ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (١) ، ليس لجرّد الفاصلة، بل
 لرعاية الاختصاص .

الرابع : مبنى الفواصل على الوقف ، ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالجرور وبالعكس ،
 كقوله : ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ مع قوله : ﴿عَذَابٌ وَأَصِيبٌ﴾ ، ﴿وَشِهَابٌ
 نَاقِبٌ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿بِمَاءٍ مِنْهُمْ﴾ مع قوله : ﴿قَدْ قُدِرَ﴾ ، ﴿وَدُسِرَ﴾ ، ﴿مَسْتَمِرٌّ﴾ (٣) .
 وقوله : ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ مع قوله : ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ
 الثَّقَالَ﴾ (٤) .

الخامس : كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق النون ، وحكمته
 وجود التمكن من التطريب ، بذلك كما قال سيبويه : إنهم إذا ترتموا يلحقون الألف
 والياء والنون ؛ لأنهم أرادوا مد الصوت ، ويتركون ذلك إذا لم يترتموا ، وجاء في
 القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع .

السادس : حروف الفواصل إما متماثلة وإما متقاربة :

فالأولى مثل ﴿وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَنشُورٍ * وَالْبَيْتِ
 الْمَعْمُورِ﴾ (٥) .

والثاني مثل ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (٦) ، ﴿قَ وَالْقُرْآنِ
 الْحَكِيمِ * بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَاْفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (٧) .

قال الإمام نجر الدين وغيره : وفواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين بل

(٣) القمر ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩

(٥) الفاتحة ٤ ، ٣

(٢) الصافات ٩ - ١١

(٤) الطور ١ - ٤

(١) البقرة ٤

(٣) الرعد ١١ ، ١٢

(٧) ق ١ ، ٢

تنحصر في المتماثلة والمقاربة ، قال : وبهذا يرجح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عدّ الفاتحة سبع آيات مع البسمة . وجعل ﴿صراط الذين﴾ إلى آخرها آية ؛ فإن من جعل آخر الآية السادسة ﴿أنعمت عليهم﴾ مردود بأنه لا يشابه فواصل سائر آيات السورة ، لا بالمتماثلة ولا بالمقاربة ، ورعاية التشابه في الفواصل لازمة .

السابع : كثر في الفواصل التضمين والإيطاء لأشياء ليسا بعيين في النثر ، وإن كانا عيين في النظم ، فالتضمين أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها ، كقوله تعالى : ﴿وَأَنكُمُ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾^(١) ، والإيطاء تكرّر الفاصلة بلفظها كقوله تعالى في الإسراء : ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾^(٢) ، وختم بذلك الآيتين بعدها .

النوع السِّتُونَ في فوائج السُّورِ

أفردا بالتأليف ابن أبي الأصم في كتاب «سماء الخواطر السوانح في أسرار الفوائج» (١) وأنا ألخص هنا ما ذكره مع زوائد من غيره .

اعلم أن الله افتتح سور القرآن بمشرة أنواع من الكلام ، لا يخرج شئ من السور عنها .

الأول : التناء عليه تعالى ، والتناء قسمان : إثبات لصفات المدح ونفي وتنزيه من صفات النقص ، فالأولُ التحميد في خمس سور ، وتبارك في سورتين ، والثاني التسبيح في سبع سور .

قال الكرماني في مشابه القرآن : التسبيح كلمة استأثر الله بها ، فبدأ بالمصدر في بني إسرائيل ؛ لأنه الأصل ، ثم بالماضي في الحديد والحشر ؛ لأنه أسبق الزمانين ، ثم بالمضارع في الجمعة والتغابن ، ثم بالأمر في الأعلى ؛ استيعاباً لهذه الكلمة من جميع جهاتها .

الثاني : حروف التهجى في تسع وعشرين سورة ، وقدم مضى الكلام عليها مستوعباً في نوع المشابه ، ويأتى الإمام بمناسبةاتها في نوع المناسبات .

الثالث : النداء في عشر سور : خمس ببدء الرسول صلى الله عليه وسلم : الأحزاب ، والطلاق ، والتحریم ، والمزمل ، والمدثر ، وخمس ببدء الأمة : النساء ، والمائدة ، والحج ، والحجرات ، والمتحنة .

الرابع : الجمل الخبرية ، نحو «بَسَّأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» ، «بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ» ، «أَبَى أَمْرُ اللَّهِ» ، «اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ» ، «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» ، «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا» ، «تَنْزِيلَ الْكِتَابِ» ، «الَّذِينَ كَفَرُوا» ، «إِنَّا فَتَحْنَا» «اقْرَبت الساعة» «الرحمن علم»

«قد سمع الله»، الحاقّة، سأل سائل، إنا أرسلنا نوحاً، لا أقسم، في موضعين، عيسى، إنا أنزلناه»، لم يكن، القارعة، أهاكم، إنا أعطيناك؛ فلك ثلاث وعشرون سورة.

الخامس: القسم في خمس عشرة سورة؛ سورة أقسم فيها بالملائكة، وهى والصفات، وسورتان بالأفلاك: البروج والطارق، وست سور بلوازمها، فالنجم قسم بالترتيا، والفجر بمبدأ النهار، واللّيل بشرط الزمان، والضحى بشرط النهار، والمصر بشرط الآخر، أو بجملة الزمان، وسورتان بالهواء الذى هو أحد العناصر: والذاريات والمرسلات، وسورة بالتربة التى هى منها أيضاً، وهى الطور، وسورة بالنبات وهى والتين، وسورة بالحيوان الناطق وهى والنازعات، وسورة بالبهيم وهى والعاديات.

السادس: الشرط في سبع سور: الواقعة، والمنافقون، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والنصر.

السابع: الأمر في ست سور: قل أوحى، اقرأ، قل يأيها الكافرون، قل هو الله أحد، قل أعوذ؛ المعوذتين.

الثامن: الاستفهام في ست سور: عمّ يقساءلون، هل أتاك، ألم نشرح، ألم تر، أرايت.

التاسع: الدعاء في ثلاث: ويل للمطففين، ويل لكل همزة، ثبت.

العاشر: التعليل في لإيلاف قريش، هكذا جمع أبو شامة، قال: وما ذكرناه في الدعاء يجوز أن يذ كرمع الخبر، وكذا التثناء كله خبر إلا «سبح»، فإنه في قسم الأمر، وسبحان يحتمل الأمر الدعاء والخبر. ثم نظم ذلك في بيتين فقال:

أنتى على نفسه سبحانه بشبو ت الحمد والسلب لما استفتح السورَا
والأمر شرط النداء والتعليل والقسم الد عاحروف التهجى استفهم الخبرا

وقال أهل البيان: من البلاغة حسن الابتداء؛ وهو أن يتأق في أول الكلام،

لأنه أول ما يقرع السمع ، فإن كان محرراً أقبل السامع على الكلام ووعاه ، وإلا أعرض عنه ، ولو كان الباقي في نهاية الحسن فينبغي أن يؤتى فيه بأعذب اللفظ وأجزله وأرقه وأسلسه وأحسنه نظماً وسبكاً ، وأصحَّ معنى ، وأوضحه وأخلاه من التعقيد ، والتقديم ، والتأخير الملبس ، أو الذي لا يناسب .

قالوا : وقد أتت جميع فواتح السور على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها ، كالتحميدات وحروف الهجاء والنداء ، وغير ذلك .

ومن الابتداء الحسن نوع أخص منه يسمى براعة الاستهلال ، وهو أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب الحال المتكلم فيه ، ويشير إلى ما سيق الكلام لأجله ، والعلم الأسنى في ذلك سورة الفاتحة ، التي هي مطلع القرآن ، فإنها مشتملة على جميع مقاصده كما قال البيهقي في شعب الإيمان : أخبرنا أبو القاسم بن حبيب ، أنبأنا محمد بن صالح بن هاني ، أنبأنا الحسين بن الفضل ؛ حدثنا عَفَّان بن مسلم ، عن الربيع بن صبيح ، عن الحسن ، قال : أنزل الله مائة وأربعة كتب ، أودعَ علومها أربعة منها : التوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والفرقان ، ثم أودع علوم التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ، ثم أودع علوم القرآن المفصل ، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب . فمن علم تفسيرها ، كان لمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة .

وقد وُجِهَ ذلك بأن العلوم التي احتوى عليها القرآن قامت بها الأدبَان أربعة : علم الأصول ومداره على معرفة الله وصفاته ، وإليه الإشارة ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الرحمن الرحيم ﴿ ومعرفة النبوات ، وإليه الإشارة ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ومعرفة المعاد ، وإليه الإشارة ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ وعلم العبادات وإليه الإشارة ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ، وعلم السلوك وهو حمل النفس على الآداب الشرعية والافتقار لرب البرية ، وإليه الإشارة ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ إلهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿ ، وعلم القصص وهو الاطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية ، ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله ، وشقاوة من عصاه ، وإليه الإشارة بقوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ غير المنضوب عليهم ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ، فنبت في الفاتحة على جميع مقاصد القرآن ، وبهذا هو الغاية في براعة الاستهلاك ، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة ، والمقاطع المستحسنة وأنواع البلاغة ،

وكذلك أول سورة « اقرأ » ، فإنها مشتملة على نظير ما شتمت عليه الفاتحة ؛ من براعة الاستهلال لكونها أول ما أنزل من القرآن ، فإن فيها الأمر بالقراءة والبدء فيها باسم الله ، وفيه الإشارة إلى علم الأحكام ، وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل . وفي هذه الإشارة إلى أصول الدين ، وفيها ما يتعلق بالإخبار من قوله : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(١) ؛ ولهذا قيل إنها جديرة أن تسمى عنوان القرآن ؛ لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله .

التَوْعُ الحَادِي وَالتَّسْتُونَ

فِي خَوَاتِمِ السُّورِ

هي أيضاً مثل الفوائح في الحسن ؛ لأنها آخر ما يَقْرَعُ الأسماع ، فلهذا جاءت متضمنة للعاني البديعة ، مع إيذان السامع بانتهاء الكلام ، حتى لا يبقى معه للنفوس تشوق إلى ما يُذكر بعد ، لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض ، وتحميد ، وتهليل ، ومواعظ ، ووعد ووعيد إلى غير ذلك ، كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة الفاتحة إذ المطلوب الأعلى الإيمان المحفوظ من المعاصي السببية لغضب الله والضلال ، ففصل جملة ذلك بقوله : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، والمراد المؤمنون ، ولذلك أطلق الإنعام ولم يقيد ليتناول كل إنعام ، لأن من أنعم الله عليه بنعمة الإيمان ، فقد أنعم عليه بكل نعمة ، لأنها مستتبعة لجميع النعم ، ثم وصفهم بقوله : ﴿ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ، يعنى أنهم جمعوا بين النعم المطلقة وهي نعمة الإيمان ، وبين السلامة من غضب الله تعالى والضلال المستبشرين عن معاصيه وتعدى حدوده .

وكالدعاء الذي اشتملت عليه الآيتان من آخر سورة البقرة .

وكالوصايا التي ختمت بها سورة آل عمران .

والفرائض التي ختمت بها سورة النساء ، وحسنَ اتَّخَمَ بها لما فيها من أحكام الموت الذي هو آخر أمر كل حي ، ولأنها آخر ما أنزل من الأحكام .

وكالتبجيل والتعظيم الذي ختمت به المائدة .

وكالوعد والوعيد الذي ختمت به الأنعام .

وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذي ختمت به الأعراف .

وكالخص على الجهاد وصلة الأرحام الذي ختم به الأتفال .

وكوصف الرسول ومدحه ، والتهليل الذي ختمت به براءة .

وتسليته عليه الصلاة والسلام الذي ختمت به يونس ، ومثلها خاتمة هود ، ووصف القرآن

ومدحه الذي ختم به يوسف ، والرد^(١) على مَنْ كَذَبَ الرَّسُولَ الَّذِي خُتِمَ بِهِ الرَّعْدُ .
ومن أوضح ما أذن بالختام خاتمة إبراهيم : ﴿ هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ ... ﴾ الآية ، ومثلها
خاتمة الأحقاف ، وكذا خاتمة الحجر بقوله : ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾ ، وهو
مفسر بالموت ، فإنها في غاية البراعة .

وانظر إلى سورة الزلزلة كيف بدئت بأهوال القيامة ، وختمت بقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ .
وانظر راحة آخر آية نزلت ، وهي قوله : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾^(٢) ،
وما فيها من الإشعار بالآخريّة المستلزمة بالوفاة .

وكذلك آخر سورة نزلت وهي سورة النصر ، فيها الإشعار بالوفاة ، كما أخرج
البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ، أن عمر سأله عن قوله : ﴿ إِذَا جَاءَ
نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ، فقالوا : فتح المدائن والقصور ، قال : ما تقول يا ابن عباس ؟ قال :
أجل ضرب لحمد ، نُعمت له نفسه .

وأخرج أيضاً عنه قال : كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر ، فكان بعضهم وجد في
نفسه ، فقال : لِمَ تَدْخُلُ هَذَا مَعَنَا ، وَلِنَا بَنَاءٌ مِثْلَهُ ! فقال عمر : إنه من قد علمت ؛ ثم دعاهم
ذات يوم فقال : ما تقولون في قول الله : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ؟ فقال بعضهم :
أمرنا أن نحمد الله ونستغفره ، إذا نصرنا وفتح علينا ؛ وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً ،
فقال لي : أ كذلك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أجل
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه به ، قال : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ، وذلك
علامة أجلك ، ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ ، قال عمر : إني
لا أعلم منها إلا ما تقول .

النوع الثاني والستون في مناسبة الآيات والشور

أفرده بالتأليف العلامة أبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان في كتاب سماه « البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن » ، ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعي^(١) في كتاب سماه « نظم الدرر في تناسب الآي والسور » ، وكتايب الذي صنعته في أسرار التنزيل كأفضل بذلك، جامع لمناسبات السور والآيات، مع ما تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة ، وقد تلخصت منه مناسبات السور خاصة في جزء لطيف ، سمّيته « تناسق الدرر في تناسب السور » .

وعلم المناسبة علم شريف ، قلّ اعتناء المفسرين به لدقته . وممن أكثر فيه الإمام فخر الدين ، وقال في تفسيره : أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط .

وقال ابن العربي في «سراج المريدين» : ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المعاني ، علم عظيم لم يتعرض له إلا عالم واحد عمل فيه سورة البقرة ، ثم فتح الله لنا فيه ، فلما لم نجد له حيلة ، ورأينا الخلق بأوصاف البطالة ، ختمنا عليه ، وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه .

وقال غيره : أول من أظهر علم المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري ، وكان عزيز العلم في الشريعة والأدب ؛ وكان يقول على الكرسي إذا قرئ عليه : لم جعلت هذه الآية إلى جنب هذه ؟ وما الحكمة في جعل هذه السورة إلى جنب هذه السورة ؟ وكان يُزري على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة .

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : المناسبة علم حسن ، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متعده مرتبط أوله بآخره ؛ فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط ، ومن ربط ذلك فهو متكاف بما لا يقدر عليه إلا بربط ركيك يُصان

(١) هو إبراهيم بن عمر برهان الدين البقاعي ، منسوب إلى البقاع ، من بلاد سوريا ، مؤرخ أديب توفى سنة ٨٨٥ . البدر الطالع ١ : ١٩

عن مثله حسن الحديث ؛ فضلا عن أحسنه ؛ فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة ، في أحكام مختلفة ، شرعت لأسباب مختلفة ، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض .
وقال الشيخ ولي الدين الملوّي : قد وهم من قال : لا يُطلب للآي الكريمة مناسبة ، لأنها على حسب الوقائع المفرقة . وفصل الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلاً ، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأصيلاً ، فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ ، مرتبة سورهُ كلها وآياته بالتوقيف ، كما أنزل جملة إلى بيت العزة ؛ ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر ، والذي ينبغي في كل آية أن يُبحث أول كل شيء عن كونها مكّمة لما قبلها أو مستقلة ؛ ثم المستقلة ، ما وجه مناسبتها لما قبلها ؟ ففي ذلك علم جم ، وهكذا في الشور ، يُطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقّت له . انتهى .

وقال الإمام الرازي في سورة البقرة : ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة ، وفي بدائع ترتيبها ، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه ، وشرف معانيه ، فهو أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته ، وامل الذين قالوا : إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك ، إلا أني رأيت جمهور المفسرين معرضين على هذه اللطائف غير منتبهين لهذه الأسرار ، وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل :

والنجمُ تستصفر الأبصار صورتهُ والذنب للطرف لا للنجم في الصفر

فصل

ح المناسبة في اللغة المشاكلة والمقاربة ، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها ، عام أو خاص ، عقلي أو حسي أو خيالي أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني ، كالسبب والسبب ، والعلة والمعلول ، والنظيرين والضدين ، ونحوه .
وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض ، فيقوى بذلك الارتباط ، وبصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء ، فنقول :

ذكر الآية بعد الأخرى إيماناً يكون ظاهر الارتباط ، لتعلق الكلم بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى فواضح . وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل ؛ وهذا القسم لا كلام فيه .
وإما ألا يظهر الارتباط ، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى ، وأما خلاف النوع المبدوء به .

فإما أن تكون معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف المشتركة في الحكم أولاً؛ فإن كانت معطوفة فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة على ما سبق تقسيمه كقوله تعالى : ﴿يَلْمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ (١) ، وقوله : ﴿وَاللَّهُ يَغْبِضُ وَيُبْغِضُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٢) ، للتضاد بين الغبض والبغض ، والولوج والخروج ، والنزول والارتفاع ، وشبه التضاد بين السماء والأرض . ومما الكلام فيه التضاد ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة ، وقد جرت عادة القرآن إذا ذكر أحكاماً ذكر بعدها وعداً أو وعيداً ، ليكون باعثاً على العمل بما سبق ، ثم يذكر آيات توحيد وتنزيه ليعلم عظم الأمر والناهي ، وتأمل سورة البقرة والنساء والمائدة تجد كذلك .
وإن لم تكن معطوفة ، فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام ؛ وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط .



— وله أسباب :

أحدها: التنظير، فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء ، كقوله : ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ عقب قوله : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ (٣)؛ فإنه تعالى أمر رسوله أن يمضى لأمره في الفناء على كره من أصحابه ، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير أو للقتال وهم له كارهون ، والقصد أن كراهتهم لما فعله من قسمة الفنائم ككراهتهم للخروج ، وقد تبين في الخروج الخير من الظفر والنصر والقيمة وعز الإسلام ، فكذا يكون فيما فعله في القسمة ، فليطيعوا ما أمروا به وبتروا هوى أنفسهم .

الثاني: المضادة، كقوله في سورة البقرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ...﴾ (١) الآية، فإن أول السورة كانت حديثاً عن القرآن، وأن من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان، فلما أكمل وصف المؤمنين عقب بحديث الكافرين؛ فبينهما جامع وهمي بالتضاد من هذا الوجه، وحكمته التشويق والثبوت على الأول كما قيل: «وبضدّها تتبين الأشياء».

فإن قيل: هذا جامع بعيد؛ لأن كونه حديثاً عن المؤمنين، بالعرض لا بالذات، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام، إنما هو الحديث عن القرآن لأنه مفتوح القول. قيل: لا يشترط في الجامع ذلك، بل يكفي التعلق على أي وجه كان، وبكفي وجه الربط ما ذكرنا، لأن القصد تأكيد أمر القرآن والعمل به، والحث على الإيمان، ولهذا لما فرغ من ذلك قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ (٢)، فرجع إلى الأول.

الثالث: الاستطراد، كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (٣)؛ قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد، عقب ذكر بدو السوءات وخسف الورق عليهما، لإظهار اللئنة فيما خلق من اللباس، ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن الأستر باب عظيم من أبواب التقوى.

وقد خرجت على الاستطراد قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ (٤)، فإن أول الكلام ذكر الرد على النصارى الزاعمين نبوة المسيح، ثم استطرد للرد على العرب الزاعمين نبوة الملائكة.

ويقرب من الاستطراد حتى لا يكادان يفترقان. حسن التخلص، وهو أن ينتقل بما

(٣) الأعراف ٢٦

(٢) البقرة ٢٣

(١) البقرة ٦

(٤) النساء ١٧٢

ابتدى به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاصاً ، دقيق المعنى ؛ بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلّا وقد وقع عليه الثانی ، لشدة الالتئام بينهما .

وقد غلط أبو العلاء محمد بن غانم في قوله : لم يقع منه في القرآن شيء لما فيه من التكلف . وقال : إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم . وليس كما قال ، ففيه من التخلّصات المعجبية ما يحير العقول .

وانظر إلى سورة الأعراف ، كيف ذكر فيها الأنبياء والقرون الماضية والأمم السالفة ، ثم ذكر موسى ، إلى أن قصّ حكاية السبعين رجلاً ودعائه لهم ، ولسائر أمته بقوله : ﴿ وَآكُتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ ، وجوابه تعالى عنه ، ثم تخلّص بمناقب سيّد المرسلين بعد تخلّصه لأمته بقوله : ﴿ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ ﴾ ^(١) من صفاتهم كيت وكيت ، وهم الذين يتبعون الرسول النبيّ الاميّ . وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله .

وفي سورة الشعراء حكى قول إبراهيم : ﴿ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾ ، فتخلّص منه إلى وصف المعاد بقوله : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ... ﴾ الخ ^(٢) .

وفي سورة الكهف حكى قول ذي القرنين في السدّ بعد دكّه الذي هو من أشرط الساعة ، ثم النفخ في الصور وذكر الحشر ، ووصف مآل الكفار والمؤمنين .

وقال بعضهم : الفرق بين التخلّص والاستطراد ؛ أنك في التخلّص تركت ما كنت فيه بالكليّة ، وأبليت على ما تخصّت إليه ، وفي الاستطراد تمرّ بذكر الأمر الذي استطردت إليه مروراً كالبرق الخاطف ، ثم تتركه وتعود إلى ما كنت فيه كأنك لم تقصده ، وإنما عرض عروضا .

قيل : وبهذا يظهر أن ما في سورتي الأعراف والشعراء من باب الاستطراد

لا التخلّص ، اعوده في الأعراف إلى قصة موسى بقوله : ﴿ وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ ... ﴾ (١) إلى آخره . وفي الشعراء إلى ذكر الأنبياء والأمم .

ويقرب من حسن التخلّص الانتقال من حديث إلى آخر تنشيطاً للسامع ، مفصلاً بهذا ، كقوله في سورة ص بعد ذكر الأنبياء : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنِّ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنِ مَآبٍ ﴾ (٢) ، فإن هذا القرآن نوع من الذِّكْرِ ، لما انتهى ذكر الأنبياء ، وهو نوع من التنزيل ، أراد أن يذكر نوعاً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها ، ثم لما فرغ قال : ﴿ هَذَا وَإِنِّ لِلطَّاعِينَ لَشَرِّ مَآبٍ ﴾ (٣) ، فذكر النار وأهلها .

قال ابن الأثير (٤) : هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر .

ويقرب منه أيضاً حسن المطلب ، قال الزنجاني والطَّيْبِيُّ : وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة ، كقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٥) .

قال الطَّيْبِيُّ : ومما اجتمع فيه حسن التخلّص والمطلب معاً قوله تعالى حكاية عن إبراهيم : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْمَالِكِينَ * الَّذِي خَلَقَنِي فَهَوَّ يَهْدِينِ ﴾ (٦) ، إلى قوله : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ .

* * *

قاعدة

قال بعض المتأخرين : الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن ،

(٣) ص ٥٥

(٢) ص ٤٩

(١) الأعراف ١٥٩

(٤) هو أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد ضياء الدين بن الأثير ،

صاحب كتاب اللؤلؤ السائر ، ووزير الملك الأفضل نور الدين بن صلاح الدين . توفي سنة ٦٣٧

(٦) الشعراء ٧٧ ، ٧٨

(٥) الفاتحة ٥

هو أنك تنظر إلى الفرض الذي سبقت له السورة ، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الفرض من المقدمات ، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب ، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام أو اللوازم التابعة له ، التي تقتضى البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها ، فهذا هو الأمر الكلى المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن ، فإذا فصلته تبين لك وجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية في كل سورة سورة . انتهى .

تنبيه

من الآيات ما أشكلت مناسبتها لما قبلها ، من ذلك قوله تعالى في سورة القيامة :

﴿ لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمْجَلَ بِهِ . . ﴾^(١) . الآيات ، فإن وجه مناسبتها لأول السورة وآخرها عسرٌ جداً ، فإن السورة كلها في أحوال القيامة؛ حتى زعم بعض الرافضة أنه سقط من السورة شيء ، وحتى ذهب القفال^(٢) فيما حكاه الفخر الرازى ، أنها نزلت في الإنسان المذكور قبل في قوله : ﴿ يُذَبِّأُ الْإِنْسَانَ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾^(٣) ، قال : يُعْرَضُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ ، فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفاً ، فأسرع في القراءة ، فيقال له : ﴿ لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمْجَلَ بِهِ ﴾ . إن علمينا أن نجتمع عمك ، وأن نقرأ عليك ، [فإذا قرأنا]^(٤) ، فاتبع قرآنه بالإقرار بأنك فعات ، ثم إن علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته . انتهى .

وهذا يخالف ما ثبت في الصحيح أنها نزلت في تحريك النبي صلى الله عليه وسلم لسانه حالة نزول الوحي عليه .

(١) القيامة ١٧

(٢) هو أبو بكر محمد بن إسماعيل الفقيه الشافعي الشاشي المعروف بالقفال الكبير ، صاحب المصنفات في

الفقه والأصول والتفسير . توفي سنة ٣٦٥ هـ شذرات الذهب ٣ : ٥٢

(:) منط

(٣) القيامة ١٣

وقد ذكر الأئمة لها مناسبات :

منها أنه تعالى لما ذكر القيامة، وكان من شأن من يقصر عن العمل لها حب العاجلة، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة، فنتبه على أنه قد يعترض على هذا المطلوب ما هو أجل منه، وهو الإضفاء إلى الوحي، وتفهم ما يرد منه، والتشاغل بالحفظ قد يصد عن ذلك، فأمر بالأبصار إلى التحفظ، لأن تحفيظه مضمون على ربه، وليصنع إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضي فيتبع ما شتمل عليه. ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المتبدأ بذكره ومن هو من جنسه، قال: ﴿كَلَّا﴾، وهي كلمة رذع كأنه قال: «بل أنتم يا بني آدم لكونكم خلقتم من عجل تمجلون في كل شئ ومن تم تحبون العاجلة».

ومنها أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد حيث يعرض يوم القيامة أردفه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة، عملاً وتركاً، كما قال في الكهف: ﴿وَوَضِعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُسْتَفْضِينَ مِمَّا فِيهِ﴾^(١) إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ...﴾^(١) الآية، وقال في سبحان: ﴿فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ﴾^(٢) إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ...﴾^(٢) الآية. وقال في طه: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ إلى أن قال: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾^(٣).

ومنها أن أول السورة لما نزل إلى ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾^(٤)، صادف أنه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة، بادر إلى تحفظ الذي نزل، وحرك به لسانه من مجلته خشية من تفلته، فنزل ﴿لَا تُحْرَكُ بِهِ لِسَانُكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَايِنَا بَيَّانُهُ﴾، ثم عاد إلى الكلام إلى تكلمة ما ابتدئ به.

قال النجاشي الرازي : ونحوه ما لو أتى المدرّس على الطالب مثلاً مسألة ، فتشاغل الطالب بشيء عرض له ، فقال له : ألق إليّ بالك وتفهم ما أقول ، ثم كتمل المسألة ؛ فمن لا يعرف السبب يقول : ليس هذا الكلام مناسباً للمسألة ، بخلاف مَنْ عرف ذلك .

ومنها : أن « النفس » لما تقدّم ذكرها في أول السورة ، عدل إلى ذكر « نفس » المصطفى ، كأنه قيل : هذا شأن النفوس ، وأنت يا محمد نفسك أشرف النفوس ، فلتأخذ بأكمل الأحوال .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ ... ﴾ ^(١) الآية ، فقد يقال : أى رابط بين أحكام الأهلّة وبين حكم إتيان البيوت ؟

وأجيب : بأنه من باب الاستطراد ، لما ذكر أنها مواقيت للحج ، وكان هذا من أفعالهم في الحج - كما ثبت في سبب نزولها - ذكر معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال ، كما سئل عن ماء البحر فقال : « هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته » .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ... ﴾ الآية ، فقد يقال : ما وجه اتصاله بما قبله وهو قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ... ﴾ ^(٢) الآية ؟

وقال الشيخ أبو محمد الجويني ^(٣) في تفسيره : سمعت أبا الحسن الدهان يقول : وجه اتصاله ، هو أن ذكر تحريب بيت المقدس قد سبق ، أى فلا يجوز منكم ذلك ، واستقبلوه فإن لله المشرق والمغرب .

فصل

من هذا النوع مناسبة فواتح السور وخواتمها ، وقد أفردت فيه جزءاً لطيفاً سمّيته : « مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع » .

وانظر إلى سورة القصص كيف بدئت بأمر موسى ونصرته ، وقوله : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ

(٢) البقرة ١١٤ ، ١١٥

(١) البقرة ١٨٩

(٣) هو أبو المعالي عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني العراقي ، شيخ الغزالي ، وأعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي ، توفي سنة ٤٧٨ هـ . ابن خلكا ١ : ٣٧٨

ظهيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴿١﴾ ، وخروجه من وطنه ، وختمت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالآ يكون ظهيراً للكافرين ، ونسليته عن إخراجهم من مكة ، ووعده بالموءد إليها لقوله في أول السورة : ﴿ إِنَّا رَاذُوهُ ﴾ (١) .

قال الزمخشري : وقد جعل الله فاتحة سورة ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، وأورد في خاتمها ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٢) ؛ فشتان ما بين الفاتحة والخاتمة !
وذكر الكرماني في المعجب مثله .

وقال في سورة «ص» : بدأها بالذكر ، وختمها به في قوله : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ الْوَالِدِ وَالْذَّكَرُ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (٣) .

وفي سورة «ن» بدأها بقوله : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ ، وختمها بقوله : ﴿ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ ﴾ (٤) .

ومنه مناسبة فاتحة السورة لخاتمة ما قبلها ؛ حتى أن منها ما يظهر تعلقها به لفظاً ، كما في ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ ﴿ لَا يَلْفَافِ قَرِيشٌ ﴾ (٥) ، فقد قال الأخفش : اتصالتها من باب ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (٦) .

وقال الكواشي في تفسير المائدة : لما ختم سورة النساء أمراً بالتوحيد والعدل بين العباد أكد ذلك بقوله : ﴿ بآيَاتِ الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٧) .

وقال غيره : إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها ، ثم هو يخفي تارة ويظهر أخرى كافتتاح سورة الأنعام بالحمد ، فإنه مناسب لختم المائدة من فصل القضاء ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٨) . وكافتتاح سورة فاطر بالحمد لله ، فإنه مناسب لختم ما قبلها من قوله :

(٣) ص ٨٧

(٦) القصص ٨

(٢) المؤمنون ١ ، ١١٧

(٥) القيل ٥ ، قريش ١

(٨) الزمر ٧٥

(١) القصص ٧ ، ١٧

(٤) ن ٢ ، ٥١

(٧) المائدة ١

﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ﴾^(١)، كما قال تعالى: ﴿قَطِّعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، وكافتتاح سورة سورة الحديد بالتسبيح، فإنه مناسب لختام سورة الواقعة بالأمر به.

وكافتتاح سورة البقرة بقوله ﴿الْم * ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، فإنه إشارة إلى الصراط في قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط، قيل لهم ذلك: الصراط الذي سأتم الهداية إليه هو الكتاب، وهذا معنى حسن، يظهر فيه ارتباط سورة البقرة بالفاتحة.

ومن لطائف سورة الكوثر أنها كالمقابلة للتي قبلها، لأن السابقة وصف الله فيها المنافق بأربعة أمور: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة؛ فذكر فيها في مقابلة البخل ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ أى الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة ﴿فصل﴾ أى دم عليها، وفي مقابلة الرياء ﴿لرَّبِّكَ﴾ أى لرضاه، وللناس، وفي مقابلة منع المساعون ﴿وانحر﴾، وأراد به التصدق بلحم الأضاحى.

وقال بعضهم: لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تطليح على أنه توقيفى صادر عن حكيم:

أحدها بحسب الحروف، كما فى الحواميم.

الثانى، لواقفة أول السورة لآخر ما قبلها، كآخر الحمدى المعنى وأول البقرة.

الثالث: للوزان فى اللفظ كآخر «تبت» وأول «الإخلاص».

الرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى كالضحى وألم نشرح.

قال بعض الأئمة: وسورة الفاتحة تضمنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه فى دين الإسلام، والصفيانة عن دين اليهودية والنصرانية، وسورة البقرة تضمنت قواعد

الدين ، وآل عمران مكملة لتقصودها ، فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم ، وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم ، ولهذا وردَ فيها ذكر المتشابه لما تمسك به النصارى . وأوجب الحج في آل عمران ، وأما في البقرة فذكر أنه مشروع ، وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه ، وكان خطاب النصارى في آل عمران أكثر ، كما أن خطاب اليهود في البقرة أكثر ، لأن التوراة أصل ، والإنجيل فرع لها ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم ، وكان جهاده للنصارى في آخر الأمر ، كما كان دعاؤه لأهل الشرك قبل أهل الكتاب ، ولهذا كانت السور المكية فيها الدين الذي اتفق عليه الانبياء ؛ فخطب به جميع الناس ، والسور المدنية فيها خطاب من أقرّ بالانبياء من أهل الكتاب والمؤمنين فخطبوا بآل أهل الكتاب ، يابني اسرائيل ، يأبى الذين آمنوا ، وأما سورة النساء فتضمنت أحكام الأسباب التي بين الناس ، وهي نوعان: مخلوقة لله ، ومقدورة لهم كالنسب والصحرة ، ولهذا افتتحت بقوله : ﴿ اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ﴾ ثم قال : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ ؛ فانظر هذه المناسبة العجيبة في الافتتاح ، وبراعة الاستهلال ، حيث تضمنت الآية المفتتح بها ما أكثر السورة في أحكامه ؛ من نكاح النساء ومحرماته ، والموارث المتعلقة بالأرحام ؛ وأن ابتداء هذا الأمر كان بمخلوق آدم ، ثم خلق زوجه منه ، ثم بث منها رجالا ونساء في غاية الكثرة . وأما السائدة فسورة العقود تضمنت بيان تمام الشرائع ، ومكملات الدين ، والوفاء بعهود الرسل ، وما أخذ على الأمة ، وبها تم الدين ، فهي سورة التكميل ؛ لأن فيها تحريم الصيد على المحرم الذي هو من تمام الإحرام ، وتحريم الخمر الذي هو من تمام حفظ العقل والدين ، وعقوبة الممتدين من السراق والمحاربين الذي هو من تمام حفظ الدماء والأموال وإحلال الطيبات الذي هو من تمام عبادة الله تعالى ، ولهذا ذكر فيها ما يختص بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، كالوضوء والتميم ، والحكم بالقرآن على كل دين ، ولهذا أكثر فيها من لفظ الإكمال والإتمام ، وذكر فيها أن من ارتد عوض الله بغير منه ، ولا يزال هذا الدين كاملا ، ولهذا ورد أنها آخر ما نزل لما فيها من إشارات الختم

، التمام . وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المدنيات من أحسن الترتيب .
وقال : أبو جعفر بن الزبير : حكى الخطابي أن الصحابة لما اجتمعوا على القرآن ،
وضعوا سورة القدر عقب العلق ، استدلتوا بذلك على أن المراد بهاء الكناية في قوله :
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ، الإشارة إلى قوله : « أقرأ » ، قال القاضي أبو بكر
ابن العربي : وهذا بديع جداً .

* * *

فصل

قال في البرهان : ومن ذلك افتتاح السور بالحروف المقطعة واختصاص كل واحدة
بما بدئت به ؛ حتى لم يكن لترد « الم » في موضع « الر » ولا « حم » في موضع « طس » .
قال : وذلك أن كل سورة بدئت بحرف منها ، فإن أكثر كلماتها وحروفها مماثل له ، فحق
لكل سورة منها ألا يناسبها غير الواردة فيها ، فلو وضع « ق » موضع « ن » لعدم
التناسب الواجب مراعاته في كلام الله ، وسورة « ق » بدئت به ، لما تكرر فيها من
الكلمات بلفظ القاف ، من ذكر القرآن والخلق وتكرير القول ومراجعته مراراً ، والقرب
من ابن آدم وتلقى الملائكين ، وقول العتيد ، والرقيب ، والسائق والإلقاء في جهنم ،
والتقدم بالوعد ، وذكر المتقين ، والقلب والقرون ، والتنقيب في البلاد ، وتشقق الأرض ،
وحقوق الوعيد وغير ذلك .

وقد تكرر في سورة يونس من الكلم الواقعة فيها « الرء » مائتا كلمة ، أو أكثر
فلهذا افتتحت بـ « الر » .

واشتملت سورة « ص » على خصومات متمدة ، فأولها خصومة النبي صلى الله
عليه وسلم مع الكفار ، وقولهم : ﴿ أَجْمَلُ آلِهَةٍ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾^(١) ، ثم اختصاص الخصمين
عند داود ، ثم تحاصم أهل النار ، ثم اختصاص الملائكة الأعلى ، ثم تحاصم إبليس في شأن
آدم ، ثم في شأن بنيهِ وإغوائهم .

لى آخرى التى إليها معادى . وفى كل صلاح إقدام وإحجام ، فتصير الثلاثة الجوامع ستة ، هى حروف القرآن الستة ، ثم وهب حرفاً جامعاً سابعاً فرداً ، لازوج له ، فتمت سبعة ، فأدنى تلك الحروف هو حرفاً صلاح الدنيا ، فلها حرفان : حرف الحرام الذى لا تصلح النفس والبدن إلا بالتطهر منه لبعده عن تقويمها ، والثانى : حرف الحلال الذى تصلح النفس والبدن عليه لموافقته تقويمها ، وأصل هذين الحرفين فى التوراة ، وتامهما فى القرآن .

ولى ذلك حرفاً صلاح المعاد ، أحدهما : حرف الزجر والنهى ، الذى لا تصلح الآخرة إلا بالتطهر منه لبعده عن حسنها والثانى : حرف الأمر الذى تصلح الآخرة عليه لتقاضيه لحسناها ، وأصل هذين الحرفين فى الإنجيل وتامهما فى القرآن .

ولى ذلك حرفاً صلاح الدين : أحدهما حرف المحكم الذى بان للعبد فيه خطاب ربه ، والثانى حرف المتشابه الذى لا يتبين للعبد فيه خطاب ربه من جهة تصور عقله عن إدراكه .

فالحروف الخمسة للاستعمال ، وهذا الحرف السادس للوقوف والاعتراف بالمعجز ، وأصل هذين الحرفين فى الكتب المتقدمة كلها ، وتامهما فى القرآن ، ويختص القرآن بالحرف السابع الجامع وهو حرف المثل المبين للمثل الأعلى . ولما كان هذا الحرف هو الحمد افتتح الله به أم القرآن ، وجمع فيها جوامع الحروف السبعة التى بثها فى القرآن ، فالأولى تشتمل على حرف الحمد السابع ، والثانية تشتمل على حرفى الحلال والحرام اللذين أقامت الرحمانية بهما الدنيا ، والرحيمية الآخرة ، والثالثة تشتمل على أمر الملك القيم على حرفى النهى اللذين يبدأ أمرهما فى الدين ، والرابعة تشتمل على حرفى المحكم فى قوله : ﴿ وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، والمتشابه فى قوله : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ، ولما افتتح أم القرآن بالسابع الجامع الموهوب ابتدئت البقرة بالسادس المعجوز عنه وهو المتشابه .

انتهى كلام الحرالى . والمقصود منه هو الأخير ، وبقتيه ينبوعه السمع ، وينفر منه القلب ، ولا تميل

إليه النفس ، وأنا استغفر الله من حكايته ، على أنى أقول فى مناسبة ابتداء البقرة بـ « ألم »
أحسن ممّا قال ، وهو أنه لما ابتدئت الفاتحة بالحرف الحکم الظاهر لكل أحد بحيث لا يمدّر
أحد فى فهمه ، ابتدئت البقرة بمقابله ، وهو الحرف المتشابه البعيد التأويل ، أو المستحيله .

فصل

ومن هذا النوع مناسبة أسماء السور لمقاصدها ، وقد تقدّم فى النوع السابع عشر
الإشارة إلى ذلك . وفى عجائب الكرمانيّ : إنّما سميت السور السبع « حم » على
الاشتراك فى الاسم ، لما بينهما من التشاكل الذى اختصّت به ، وهو أن كل واحدة منها
استفتحت بالكتاب أو صفة الكتاب ، مع تقارب المقادير فى الطول والقصر ، وتشاكل
الكلام فى النظام .

فوائد منشورة فى المناسبات

فى تذكرة الشيخ تاج الدين السبكيّ - ومن خطه نقلت : سأل الإمام : ما الحكمة
فى افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح ، والكهف بالتحميد ؟ وأجاب بأن التسبيح - حيث
جاء - مقدّم على التحميد ، نحو ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ ، ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ .
وأجاب ابن الزمكانيّ : بأن سورة « سبحان » لما اشتملت على الإسراء الذى
كذب المشركون به النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وتكذيبه تكذيب لله سبحانه وتعالى ،
أتى « سبحان » لتزيه الله تعالى عما نُسب إلى نبيه من الكذب ، وسورة الكهف
لما أنزلت بعد سؤال المشركين عن قصة أصحاب الكهف وتأخر الوحي ، نزلت مبينة
أن الله لم يقطع نعمته عن نبيه ولا عن المؤمنين ، بل أتمّ عليهم النعمة بإزالة الكتاب ،
فناسب افتتاحها بالحمد على هذه النعمة .

فى تفسير الخوئيّ ابتدئت الفاتحة بقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فوصف بأنه
مالك جميع الخلقين ، وفى الأنعام والكهف وسبأ وفاطر لم يوصف بذلك ،
(٢٢٢ - الإنان ج ٣)

بل بفرد من أفراد صفاته ، وهو خالق السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ فِي الْأَنْعَامِ ، وَإِنزَالِ الْكِتَابِ فِي الْكَهْفِ ، وَمَلِكِ مَافِي السَّمَوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ فِي سَبَأٍ ، وَخَلْقِهَا فِي نَاطِرٍ ؛ لِأَنَّ الْعَاطِمَةَ أُمَ الْقُرْآنِ وَمَطْلَعُهُ ، فَنَاسِبُ الْإِتْيَانِ فِيهَا بِأَبْلَغِ الصِّفَاتِ وَأَعْمَارِهَا وَأَشْمَلِهَا .

فِي الْعَجَائِبِ لِلْكَرْمَانِيِّ : إِنْ قِيلَ : كَيْفَ جَاءَ «يَسْأَلُونَكَ» أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِغَيْرِ وَاوٍ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ (١) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ (٢) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ (٣) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ﴾ (٤) ، ثُمَّ جَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِالْوَاوِ : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ (٥) ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ (٦) ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ (٧) ؟ . قُلْنَا : لِأَنَّ سَوَالَهُمْ عَنِ الْحَوَادِثِ الْأَوَّلِ وَقَعَ مُتَفَرِّقًا ، وَعَنِ الْحَوَادِثِ الْآخِرِ وَقَعَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَجِيءَ بِمُحَرَّفِ الْجَمْعِ دَلَالَةً عَلَى ذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ جَاءَ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ﴾ (٨) ، وَعَادَةُ الْقُرْآنِ بِجِيءِ «قُلْ» فِي الْجَوَابِ بِلَا فَاءٍ ؟ أَجَابَ الْكَرْمَانِيُّ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ : «لَوْ سَأَلْتَ عَنْهَا فَقُلْ» .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ جَاءَ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ (٩) ، وَعَادَةُ السُّؤَالِ بِجِيءِ جَوَابِهِ فِي الْقُرْآنِ «بِقُلْ» ؟ قُلْنَا : حَذَفَتْ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ فِي حَالَةِ الدُّعَاءِ فِي أَشْرَفِ الْمَقَامَاتِ ، لِأَوْسَطَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْلَاهُ .

وَرَدَّ فِي الْقُرْآنِ سُورَتَانِ : أُولَاهُمَا ﴿بِأَيُّهَا النَّاسُ﴾ (١٠) فِي كُلِّ نِصْفِ سُورَةٍ ، فَالَّتِي فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ تَشْتَمِلُ عَلَى شَرْحِ الْمَبْدَأِ ، وَالَّتِي فِي الثَّانِي عَلَى شَرْحِ الْعَمَادِ .

(١) البقرة ١٨٩	(٢) البقرة ٢١٩ ،	(٣) البقرة ٢١٧
(٤) البقرة ٢١٩	(٥) البقرة ٢١٩	(٦) البقرة ٢٣٠
(٧) البقرة ٢٢٢	(٨) طه ١٠٥	(٩) البقرة ١٨٦

النوع الثالث والستون
في الآيات المشبهات

أفرده بالتصنيف خلق ، أولهم - فيما أحسب - الكِسَائِيّ ، ونظمه السجائوي ، وألف في توجيهه الكِرْمَانِيّ كتابه « البرهان مذهب القرآن »^(١) ، وأحسن منه « درة التنزيل وغرة التأويل »^(٢) لأبي عبد الله الرّازي ، وأحسن من هذا « ميلك التأويل » لأبي جعفر ابن الزبير^(٣) ، ولم أقف عليه ، والقاضي بدر الدين بن جماعة في ذلك كتاب لطيف سماه « كشف المعاني عن مذهب المثنائي »^(٤) ، وفي كتابي أسرار التنزيل المسمى « قطف الأزهار في كشف الأسرار » من ذلك الجَمّ الغفير .

والقصد به إيراد القصة الواحدة في صور شتى ، وفواصل مختلفة ، بل تأنى في موضع واحد مقدّمًا ، وفي آخر مؤخرًا ، كقوله في البقرة : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾^(٥) ، وفي الأعراف : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾^(٦) . وفي البقرة : ﴿ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ﴾^(٧) ، وسائر القرآن ﴿ وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ ﴾^(٨) .
أوفي موضع بزيادة ، وفي آخر بدونها ، نحو ﴿ سِوَا اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنْ نَذُرَهُمْ ﴾^(٩) في البقرة وفي يس ﴿ وَسِوَا اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَنْ نَذُرَهُمْ ﴾^(١٠) . وفي البقرة ﴿ وَيَكُونُ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾^(١١) وفي الأنفال ﴿ كَلَهُ لِلَّهِ ﴾^(١٢) .

(١) ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : لك سخ برهان الدين أبو الفاسم محمود بن حنزة الكرماني المتوفى بعد سنة خمسمائة .

(٢) ذكره أيضا صاحب كشف الظنون ، وقال : للإمام غير الدين محمود بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ ، تكلم فيه على الآيات التكررة بالكلمات المنفذة والمختلفة التي يقصد المتحدون التطرق منها إلى غيرها .

(٣) منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٤) ذكره صاحب كشف الظنون (٥) البقرة ٥٨ (٦) الأعراف ١٦١

(٧) البقرة ١٧٣ (٨) المائة ١٤٥ (٩) البقرة ٦

(١٠) يس ١٠ (١١) البقرة ١٩٣ (١٢) الأنفال ٣٩

أوفى موضع مقرفاً ، وفي آخر منكرأً ، أو مفرداً وفي آخر جمعاً ، أو مجرف وفي آخر مجرفٍ آخر ، أو مدغمأً وفي آخر مفكوكأً ، وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات .
وهذه أمثلة منه بتوجيهها :

قوله تعالى في البقرة : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(١) ، وفي لقمان ^(٢) ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ... ﴾ ^(٣) لأنه لما ذكر هنا مجموع الإيمان ناسب « المتقين » ، ولما ذكر ثم الرحمة ناسب « المحسنين » .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا ﴾ ^(٤) ، وفي الأعراف ﴿ فَكُلَا ﴾ ^(٥) بالفاء ، قيل : لأن السكنى في البقرة الإقامة ، وفي الأعراف اتخاذ السكن ، فلما نسب القول إليه تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ ﴾ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل ، ولذا قال فيه « رغداً » ، وقال : ﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ ، لأنه أعم . وفي الأعراف ﴿ وَيَا آدَمُ ﴾ ، فأتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على السكنى المأمور باتخاذها ، لأن الأكل بعد اتخاذها ، و ﴿ من حيث ﴾ لا تعطى عموم معنى ﴿ حَيْثُمَا شِئْتُمَا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ ^(٦) ، وقال بعد ذلك : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ^(٧) ففيه تقديم العدل وتأخيره ، والتعبير بقبول الشفاعة تارة وبالنفع أخرى ، وذكر في حكيمته أن الضمير في « منها » راجع في الأولى إلى النفس الأولى ، وفي الثانية إلى النفس الثانية ، فبين في الأولى أن النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا يقبل منها شفاعته ولا يؤخذ منها عدل ، وقدمت الشفاعة لأن الشافع يقدم الشفاعة على العدل ، وبين في الثانية أن النفس المطلوبة بجرمها

(٣) البقرة ٣٥

(٢) لقمان ٣

(١) البقرة ٢

(٦) البقرة ١٢٣

(٥) البقرة ٤٨

(٤) الأعراف ١٩

لا يقبل منها عدل عن نفسها ، ولا تنفعها شفاعه شافع منها ، وقدم العدل لأن الحاجة إلى الشفاعه إنما تكون عند زده ، ولذلك قال في الأولى : ﴿ لَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ وفي الثانية : ﴿ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ، لأن الشفاعه إنما تقبل من الشافع ، وإنما تنفع المشفوع له .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّجُونَ ﴾ (١) وفي إبراهيم ﴿ وَيُدَبِّجُونَ ﴾ (٢) بالواو ، لأن الأولى من كلامه تعالى لهم ، فلم يعدد عليهم المحن تكرماً في الخطاب ؛ والثانية من كلام موسى فعدها . وفي الأعراف ﴿ يُقَتِّلُونَ ﴾ (٣) وهو من تنويع الألفاظ السمي بالتفتن .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ .. ﴾ (٤) الآية ، وفي آية الأعراف اختلاف ألفاظ ، ونكته أن آية البقرة في معرض ذكر النعم عليهم حيث قال : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِي ﴾ إلى آخره ، فناسب نسبة القول إليه تعالى ، وناسب قوله : « رغداً » لأن النعم به أتم ، وناسب تقديم ﴿ وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ (٥) وناسب « خطاياكم » لأنه جمع كثرة ، وناسب الواو في « وسنزيد » لدالاتها على الجمع بينهما ، وناسب الفاء في « فكلوا » لأن الأكل مرتب على الدخول . وآية الأعراف افتتحت بما فيه توبيخهم وهو قولهم : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ (٦) ، ثم اتخذهم العجل ، فناسب ذلك ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ﴾ (٧) ، وناسب ترك « رغداً » . والسكنى بجامع الأكل ، فقال : ﴿ وَكُلُوا ﴾ ، وناسب تقديم ذكر مغفرة الخطايا وترك الواو في « سنزيد » . ولما كان في الأعراف تبعيض الهادين بقوله : ﴿ وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ

(٣) الأعراف ١٤١

(٦) الأعراف ١٣٨

(٢) إبراهيم ٦

(٥) البقرة ٤٧

(١) البقرة ٤٩

(٤) البقرة ٥٨

(٧) الأعراف ١٦١

بِالْحَقِّ ﴿١﴾ فاسب تمييز الظالمين بقوله : ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ﴿١﴾ ، ولم يتقدم في البقرة مثله فترك . وفي البقرة إشارة إلى سلامة غير الذين ظلموا نصريحه بالإنزال على المتفصين بالظلم ، والإرسال أشدّ وقعاً من الإنزال ، فاسب سياق ذكر النعمة في البقرة ذلك ، وختم آية البقرة بـ ﴿يُفْسِقُونَ﴾ ﴿٢﴾ ، ولا يلزم منه الظلم ، والظلم يلزم منه الفسق ، فاسب كل لفظة منها سياقها .

وكذا في البقرة : ﴿فَانفَجَرْتُمْ﴾ ﴿٣﴾ ، وفي الأعراف ﴿انْبَجَسْتُمْ﴾ ﴿٤﴾ لأن الانهجار أبلغ في كثرة الماء ، فاسب سياق ذكر النعم التعمير به .

قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ ﴿٥﴾ ، وفي آل عمران ﴿مَعْدُودَاتٍ﴾ ﴿٦﴾ قال ابن جماعة : لأن قائل ذلك فرقتان من اليهود ، إحداهما قالت : إنما نعذب بالنار سبعة أيام عدد أيام الدنيا ، والأخرى قالت : إنما نعذب أربعين عدة أيام عبادة آباؤهم المعجل ، فأية البقرة تحتمل قصد الفرقة الثانية حيث عبر بجمع السكرة ، وآل عمران بالفرقة الأولى حيث أتى بجمع القلة .

وقال أبو عبد الله الرازي : إنه من باب التفتن قوله تعالى : ﴿إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ ﴿٧﴾ ، وفي آل عمران ، ﴿إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ ﴿٨﴾ ؛ لأن الهدى في البقرة المراد به تحويل القبلة ، وفي آل عمران المراد به الدين لتقدم قوله : ﴿لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ ﴿٨﴾ ، ومعناه إن دين الله الإسلام .

قوله تعالى : ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ ﴿٩﴾ ، وفي إبراهيم ﴿هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا﴾ ﴿١٠﴾

(١) الأعراف ١٥٩ ، ١٦٢	(٢) البقرة ٥٩	(٣) البقرة ٦٠
(٤) الأعراف ١٦٠	(٥) البقرة ٨٠	(٦) آل عمران ٢٤
(٨) البقرة ١٢٠	(٨) آل عمران ٧٢	(٩) البقرة ١٢٦
(١٠) إبراهيم ٣٥		

لأن الأول دعا به قبل مصيره بلداً عند ترك هاجر وإسماعيل به ، وهو وادٍ ، فدعا بأن يصير بلداً ، والثاني دعا به بعد عوده وسكنى جرهم به ومصيره بلداً فدعا بأمنه .

قوله تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ ^(١) ، وفي آل عمران ﴿ قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا ﴾ ^(٢) ، لأن الأولى خطابٌ للمسلمين ، والثانية خطابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم ، و « إلى » بُنتهى بها من كل جهة و « على » لا بُنتهى بها إلا من جهة واحدة وهى العلوّ ، والقرآن يأتى المسلمين من كل جهة يأتى مبلغه إيام منها وإنما أتى النبي صلى الله عليه وسلم [من جهة العلوّ خاصة ، فناسب قوله : « علينا » ، ولهذا أكثر ما جاء فى جهة النبي صلى الله عليه وسلم] ^(٣) : « على » ، وأكثر ما جاء فى جهة الأمة : « إلى » .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ ^(٤) ، وقال بعد ذلك ، ﴿ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ ^(٥) ؛ لأن الأولى وردت بعد نواهٍ فناسب النهى عن قربانها والثانية بعد أوامر ، فناسب النهى عن تعديها وتجاوزها بأن يوقف عندها .

قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ ﴾ ^(٦) ، وقال : ﴿ وَأُنزِلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ ^(٦) لأن الكتاب أنزل مُنْجِماً فناسب الإتيان بـ « نزل » الدال على التكرير بخلافها ؛ فإنهما أنزلا دفعة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ ^(٧) ، وفى الإسراء ﴿ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾ ^(٧) ، لأن الأولى خطابٌ للفقراء الثقلين ، أى لا تقتلوا من قريبتكم ، فحسن ﴿ نَحْنُ رَزَقُكُمْ ﴾ ، ما ينزل به إملاقكم ، ثم قال « وإيام » ، أى نرزقكم جميعاً ، والثانية خطابٌ للأغنياء ، أى خشيَةَ فقيرٍ يحصل لكم بسببهم ، ولذا حسن ﴿ تَنْ رَزَقَهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ ^(٨) .

(٣) تكلمة من ط

(٦) آل عمران ٣

(٢) آل عمران ٨٤

(٥) البقرة ٢٢٩

(٨) الإسراء ٣١

(١) البقرة ١٣٦

(٤) البقرة ١٨٧

(٧) الأنعام ١٥١

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(١) ، وفي فصّات ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(٢) . قال ابن جماعة : لأن آية الأعراف نزلت أولاً ، وآية فصّات نزلت ثانياً ، فحسن التعريف ، أي هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ الذي تقدّم ذكره أولاً عند نزوغ الشيطان .

قوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾^(٣) ، وقال في المؤمنين : ﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(٤) ، وفي الكفار : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(٥) ، لأن المنافيق ليسوا متناصرين على دين معين وشريعة ظاهرة ، فكان بعضهم يهوداً ، وبعضهم مشركين ، فقال : ﴿ مِنْ بَعْضٍ ﴾ ، أي من الشك والنفاق ، والمؤمنون متناصرون على دين الإسلام ، وكذلك الكفار المعلنون بالكفر كلهم أعوان بعضهم ومجتمعون على التناصر بخلاف المنافيق ، كما قال تعالى : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾^(٦) .
فهذه أمثلة يستضاء بها ، وقد تقدّم منها كثير في نوع التقديم والتأخير ، وفي نوع الفواصل ، وفي أنواع آخر .

تم الجزء الثالث من كتاب الإتيان في علوم القرآن ، ويليه الجزء الرابع

وأوله النوع الرابع والستون

في إعجاز القرآن

(٣) التوبة ٦٧ .

(٦) الحشر ١٤ .

(٢) فصلت ٣٦ .

(٥) الأنفال ٧٣ .

(١) الأعراف ٢٠٠ .

(٤) التوبة ٧١ .

فهرس الموضوعات

النوع الثالث والأربعون

في المحكم والمتشابه

٣٢ — ٣

٥ — ٣

١٢ — ٥

١٤ ، ١٢

١٥ ، ١٤

١٦ ، ١٥

١٦

١٧ ، ١٦

١٨ ، ١٧

١٨

١٩ ، ١٨

٢٠ ، ١٩

٢٠

٢٠

٢١

٣٠ — ٢١

٣٢ — ٣٠

أقوال العلماء في هذا الشأن

فصل في ذكر اختلاف القول حول إمكان معرفة المتشابه

فصل في ذكر المتشابه من آيات الصفات

أقوال العلماء في تأويل بعض الألفاظ المشتبهة التأويل في القرآن:

تأويل لفظ «الرحمن على العرش استوى»

تأويل كلمة «النفس»

تأويل كلمة «الوجه»

تأويل كلمة «العين»

تأويل كلمة «اليد»

تأويل كلمة «الساق»

تأويل كلمة «الجنب»

تأويل صفات «القرب» و «الفوقية» و «المحيى» و «الغضب»

و «الرضا» و «العجب» و «الرحمة» في القرآن

تأويل كلمة «عند»

تأويل قوله: «وهو معكم»

تأويل قوله: «سنفرغ لكم»

تأويل المتشابه من أوائل السور

خاتمة في الفرق بين المحكم والمتشابه

النوع الرابع والأربعون

٤١ - ٣٣

في مقدمه ومؤخره

٣٥ - ٣٣

ذكر بعض الآيات الواردة في هذا الشأن وما قيل فيها

٤١ - ٣٥

ذكر أسباب التقديم وأساره

* * *

النوع الخامس والأربعون

٥١ - ٤٣

في عامه وخاصه

٤٦ - ٤٣

العام وصيفه

٤٨ - ٤٦

الخاص وأنواعه

٤٩ ٦ ٤٨

استطرداد بذكر ما كان مخصصا للعموم السنة

٥١ - ٤٩

فروع منثورة تتعاق بالعموم والخصوص

* * *

النوع السادس والأربعون

٥٨ - ٥٣

في مجمله ومبينه

٥٤ ، ٥٣

أسباب الإجمال

٥٦ - ٥٤

مثل من الآيات المبينة

٥٨ - ٥٦

ذكر الخلاف حول بعض الآيات في هذا الشأن

* * *

النوع السابع والأربعون

٧٧ - ٥٩

في ناسخه ومنسوخه

٥٩

ذكر بعض العلماء الذين ألفوا في هذا النوع

٦٥ - ٥٩

ذكر مسائل تتعلق بالنسخ

ذكر بعض الآيات المنسوخة :

٦٥	من البقرة
٦٦	من آل عمران
٦٦	من النساء
٦٦	من المائدة
٦٧	من الأنفال
٦٧	من براءة
٦٧	من النور
٦٧	من الأحزاب
٦٧	من المجادلة
٦٧	من المتحنه
٦٨	من الزمل
٦٩ — ٧١	فوائد منشورة في هذا الباب
٧١ — ٧٧	ايراد أقوال لبعض العلماء في النسخ



النوع الثامن والأربعون

٧٩ — ٨٨	في مشكله وموم الاختلاف والتناقص
٧٩ — ٨٤	أقوال العلماء فيما يوم التعارض
٨٤ — ٨٨	فصل في ذكر أسباب الاختلاف



النوع التاسع والأربعون

٩١ — ٩٨	في مطلقه ومقيده
---------	-----------------

٩٢ — ٩١

ضابط كلِّ من المطلق والمقيّد

٩٣ ، ٩٢

متى يحمل المطلق على المقيّد؟

* * *

النوع الخمسون

٩٨ — ٩٥

في منطوقه ومفهومه

٩٦ ، ٩٥

المنطوق وأنواعه

٩٨ — ٩٦

المفهوم وأنواعه

* * *

النوع الحادى والخمسون

١٠٧ — ٩٩

في وجوه مخاطباته

١٠٤ — ٩٩

ذكر بعض آيات تشمل أنواع الخطاب

١٠٤

تقسيم الخطاب في القرآن

١٠٧ ، ١٠٦

أنزل القرآن على ثلاثين نحواً؛ ذكر أمثلة من الآيات لكل منها

* * *

النوع الثانى والخمسون

١٢٧ — ١٠٩

في حقيقته ومجازه

١٠٩

ذكر بعض الكتب المصنفة في هذا الشأن

١٢٣ — ١٠٩

أقسام المجاز ، مع ذكر مثل من الآيات في ذلك

١٢٦ — ١٢٤

فصل في أنواع مختلف في عدّها من المجاز

— ١٢٦

فصل فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين

١٢٧ ، ١٢٦

فصل في ذكر الوسطة بين الحقيقة والمجاز

١٢٧

مجاز المجاز

النوع الثالث والأربعون

في تشبيهه واستعاراته

١٤٢—١٢٨

١٢٩ ، ١٢٨

١٣٢—١٢٩

١٣٢

١٣٣

١٣٣

١٣٥—١٣٣

١٣٧—١٣٥

١٣٨ ، ١٣٧

١٣٨

١٣٩ ، ١٣٨

١٤٠ ، ١٣٩

١٤٠

١٤٠

١٤١

١٤٢ ، ١٤١

أقوال العلماء في هذا الشأن

ذكر أقسام التشبيه

دخول أداة التشبيه على المشبه والمشبه به

قاعدة في التشبيه في حالتي المدح والذم

تشبيه شيئين بشيئين

الاستعارة

أركان الاستعارة وأقسامها بحسب الأركان

أقسامها باعتبار اللفظ

تقسيمها إلى مرشحة ومجردة ومطلقة

تقسيمها إلى حقيقية، وتخيلية، ومكنية وتصريحية

أقسامها إلى وفاقية وعنادية

أقسامها إلى تمثيلية وغير تمثيلية

قد تكون الاستعارة بلفظين

مفاضلة بين الاستعارة والتشبيه

خاتمة في الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة

النوع الرابع والخمسون

١٤٣-١٤٨

في كنيائته وتعريضه

١٤٣-١٤٦

تعريف الكناية وأسبابها

١٤٦، ١٤٧

الإرداف

١٤٧، ١٤٨

فصل في الفرق بين الكناية والتعريض

* * *

النوع الخامس والخمسون

١٤٩-١٦٠

في الحصر والاختصاص

١٤٩، ١٥٠

أنواع الحصر

١٥٠-١٥٦

طرقه

١٥٦-١٦٠

تنبيه في ذكر إفادة الحصر عند تقديم المفعول

* * *

النوع السادس والخمسون

١٦١-٢٢٤

في الإيجاز والإطناب

١٦١، ١٦٢

الفرق بين الإيجاز والإطناب والمساواة

نوع الإيجاز :

١٦٢-١٧٠

إيجاز القصر

١٧٠-١٧٣

إيجاز الحذف

١٧٣، ١٧٤

قاعدة في حذف المفعول اختصارا واقتصارا

١٧٤-١٧٧

شروط الحذف

١٧٧-١٨٠

فوائد متنوعة حول الحذف

١٨٠-١٨٤

أنواع الحذف

- ١٨٧-١٨٤ أمثلة حذف الاسم
١٨٨ ، ١٨٧ أمثلة حذف الفعل
١٩٠-١٨٨ أمثلة حذف الحرف
١٩٢-١٩٠ أمثلة حذف أكثر من كلمة
أنواع الإطناب :
١٩٣ ، ١٩٢ الإطناب بالبدط
أنواع الإطناب بالزيادة :
١٩٦-١٩٣ النوع الأول : دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد
١٩٧ ، ١٩٦ « الثاني : دخول الاحرف الزائدة
١٩٩-١٩٧ « الثالث : التأكيد الصناعي
٢٠٦-١٩٩ « الرابع : التكرير
٢١٠-٢٠٦ « الخامس : الصفة
٢١١ ، ٢١٠ « السادس : البديل
٢١١ « السابع : عطف البيان
٢١٢ ، ٢١١ « الثامن : عطف أحد المترادفين على الآخر
٢١٢ « التاسع : عطف الخاص على العام
٢١٤ ، ٢١٣ « العاشر : عطف العام على الخاص
٢١٥ ، ٢١٤ « الحادى عشر : الإيضاح بعد الإبهام
٢١٦ ، ٢١٥ « الثانى عشر : التفسير
٢٢٠-٢١٦ « الثالث عشر : وضع الظاهر موضع المضمرة
٢٢١-٢٢٠ « الرابع عشر : الإيفال
٢٢١ « الخامس عشر : التذييل
٢٢١ « السادس عشر : الطرد والعكس

٢٢٢ ، ٢٢١

« النوع السابع عشر : التكميل

٢٢٢

« الثامن عشر : التتميم

٢٢٣ ، ٢٢٢

« التاسع عشر : الاستقصاء

٢٢٤ ، ٢٢٣

« العشرون : الاعتراض

٢٢٤

« الحادى والعشرون : التعليل

• • •

النوع السابع والحسون

في الخبر والإنشاء

٢٤٨—٢٢٥

أقوال العلماء في أنواع الكلام

٢٢٦ ، ٢٢٥

أقسام بالخبر :

٢٢٧ ، ٢٢٦

التعجب

٢٢٨ ، ٢٢٧

الوعد والرعيد

٢٢٩

التنفي

٢٣٤—٢٢٨

أقسام الإنشاء :

٢٤٣—٢٣٤

الاستفهام الأمر

٢٤٣ ، ٢٤٢

الذمى

٢٤٤ ، ٢٤٣

التمنى

٢٤٥ ، ٢٤٤

الترجى

٢٤٦ ، ٢٤٥

النداء

٢٤٨ ، ٢٤٦

القسم

٢٤٨

الشرط

٢٤٨

النوع الثامن والحسون
في بديع القرآن

٢٨٩—٢٤٩

٢٥٠ ، ٢٤٩

٢٥٢—٢٥٠

٢٥٣ ، ٢٥٢

٢٥٩—٢٥٣

٢٥٩

٢٦١—٢٥٩

٢٦١

٢٦١

٢٦١

٢٦٣—٢٦٢

٢٦٤

٢٦٥—٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦ ، ٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٨

٢٦٩ ، ٢٦٨

٢٦٩

مجل أنواع البديع

الإيهام

الاستخدام

الالتفات

الاطراد

الانسجام

الإدماج

الاقتنان

الاقتدار

اكتلاف اللفظ مع اللفظ واكتلافه مع المعنى

الاستدراك والاستثناء

الاقتصاص

الإبدال

تأكيد المدح بما يشبه الذم

التعريف

التقسيم

التدبيح

التنكيث

التجريد

التعدد

٢٧٠ ، ٢٦٩	الترتيب
٢٧٠	الترقى والتدلى
٢٧١ ، ٢٧٠	التضمين
٢٧٤—٢٧١	الجناس
٢٧٥ ، ٢٧٤	الجمع
٢٧٥	الجمع والتفريق
٢٧٥	الجمع والتقسيم
٢٧٦ ، ٢٧٥	جمع المؤنث والمختلف
٢٧٦	حسن النسق
٢٧٦	عتاب المرء نفسه
٢٧٨ ، ٢٧٧	العكس
٢٧٨	العنوان
٢٧٩ ، ٢٧٨	الفرائد
٢٧٩	القسم
٢٨١—٢٧٩	الف والنشر
٢٨٢ ، ٢٨١	المشاكلة
٢٨٢	المزاوجة
٢٨٤—٢٨٢	المبالغة
٢٨٧—٢٨٤	المطابقة
٢٨٧	المواربة
٢٨٨ ، ٢٨٧	المراجعة
٢٨٨	النزاهة

٢٨٩ ، ٢٨٨

* * *

٣١٥-٢٩٠

النوع التاسع والخمسون

في فواصل الآي

٢٩٥-٢٩٠

أقوال العلماء في هذا الشأن

٣٠١-٢٩٦

فصل في ذكر الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة

٣١٠-٣٠٢

أنواع الفواصل باعتبار التمكين والتصدير والترشيح والايغال

٣١٥-٣١١

أقسام الفواصل باعتبار آخر المطرف والمتوازي والمرصع والمتوازن والمتماثل

* * *

النوع الستون

٣١٩-٣١٦

في فوائج السور

٣١٩-٣١٦

ذكر أنواع الفوائج ومثل لها من الآيات

* * *

٣٢٢-٣١٩

النوع الحادي والستون

في خواتم السور

٣٢٢-٣١٩

مثل من الخواتم ووجه الاختتام بها

* * *

النوع الثاني والستون

في مناسبة الآيات والسور

٣٢٨-٣٢٣

ذكر المؤلفات وأقوال العلماء في هذا الشأن

٣٢٨ ٣٢٣

سرد بعض الآيات وذكر المناسبات في ترتيبها

٢٢٨ — ٢٣٠

ذكر بعض الآيات التي أشكلت مناسبتها

٢٣٠ — ٢٣٤

تناسب فوائح السور وخواصها

٢٣٤ — ٢٣٧

فصل افتتاح السور بالحروف المقطعة

٢٣٧

مناسبة أسماء السور لمقاصدها

٢٣٧ — ٢٣٨

فوائد متشورة في المناسبات

* * *

النوع الثالث والستون

٢٣٩ — ٢٤٤

في الآيات المشتهات

٢٣٩

المصنفات التي وضعت في هذا الشأن

ذكر بعض الآيات المشتهات

٢٣٩ — ٢٤٤

وتوجيه تأويلها